عالم المعرفة
238
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

فخ العولمة

الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية

تأليف: هانس - بيترمارتن - هارالد شومان
ترجمة: د. عدنان عباس علي
مراجعة وتقديم: أ. د. رمزي زكي

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

238

فخ العولمة

الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية

تأليف: هانس-بيترمارتين-هارالد شومان

ترجمة: د. عدنان عباس علي

مراجعة وتقديم: أ. د. رمزي زكي

أكتوبر 1998

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

مقدمه المراجع

حينما انتهيت من قراءة هذا الكتاب قلت في دخيلة نفسي: ما أروع هذا الكتاب، وما أعظم الدروس والعبر التي يخرج بها القارئ من قراءته له، بل ما أروع نبل الرسالة التي أراد المؤلفان أن يبعثا بها للقارئ، حيث يمتلك المؤلفان رؤية إنسانية حميمة، تدافع عن كرامة الإنسان وحقوقه في هذا العالم الذي أصبح متوحشا. وكم كانت فرحتي كبيرة حينما عرض عليّ الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا هذا الكتاب في طبعته الألمانية، للحكم عليه بما إذا كان جديرا بأن يترجم وينشر في سلسلة «عالم المعرفة». ولهذا لم أتردد لحظة في إبداء رأيي بالموافقة. ولعل ما يؤكد أهمية هذا الكتاب ويشفع لجدارته بالترجمة والنشر للغة العربية، ذلك النجاح منقطع النظير الذي لقيه في ألمانيا. حيث طُبع تسع مرات في عام واحد منذ أن صدرت طبعته الأولى باللغة الألمانية، في برلين عام 1996 عن دار روفولت Rowohlt.

والحقيقة أن الميزة الأساسية التي تميز بها هذا الكتاب، هي تلك المقدرة اللافتة للنظر التي يمتلكها مؤلفا الكتاب، على تبسيط وشرح واستخلاص أعقد الأمور والقضايا، والنتائج التي تنطوي عليها قضية العولمة Globalization، وهي القضية التي كثر الحديث عنها - فجأة - ليس فقط على المستوى الأكاديمي، وإنما أيضا على مستوى أجهزة الإعلام والرأي العام

والتيارات السياسية والفكرية المختلفة. ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هناك الآن سيلا أشبه بالطوفان في الأدبيات التي تتحدث عن هذا الموضوع. ولم يعد الأمر يقتصر على مساهمات الاقتصاديين وعلماء السياسة أو المهتمين بالشؤون العالمية، بل تعدى الأمر ليشمل مساهمات الاجتماعيين والفلاسفة والإعلاميين والفنانين، وعلماء البيئة والطبيعة... إلى آخره. ولا غرو في ذلك؛ لأن قضية العولمة لها من الجوانب والزوايا الكثيرة ما يثير اهتمام كل هؤلاء. ولكن وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عن العولمة، يكاد المرء أن يحار في كيفية الإلمام بهذا الموضوع أو فهم حقيقته، خاصة أن كل كاتب عادة ما يركز تحليله على جانب معين من العولمة، مثل الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي أو الإعلامي... إلى آخره. ولهذا أصبح يوجد الآن ما يشبه التخصص في تناول قضية العولمة، ومن النادر أن نجد مرجعا محترما يتناولها من جميع جوانبها، دون أن يكون ذلك على حساب المستوى العلمي أو العمق في التحليل. بيد أن كتاب هانس بيترمارتن وهارالد شومان يجيء استثناء في هذا المجال، لأنهما استطاعا بجدارة أن يحيطا بقضية العولمة من جوانبها المختلفة ومن خلال رؤية عميقة، ثاقبة، موسوعية، واعية وذات نزعة إنسانية نحن في أمس الحاجة إليها عند تناول هذه القضية، بعد أن أفسد التكنوقراط والاقتصاديون ضيقو الأفق الفهم الحقيقي لها، من خلال الطابع الدعائي والسطحي الذي اتسمت به معظم كتاباتهم في هذا الموضوع.

ومهما يكن من أمر، فسوف يلاحظ القارئ بعد مطالعته لهذا الكتاب القيم، أن المؤلفين قد طرحا مجموعة من الطروحات المهمة التي تستحق التأمل والتفكير لفهم قضية العولمة من منظور يختلف عن المنظور الزائف الذي غالبا ما تطرحه علينا وسائل الإعلام المختلفة.

وأول هذه الطروحات هو أن العولمة، من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التي تعتمد عليها، إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية. فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديموقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن في الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وليست زيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية

التي تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في «حراسة النظام»، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين. وهي الأمور التي ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في غالبية دول العالم. كل هذه الأمور ليست في الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان مرحلة الثورة الصناعية (1750 ـ 1850). وهي أمور سوف تزداد سوءا مع السرعة التي تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة.

وتبدو قتامة المستقبل الذي سيكون صورة من الماضي المتوحش للرأسمالية في فجر شبابها، إذا ما سارت الأمور على منوالها الراهن، حينما يشير المؤلفان إلى أنه في القرن القادم سيكون هناك فقط 20٪ من السكان، الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام. أما النسبة الباقية (80٪) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة، الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير.

وإزاء هذا التدهور الحادث في أوضاع العمال والطبقة الوسطى ومختلف الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل، راح المؤلفان يتحدثان عما يسمى «بدكتاتورية السوق والعولمة»، وذلك على ضوء ما يروج له منظرو العولمة من أفكار ومقولات وسياسات. فقد دأب هؤلاء المنظرون على إطلاق تعميمات ذات طابع غير ديموقراطي وشمولي وغير مبرر علميا، كالقول مثلا: «إن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء أصبحت عبئا لايطاق»، و «إن دولة الرفاه تهدد المستقبل، وإنها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة، وإن ذلك التنازل لم يعد له الآن ما يبرره بعد انتهاء هذه الحرب». أو القول مثلا: «على كل فرد أن يتحمل قدرا من التضحية حتى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية». أو الادعاء، «بأن شيئا من اللا مساواة بات أمرا لا مناص منه». وقد وجدت هذه الأفكار انعكاسها الواضح في السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي تطبق الآن في مختلف دول العالم دون مشاركة الناس أو موافقتهم على تلك السياسات.

وفي ضوء التوحد الذي أصبح يجمع بين مصالح أصحاب رؤوس الأموال بشكل لافت للنظر، يعتقد المؤلفان، أن هناك الآن ما يمكن أن يسمى

بـ«أممية رأس المال». فهم يهددون بهروب رؤوس أموالهم ما لم تستجب الحكومات لمطالبهم. وهي مطالب عديدة، مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية، تقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجانا، إلغاء وتعديل التشريعات التي كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ومشروعات الضمان الاجتماعي والصحي، وإعانات البطالة، وبما يقلل لهم مساهماتهم المالية في هذه الأمور، وخصخصة المشروعات العامة، وتحويل كثير من الخدمات العامة التي كانت تقوم بها الحكومات، لكي يضطلع بها القطاع الخاص، وإضفاء الطابع التجاري عليها... إلى آخره. ويشير المؤلفان إلى أن انهيار «النموذج الاشتراكي» في الاتحاد السوفييتي وفي دول وسط وشرق أوروبا، قد ساعد على انتشار هذه الأممية التي لم تعد تعبأ بشيء إلا الربح.

وينتقد المؤلفان الحجة التي يروجها بعض منظري العولمة، والتي تقول: إن هذه العولمة ذات الاتجاه الليبرالي المغرق في التطرف، هي من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لايمكن الوقوف في وجهها. ويعتقدان ـ على العكس من ذلك ـ بأن هذه العولمة إن هي إلا نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة، بوعي وإرادة الحكومات والبرلمانات التي وقعت على القوانين التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة، وألغت الحدود والحواجز أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال، وسحبت المكاسب التي حققها العمال والطبقة الوسطى، وانتهاء بالتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) التي ستتولى توقيع العقوبات على من لا يذعن لسياسة حرية التجارة. ففي كل هذه الأمور لم تكن هناك حتميات لا يمكن تجنبها، بل إرادات سياسية واعية بما تفعل وعبرت عن مصلحة الشركات دولية النشاط.

ومن القضايا المهمة التي ناقشها المؤلفان، القضية التي تزعم أن العولمة قد أدت إلى انصهار مختلف الاقتصادات القروية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي موحد، بعد أن «صار العالم سوقاً واحدةً»، وأن التجارة العالمية تبدو وكأنها في نمو مطرد يستفيد منه الجميع، بعد أن «غدا العالم قرية كونية متشابهة» ينمو ويتلاحم بجميع أجزائه، وخاصة بعد الدور الذي لعبته الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت ومختلف أشكال ثورة الاتصالات.

ويشير المؤلفان، إلى أنه بخلاف «التوحد التلفزيوني» الذي يربط بين من يعيشون في أفريقيا وآسيا وكاليفورنيا، وبخلاف بضع مدن تتركز فيها وسائل الصناعة الحديثة والتقنيات العالية، وتتصل ببعضها البعض وبالعالم الخارجي أكثر من اتصالها بالبلاد التي تنتمي إليها، فإن الجزء الأعظم من العالم يتحول، خلافا لذلك، إلى جزر منفصلة، وإلى عالم بؤس وفاقة، ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة. ويشيران في هذا الخصوص، إلى أن مساعدات التنمية التي كانت تعطى للبلاد النامية قد أصبحت في خبر كان، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وموت حوار الشمال والجنوب ودخول الدول النامية النفق المسدود للمديونية الخارجية.

ومن الطروحات المهمة التي يعرضها المؤلفان، أنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعا لا مثيل له. فالمؤلفان يشيران إلى أن 358 مليارديرا في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 5 ,2 مليار من سكان المعمورة، أي ما يزيد قليلا على نصف سكان العالم. وأن هناك 20٪ من دول العالم تستحوذ على 85٪ من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84٪ من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85٪ من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش. وهذا التفاوت الشاسع في توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد المحلي، لم يعد بالأمر المزعج، بل بات في رأي منظري العولمة مطلوبا في حلبة التنافس العالمي الضاري.

ويشير مؤلفا الكتاب، إلى أنه مع تسارع عمليات العولمة، فإن بعض المصطلحات المهمة التي شغلت ساحات الفكر والعمل طويلاً، مثل «العالم الثالث» و«التحرر» و «التقدم» و«حوار الشمال والجنوب» و«التنمية الاقتصادية»، لم يبق لها في دنيا العولمة أي معنى، خاصة أن «العالم المتقدم» أصبح يتجاهل على نحو خطير مشكلات البلاد النامية، وبشكل خاص مشكلات القارة الأفريقية الفقيرة.

ويعتقد المؤلفان أن «نموذج الحضارة» الذي ابتكره الغرب لم يعد صالحا لبناء المستقبل، أي لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة

وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل. وهما يعتقدان أن الدعاية المفرطة لهذا النموذج كانت جزءا من الحرب الباردة، ولهذا فإنه (أي هذا النموذج) يجب أن يوضع في متحف الأسلحة القديمة. وتسود الآن، حسب اعتقادهما، عملية تحول تاريخي بأبعاد عالمية واضحة، ينعدم فيها التقدم والرخاء، ويسود التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي، في ضوء «حضارة التنميط» التي تسعى العولمة لفرضها.

ويظل الفصل الثالث الذي خصصه المؤلفان للكلام عن صندوق النقد الدولي والأسواق النقدية العالمية ـ في تصوري ـ من أمتع وأهم فصول الكتاب. فقد ارتبطت العولمة المستندة إلى الفلسفة الليبرالية الحديثة بتحرير الأسواق المالية والنقدية، بالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تسيّر العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة. وكان من نتيجة ذلك أن الكتلة النقدية في ضوء عمليات التحرير هذه، لم تعد خاضعة بالمرة للسلطة النقدية المحلية (وهي البنك المركزي). فعمليات دخول وخروج الأموال، على نطاق واسع، وبالمليارات، تتم في ومضات سريعة على شاشات الكومبيوتر، وعلى نحو جعل السلطة النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات. وهكذا تحول العالم إلى رهينة في قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، مستخدمين في ذلك مليارات الدولارات التي توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الدولية وصناديق التأمين والمعاشات. وقد أشار المؤلفان في هذا السياق إلى عدد من الحالات والأزمات التي سببها هؤلاء المضاربون، والتي أصبحت تشير إلى مقدرتهم الفائقة على التحكم في رفاهية أو فقر أمم ودول برمتها، دون أن توجد أي سلطة، محلية أو عالمية، لمحاسبتهم أو ردعهم. وينفي المؤلفان هنا فكرة أو نظرية المؤامرة في هذا المجال. فليست هناك ـ في رأيهما ـ تحالفات يُعتد بها بين هؤلاء المتكالبين على جني الأرباح لتخفيض قيمة العملة في هذا البلد أو ذاك، أو لرفع أسعار الأوراق المالية أو لخفضها في هذه البورصة أو تلك. كلا... فما يحدث الآن على ساحة الأسواق النقدية والمالية، هو النتيجة الطبيعية والمنطقية للسياسات والقوانين التي شجعتها وأقرتها حكومات الدول الصناعية الكبرى، تحت ما سُمي بـ «تحرير الأسواق المالية والنقدية»،

وهي العمليات التي سرعان ما أجبر صندوق النقد الدولي مختلف دول العالم على تطبيقها، بإطلاق سعر صرف عملتها، وانفتاحها التام على السوق المالي العالمي. وهذا الانفتاح يجبر هذه الدول على التنافس في تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومي، وخصخصة مشروعات الدولة، والتضحية بالعدالة الاجتماعية. وكل ذلك يتم الترويج له على أساس أنه ينسجم مع المصلحة العامة كلية.

وهكذا تتحول الدعوة للانفتاح على السوق النقدي والمالي العالمي، إلى أيديولوجية صارمة يجب أن يخضع لها الجميع، وإلا فقانون الغاب سيتكفل بالعقاب. وكل دول العالم تقريبا أخذت ـ تحت تأثير الضغوط التي تمارسها عليها المنظمات الدولية ـ في تطبيق سياسات الانفتاح المعولم. وقد أشار المؤلفان في هذا السياق إلى نقطة مهمة لا يلتفت إليها عادة غالبية الكتاب، وهي أنه حينما يبدأ البلد في الانصياع لتلك السياسات، والخضوع لمنطق أسواق النقد والمال العالمية، ينضم الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال من أبناء البلد إلى قائمة المقيّمين للسياسات الاقتصادية في بلدهم. وكيف لا يحدث هذا، وهم الآن بوسعهم استثمار أموالهم في أي مكان في العالم ؟

وتناول المؤلفان قضية على جانب كبير من الأهمية، ولها علاقة وثيقة بالعولمة، ألا وهي قضية النمو المطرد للبطالة، وما يرتبط بها من تقليص في قدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين. فتحت تأثير الركض المحموم وراء الأرباح المرتفعة التي أصبحت تتحقق في الأسواق النقدية والمالية، راحت جميع القطاعات تتنافس وتتصارع من أجل خفض كلفة الإنتاج. وكان التنافس ضاريا والضغط شديدا على عنصر العمل للوصول ببند الأجور إلى أدنى مستوى ممكن. ولم يعد الأمر يقتصر على ذوي الياقات الزرقاء الذين أبعدوا عن أعمالهم بعد أن حلت الآلات الحديثة والمتطورة مكانهم في مواقع الإنتاج المادي، بل امتد الأمر ليشمل أيضا ذوي الياقات البيضاء (مهن الطبقة الوسطى) حيث تولت عمليات إعادة هندسة عنصر العمل، والاستخدام الموسع لأجهزة الكومبيوتر، مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التي كان يقوم بها هؤلاء. وكانت «مذبحة العمالة» قاسِية جدا في البنوك وشركات التأمين. بل إن المؤلفين يشيران إلى أنه حتى في قطاع صناعة برامج الكومبيوتر، بدأت كبرى الشركات المتخصصة

في هذا المجال (مثل Hewlett, IBM, Motorola, Pakard)، في إحلال العلماء الهنود ذوي المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكيين. وحينما ضايقتهم الحكومة الأمريكية في هذا السلوك، قامت هذه الشركات بنقل جزء من أنشطتها إلى نيودلهي. وهكذا، سواء تعلق الأمر بصناعة الصلب أو السيارات، أو المواد الكيماوية أو الأجهزة الإليكترونية أو بالبريد أو بشبكة الاتصالات الهاتفية، أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود، دون أي قيود، إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيدا الى الشوارع الخلفية للبطالة. ويرى المؤلفان، انطلاقا من هذا، أن المنافسة المعولمة أصبحت «تطحن الناس طحنا»، و«تدمر التماسك الاجتماعي»، وتعمل على تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس.

وقد أولى المؤلفان قضية العلاقة بين الديموقراطية والسوق أهمية خاصة، وهي العلاقة التي يعتقد مروجو قيم العولمة أن طرفيها متلازمان لا يفترقان. حيث يرون أن الديموقراطية تتطلب السوق، كما أن السوق يتطلب الديموقراطية. لكن المؤلفين يعتقدان أن اقتصاد السوق والديموقراطية ليسا هما الركنين المتلازمين دوما، واللذين يعملان بانسجام لزيادة الرفاه للجميع، وأن الأمر الأقرب إلى الحقيقة هو التعارض بين الديموقراطية والسوق. ويستندان في ذلك إلى خبرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي تجري الآن في مختلف بلاد العالم في ضوء السياسات الليبرالية الجديدة التي تستند عليها العولمة. فالديموقراطية التي يُجرى الدفاع عنها الآن هي تلك التي تدافع عن - وتحمي - مصالح الأثرياء والمتفوقين اقتصاديا، وتضر بالعمال وبالطبقة الوسطى، وهو مانراه في الدعوة للتخفيض المستمر للأجور وزيادة ساعات العمل، وخفض المساعدات والمنح الحكومية تحت حجة «تهيئة الشعوب لمواجهة سوق المنافسة الدولية». ويرى المؤلفان أن إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، وتجاهل البعد الاجتماعي، تحت دعوى أن «السوق ينظم نفسه بنفسه»، وأن كل امرئ يأخذ بحسب إنتاجيته، ما هي إلا أوهام ستؤدي إلى تدمير الاستقرار الاجتماعي الذي عرفته الدول الرأسمالية الصناعية في عالم ما بعد الحرب، إبان عصر دولة الرفاه. كما يشيران إلى أن الديموقراطية الحقة تمارس فقط حينما يكون الناس في مأمن ضد غوائل الفقر والمرض والبطالة، وأنه

مالم يتحقق الاستقرار والتقدم في حياة الناس، فسيبقى الناس مهددين بأن تحكمهم نظم تسلطية.

ويعتقد المؤلفان أن ديموقراطية العولمة التي تنحاز بشكل مطلق للأغنياء هي المسؤولة الآن عن كثير من مظاهر التوترات الاجتماعية المتصاعدة في مختلف أصقاع المعمورة (مثل العداء للأجانب في البلدان الصناعية المتقدمة، تهميش الفئات المستضعفة وما ينجم عن ذلك من آثار، نمو النزعة الشوفينية، التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات الجماهيرية، مقاطعة الانتخابات، نمو الجريمة والعنف وانتشار المخدرات... إلى آخره). صحيح، أن تكامل الأسواق عالميا، وحرية التجارة، وضمان تنقل السلع ورؤوس الأموال دون حواجز... من شأنها أن تزيد من الدخول القومية للبلاد الصناعية المتقدمة، إلا أن التوزيع الملائم لمكاسب هذه الزيادة، وبما يضمن إشراك غالبية المواطنين فيها، لا يمكن أن يتم ما لم تتدخل الدولة. وسيكون عدد الخاسرين في هذه البلاد أكبر بكثير من عدد الرابحين في غيبة هذا التدخل. ولهذا يعتقد المؤلفان أن عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر في الاندفاع، دون وجود ما يسمى بـ «التكافل الاجتماعي» الذي ترعاه الدولة. ويريان أن وجود نظام حكومي يرعى هذا التكافل، هو الضمانة الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذي لايزال يمنحه المواطنون في البلدان الصناعية لنظام السوق.

ومع ذلك، لا يقع المؤلفان في وهم إمكان العودة «لبهجة» عصر الستينيات وأوائل السبعينيات، حينما سادت دولة الرفاه، وكانت الدولة تتمتع باستقلالية نسبية تمكنها من تبني السياسات المالية والنقدية، التي تضمن تحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية، وتتيح لها التخفيف من وطأة التقلبات الاقتصادية Business Cycles. فعالم اليوم بما فيه من تعاظم في علاقات التشابك التجاري والنقدي، ومن تعميق لدرجة تقسيم العمل الدولي، ومن إضعاف للسلطة الاقتصادية للدولة، يجعل مثل هذه العودة مستحيلة. لكنهما ينبهان إلى ضرورة العمل للتحرك لتوجيه التنافس عالميا، وبما يخدم الجانب الاجتماعي والديموقراطي في حياة الأمم. ويؤيدان في هذا السياق، الضريبة التي اقترحها جيمس توبن James Tobin على مبيعات النقد الأجنبي وعلى القروض الأجنبية، وتخفيض سعر الفائدة، وإصلاح النظام الضريبي، وتطوير

نظم التأمينات الاجتماعية، وإدخال إصلاحات جذرية تضمن توسيع النظام التعليمي وترفع من جدارته، وإجراء تعديلات هيكلية تمكن من المحافظة على البيئة. لكن المشكلة الأساسية هنا، تتمثل في غياب الحكومات القادرة على اتخاذ زمام المبادرة لإجراء هذه الإصلاحات، للوقوف في وجه العولمة المنفلتة، من دون أن تعاقب على هذه الإصلاحات بهروب رؤوس الأموال منها. وهما لايعتقدان أن المبادرة في هذا الخصوص يمكن أن تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما من الممكن أن تأتي من أوروبا. وهذا يعني أنه يتعين على دول الاتحاد الأوروبي أن تقدم خيارا أوروبيا يضاهي العقيدة الليبرالية الأنجلوساكسونية المتطرفة. وهذا الخيار يمكن - حسب اعتقادهما - أن يكون مزيجا من الأفكار والسياسات التي نادى بها جون ماينرد كينز ولودفيج إيرهارد، وليس الأفكار والسياسات التي نادى بها فريدرش فون هايك وميلتون فريدمان.

وبالرغم من أن نذر قيام حرب عالمية ثالثة مدمرة قد ضعفت تماما، بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن الخطر الذي تفرزه الرأسمالية المعولمة من جراء هذا التطور الفوضوي في البورصات والأسواق النقدية العالمية، يعد أشد خطرا إذا ما حدث انهيار اقتصادي عالمي بسبب ضعف وهشاشة ضوابط الرأسمالية على صعيدها العالمي وغياب ضوابطها على الصعيد المحلي. ويتوقع المؤلفان أنه في ضوء هذه المخاطر المتوقعة، سيتحول حكام البلدان الصناعية المتقدمة الذين يغالون الآن في الدعوة إلى «العولمة المتحررة تماما من أي قيود» بين ليلة وضحاها، إلى الدفاع عن الحماية والأسواق الوطنية والانكفاء على الذات. وما أصدق قول أومبرتو أحبللي المدير السابق لشركة فيات الإيطالية عندما ذكر: «حينما تبلغ التكاليف الاجتماعية للتكيف مع السوق العالمية حدا لا يطاق ستزدهر عقلية الانكفاء على الذات في مختلف دول العالم».

ولم ينس المؤلفان أن يشيرا إلى مختلف أشكال النضال التي تتم الآن، لتحقيق الديموقراطية المضادة لديكتاتورية الأسواق المعولمة، والمواجهة لبرامج الأحزاب اليمينية الرامية لهدم دولة الرفاه والتضامن الاجتماعي. فهناك الملايين من المواطنين الأوروبيين الذين يطالبون، بطريقة أو بأخرى، بوقف جنون السوق العالمية، ومراعاة إنسانية الإنسان، وحماية البيئة والعدالة

الاجتماعية. وهو ما ينعكس في النشاط الواعي لأحزاب الخضر، والاتحادات النقابية، واتحادات النساء والطلبة والشبيبة، وفي حركات اللاهوت السياسي؛ وجماعات التضامن مع المهاجرين ومع البلاد النامية... إلى آخره. ومن الأفكار المهمة التي طرحها المؤلفان في هذا السياق، أن العدالة الاجتماعية مسألة لاتقررها السوق، بل هي مسألة تتوقف على القوى الاجتماعية التي تناضل من أجلها. ولهذا يؤكد المؤلفان أن الإضرابات العمالية الواسعة التي تشهدها فرنسا وبلچيكا وإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها ضد الخصخصة والتهميش، هي علامات مضيئة على الدرب الصحيح. وأيا كان الأمر، فإنه بالرغم من موجة النقد العنيف التي قادها مؤلفا هذا الكتاب لفوضى العولمة، وطغيانها المدمر للعدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي، وإساءتها للبيئة، فإنهما لم يستخدما النتائج التي توصلا إليها لطرح تصور سياسي راديكالي بديل، بل هما في الحقيقة يدعوان لإعادة طرح «مشروع دولة الرفاه»، ولكن في صيغة معدلة. وهذا ما يبدو واضحا في أفكار عشر أساسية طرحاها في نهاية الكتاب، وهي الأفكار التي يعتقدان أنها كفيلة بأن تمنع قيام «مجتمع العشرين في المائة»، وتحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار وتحمي البيئة.

وهي أفكار يغلب عليها الطابع الكينزي والديموقراطي والعقلاني والإنساني بشكل عام.

وبعد...

أظن - وليس ظني هذا ضربا من الخيال - أن هذا الكتاب سيكون له شأن كبير، في إغناء الحوار العقلاني الذي يدور الآن في بلادنا حول قضية العولمة، خاصة أن مؤلفيه قدما وجهة نظر مختلفة عما هو شائع من الأحاديث والأفكار الملتهبة حول «العولمة»، التي تدور الآن بين المثقفين العرب. فتحية حارة لمؤلفي هذا الكتاب، هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، ولمترجمه الدكتور عدنان عباس علي، والشكر كل الشكر للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت الذي وفر هذا الكتاب/ المرجع للقراء العرب.

الكويت في. 25 يونيو 1998

أ. د. رمزي زكي

١

مجتمع الـخُمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء

مُسَيِّرو العالم في طريقهم لبناء صرح حضارة أخرى

إن فندق فيرمونت (Fairmont - Hotel) في سان فرانسيسكو مأوى مناسب للرؤى ذات الأبعاد العالمية. فهو منشأة مهمة، وله منزلة الأيقونات، إنه نزل لسكنى من اعتادوا حياة الترف والنعيم وأسطورة من أساطير الهيام بالحياة. من يعرفه يسميه تقديرا واحتراما «الفيرمونت» (The Fairmont) فقط، ومن يسكن فيه، هو، بلا ريب، واحد من أولئك الذين ظفروا بكل ما يمنون به أنفسهم.

إنه يتربع على المرتفعات المسماة نوب هيل Nob Hill التي تطل على وسط المدينة وقلبها التجاري (City)، كما لو كان كاتدرائية تجسد الثراء والنعيم، إنه بناية تتباهى كاليفورنيا بعظمته، وهو خليط صاغه الذوق الذي ساد في مطلع القرن والثراء الذي عم بعد الحرب العالمية.

وينبهر زائروه ويؤخذون على حين غرة، حينما يستقلون في براح الفندق المصعد ذا الجدران

« إن العالم كله قد أخذ يتحول إلى ما كان عليه في ما مضى من الزمن»
فرنر شغاب في مسرحيته «Hochschwab» المنشورة بعد وفاته.

الزجاجية، ليحلق بهم إلى المطعم المسمى «صالة التاج» (Crown's Room)، إذ يبدو لهم حينئذ مظهر خلاب لذلك العالم الرائع الذي تحلم به مليارات البشر: فمن جسر Golden - Gate إلى سلسلة مرتفعات بركلي (Berkeley) تتوهج لأنظارهم طبقة وسطى على ثراء لانهاية له، وتتلألأ لهم تحت أشعة الشمس ومن بين أشجار الأوكالبتس أحواض السباحة التي تضمها المنازل الفسيحة التي يقف في مداخلها العديد من السيارات.

وكما لو كان علامة حدود عملاقة يشكل الفرمونت الحد الفاصل بين الحاضر والمستقبل، وبين أمريكا وبلدان المحيط الهادئ. فعلى سفوح التل بحذاء الفندق تكتظ المنازل بأكثر من مائة ألف صيني، وهناك، عن بعد في الخلف، يبدو وادي السيليكون، وهو موطن ثورة الكمبيوتر(*) : Silicon Valley. ولقد درج الكاليفورنيون الذين عرفوا كيف يجنون الأرباح من الهزة الأرضية التي عصفت بالمنطقة عام 1906، وجنرالات الحرب العالمية الأمريكيون ومؤسسو الأمم المتحدة والسادة المهيمنون على مصائر مؤسسات الصناعة والمال وجميع رؤساء الجمهورية الأمريكية في هذا القرن، درج هؤلاء جميعا على الاحتفال بانتصاراتهم في الصالات الفسيحة المزركشة لهذا الفندق الذي كان قد أضفى على رواية آرثر هيلاي (Arthur Haiely) الخيالية شيئا من واقعه الحقيقي، عندما اختير ليكون المسرح المناسب لتحويل الرواية إلى فيلم سينمائي، ومن ثم فليس بالأمر العجيب أن يصبح الفندق منذ ذلك الوقت كعبة السواح.

في هذا المكان الذي شهد أحداثا عالمية جساما وقف في نهاية سبتمبر من عام 1995، واحد من القلة الحاضرة والذي كان هو نفسه قد حدد مسار التأريخ محييا نخبة من العالم. ولم يكن هذا الشخص سوى ميخائيل جرباتشوف. فقد كان بعض الأثرياء الأمريكيين قد تبرعوا بالمال اللازم ليؤسسوا له في البرزيديو (Presidio) بخاصة ـ وهو مكان يقع جنوب جسر Golden Gate وكان إلى نهاية الحرب الباردة موقعا عسكريا ـ معهدا تعبيرا عن شكرهم وتقديرهم لشخصه. وهكذا فقد دعا جورباتشوف الآن خمسمائة من قادة العالم في مجالات السياسة والمال والاقتصاد، وكذلك

(*) سيليكون فالي، أي وادي السيليكون، هو المنطقة الرئيسية للشركات الكبرى الناشطة في مجال أجهزة الكمبيوتر ـ المترجم.

علماء من كل القارات. وكان المطلوب من هذا الجمع المختار بعناية، والذي وصفه آخر رئيس للاتحاد السوفييتي وحامل جائزة نوبل بأنه: ماهو إلا «هيئة خبراء» (Braintrust) جديدة. نعم كان المطلوب منه هو أن يبين معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين، هذه الطريق التي «ستفضي إلى حضارة جديدة»[1].

وهكذا تحتم أن يلتقي هنا قادة من المستوى العالمي حنكتهم التجربة، من أمثال جورج بوش وجورج شولتس ومارجريت تاتشر بقادة كوكبنا الأرضي الجدد من أمثال رئيس مؤسسة CNN، هذا الرجل الذي دمج شركته بـ Time Warner ليجعل منهما أكبر اتحاد في مجال المعلومات في العالم، أو بعملاق التجارة، ابن جنوب شرق آسيا، واشنطون سي سيب Washington Sy Cip. وقد أرادوا أن يقضوا ثلاثة أيام في التفكير بعمق وتركيز، وفي حلقات عمل مصغرة معا إلى جانب أقطاب العولمة في عالم الكمبيوتر والمال، وكذلك مع كهنة الاقتصاد الكبار وأساتذة الاقتصاد في جامعات ستانفورد وهارفرد وأكسفورد. كما طالب القائمون على التجارة الحرة في سنغافورة، وفي الصين أيضا، بالطبع، بأن يصغي المؤتمرون لصوتهم، لاسيما أن الموضوع له علاقة بمستقبل البشرية جمعاء. ولقد حاول رئيس وزراء مقاطعة سكسونيا أن يعبر عن وجهة النظر الألمانية في هذه المناقشات.

ولم يكن واحد من هؤلاء قد جاء إلى هنا للثرثرة. كما لم يكن مسموحا لأحد بأن يخل بحرية التعبير. أما جمهور الصحفيين فقد تمكن المرء من الخلاص منه ومن فضوله بتكاليف لا يستهان بها[2]. وكانت القواعد الصارمة تجبر المشاركين على التخلي عن داء الخطابية والبلاغة البديعية. ولم يُسمح للمتكلم بالتحدث والتمهيد لأحد الموضوعات بأكثر من خمس دقائق، أما المداخلة فلا يجوز أن تستغرق أكثر من دقيقتين فحسب. وكانت هناك سيدات أنيقات في متوسط العمر ينبهن أصحاب المليارات والمنظرين والعلماء المشاركين في المناقشات، كما لو كانوا مشاركين في مسابقات السيارات من الدرجة الأولى، وبواسطة لوحات بينة للأنظار مكتوب عليها: تبقى من الزمن «دقيقة واحدة»، «ثلاثون ثانية»، «انتهى».

وكان مدير شركة الكمبيوتر الأمريكية ميكروسيستمز جون جيج (John Gage)، قد بدأ المناقشات بتقرير حول «التكنولوجيا والعمل في الاقتصاد

المعولم». وتعتبر شركته النجم الجديد في عالم الكمبيوتر، فقد طورت لغة الحاسوب الجديدة: جافا (Java)، الأمر الذي أدى إلى أن ترتفع أسهم سان سيستمز ارتفاعا حطم كل الأرقام القياسية في الوول ستريت. وفي هذا الاجتماع قال جيج: «بمستطاع كل فرد أن يعمل لدينا المدة التي تناسبه، إننا لا نحتاج إلى الحصول على تأشيرات السفر للعاملين لدينا من الأجانب». فالحكومات ولوائحها لم تعد لها أهمية في عالم العمل. إنه يُشغل من هو بحاجة إليه، وهو يفضل الآن «عقول الهند الجيدة» التي تعمل من دون جَهد أو كلل. إن الشركة تتسلم بواسطة الكمبيوتر طلبات للعمل جيدة من كل أنحاء المعمورة. «إننا نتعاقد مع العاملين لدينا بواسطة الكمبيوتر، وهم يعملون لدينا بالكمبيوتر ويطردون من العمل بواسطة الكمبيوتر أيضا».

واستمر جيج، وقد رفعت السيدة المسؤولة عن ضبط الزمن اللوحة منبهة إياه بأنه تبقى لديه «30 ثانية» فقط للتحدث، واستمر يقول: «إننا وبكل بساطة نأخذ أفضل المهارات والمواهب. فبأدائنا استطعنا أن نرفع حجم مبيعاتنا منذ بدأنا العمل لأول مرة قبل 13 عاما، من الصفر إلى ما يزيد على 6 مليارات دولار». وراح جيج يستغل ما تبقى لديه من الثواني ليلتفت صوب جاره على الطاولة، ليقول له بلهجة الراضي عن نفسه، ومع ابتسامة تنم عن رغبته في توجيه وخزة رقيقة: «أليس كذلك يا دافيد؟ إنك لم تحقق مثل هذا النجاح بهذه السرعة أبدا».

لقد كان المقصود هنا دافيد بكارد (David Packard)، أحد المؤسسين لعملاق التقنية العالية هولت بكارد (Hewlett - Packard). إلا أن الملياردير العجوز والعصامي لم يبد منقبضا لهذه الوخزة، بل فضل أن يطرح وبذهن صاف السؤال المركزي: «كم هو عدد العاملين الذين أنت بحاجة إليهم فعلا يا جون؟»

ورد جون ببرود: «ستة، ولربما ثمانية»، فمن دون هؤلاء يتوقف عملنا بلا مراء. ولعله تجدر الإشارة إلى أن الأمر يستوي بالنسة لنا في أي مكان من هذه المعمورة يسكنون». أما الآن فقد جاء دور مدير الجلسة البروفسور رستم روي Rustum Roy، من جامعة بنسلفانيا ستات Pennsylvania State University للسؤال بدقة أكثر: «وكم هو عدد العاملين الآن لدى سان سيستمز؟» فيرد عليه جيج: «16 ألفا. وإذا ما استثنينا قلة ضئيلة منهم، فإن

جلَّ هؤلاء احتياطي يمكن الاستغناء عنه عند إعادة التنظيم».

لم يهمس أحد ببنت شفة، فبالنسبة للحاضرين فإن الجموع الغفيرة من العاطلين عن العمل التي تلوح الآن في الأفق أمر بديهي. فلا يوجد أحد من بين هؤلاء المديرين الذين يحصلون على أعلى الرواتب في قطاعات صناعات المستقبل، وفي بلدان المستقبل يعتقد بأنه ستكون هناك فرص عمل جديدة كافية، توفر للعاملين أجورا معقولة في الأسواق النامية التي تستخدم أحدث وأغلى الأساليب التكنولوجية، في الدول التي ما زالت تعتبر حتى الآن دول الرفاهية الاقتصادية، إن هذه الحال ستعم جميع القطاعات الاقتصادية.

ويختزل البرجماتيون في فيرموفت المستقبل إلى العددين 20 إلى 80 وإلى مصطلح «Tittytainment».

فحسب ما يقولون، فإن 20 بالمائة من السكان العاملين ستكفي في القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي. ويؤكد عملاق التجارة Washington Sy Cip هذا الرأي إذ يقول: «لن تكون هناك حاجة إلى أيدٍ عاملة أكثر من هذا»، فخمس قوة العمل سيكفي لإنتاج جميع السلع، ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي. إن هذه الـ 20 بالمائة هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك - وسيكون الأمر كذلك عن أي بلد]من هذه البلدان الصناعية - المترجم[أنت تتحدث. ولربما زادت النسبة بمقدار نقطة أو نقطتين، إذا ما أضفنا - كما يقول المناقشون - الورثة الأثرياء.

ولكن ماذا عن الآخرين؟ ماذا عن الثمانين بالمائة العاطلين وإن كانوا يرغبون بالعمل؟ «إن الثمانين بالمائة من الطبقة السفلى ستواجه بالتأكيد» - كما يرى الكاتب الأمريكي جريمي ريفكن (Jeremy Rifkin)، مؤلف كتاب «نهاية العمل» - «مشاكل عظيمة». ويعزز رئيس مؤسسة سان هذا الرأي مستشهدا بمدير شركته سكوت مك نيلي (Scoot Mc Nealy)، إذ يقول، إن المسألة ستكون في المستقبل هي: «إما أن تأكل أو تؤكل» (to have lunch or be lunch).

بعد ذلك وجه المتناقشون ذوو المنازل الرفيعة في هذا العالم، اهتمامهم في الحلقة الدراسية عن «مستقبل العمالة» صوب أولئك الذين لن يحصلوا على فرصة للعمل. وكان الحاضرون في هذه الحلقة على ثقة تامة من أنه

سيكون من جملة هؤلاء العاطلين عن العمل عشرات الملايين من جميع أنحاء المعمورة الذين ينعمون الآن بمستواهم المعاشي الذي يقترب إلى حد ما، من المستوى الرفيع السائد الآن في San Francisco Bay Area ولا يعيرون اهتماما لمعنى العيش دونما فرصة عمل مضمونة. لقد رُسمت في فيرمونت الخطوط العريضة للنظام الاجتماعي الجديد: بلدان ثرية من دون طبقة وسطى تستحق الذكر. ولكن كيف كان رد فعل الحاضرين على هذه الرؤية؟ لم يعترض أي منهم عليها ولم يروا فيها ما يستحق المناقشة.

بدلا من ذلك نال اهتمامهم العريض مصطلح «tittytainment» الذي طرحه زبجنيو برجنيسكي (Zbigniew Brzezinski) للمناقشة. وكان هذا البولندي المولد لمدة أربع سنوات مستشارا للأمن القومي إبان إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. أما الآن فإنه مهتم بالمسائل الجيو - ستراتيجية. وحسب ما يقوله برجنيسكي فإن Tittytainment مصطلح منحوت من الكلمتين «Entertainment» (تسلية) و «Tits س، (حَلمة)، الكلمة التي يستخدمها الأميركيون للثدي دلعا. ولا يفكر برجنيسكي هنا بالجنس طبعا، بل هو يستخدمه للإشارة إلى الحليب الذي يفيض عن ثدي الأم المرضع. فبخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية يمكن تهدئة خواطر سكان المعمورة المحبطين.

وهكذا راح رجال الأعمال يناقشون بحصافة ورزانة المقادير المحتملة، والطرائق المتاحة للخُمس الثري لمساعدة الجزء الفائض عن الحاجة. إن التزاما اجتماعيا من قبل المؤسسات الإنتاجية أمر غير وارد في ظل الضغوط الناجمة عن المنافسة التي تفرضها العولمة. إن الاهتمام بأمر العاطلين عن العمل هو من اختصاص جهات أخرى. ويتوقع المناقشون أن يقع عبء الأعمال الخيرية ودمج العاطلين في جسم المجتمع، على عاتق المبادرات التي يقوم بها عادة الأفراد في مساعدة بعضهم للبعض الآخر طواعية، كالمساعدات التي يقدمها الجيران لجيرانهم والمؤسسات الرياضية لأعضائها والنوادي بمختلف أنواعها لأفرادها. وحسب رأي الأستاذ الجامعي روي (Roy) فإنه «بالإمكان الإعلاء من شأن هذه المساعدات، وذلك من خلال دفع مبلغ بسيط من المال نقدا حفاظا على كرامة هذه الملايين من المواطنين». وكيفما كان الحال، يتوقع المهيمنون على مصائر الاتحادات والمؤسسات

الصناعية أن الأمر لن يستمر طويلا، حتى نرى في الدول الصناعية أفرادا ينظفون الشوارع بالسخرة، أو يعملون خدماً في المنازل قصد الحصول على ما يسد الرمق. ويحلل العالم المختص بشؤون المستقبل جون نايزبت (John Naisbitt) واقع المجتمعات الصناعية ويتوصل إلى نتيجة مفادها أن عصر المجتمعات الصناعية، وما أفرزه هذا العصر من مستوى معيشي مرتفع لجمهور المجتمع، ليس سوى «حدث عابر في التاريخ الاقتصادي».

لقد ظن منظمو هذه الأيام الثلاثة في فيرمونت والتي ستبقى خالدة في ذاكرة التاريخ أنهم على أبواب حضارة جديدة. إلا أن الحقيقة هي على خلاف ذلك. فالاتجاه الذي تومئ إليه هذه العقول الرائدة في مجال الصناعة والمال والعلم ينتقل بنا مباشرة إلى عصر ما قبل الحداثة، إذ لم يعد مجتمع الثلثين [الأثرياء والثلث الفقير] ، الذي كان الأوروبيون يخافون منه في الثمانينيات هو الذي يقرر توزيع الثروة والمكانة الاجتماعية، بل سيحددهما في المستقبل، حسب ما يقوله هؤلاء، النموذج العالمي الجديد القائم على صيغة 20٪ [يعملون] و80٪ [عاطلون عن العمل] . لقد لاح في الأفق، حسب رأيهم، مجتمع الخُمس، هذا المجتمع الذي سيتعين في ظله تهدئة خواطر العاطلين فيه عن العمل بما يسمونه Tittytainment. ولكن هل كل هذه التنبؤات مجرد إسراف ومغالاة؟

الإعصار الصحيح

في ألمانيا كان هناك في عام 1996 أكثر من ستة ملايين يرغبون في العمل، إلا أنهم لا يجدون فرصة دائمة للعمل. وهذا العدد هو أعلى رقم يسجل منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية. أما صافي متوسط مداخيل الألمان الغربيين فهو في انخفاض مستمر منذ خمس سنوات. وحسب ما يقوله الراجمون بالغيب ـ سواء العاملون لدى الحكومة أو في المراكز العلمية أو في الشركات ـ ليس هذا كله سوى بداية تنبئ بما هو أسوأ. ففي العقد القادم ستلغى، بناء على ما يتنبأ به استشاري المشاريع المعروف في ألمانيا رولاند برغر (Roland Berger)، مليون ونصف المليون فرصة عمل على أدنى تقدير في القطاع الصناعي بمفرده، «وهناك احتمال أن يُلغى نصف السُلَّم المتوسط في إدارة المشاريع»[(3)]. أما زميله هربرت هتسلر (Herbert Hezler)،

رئيس الفرع الألماني للشركة الاستشارية مكنزي (McKinsey)، فإنه يذهب إلى أبعد من هذا، إذ يتنبأ بأن «الصناعة ستسلك نفس الطريق الذي سلكته الزراعة». فالإنتاج السلعي لن يوفر إلا لنسبة ضئيلة فقط من القوة العاملة فرصة لكسب الأجر والقوت[4]. وفي النمسا أيضا تعلن الدوائر المختصة باستمرار تناقص عدد العاملين. ففي كل عام تُلغى في الصناعة عشرة آلاف فرصة عمل. هذا ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة في عام 1997 إلى 8 بالمائة، أي ضعف ما كانت عليه في عام 1994[5].

ويختزل الاقتصاديون والسياسيون أسباب هذا التدهور إلى كلمة واحدة لاغير: العولمة. فحسب النظرية السائدة تحول العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالية (High-Tech - Kommunikation) وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس في سوق السلع فقط، بل في سوق العمل أيضا، وأن الشركات الألمانية قد صارت تفضل خلق فرص عمل في بلدان أخرى أدنى أجرا. وهكذا لم يعد لدى طابور القيادة، ابتداء من مدير المؤسسة وانتهاء بوزير العمل، إلا رد واحد فقط على هذا التطور يتمثل بعبارة: «التضحية هي وسيلة التكيف مع العالم الجديد». وبالتالي صار المواطنون لا يسمعون سوى نغمة واجب التضحية بلا انقطاع. فهناك جوقة من قياديي اتحادات الصناعيين ورجالات الأعمال ومن علماء الاقتصاد والاستشاريين والوزراء، يدَّعون بأن الألمان - وما يقال عن الألمان من الأولى أن يقال عن النمساويين طبعا - يتميزون بساعات عمل قليلة، ويحصلون على مداخيل عالية، ويتمتعون بأيام عطل كثيرة، وأنهم كثيرا ما يتغيبون عن العمل بحجة المرض. ويجد هذا الرأي دعما صحفيا في الجرائد والإذاعة المرئية. فعلى سبيل المثال كتبت جريدة فرانكفورتر الجمانيه Frankfurter Allgemeine Zeitung: «يصطدم المجتمع الغربي كثير الرغبات بالمجتمعات الآسيوية الطموحة والمضحية»، وأن دولة الرفاهية قد «غدت تهديدا للمستقبل»، وأن «شيئا من اللامساواة الاجتماعية قد أضحى أمرا لا مناص منه»[6].

وشاركت الصحيفة النمساوية الواسعة الانتشار على المستوى الشعبي في هذه المعركة بمانشيت عريض يتعمد الإثارة قائلة: «لقد عاشت القارة عيشة لا تتناسب مع إمكاناتها: تدابير تقشف جديدة ترعب أوروبا»[7].

وحتى رئيس الجمهورية الألمانية رومان هرتسوغ (Roman Herzog) نفسه، لم يترك الفرصة تمر من دون أن يقدم الدعم اللازم لهذا الرأي. فقد توجه إلي الشعب ليقول إن «التحول قد أضحى أمرا لا مفر منه. إن على كل فرد أن يتحمل قسطا من التضحية».

إنه لم يفهم الأمور على حقيقتها على ما يبدو. فالنقاش لا يدور حول التضحيات الضرورية الواجب على الجميع تحمل أعبائها في عصور الأزمات والشدة. فوسائل من قبيل تخفيض الأجر في حالات المرض وإلغاء الحماية التي يتمتع بها العمال ضد الطرد التعسفي، والتخفيضات الكبيرة في المدفوعات الاجتماعية وتخفيض أجور العاملين على الرغم من ارتفاع الإنتاجية باطراد، ليست وسائل القصد منها مواجهة أزمة اقتصادية عابرة. فما يطالب به الإصلاحيون لمواجهة العولمة هو في واقع الحال التخلي كلية عن العقد الاجتماعي الألماني غير المكتوب الذي أبقى ـ من خلال إعادة توزيع المداخيل من الفئات العليا لمصلحة الفئات الدنيا ـ اللامساواة الاجتماعية في حدود معقولة. إنهم يدَّعون بأن النموذج الأوروبي لدولة الرفاهية قد أكل الدهر عليه وشرب، وأنه قد صار مشروعا باهظ التكاليف مقارنة بما هو سائد في بلدان العالم الأخرى. أما المعنيون بهذه التوجهات فقد فهموا الأمر على حقيقته. فقد استنكرت النقابات العمالية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في كل أنحاء الجمهورية الألمانية هذه التوجهات. فحتى نقابة العاملين في الصناعة الكيمياوية (IG chemie) المعروفة عادة باعتدالها في المطالب قد صارت تهدد بإضراب عام يعم جميع ألمانيا. كما هدد ديتر شولته، رئيس الاتحاد العام للنقابات العمالية، بـ «اتخاذ مواقف» ستبدو حيالها الإضرابات العمالية الفرنسية في ديسمبر من عام 1995 «بداية مترددة مُجْهَدة»(8).

ولكن وعلى الرغم من كل هذه التهديدات، فإن المدافعين عن دولة الرفاهية مغلوبون على أمرهم بلا مراء، وإن كان الكثير من حجج خصومهم عارية عن الصحة. فالمؤسسات الصناعية الألمانية لا تخلق في البلدان الأجنبية فرص عمل جديدة كثيرة، عندما تشتري ملكية المؤسسات الصناعية هناك بهدف تزويد هذه الأسواق بما تحتاج إليه من سلع، فهي سرعان ما تأخذ هناك أيضا بإعادة هيكلة هذه المصانع وتسريح أعداد غفيرة من العاملين

بها. كذلك ليس صحيحا القول بأن التكاليف الاجتماعية قد ارتفعت ارتفاعا انفجاريا، فنسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي، كانت في عام 1995 أدنى مما كانت عليه الحال قبل عشرين عاما. الأمر الصحيح في جملة هذه البراهين هو البرهان الذي يوجه الأنظار إلى السياسة التي ينتهجها الآخرون، أو بتعبير أدق السياسة التي تنتهجها البلدان الصناعية المعاصرة. فمن السويد مرورا بالنمسا وحتى إسبانيا، فإن جوهر المنهج المتبع هو واحد: تخفيض الإنفاق الحكومي والأجور والمساعدات الاجتماعية. وإذا كان المنهاج المتبع متشابها في كل هذه البلدان فإن ردود الفعل فيها هي أيضا متشابهة في كل مكان: استتكار لا جدوى منه ومن ثم إحباط واستسلام للمقادير.

لقد صارت الأممية التي كانت، فيما مضى من الزمن، الشعار الذي اخترعه القادة العماليون في الحركة الاشتراكية الديموقراطية ليواجهوا به تجار الحروب الرأسماليين. صارت شعار الطرف الآخر منذ أجل ليس بالقصير. ففي الساحة العالمية هناك ما يزيد على40 ألف شركة أممية من كل الأحجام تبتز هذا العامل بالعامل الآخر، وهذه الدولة بالدولة الأخرى. وذلك من باب: ماذا؟ أتفرض ألمانيا 40 بالمائة ضرائب على عوائد رأس المال؟ إن هذا لكثير جدا، فإيرلندا تفرض 10 بالمائة فقط وهي راضية كل الرضا، أما ماليزيا وبعض الولايات الاتحادية الأمريكية فإنها تتخلى عن مثل هذه الضريبة في الأعوام الخمسة أو العشرة الأولى لبدء إنتاج المشروعات. وماذا عن أجر العامل الفني؟ 45 ماركا؟ إنه أجر مرتفع جدا، فالبريطانيون يعملون بما يقل عن النصف، والتشيك بعشره فقط. و33 بالمائة فقط هو مقدار الدعم الذي تقدمه إيطاليا للاستثمارات في المصانع الجديدة؟ إنه نسبة قليلة جدا، ففي ألمانيا الشرقية تمنح الدولة، وهي راضية كل الرضا، 80 بالمائة.

ان أممية رأس المال الجديدة تقتلع دولا بمجملها، وما تقوم عليه هذه الدول من أنظمة اجتماعية، من الجذور. فمن ناحية هي تهدد، مرة هنا ومرة هناك، بهروب رأس المال لكي تجبر الحكومات على تقديم تنازلات ضريبية عظيمة، ومنح تبلغ المليارات أو إقامة مشروعات بنية تحتية لا تكلفها شيئا. وحيثما لا يجدي التهديد نفعا فإنها تساعد نفسها بوضع خطط ضريبية على مستوى عال جد: فالأرباح لا تعلَن إلا في تلك البلدان

التي يكون فيها معدل الضريبة منخفضا فعلا. وهكذا انخفضت على المستوى العالمي النسبة التي يشارك بها أصحاب رؤوس المال والثروة في تمويل المشاريع الحكومية. أما في الناحية الأخرى فإن الموجهين للتدفقات العالمية لرأس المال، يخفضون باستمرار مستوى أجور عمالهم الدافعين للضرائب الحكومية، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض حصة الأجور من الدخل القومي على المستوى العالمي. هذا ولا توجد دولة بوسعها أن تتخلص، بمفردها، من هذه الضغوط. أما بالنسبة للنموذج الألماني فإنه، حسب ما يقوله عالم الاقتصاد الأمريكي روديجر دورن بوش (Ruediger Dornbusch):، «سيطبخ وسيذوب شحمه بكل معنى الكلمة»[9] في المنافسة الدولية للشركات عابرة القارات.

وفي حين ترتفع أسعار الأسهم وأرباح المؤسسات بنسب تبلغ عشرة بالمائة وأكثر، تنخفض أجور العاملين ورواتب المستخدمين. وفي نفس الوقت تتفاقم البطالة بشكل مواز للعجوزات في الموازنات الحكومية. وليس المرء بحاجة إلى أن يكون مطلعا على نظريات اقتصادية معقدة لفهم ما يحدث فعلا: فبعد 113 سنة من وفاة كارل ماركس تتخذ الرأسمالية ذلك المنحى الذي وصفه هذا الاقتصادي الثوري، بالنسبة لزمانه، وصفا دقيقا فعلا حينما راح يقول: «إن الإنتاج الرأسمالي لا يميل، في العموم، إلى رفع متوسط مستوى الأجور، إنما يميل إلى تخفيضه أو إلى الضغط على قيمة العمل إلى أدنى مستوى». وهو حينما أعلن رأيه هذا أمام المؤتمر العام للدولية الأولى في لندن عام 1865، ما كان يعلم أن الرأسمالية في طابعها الأول ستطعّم في يوم من الأيام القادمة بالروح الديموقراطية[10]. ولكن ومهما كان الحال، فبعد الإصلاحات التي تمت في قرن سادته أفكار الاشتراكية الديموقراطية، تلوح في الأفق حركة مضادة ذات أبعاد تاريخية : إنها تتمثل في رسم صورة المستقبل بالعودة إلى الماضي السحيق. وفي هذا المنظور لا عجب أن يعلن هاينرش فون بيرر (Heinrich Von Pierer)، رئيس المؤسسة العالمية سيمنز، بلهجة من ربح المستقبل وانتصر: «لقد تحولت رياح المنافسة إلى زوبعة، وصار الإعصار الصحيح يقف على الأبواب»[11].

ولا ريب في أن بيرر وغيره من رافعي راية العولمة، إنما يحاولون بما

يختارون من عبارات وصور، الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التي لا قدرة لنا على ردها والوقوف بوجهها، أي أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي ليس بوسعنا إلا الإذعان له. والواقع أن هذا ليس إلا ثرثرة. فالتشابكات الاقتصادية ذات الطابع العالمي ليست حدثا طبيعيا بأي حال من الأحوال، إنما هي نتيجة حتمية خلقتها سياسة معينة بوعي وإرادة. فالحكومات والبرلمانات هي التي وقعت الاتفاقيات وسنت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز، التي كانت تحد من تنقل رؤوس الأموال والسلع من دولة إلى دولة أخرى. فرجالات الحكم في الدول الصناعية الغربية هم الذين خلقوا، ابتداء من تحريرهم المتاجرة بالعملات الأجنبية وعبر السوق الأوروبية المشتركة، وانتهاء بالتوسع المستمر لاتفاقية التجارة العالمية المسماة «الجات» بانتظام الحالة التي يعجزون الآن عن معالجتها.

الديموقراطية في المصيدة

يتزامن التكامل العالمي مع انتشار نظرية اقتصادية ينصح بها عدد كبير من الخبراء والاستشاريين الاقتصاديين، ويقدمونها دونما كلل أو ملل للمسؤولين عن إدارة دفة السياسة الاقتصادية على أنها النهج الصحيح: إنها الليبرالية الجديدة (Neolibera Lismus). والمقولة الأساسية لهذه النظرية الجديدة هي ببساطة: «ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح». وانطلاقا من أفكار أهم ممثل لهذه المدرسة الاقتصادية، الاقتصادي الأمريكي وحامل جائزة نوبل ملتون فريدمان Milton Friedman، اتخذت في الثمانينيات الغالبية العظمى من الحكومات الغربية هذه الليبرالية النظرية منارا تهتدي به في سياساتها. وهكذا صار عدم تدخل الدولة (Deregulierung) إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات، والمتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التجارة العالمية (WTO). فقد غدت هذه المؤسسات الوسائل التي تحارب بها هذه الحكومات في معركتها الدائرة رحاها حتى الآن من أجل تحرير رأس المال. فسواء تعلق الأمر بالملاحة الجوية أو الاتصالات ذات التقنية العالية أو

بالمصارف وشركات التأمين، أو بصناعة البناء وتطوير برامج الكمبيوتر، لا بل حتى بالقوة العاملة، فإن هذه كلها وكل شيء أو شخص سواها لابد أن يخضع لقانون العرض والطلب.

وأعطى انهيار دكتاتورية الحزب الواحد، في أوروبا الشرقية، هذه العقيدة دفعة إضافية، ومنحها القدرة لتصبح ذات أبعاد عالمية. فمنذ نهاية خطر الدكتاتورية البروليتارية، فإن العمل جار على قدم وساق وبكل جدية وإصرار على تشييد دكتاتورية السوق العالمية. وهكذا تبين فجأة أن الرفاهية التي تنعّم بها جمهور عريض من العاملين، لم تكن سوى تنازل اقتضته ظروف الحرب الباردة وحتمته الرغبة في عدم تمكين الدعاية الشيوعية من كسب موقع قدم.

ولكن ومع هذا فإن «الرأسمالية النفاثة»(*1) (Turb - Kapitalismus)(12)، التي تبدو الآن كما لو كان انتصارها على المستوى العالمي قد صار أمراً حتميا، إنما هي في طريقها لهدم الأساس الذي يضمن وجودها: أعني الدولة المتماسكة والاستقرار الديموقراطي. فالتغير وإعادة توزيع السلطة والثروة يقضيان على الفئات الاجتماعية القديمة بسرعة لا تعطي الجديد فرصة لأن يتطور على نحو متزامن معها. وهكذا أخذت البلدان التي تعتبر حتى الآن بلدان الرفاهية تستهلك رأسمالها الاجتماعي، الذي ضمن لها حتى الآن الوحدة والتماسك، بخطى سريعة جدا تفوق حتى الخطى التي تُدمر بها البيئة. ويدعو الاقتصاديون والسياسيون الليبراليون الجدد العالم للاقتداء بـ «النموذج الأمريكي»، إلا أن واقع هذه الدعوة مريب وشبيه بالدعاية التي كانت تطلقها حكومة ألمانيا الشرقية، حينما كانت تقول عن نفسها، إنها ستبقى تتعلم الانتصار من الاتحاد السوفييتي دائما وأبدا.

فليس هناك مكان آخر يبدو فيه التدهور بينا للعيان كما هو بين في الموطن الأصلي للثورة الرأسمالية المضادة: الولايات المتحدة الأمريكية. فالجريمة اتخذت هناك أبعادا بحيث صارت وباء واسع الانتشار. ففي ولاية كاليفورنيا ـ التي تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية ـ فاق الإنفاق على السجون المجموع الكلي لميزانية

(*1) أي الرأسمالية الصاعدة بقوة متنامية شبيهة بالقوة التي تندفع بها الطائرات النفاثة الحديثة ـ المترجم.

التعليم[13]. وهناك 28 مليون مواطن أمريكي، أي ما يزيد على عُشر السكان، قد حصنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة[14].

لكن أوروبا واليابان، وكذلك الصين والهند، هي الأخرى تتفتت وتنقسم إلى قلة قليلة من الرابحين وأغلبية ساحقة من الخاسرين. فما تفرزه العولمة من تقدم ليس، من منظور مئات الملايين، تقدما. ولا مراء في أن الأمر قد بدا لهم مدعاة للسخرية عندما لاحظوا أن رؤساء حكومات مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى السبع، قد جعلوا من شعار: «لتكن العولمة انتصارا لمنفعة الجميع» المنار الذي يهتدون به في اجتماعهم في نهاية شهر يونيو من عام 1996.

وهكذا ينصب استنكار الخاسرين على الحكومات، والسياسيين الذين تتآكل باستمرار سلطتهم وقابليتهم على إحداث التغيرات المطلوبة. فسواء تعلق الأمر بتحقيق العدالة الاجتماعية أو بحماية البيئة أو بالحد من سلطة وسائل الإعلام [المتحيزة - المترجم] أو بمكافحة الجريمة العابرة للحدود، صارت الدولة، إذا ما أرادت تحقيق هذا أو ذاك بمفردها مرهقة مثقلة الكاهل، وإن أرادت تحقيقه بمشاركة وتعاون دوليين فإن حصيلة ذلك هو الفشل والإخفاق دائما. وإذا ما ظلت الحكومات تتحجج في كل المسائل المستقبلية الجوهرية بما يمليه عليها الاقتصاد المعولم من مواقف لا قدرة لها على التحكم بها، فعندئذ تصبح السياسة برمتها مسرحا يضم حشدا من رجال مسلوبي الإرادة، وتفقد الدولة الديموقراطية شرعيتها، وتصبح العولمة مصيدة للديموقراطية.

إن المنظرين السذج والسياسيين قصيري النظر فقط، هم الذين يعتقدون أن بإمكان المرء أن يُسَرِّح سنويا ملايين من العاملين من عملهم ويحجب عنهم وسائل التكافل الاجتماعي. وهذا هو ما يحدث في أوروبا حاليا - من دون أن يدفع في يوم من الأيام ثمن هذه السياسة. إن سياسة من هذا القبيل عرجاء بلاريب. فخلافا لمنطق راسمي خطط المؤسسات الصناعية الكبرى، هذا المنطق الذي لا ينظر للأمور إلا من منظار المشروع، لا يوجد في المجتمعات القائمة على أسس ديموقراطية «مواطنون فائضون عن

الحاجة» (Surplus People).

فالخاسرون يتمتعون بحق التصويت، وهم سيستغلون هذا الحق بلاريب. ومن هنا فليس هناك ما يدعو للطمأنينة، فالهزة الاجتماعية ستلحق بها نتائج سياسية، والاشتراكيون الديموقراطيون والمسيحيون الاجتماعيون لن يحتفلوا بانتصارات جديدة في المستقبل المنظور. فالأمر الواضح بجلاء الآن هو أن الناخبين لم يعودوا يأخذون الدعاوي التقليدية التي يتذرع بها دعاة العولمة مأخذ الجد. لقد بات المواطن يسمع في كل ثاني نشرة أخبار - من أفواه أولئك الذين ينبغي عليهم أن يدافعوا عن مصلحته - أن سبب محنته لا يقع على عاتقهم بل يقع على عاتق المنافسة الأجنبية. ولا مراء في أن ثمة خطوة قصيرة واحدة فقط تقود من هذا التبرير - الخطأ من وجهة النظر الاقتصادية - إلى العداء المكشوف لكل ما هو غريب. وهكذا نلاحظ أن هناك ملايين من أبناء الطبقة الوسطى الخائفة قد صاروا منذ أمد ليس بالقصير، يعتقدون أن خلاصهم يكمن في كراهية الغرباء وفي الانكفاء على الذات والعزلة عن السوق العالمية. وبالتالي فقد صار رد فعل المعزولين يتجسد في عزل الآخرين.

ومن هنا فلا عجب أن يحصل روس بيرو (Ross Perot)، ذو النزعة القومية التسلطية والروح المتظاهرة بالشعبية، على 19 بالمائة من أصوات الناخبين، عندما رشح نفسه لأول مرة لانتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992. كما حصل على نسب مشابهة كل من واعظ البعث القومي الفرنسي لوبين (Jean - Marie Le Pen) واليميني المتطرف النمساوي يورغ هايدر (Joerg Haider). وهكذا فمن كيبك مرورا بإسكوتلندا وحتى لومبارديا يحصل الانعزاليون أيضا على إقبال متزايد باستمرار. فهؤلاء يتممون قائمة كراهية الغرباء بالسخط على الحكومات المركزية، وبإغلاق الحدود بوجه القادمين من البلدان الفقيرة، خوفا من أن يعيش هؤلاء على حسابهم. وفي نفس الوقت يتزايد في كل أرجاء المعمورة عدد الجمهور الراغب في الهجرة هربا من البؤس والحرمان.

ولا مراء من أن مجتمع الـ (20) إلى الـ (80)، أي مجتمع الخمس [الثري] الذي تتخيله النخبة المجتمعة في فندق فيرمونت، ينسجم مع المنطق التكنولوجي والاقتصادي الذي باسمه يعمق قادة المؤسسات الصناعية

والحكومات العولمة. إلا أن الأمر الذي لاشك فيه هو أن التسابق العالمي على تحقيق أعلى جدارة وأدنى أجور يفتح أبواب السلطة على مصاريعها أمام اللا معقول. ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أن التمرد لا يتأتى من قبل المعوزين فعلا، بل يتأتى، بكل ما يشتمل عليه من انفجار سياسي غير محسوب، من الخوف من الخسران والهزيمة الذي أخذ يدب ويتسع في أوساط المجتمع.

ولقد أبطل المنطق الاقتصادي في يوم من الأيام السياسة برمتها. ففي عام 1930، أي بعد عام واحد من انهيار البورصات، علقت مجلة «The Economist» (الاقتصادي) المعروفة بتبنيها الدائم لمصالح رأس المال قائلة: «إن المعضلة العظمى التي تواجه جيلنا تكمن في أن نجاحاتنا في المجال الاقتصادي تتفوق على نجاحنا في المجال السياسي، على نحو جعل الاقتصاد والسياسة لا يسيران بخطى موحدة. فاقتصاديا أصبح العالم يتحرك كما لو كان وحدة واحدة شاملة، أما سياسيا فإنه ظل مقسما ومجزأ. ولقد تسببت التوترات الناجمة عن هذا التطور غير المتكافئ في عدد لا يحصى من الهزات والانهيارات في تعايش المجتمع الإنساني».

هذا وإن كان التاريخ لا يعيد نفسه، إلا أنه مع هذا لاتزال الحرب ـ ولو بصيغة الحرب الأهلية ضد أقلية قومية أو مقاطعات انفصالية ـ هي التنفيس الأكثر احتمالا حينما تصل التناقضات الاجتماعية حدا لا يحتمل. إن العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى صراعات عسكرية، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى ذلك إذا ما عجز المرء عن تحقيق الترويض الاجتماعي لقوى الاقتصاد المعولم الهائجة. وإذا كانت ردود الفعل السياسية على ما تم حتى الآن، من تشابك اقتصادي عالمي، تنفي إمكان السيطرة على هذا التطور، إلا أننا نعتقد أن هناك وسائل وطرقا تتيح للحكومات المنتخبة ومؤسساتها أن تأخذ زمام المبادرة، وتوجه هذا التطور من دون محاباة هذه الفئة من الأمة على حساب الفئة الأخرى. إننا سنعرض في هذا الكتاب بعضا من هذه الوسائل والطرق ونناقشها.

وسيكون من أهم الواجبات التي يتحتم على السياسيين المنتخبين ديموقراطيا النهوض بها ـ كفاتحة لبداية قرن جديد ـ إصلاح الدولة وإعادة أولوية السياسة (Primat der Politik) على الاقتصاد. أما إذا أُهمل تحقيق

هذا المطلب، فسيتحول، في وقت ليس ببعيد، التشابك الدرامي السريع (الذي صار، عبر التكنولوجيا والتجارة، يعم الإنسانية جمعاء) إلى النقيض مفضيا إلى انهيار ذي طابع عالمي. وعندئذ لن تتبقى لأطفالنا وأحفادنا سوى ذكرى لتلك التسعينيات الذهبية، حينما كان العالم لايزال منظما تنظيما قابلا للتكيف، وكان أخذ زمام المبادرة والتوجيه أمرا ممكنا.

2 كل شيء صار موجودا في كل مكان

ضغوط العولمة والانهيار المعولم

سيغدو العالم واحدا . وفي البداية كان هناك تخيل لمعمورة واحدة.

على مسافة تبعد ثلاث ساعات بالطائرة من بيكين ومن هونغ كونغ أيضا؛ وساعتين من لاهاسا (Lhasa) في التبت تقع مدينة شنغ دو (Chengdu). وفي أفضل الحالات لربما سمع بهذه المدينة النائية ومركز مقاطعة ستشوان (Szetschuan)، الواقعة في أواسط الصين، بعض المعجبين بالمطبخ الصيني ذي التوابل الكثيرة، فهذه المدينة لا يصلها عادة المسافرون الأجانب إلا عندما تتوقف بهم الطائرة هناك لأسباب خارجة عن إرادتهم. والواقع أن المدينة ليست صغيرة، فعدد سكانها يصل الآن الى 3,4 مليون نسمة، وهي واحدة من أسرع مدن العالم من حيث النمو السكاني.

وفي وسط الموقع الذي يجري فيه العمل على قدم وساق لبناء عمارات عالية، راح أولئك الرسامون الذين كانوا يرسمون في يوم من الأيام بوسترات فنية لماو، يصورون الآن المظهر الجديد الذي أخذ

«لقد كان المزارعون جزءا من السلطة وكانت السلطة ملكا للمزارعين. أما الآن فقد صارت الفوضى تعم كل شيء ولم يعد المرء يفهم شيئاً».

الخادم فيرس (Firs) في مسرحية تشيكوف «بستان الكرز».

يتقمصه التطور والتقدم. فقد انتشرت لوحات تبدو كما لو كانت شاشات تلفزيونية عظيمة الحجم، وقد رسمت بألوان زاهية تبهر عيون المشاهدين، وإن علتها الأتربة المتصاعدة من الشوارع المزدحمة بالمارة وغير المعبدة حتى الآن. إنها تصور الڤيلا القرمزية اللون والحديقة الزاهية الخضرة وحوض السباحة الأزرق اللون، والزوجين الصينيين وقد بدت عليهما علائم السعادة والبهجة وهما يقفان أمام سيارتهما الفارهة المكشوفة السطح (Cabriolet)(1).

ويعم الشارع، هناك في الطرف الآخر من المعمورة، في أعماق منطقة الأمازون وبالقرب من الحدود البوليفية البرازيلية نفس الأمل والبشرى، فهاهي شركة البناء العملاقة مندس يونيور (Mendes Junior) من مدينة ساو باولو، تقوم في مناطق غابات الأمطار بحملة دعاية واسعة عريضة للحياة الهادئة المريحة، في الڤيلا الشبيهة بالنمط الأمريكي مؤدية بذلك إلى تدمير البيئة. وفي الأكواخ العفنة على ضفاف نهر Rio Purus ذي المياه العكرة، وقف فتية من ذلك الخليط الهجين الذي خلفه تزاوج الهنود الحمر بالمستعبدين السود، يتجاذبون الحديث حول مفاتن صدر باميلا آندرسون (Pamela Anderson)، سباحة الإنقاذ في المسلسل التلفزيوني المنتج في كاليفورنيا «Baywatch» كما لو كانت هذه فتاة من فتيات الجيران. ودأب تجار الخشب على رشوة القلة الضئيلة المتبقية من قبائل الهنود الحمر في ولاية Rondonia، بأجهزة فيديو وبأشرطة فيديو مسجلة في هوليود قصد اقتلاع آخر ما تبقى هناك من أشجار الخشب الماهجوني (Mahagoni Baeume)(2).

إن سلطان الصور المتحركة قد أخذ يعم حتى قبيلة يانومامي (Iano mami) الهندية الحمراء التي حظيت، بسبب خصوصيتها، باهتمام الكثيرين ومنهم مغني الروك ستنج (Sting)، كما عم سلطانها شباب شانجري لا (Shangri - La) في بوتان (Bhutan) أيضاً. ففي هذه المدينة البوذية الواقعة على سفوح جبال الهملايا والتي كانت إلى فترة وجيزة نقية التراث خالية من المؤثرات الأجنبية، حقا لا يزال السكان مواظبين على لف ركبهم بجلابيب سميكة تقيها من عنت السجود المتواصل الذي يمارسونه، وهم في طريقهم للحج إلى الأماكن المقدسة ويزاولون الزراعة بطرق تعود إلى العصور الوسطى، إلا أنهم أيضا قد صاروا يكنون الإعجاب والتقدير لأولئك المواطنين

الذين يرتدون فوق زيهم الشعبي جاكيت الجلد، على الطريقة الأمريكية ويتاجرون بأفلام أمريكية طبعت في الهند دونما ترخيص من أصحابها الشرعيين[3].

وحتى في شرق روسيا النائي صار، منذ أمد ليس بالقصير، مسلسل «Denver Clan» شعبيا. أما المسؤول عن مطار شاباروسك (Chabarowsk)، فإنه يغتاظ بصدق من أولئك الزوار الذين يعتقدون بأنه ينبغي عليهم أن يعرفوه بمجلة «دير شبيغل» (Der Spiegel). فهو يقرأ كل أسبوع مقتطفات منها منشورة في الصحافة اليومية المحلية[4]. من ناحية أخرى يرفع أحد الباعة الجائلين على سفح جبل كوباكابانا أسبوعيا - وعن عقيدة وإيمان - العلم الألماني، وهو، وإن كان أسمر البشرة ولا تجري في عروقه دماء دعاة القومية الألمانية، إنما يفعل ذلك لإعجابه «بالعدالة السائدة في ألمانيا، حيث لا وجود للفقر حتى في أوساط الناس البسطاء»[5].

وهكذا لم يعد ثمة شك في أنه لو طُلب اليوم من سكان المعمورة التصويت لأي أسلوب في الحياة هم يفضلون، لكان بوسعهم ذلك. فهناك ما يزيد على خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض، مرسلة إشارات لاسلكية للحداثة التي صارت تنعم بها بعض الشعوب. فبواسطة الصور الموحدة على شاشات مليار من أجهزة التلفزيون تتشابه الأحلام والأماني، على ضفاف الآمور ويانغ تسه (Jangtse) والأمازون والغانج والنيل. لقد «اقتلعت» الأطباق المستقبلة لما ترسله الأقمار الصناعية وكذلك مولدات الكهرباء العاملة بالقوة الشمسية في المناطق النائية غير المربوطة حتى الآن بالشبكة الكهربائية، كما هو الحال في النيجر في غرب أفريقيا، ملايين من البشر «من حياتها القروية رامية بهم في خضم أبعاد فلكية» كما قال برتراند شنايدر (Bertrand Schneider) الأمين العام لنادي روما[6].

وبهذا فإن المعركة الدفاعية التي يشنها الحاكمون في الصين ضد رسائل الفاكس والبريد الإلكتروني (E-mail)، ومحطات البث التلفزيوني لم يعد القصد منها الوقاية من نسق اجتماعي مختلف، بل هي تهدف إلى المحافظة على ما يتمتعون به من سلطان. وحتى في كوريا الشمالية وبعض البلدان الإسلامية، حيث تُستكره الصور التي تبثها محطات التلفزيون التجارية العالمية، حلت الصور الفوتوغرافية والأقاصيص ذات الصور الدقيقة مكان

محطات التلفزيون هذه وأخذت تنتشر على مستوى عريض. وفي إيران نفسها أصبحت موسيقى الروك الأمريكية (Heavy - Metal - Rock) أشهر موسيقى لدى المراهقين من أبناء الطبقة الوسطى[7]. وبالتالي فلم يعد بمستطاع ملالي إيران أيضا نشر سيادتهم على فضائهم الجوي والتحكم به.

وهكذا لم يحدث في التاريخ أبدا، أن سمع وعرف عدد هائل من سكان المعمورة عما يجري في باقي أنحاء العالم من أحداث كما هو اليوم، ولأول مرة في التاريخ صارت البشرية وحدة واحدة في تخيلها للوجود.

ولو قدر لستة المليارات إنسان، الذين هم تقريبا سكان المعمورة أن ينتخبوا الحياة التي يريدونها، لانتخبت الغالبية العظمى منهم حياة الطبقة الوسطى السائدة في واحد من أحياء سان فرانسسكو، ولاختارت أقلية منهم مطلعة على واقع الحال وذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى ذلك، مستويات الرعاية الاجتماعية التي كانت سائدة في ألمانيا الغربية في السنوات التي سبقت انهيار جدار برلين، ولكانت التشكيلة المترفة التي تجمع بين ڤيلا في البحر الكاريبي والرفاهية السويدية حلم الأحلام بالنسبة لها.

والت دزني فوق الجميع

ولكن لِمَ استطاع أسلوب الحياة السائد في كاليفورنيا أن يغزو العالم، ولِمَ انتصر دزني على كل شيء آخر؟ حقا لعبت سعة السوق الأمريكية والقوة الجيوسياسية التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وجدارة إدارتها للحرب الإعلامية إبان الحرب الباردة دورا مركزيا، ولكن ومع هذا لا يمكن اعتبار هذا كله هو فقط العامل الحاسم. فالأمر ببساطة هو أن ستالين أراد أن يكون القوة العظمى، إلا أن ميكي ماوس قد تفوق عليه.

يفسر مايكل آيزنر (Michael Eisner)، عملاق صناعة الإعلام ورئيس مجلس إدارة شركة والت دزني، هذا الأمر على النحو التالي: «تتميز وسائل التسلية الأميركية بالتنوع، وهي بهذا تتلاءم مع الإمكانات والخيارات وطرق التعبير الفردية المختلفة. وهذا هو في الواقع ما يرغب به الأفراد في كل

مكان». ويضيف تاجر هوليود دونما اكتراث قائلاً: «وكنتيجة للحرية الواسعة المتاحة أمام كل من يريد الابتكار، تتصف صناعة التسلية الأمريكية بأصالة لا مثيل لها في العالم أبدا»[8].

ويرفض بنجامين ر. باربير (Benjam R. Barber)، مدير مركز والت وايتمان (Walt Whitman Center) في جامعة روتغيرز (Rutgers University) في ولاية نيوجيرسي تفسير آيزنر، ويصف نظريته بتنوع ما تقدمه وسائل التسلية الأمريكية بـ «الكذب والبهتان». فهذه الأسطورة تتناسى أمرين حاسمين: طريقة الاختيار وحرية الإنسان في تحديد ماهو بحاجة إليه فعلا. فعلى سبيل المثال بإمكان المرء في الكثير من المدن الأمريكية أن يختار بين عشرات الموديلات من السيارات، إلا أنه لا يستطيع أن يختار التنقل بواسطة وسائل النقل الحكومية. وكيف يستطيع المرء أن يأخذ مأخذ الجد المقولة القائلة بأن السوق لا تقدم إلا ما يرغب به الأفراد، إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن ميزانية صناعة الدعاية والإعلان قد بلغت 250 مليار دولار؟ وهل محطة البث التلفزيوني MTV أكثر من وسيلة دعاية وإعلان على مستوى العالم، وعلى مدار السنة للصناعة المهيمنة على سوق الموسيقى؟»

إن سبب نجاح «استعمار والت دزني للثقافة العالمية» يكمن، حسب ما يعتقد باربير، في ظاهرة قديمة قدم الحضارة: إنها المنافسة بين الشاق والسهل، بين البطيء والسريع، بين المعقد والبسيط. فكل أول من هذه الأزواج يرتبط بنتاج ثقافي يدعو للإعجاب والإكبار، أما كل ثان من هذه الأزواج فإنه يتلاءم مع لهونا وتعبنا وخمولنا. إن دزني ومكدونالدز وMTV تروج لما هو سهل وسريع وبسيط»[9].

وسواء أكان آيزنر أو باربير على صواب في تفسير أسباب انتصار هوليود، فإن حصيلة هذا النجاح بينة واضحة يراها المرء في كل أرجاء المعمورة. فنظرات سندي كروفورد (Cindy Crawford) وبوكيهونتس (Pocahontas) تلاحقك في كل ركن. كما كانت تلاحقك نظرات تماثيل لينين في الاتحاد السوفييتي سابقا. لقد صارت زغاريد مادونا ومايكل جكسون أُذان النظام العالمي الجديد، كما يقول ناتان غارديلز (Nathan Gardels)، المفكر الكاليفورني الباحث في شؤون المستقبل[10].

إن الشمس لا تغيب عن إمبراطوريات شركات الإعلام العظيمة. وتقدم

هوليود بصفتها المركز العالمي أهم مادة أولية لمادية العصر المتأخرة (Postmaterialismus). وتسعى موسسة تايم وورنر (Time Warener) للاندماج بمؤسسة تيد تيرنير (Ted Turner) المسماة Brodcasting Corporation، وبمؤسسة CNN لتكون معهما أكبر مؤسسة مهيمنة في السوق العالمية، ولو نجحت دزني في شراء محطة التلفزيون ABC فستكون عملية الشراء هذه ثانية أكبر صفقة شراء في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي. هذا وقد اشترت سوني (Sony) مؤسسة Columbia Pictures، وباعت مؤسسة ماتسوشيتا (Matsushita) في عام 1995 عملاق صناعة التسلية MCA إلى عملاق صناعة المشروبات Seagram. ويسيطر في المنطقة الواقعة بين الخليج العربي وكوريا الأسترالي روبرت موردوخ (Rupert Murdoch). فمحطة إرساله بواسطة الأقمار الصناعية Star TV الموجودة في هونج كونج تغطي، من حيث التوقيت الزمني، أربع مناطق مختلفة يسكنها نصف سكان المعمورة. وبالنظر للاختلاف الزمني وبعد المسافة الجغرافية، لذا فإنها تبث على ست قنوات تقدم برامجها حسناوات صينيات وهنديات وماليزيات أو عربيات يتكلمن مرة اللغة الصينية الشمالية ومرة الإنجليزية. ويسعى موردوخ جاهدا للحصول على موطئ قدم واسع في سوق الصين الشعبية، وذلك من خلال المشاركة المالية في قنوات البث التلفزيوني عبر الكابلات (Kabelkanaele). وهذا أمر مهم بالنسبة له، إذ لم يزد عدد أولئك الذين يستطيعون مشاهدة برامجه بصورة شرعية ومن دون تشويش في الصين الشعبية على 30 مليونا. إلا أن القائمين على شؤون الحكم في بكين لايزالون مترددين. وقد نوهوا أمام بعض المؤسسات المختصة بالصيغة التي يمكن للأسترالي القبول بها والتي مفادها: «لا جنس ولا عنف ولا أخبار».

ومن هنا فإن مؤسسات الإعلام العملاقة والتي تضم أيضا العملاق الألماني برتلزمان (Bertelsmann)، ومنافسه العنيد ليو كيرش (Leo Kirsch) وآخرين يعملون بمفردهم كمالك محطات التلفزيون سلفيو برليسكوني (Silvio Berlusconi)، نعم فإن مؤسسات الإعلام العملاقة قد صارت مجهزة على أفضل نحو للنهوض بأعباء الـ Tittytainment، التي أمعن التفكير فيها موجهو العالم الذين جمعت شملهم مؤسسة جرباتشوف الخيرية في سان فرانسسكو. فما تبثه هذه المؤسسات من صور هو الذي يدغدغ الأحلام،

والأحلام هي التي تحدد الأفعال.

العطش للزعيق الممل الرتيب

كلما شملت سوق البث التلفزيوني بلدانا أكثر، كانت هذه السوق أكثر ضيقا. فصناعة الأفلام الأمريكية تنفق بالمتوسط 59 مليون دولار على الفيلم الواحد، ولا ريب في أن هذا مبلغ ليس بوسع المنتجين الأوروبيين أو الهنود تحمله، ولا حتى التفكير فيه[11]. كما أنهم يضعون من حيث التقنية والتجهيز معايير نادرا ما يستطيع منافسوهم مجاراتهم بها. وهكذا تتعاظم الدوامة ويزداد الإقبال على هوليود ونيويورك أكثر فأكثر.

أما الوعد بأن القنوات التلفزيونية الخمسمائة التي ستتوافر عليها كل عائلة ستحقق في المستقبل التنوع المطلوب، فإنه وعد كاذب. ففي الواقع هناك قلة تهيمن على السوق، وتكتفي في الكثير من مناطق البث بصياغة برامجها وإعادة صياغة ما استهلك منها، بطريقة تضمن تغطية أكبر عدد من الفئات المستهدفة. إلى جانب هذا تؤدي عملية اقتناص أكبر عدد من المشاهدين إلى تعميق عملية تركيز هذه الصناعة في أيد أقل فأقل. فحقوق نقل أحداث المهرجانات الرياضية المهمة على سبيل المثال لم يعد بالإمكان اقتناؤها، إلا إذا أمكن تمويلها بإيرادات تحققها الإعلانات الباهظة الثمن، والتي ليس بوسع أحد آخر غير محطات البث الكبيرة أو المسوقين العالميين الاضطلاع بها. من ناحية أخرى لم يعد يهتم بالدعاية لنفسه سواء عن طريق الإعلانات أو تقديم العون للرياضيين، لقاء ما يقوم به هؤلاء من دعاية لمن يرعاهم ماليا (Sponsoring)، نعم لم يعد يهتم بهذا كله غير أولئك المنتجين الذين لهم حضور في مجمل المنطقة التي يغطيها البث التلفزيوني، أي الشركات العالمية. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تنفق عشر شركات كبرى، بمفردها، ربع مجمل الإنفاق الكلي على الإعلانات التلفزيونية[12]. وهذا ليس بالأمر العجيب، فتسعون ثانية في إعلان تلفزيوني واحد عابر للقارات تكلف ما يكلفه في المتوسط فيلم سينمائي أوروبي[13].

وتستثمر وكالات الدعاية والإعلان صورا من وطن الأحلام الذي يمني به الزبائن أنفسهم. فالجمهور الألماني العريض قد صار شغوفا بنيويورك وبقصص رعاة البقر في غرب الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو دفع

محطة البث التلفزيوني RTL لأن تجعل منها مادة لما يزيد على نصف الإعلانات التي بثتها، عندما نقلت وقائع دورة تصفيات بطولة كرة القدم في عام 1996[14]. وهكذا، وبدلا من الأغنية المعروفة «في كابري حينما تغرب الشمس في أعماق البحر»، صار المرء يتغنى بجسر Golden Gate، كما لم يعد الطريق الدائري نويربورج Nuerburgring الألماني هو الأرضية المناسبة لعرض جدارة إطارات كونتينتال، إنما صارت أرضية الوادي بين جدران ناطحات السحاب في مانهتن.

إن ثمة جهودا خارقة تبذل لكي يتخذ العالم صورة واحدة. ولا ريب في أن المحصلة النهائية لمثل هذا التطور ستكون، في المجال الثقافي، كما يتنبأ ابن نيويورك الفنان كورت روي ستون (Curt Royston)[15]، سيادة الصراخ والزعيق الأمريكي (Screen) بمفرده في العالم أجمع. فمنذ سنوات تقتفي، من تومسك في سيبيريا وحتى فيينا ولشبونة، طليعة ثقافية شابة وعالية الزعيق، ما ساد في نيويورك قبل عقدين من الزمن: وهج مفتعل وصراخ يصك الآذان وشاشات تلفزيون يعمها زعيق مصدع للرأس، إنه لمشهد مقزز فعلا[16]. ولكن ومع هذا ثمة ما يخفف من الحزن من هذا المشهد المروع، فقد لاحت في الأفق بدايات تبشر بأن البعض قد أخذ ينتابه القرف من هذا الزعيق الذي صار يعم كل شيء، وبدأ يفضل الهدوء وما ينطوي عليه من نشاط وتحفيز.

ويمكن أن ينظر إلى مغني الأوبرا التينور (Tenoere) الثلاثي خوسيه غاريراس (José Carreras) وبلاتسيدو دومينغو (Plàcido Domingo) ولوتسيانو بافاروتي (Luciano Pavarotti)، على أنهم ظاهرة تقترب على نحو ما من الصراخ الذي يتنبأ به روي ستون: فمن ميونخ وحتى نيويورك لم تستطع الجموع الغفيرة المحتشدة في ملاعب كرة القدم في عام 1996 إلا بالكاد، أن تسمع ما يترنم به ثلاثي الغناء الكلاسيكي من نغم. ومع أن هذا الثلاثي قد اعتاد تقديم نفس الباقة من الأغاني، إلا أنه لم ينس أن يمنح المستمعين الشعور بأنهم قد عاشوا لحظات فريدة، فهم وبعد أن ينتهوا من تقديم ما اعتادوا على تقديمه من باقة الأغاني، يشنفون آذان مستمعيهم في أربع قارات مختلفة الثقافة بلحن يناسب تلك الثقافات. فللمستمعين اليابانيين صدح الثلاثي الغنائي العالمي بأغنية تذوب عطشا لـ «النهر الخالد» (Kawa

(no nagare nayomi). وعندما يكونون على ضفاف نهر الدانوب الأزرق، والذي لم يكن في أي يوم من الأيام أزرق اللون، فإنهم يشنفون في ملعب المدينة الرياضي أسماع مائة ألف من الحاضرين الألمان والتشيك والمجريين، الذين غالبيتهم من الأثرياء الجدد، بالأغنية الشعبية الواسعة الانتشار «فينا، فينا، أنت فقط» (wien, wien, nur du allein) فيجعلونهم يترنحون وهم جالسون[18].

ولربما تعلم هذا الثلاثي المجذوب في الغناء استثمار الأحاسيس الوطنية من الراوي الأول في العالم ظمأ الحناجر، أعني شركة الكوكاكولا. فهذا العملاق في صناعة المشروبات الغازية يقدم إنتاجه في الصين واليابان بمذاقات مختلفة، أي أنه يقدم مشروبات تختلف نسبة السكر فيها باختلاف الأذواق الوطنية والإقليمية[19]. ففي العام الأولمبي 1996 ارتأت شركة كوكاكولا أن تخاطب بإعلاناتها على المستوى العالمي «كل المغرمين». أما في أتلانتا (Atlanta)، المدينة الساخنة الجو، فقد اختارت هذه الشركة العالمية - التي تتقن استثمار المشاعر والأحاسيس - أن تقوم بالدعاية لنفسها بحروف عريضة كُتبت على الحافلات الناقلة للرياضيين، تقول لجمهور المشجعين الذين يتصبب عرقهم من عنت التشجيع: «التشجيع عمل يؤدي إلى الظمأ» (Cheering is thirsty work)[20].

وفي أوروبا أيضا تبتعد الرياضة أكثر فأكثر عن سماتها الحضارية، وتتحول تدريجيا لتغدو مسرحا لمجتمع يلهو بما تدغدغ به الصناعة أحاسيسه ويهلل لما تخدعه به من تعليب وتغليف. ومن هنا فليس من قبيل المصادفة أن يطالب رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) هافيلانغ (Joào Havelange) بضرورة زيادة فترات الاستراحة في أثناء مباريات كرة القدم وتخصيص هذه الفترات للدعاية والإعلان، مقتفيا بذلك ما هو سائد في ألعاب الركبي الأمريكية[21]. كما يسعى اتحاد كرة القدم الألماني بدوره لاتخاذ هوية جديدة تجعله شبيها باتحاد كرة السلة الأمريكي. من ناحية أخرى حل الصيت والشهرة محل الشعور بضرورة تأييد هذا النادي الرياضي أو ذاك لأسباب إقليمية. فمبيعات نادي بايرن ميونخ من الملابس الرياضية فاقت في مدينة هامبورج مجموع ما حققه كلا الناديين الرياضيين المحليين HSV و St. Pauli من مبيعات. وهكذا صارت النوادي الرياضية الرئيسية تجني من مبيعاتها

مما يتزين به الجمهور المشجع نفسه، إيرادات صارت تفوق مجمل ما كانت تجنيه في مطلع التسعينيات من عوائد، ومن ضمنها الإيرادات التي كانت تجنيها من بيعها لحقوق النقل التلفزيوني للمباريات الرياضية. ووصف الباحث بشؤون الرياضة هانس شتولن فيرك (Hans J. Stollenwerk) هذه الظاهرة بدقة عندما أكد أنه بما أن المواطنين لم يعودوا يتجادلون كثيرا حول أي المدن هي الأقوى رياضياً، «لذا فإنه يتحتم خلق مادة للجدل والمساجلة بصورة مصطنعة، كأن تقارن بين هذا اللاعب وذاك وبين اللاعبين والمدربين وبين المدربين ورؤوساء الاتحادات»[22].

لقد ازداد الطلب على السيل الهائل من السلع التي يجري الإعلان عنها والدعاية لها على مستوى دولي، بحيث بدا كما لو أن محراثا يجوب المعمورة ويقلبها ويقلب المراكز التجارية في مدنها رأسا على عقب. وكما يقول الناقد الاجتماعي إيفان إيليش (Ivan Illich) ساخرا فقد «صار العطش يرتبط على نحو مباشر بالحاجة إلى الكوكاكولا»[23]. لقد صارت نفس الأسماء المعروفة، ابتداء من Calvin Kelin، وعبر Kodak، وانتهاء بـ Louis Vuitton هي التي تسود أرجاء المعمورة. وأخذت الأفكار والسلع تتطبع بما تعرضه القلة المتبقية من دور السينما من أفلام، أي أنها ـ أعني الأفكار والسلع ـ صارت تلبس جلبابا موحدا وبسرعة مدمرة بالنسبة لأصحاب المحلات والمتاجر الوطنية.

وفيينا، مدينة القياصرة والملوك، هي آخر ضحية لهذا التطور. فقد اضطر عدد كبير من المحلات التجارية الصغيرة التي كانت تضفي، بما تعرضه من سلع متميزة، على مركز المدينة نكهة محلية لذيذة المذاق، اضطر إلى أن يغلق أبوابه منذ أن انضمت النمسا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995، وما رافقه من إلغاء للقيود التي كانت تحد من رفع الإيجارات، وهكذا راحت الشركات التجارية العالمية ومطاعم الأكل السريع والمحلات وشركات إنتاج الملابس الداخلية المتاجرة بالجنس، وشركات العطور تفتح فروعها العديمة النكهة المميزة هنا.

عصر المدن

سواء لأغراض ذات علاقة بالعمل أو بهدف الراحة والاستجمام، تتنقل

الطبقة الوسطى من أبناء المدن الاقتصادية المزدهرة من مكان إلى مكان آخر على سطح المعمورة بسرعة لا مثيل لها في التاريخ. من ناحية أخرى بلغ عدد الأفراد الذين يستخدمون باستمرار شبكة الإنترنت العالمية 90 مليونا، علما بأن هذا العدد يزداد أسبوعيا بحوالي نصف مليون[24]. إن ما ترتب على هذا التطور هو أن مصورة مولودة في منطقة ڤورارلبرج Vorarlberg النمساوية، وتقطن في ڤيينا قد صارت اليوم تعرف برودواي الغربية West Broadway في نيويورك، على نحو أفضل من معرفتها بمدينة إنسبروك Innsbruck النمساوية، كما أصبح سمسار بورصة لندن يشعر بأواصر قربى تربطه بزملائه في هونغ كونغ أمتن من تلك التي تربطه بأحد مديري فروع المصارف في Southampton. فلقد صار هؤلاء جميعا يشعرون بأنهم مواطنون عالميون منفتحون على العالم أجمع، متناسين أن علاقاتهم العالمية هذه غالبا ما تكون ذات أفق ضيق محدود، ومحصورة بأجواء عملهم. ومهما كان الحال فإن الأمر الذي لا مراء فيه هو أن الصحفيين وخبراء برامج الكمبيوتر والممثلين، يقومون برحلات أكثر ويتحملون عنتا أشد مما يقوم به ويتحمله الدبلوماسيون والقائمون على شؤون السياسة الخارجية. فأحدهم يبدأ نهار عمله، على سبيل المثال، في الصباح في إحدى المدن المجرية الصغيرة لحل مشكلة زبون أصابه اليأس والقنوط أو في حديث مثير مع أحد الشركاء، وفي العصر يكون على موعد في هامبورج، وفي المساء يسافر إلى باريس للالتقاء بالخطيبة الجديدة التي صار أمر تركها له قاب قوسين أو أدنى. أما في اليوم التالي فإنه سيكون في المقر الرئيسي لشركته المقيمة في مكان ما من هذا العالم الفسيح، ليسافر من ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو إلى جنوب شرقي آسيا. إن من يحتاج إلى بعض الثواني عندما يستفيق من نومه ليعي في أي قارة قد قضى ليلته المنصرمة، هو بلا شك أحد تلك الطليعة الجوّابة للعالم على نحو دائم. حقا يؤدي تنقلهم الدائم إلى فقدانهم للأحبة والأصدقاء، إلا أنهم مع هذا يظلون محسودين على مرونتهم ومداخيلهم العالية وانفتاحهم على العالم.

ولكن ومع هذا ففي بارات الفنادق الشهيرة، كفندق رافلس Raffles في سنغافورة أو ساڤوي Savoy في موسكو أو كوباكابانا Copacabana Palace في ريو دي جانيرو، يندب هؤلاء المستنفرون الموظفون كل إمكانياتهم في خدمة

رواد العولمة حظهم في ساعات الليل المتأخرة، حينما يكون زملاء الدراسة الذين التقوهم مصادفة في شوارع إحدى هذه المدن قد رقدوا في فراشهم الزهيد الثمن، وهم فرحون بخروجهم إلى هذا العالم الفسيح كسواح ولو لمرة واحدة كل عدة أعوام. وكيف لا يندبون حظهم، فهم ما أن يختلوا بأنفسهم إلا ويعيشون ـ بعد رحلتهم الثامنة بالطائرة النفاثة في خلال عام واحد على أدنى تقدير ـ العزلة الموحشة. إن السرير الذي يرقدون عليه هو فعلا من المستوى العالمي، إلا أن فراش الألفة الذي ينامون عليه رتيب وليس له قدرة على تحمل عنت السفر، فهم يجوبون عالما فسيحا حقا، إلا أنهم مع هذا يظلون حبيسي مطارات وسلسلة فنادق ومطاعم، تفتقر للنكهة المميزة وغرف مكيفة لم يدخلها الهواء الطبيعي المنعش منذ أمد ليس بالقصير. وتقدم، حيثما كانت، نفس أشرطة الفيديو. وهكذا فإن أرواح هؤلاء الجوابين العالميين لا تنتقل من مكان لمكان آخر بنفس السرعة التي تنتقل بها أجسادهم، وبالتالي سرعان ما تخمد قدرتهم على التكيف مع الجديد الغريب. ومن هنا فإنهم ـ وإن طافوا أرجاء المعمورة ـ يظلون حبيسي نفس المكان، فغالبا ما يكون الواحد منهم قد رأى كل العالم، إلا أنه لم ير في الواقع، إلا ما كان قد رآه من قبل.

ولكن ومع هذا كله، يظل هذا التنقل مؤشرا للمستقبل الذي سيكون عليه العالم. فكل المؤشرات تؤكد أنه ستكون هناك شبكة إليكترونية كثيفة وأجهزة تليفون تبث عبر الأقمار الصناعية، ومطارات رائعة الإنجاز وطابور من عربات النقل لدى المصانع والمؤسسات تربط، في مطلع القرن القادم، ما يقرب من 30 مدينة مبعثرة في أرجاء المعمورة ـ وتفصل بينها مسافات شاسعة، وتضم ما بين ثمانية ملايين وخمسة وعشرين مليون ساكن. في هذه المدن سيعتقد السكان بأن ثمة أواصر قربى تربط بينهم، هي، وإن فصلت بينهم آلاف الكيلومترات، أشد متانة من الأواصر التي تربطهم بالمواطنين الآخرين في بلادهم الأصلية.

وحسبما يتوقع الإيطالي المختص بشؤون المستقبل ريكاردو بيتريلا[25]، ستكون السلطة «في أيدي مجموعة متحدة من رجالات أعمال دوليين وحكومات مدن، همها الأول هو تعزيز القوة التنافسية لتلك المشاريع والمؤسسات العالمية المستوطنة في مدنها». والواقع أن هذا هو ما تحقق

الآن، فالمراكز الاقتصادية في آسيا في سباق دائم. ومعنى هذا هو أن الشبيبة قد صارت تعيش، في كل القارات، بمدن ذات طبيعة مختلفة كلية مقارنة بما عاشه الآباء، إنها مدن معولمة فعلا. وهكذا لم تعد باريس ولندن ونيويورك، ولا موسكو أو شيكاغو هي مدن الخوارق والمعجزات. فمنذ مارس 1996 صارت العاصمة الماليزية كوالا لومبور هي المدينة التي تتربع على كتفيها أعلى ناطحة سحاب في العالم، كما لم تعد الآن برلين هي المدينة التي يعلو سطوحها أكبر عدد من آلات البناء الرافعة، إنما هي الآن بكين وشانغهاي.

فهناك، بين باكستان واليابان، اثنتا عشرة منطقة من المناطق المتنامية الازدهار، تتحرك بإلحاح لتكون القوى الجديدة على مسرح المنافسة العالمي وتتسابق بكل جهد، للعب تلك الأدوار التي لعبتها المدن الغربية في عالم العقود المنصرمة. فبانكوك تريد أن تحل مكان ديترويت كمدينة لصناعة السيارات. فالشركات اليابانية لإنتاج السيارات تويوتا وهوندا وميتسوبيشي وأزوتسو قد صارت تنتج سياراتها منذ أمد طويل في تايلاند، كما تقوم كل من كرايسلر وفورد بتحويل فروعها هناك لتكون قاعدة لأعمالها الواسعة والعريضة في جنوب شرقي آسيا.

وترى تايبه (Taipeh) في نفسها وريثا لوادي السيليكون (Silicon Valley)، لاسيما أن تايوان قد أخذت مكان الصدارة العالمية في إنتاج أجهزة التلفزيون وأجهزة الكمبيوتر ومعداته. وتسعى ماليزيا جاهدة للتخصص في تصدير التقنية العالية (High - Tech) لتحقق لنفسها الرخاء الذي سبق أن حققته منطقة الروهر في ألمانيا، حينما اختصت بإنتاج الصلب والحديد. وتنتج بومباي بدورها ما يقرب من 800 فيلم سنويا، أي أنها تنتج أربعة أضعاف ما تنتجه هوليود. هذا وقد ارتفعت إيجارات المكاتب هناك ارتفاعا حطم الرقم القياسي في اليابان.

وتتطلع شانغهاي على وجه الخصوص لتكون المركز الاقتصادي الأول في قائمة مدن آسيا الكبرى ولتنافس بالتالي طوكيو ونيويورك. وقد ذكر هويانغ تساهو (Hu Yangzhao)، الاقتصادي الأول في هيئة التخطيط في المدينة: «إننا نريد أن نكون في عام 2010 المركز العالمي الأول في مجال التجارة والمال في المنطقة الغربية من المحيط الهادي». وبناء على هذا فقد

غدت المدينة تشهد أكبر عملية إصلاح وإعادة بناء شهدها التاريخ منذ أن قام البارون هاوس مان بإعادة بناء باريس في القرن التاسع عشر، فقد هدمت شانغهاي القديمة برمتها تقريبا لتحل محلها مدينة جديدة تناسب متطلبات العصر. وهكذا تعين على ربع مليون عائلة أن تغادر مركز المدينة حتى الآن وستلحق بها ستمائة ألف عائلة أخرى. ومكن هذا النزوح الهائل 40 شركة من الشركات المائة العالمية الكبرى من فتح مكاتب لها هناك. وتريد شركة سيمنز المشارَكة في بناء مترو المدينة. وتنتج شركة الفولكس ڤاجن في شانغهاي في هذا العام 220 ألف سيارة، وسيزيد هذا الإنتاج في عام 2000 ليصل إلى مليوني سيارة. أما المستعمرة البريطانية السابقة هونغ كونغ، فإنها هي الأخرى تتطلع لاتخاذ مكان ريادي. وكان المصرفي الكبير كلنت مارشال قد عبر عن هذا التطلع عندما قال: «إن الموقع الجغرافي في مصلحتنا». ومن هنا فلا عجب أن تنفق هونغ كونغ 20 مليار دولار لبناء مطار جديد. وعلى مسافة لا تبعد سوى 20 كيلو مترا بدأت الآن المقاطعة الصينية المتنامية غوان دونغ (Guandong) بتزويد السوق العالمية بما تحتاج إليه من بضائع[26].

واستنادا إلى هذه الأمور كلها فإن رياح الازدهار قد أخذت تهب على كل حدب وصوب في الصين، وإن انطوى هذا الازدهار على شيء من المرارة. فبواسطة «الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق» التي طبقها دنغ اكسياوبنغ (Deng Xiaoping)، سيكون بوسع هذا البلد أن يحتل في عام 2000 المرتبة الثانية في قائمة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، أي أنه سيتفوق على اليابان وألمانيا. وهكذا وإذا كان طلبة الثانويات في أوروبا يسخرون عندما كان مدرسوهم يحذرونهم في الستينيات مما ينطوي عليه «الخطر الأصفر»، فإن هؤلاء الصينيين قد وصلوا أوروبا فعلا. ففي نابلي يعمل الآن وعلى مدار الساعة عمال جاءوا من شانغهاي، وعلى وجه التحديد من مؤسسة الحديد والصلب مايزهان (Meishan). وينطوي عمل هؤلاء الرجال على تفكيك منشأة لصلب الحديد تزن 24 ألف طن، وقائمة على مساحة تبلغ مائة هكتار تعود ملكيتها لأحد مصانع مؤسسة الحديد والصلب الإيطالية باغنولي (Bagnoli)، وذلك لتوقف العمل في هذا المصنع. وحسب الخطة الزمنية فإنه سيتم في صيف عام 1997 بناء هذه الأجزاء المفككة ثانية في

ميناء يانينغ الواقع على ضفاف نهر يانغ تسه (Yangtse)، أي على بعد 14 ألف كيلو متر من الموقع الحالي. وتقوم شركة تيسن للحديد والصلب (Thyssen Stahl) بدورها أيضا بتفكيك فرن غير مستخدم استخداما تاما لتصدره إلى الهند. أما شركة فوست آلبين (Voest Alpine) النمساوية فقد باعت مصنعا للحديد والصلب (LD-2-Stahlwerk) قديما برمته إلى ماليزيا. ومن هذا كله يتضح لنا أن أبناء الشرق الأقصى لايشترون إلا البضاعة الجيدة، إنهم آخر المنتفعين من المليارات الكثيرة التي دفعتها الحكومات الأوروبية على مدى عشرات السنين لتدعم بها مصانعها المنتجة للحديد والصلب(27).

وهكذا وبسرعة يصعب إدراكها تتحقق العولمة، أي «انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية، في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء» حسبما يصف الاقتصادي إدوارد لتوك (Edward Luttwak) العصر الجديد(28).

لقد صار العالم سوقا واحدة، وصارت التجارة السلمية تبدو وكأنها في نمو مطرد. أليس في هذا تحقيق لذلك الحلم الذي طالما حلمت به الإنسانية؟ وألا ينبغي لنا، نحن أبناء الدول الصناعية الثرية، أن نهلل فرحا لما حققته الدول النامية من تقدم؟ وألم يصبح تحقق السلام الشامل قاب قوسين أو أدنى؟

كلا بكل تأكيد.

فتصور المفكر الكندي مارشال ماك لوهان (Marshall Mc Luhan) من أن العالم سيغدو «قرية كونية متشابهة» (Global Village)، لم يتحقق. ففي حين يردد المعلقون والسياسيون هذه الصورة المجازية دونما انقطاع، توضح لنا الدراسة المتأنية أن العالم لا ينمو نموا يفرز التلاحم والالتئام. حقا لقد تابع أكثر من مليار مشاهد للتلفزيون في وقت واحد بطولة الملاكمة بين آكسل شولتس (Axel Schulz) ومايكل مورر (Michael Moorer)، في الملعب الرياضي في مدينة دورت موند في يونيو من عام 1996، وحقا كان هناك ثلاثة مليارات ونصف مليار مشاهد حضروا عبر شاشات التلفزيون حفلة افتتاح الدورة الأولمبية في مدينة أتلانتا باعتبارها حدث القرن الرياضي، ولكن ومع هذا فإن صور الملاكمة والمسابقات الرياضية، لا تخلق، وإن نقلتها كل

شاشات تلفزيون المعمورة في وقت واحد، تبادلا ثقافيا وتفاهما دوليا، وإذا هي كانت تعجز عن هذا، فإنها ستعجز بكل تأكيد عن تقريب المستويات المعيشية.

الحقيقة الأولمبية

قبل أن ينشر الإرهاب اليميني ظلال الصراعات الاجتماعية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، على الألعاب الأولمبية المنقولة بالتلفزيون مباشرة، فضح المنظمون للألعاب في أتلانتا بأنفسهم زيف صداقتهم لشعوب العالم. فهم كانوا قد حولوا، في بادئ الأمر، أولئك المشاهدين البالغ عددهم 85 ألفا والذين دفعوا 636 دولارا عن كل تذكرة لحضور حفلة الافتتاح، إلى كومبارس أسكره فيض المشاهد العارمة. فقد تعين على هؤلاء أن يلوحوا، كلما طُلب منهم وعلى نحو يناسب فنون التصوير السينمائي، بمناديل ملونة ومصابيح الجيب وبقصاصات من اللوحات الكارتونية. وكانت كلمة «حلم» قد ارتقت هناك إلى منزلة الكلمات المقدسة، وصارت أكثر حظوة لدى أبواق الدعاية الأمريكية من عبارة «الحرية» التي اعتادوا استدعاءها في كل الأوقات. فقد بشر كُتيب الجدول الزمني للألعاب، الفاخر الصنعة ولكن بلا ذوق، بأن أتلانتا هي «حلم لبدء مرحلة جديدة»، كما غنت سلن ديون (Celine Dion) أغنية تتحدث عن قوة الحلم: «The Power of dream»؛ وعلى مدى دقائق ظهرت على شاشات العرض قصيدة إدجار ألن بو التي يقول فيها: «الحلم بأحلام لم يجرؤ على الحلم بها أحد من قبل أبدا». وفي الختام رنت في أسماع الجميع الجملة التاريخية للمدافع عن حقوق الإنسان الأسود مارتين لوثر كنغ: «كان لدي حلم»(29).

نعم، ولكن أي حلم كان لديه؟ أكان يحلم بأن يرتعد أولئك الجالسون في ملعب مدينته الرياضي، الذين كانت غالبيتهم العظمى بيضاء البشرة ومن ساكني الضواحي الأثرياء، حينما يسمعون صوته المجلجل والمسجل تسجيلا غير واضح وإن حاولت مكبرات الصوت تلافي هذا العيب، يرن في أسماعهم؟ أو أكان لوثر كنغ قد تجرأ في يوم من الأيام على الحلم بأن يُهجر بائسي أتلانتا، الذين غالبيتهم العظمى سوداء البشرة، بالحافلات من مركز المدينة، وذلك لكي لا ترصد عدسات المراسلين الذين حضروا لتغطية ألعاب الدورة

الأولمبية الواقع السائد في أمريكا؟

فالحقيقة التي لا خلاف عليها هي أنه في هذه المدينة المهمة في الولايات الأمريكية الجنوبية، والتي تبدو من خلال ما فيها من أحياء فقيرة وناطحات سحاب عملاقة مدينة مهملة خربة ولكن ثرية في نفس الوقت وعلى شبه كبير بالعاصمة الماليزية الصاعدة كوالالومبور. نعم في هذه المدينة المهمة تعني البشرة السوداء الفقر والجوع. وكما لو كانت تدافع عن نفسها علقت، وببرودة متناهية، المنتجة التلفزيونية المفرطة الإحساس حيال الأمور الاجتماعية باربارا بيل (Barbara Pyle)، والتي تشغل في أتلانتا مركزا متقدما في فرع عملاق الإعلام تيد ترنر، على الدورة الأولمبية لعام 1996 قائلة: «حتى فترة وجيزة كانت هناك أحياء سوداء فقيرة رخيصة الإيجار تفصل بين أبنية «CNN سي أن أن» وكوكاكولا العالية. لقد اقتضى بناء القرية الأولمبية العالمية (Global Olympic Village) أن تهدم هذه المنازل، وهكذا فقد صار الآن بإمكان العاملين لدى المؤسستين التنقل من مؤسسة إلى أخرى دونما إزعاج»[30].

تصدع العالم الواحد

لقد أخذت تسود أرجاء المعمورة مدن شبيهة بأتلانتا من حيث التقنية العالية وعدم الاهتمام بالمشاعر الإنسانية. ومع أن أرخبيل الثراء هذا قد صار يشد أجزاء العالم بعضها إلى البعض الآخر، إلا أن هذه الجزر ظلت أجساما غريبة عما يحيط بها من مجتمع. وتنطبق هذه الحقيقة على الدول التي لاتزال في مرحلة النمو أيضا، فما في هذه الدول من مدن شبيهة بمدينة كوالا لومبور ليست في واقع الحال سوى قلاع للاقتصاد المعولم. فالجزء الأعظم من العالم يتحول، خلافا لتلك الجزر، إلى عالم بؤس وفاقة، عالم غني ببضع مدن كبرى فقط وبأحياء فقر وجوع هي الأخرى كبرى أيضا، ويسكنها مليارات من البشر لا يسدون رمقهم إلا بالكاد. ومما تجب الإشارة إليه هنا أن سكان هذه المدن يزدادون أسبوعيا، مليون نسمة[31].

وكان رئيس الجمهورية الفرنسية قد نبه محذرا في مارس من عام 1995 من «أن لامبالاتنا المخجلة قد تحولت وصارت لامبالاة مغرورة»، ومؤكداً

على حقيقة أن «كل اهتمام بمساعدات التنمية الاقتصادية قد وهن ومات. إن الأمر يبدو كما لو أن كل بلد لم يعد يهتم إلا بنفسه فقط»[32]. وفي الواقع لم يعد اهتمام الدول يتركز ـ في العام الذي توفي فيه رجل الدولة الحصيف هذا ـ على البلد بمجموعه، بل على بضع مدن.

إن 358 مليارديرا يمتلكون معا ثروة تضاهي ما يملكه 2,5 مليار من سكان المعمورة، أي أنها تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم[33]. من ناحية أخرى ينخفض باستمرار ما تقدمه الدول الصناعية من معونة إلى الدول النامية. ففي عام 1994 قدمت ألمانيا، على سبيل المثال ما يساوي 0,34 بالمائة من مجموع ناتجها القومي الإجمالي، أما في عام 1995 فلم يزد ما قدمته على 0,31 بالمائة، أي أنه انخفض بمقدار 10 بالمائة (بالمقارنة قدمت النمسا في عام 1995 ما قيمته 0,34 بالمائة)[34]. إنها لحقيقة لاتقبل الشك، أن الاستثمارات الخاصة القادمة من البلدان الغنية قد فاقت في هذه الفترة مجموع المساعدات المالية الحكومية، إلا أن الأمر الذي لاخلاف عليه أيضا هو أن المنتفع الأول من هذه الاستثمارات هو مناطق محدودة من العالم لا غير. فبسبب «مخاطر الاستثمار» غالبا ما يساوي معدل الربحية المرغوب في تحقيقه 30 بالمائة في السنة، كما هو الحال في مشروعات شبكات مياه الشرب في الهند وإندونيسيا[35]. لقد ارتفع المجموع الكلي لمديونية الدول النامية، على الرغم من كل ما تقدمه حكومات الشمال من تعهدات على أنها ستتخذ الخطوات اللازمة لشطب نسبة كبيرة من هذه الديون. ففي عام 1996 ارتفعت هذه الديون لتصل إلى 1,94 ألف مليار دولار، أي أنها ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام[36].

بناء على هذا كله فقد كان الكاتب المصري محمد سيد أحمد على حق عندما كتب يقول: «لقد فات الأوان»، وراح يصف الحال قائلا: «لقد قضى حوار الشمال والجنوب نحبه كما قضى نحبه صراع الشرق والغرب. كذلك، أسلمت فكرة التطور [الاقتصادي] الروح. فلم تعد هناك لغة مشتركة، لا، بل لم يعد هناك قاموس مشترك لتسمية المشكلات. فمصطلحات من قبيل «الجنوب والشمال» و«العالم الثالث» و«التحرر» و«التقدم» لم يبق لها معنى»[37].

لقد صارت الأفواه تردد في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بعناد

متعاظم، نغمة مفادها أننا نحن أنفسنا بأمس الحاجة للمساعدة. إننا نحن أنفسنا، هكذا يشعر ملايين الناخبين، ومن ضمنهم حتى أولئك الساكنون في مراكز الازدهار الاقتصادي، أصبحنا مخدوعي ومغشوشي الأزمنة الجديدة. في ظل الخوف المميت من فقدان فرصة العمل والمهنة ومستقبل الأطفال يداخل المتأملين للتطور الجديد عدم ثقة وخوف من نوع جديد. إنه الخوف من أن يكشف الرفاه الذي تعيشه الطبقة الوسطى في الغرب الآن وترى فيه أمرا مسلما به عن نفسه، ويتضح أنه ليس سوى Ka De Wa كبير، أعني ذلك المتجر العظيم والرفيع في برلين الذي كانت الحكومة تدعمه فيما مضى من الزمن، بالمساعدات والمعونات المالية لتُسّيل به لعاب المستهلكين الفقراء بالدول الشيوعية، وإن لم يكن في أي يوم من الأيام، وخلافا لكل الدعاية المبذولة، معيارا صادقا للمستوى المعيشي السائد في أوروبا الغربية.

ولما كان المجتمع يزداد من الناحية الاقتصادية تفككا، لذا يعتقد أولئك السكان المرعوبون بأن الخلاص السياسي يكمن في العزلة والانفصال. ومن هنا فقد تعين في السنوات الماضية إضافة العشرات من الدول الجديدة إلى خارطة العالم، وكان عدد الدول المشاركة في دورة أتلانتا الأولمبية قد بلغ 197 دولة. وها هي إيطاليا، لا بل حتى سويسرا نفسها، قد صارت تخشى من تفكك وحدة ترابها الوطني. فبعد خمسين عاماً من تأسيس الجمهورية الإيطالية صوت خمسون بالمائة من سكان مقاطعتين Ventimiglia و Triest لمصلحة حركة الاحتجاج المسماة «Lega Nord»، والتي يدعو زعيمها أمبرتو بوسي (Umberto Bossi) لنسف المحطات التي تبث عبرها مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الوطنية RAI. لا بل إنه دعا إلى ما هو أكثر من هذا. فقد كان قد ادعى بأنه سيعلن في 15 سبتمبر من عام 1996 عن تأسيس دولة منفصلة عن إيطاليا. وفي مناطق أخرى من العالم تتفكك دول تتمتع بالرخاء. فعلى سبيل المثال تسعى الجزيرتان الكاريبيتان سانت كتس (St. Kitts) ونيفس (Nevis)، على الانفصال وفك عرى الاتحاد الذي جمع بينهما حتى الآن وإن كانا قد عاشا بسلام ووئام[38].

أما كندا وبلجيكا فإنهما مشلولتان بسبب الخصومات السائدة بين متكلمي اللغات المختلفة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الذي اعتاد سكانه

الانصهار في بوتقة لغة واحدة، وإن كانوا قد جاءوا من شتى بقاع العالم، يضرب الآن عن التحدث بالإنجليزية ملايين المواطنين الذين انحدروا من أصول تتحدث الإسبانية، حتى وإن كانوا من الجيل الثاني أو الثالث. إن الروح العشائرية تستفحل في كل الأرجاء، وفي كثير من المناطق باتت تلوح في الأفق مخاطر العودة إلى العنف القومي أو إلى الشوفينية الإقليمية.

وهكذا، وخلافا للحروب التقليدية التي نشبت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لم تعد رحى الحرب تدور بين الدول، بل صارت تدور في الدول نفسها. ففي عام 1995 كانت هناك حربان لا غير بين الدول، الحرب بين البيرو والإكوادور وبين لبنان وإسرائيل(*). والأمر البين هو أن الصراعات في داخل الحدود الوطنية نادرا ما تجد اهتماما دوليا، على الرغم من الخسائر الجسيمة التي تسببها. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، لقي، بعد عام من انتهاء سياسة التمييز العنصري، سبعة عشر ألف فرد حتفهم في سياق ما دار من صراعات داخلية، أي أن الخسائر في الأرواح فاقت ما كبدته الحرب الأهلية التي استمرت ستة عشر عاما[39].

ويتجاهل المجتمع الدولي على نحو خطير مأساة القارة الأفريقية. فمن بين الإحدى والعشرين دائرة خارجية التي تشرف، حتى الآن، على إدارة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول النامية والتي من المقرر إغلاقها حتى عام 1999، فإن تسعة منها تعمل الآن في هذه القارة، والتي يرى الكثيرون أن مستقبلها ضائع لا محالة. «وهذا على الرغم» ـ حسبما يعتقد الخبير الأمريكي بشؤون العالم الثالث روبرت د .كابلان ـ «من أن أفريقيا لربما كانت بالنسبة للسياسة العالمية بنفس الأهمية التي كان عليها البلقان قبل قرن من الزمن، أي قبل اندلاع الحربين البلقانيتين والحرب العالمية الأولى». ويضيف كابلان قائلا: «ولأن جزءا كبيرا من أفريقيا يقف على حافة الهاوية، لذا فإنها نموذج للصورة التي ستكون عليها الحروب والحدود وسياسة الأقليات في عقود السنين القادمة»[40].

لقد صارت المدن الواقعة بين سيراليون والكاميرون، وفريتاون (Freetown) وأبيجان ولاغوس على وجه الخصوص، في عداد أخطر مدن العالم من

(*) الصحيح هو أنه لم تكن هناك حرب بين إسرائيل ولبنان، بل كان هناك غزو إسرائيلي على جنوب لبنان ـ المترجم.

حيث عدم توافر الأمن مساء. أما في عاصمة ساحل العاج فإن عشرة بالمائة من السكان مصابون بمرض نقص المناعة، أي الإيدز.

ويواصل كابلان حديثه عن أفريقيا فيقول: «ليس هناك مكان آخر في هذا العالم تنطوي خريطته السياسية على ما تنطوي عليه خرائط غرب أفريقيا من بطلان وأكاذيب». ومعنى هذا هو أن هناك، إلى جانب رواندا وبورندي وزائير ومالاوي، دولا أفريقية أخرى ستصبح عنوانا للحروب العشائرية والأهلية.

وبما أن 95 بالمائة من الزيادة السكانية تتركز في أفقر مناطق المعمورة، لذا لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كانت ستندلع حروب أم لا، إنما صار يدور حول طبيعة هذه الحروب وحول منْ سيحارب منْ. فمن بين الاثنتين والعشرين دولة عربية، ينخفض الناتج القومي في سبع عشرة دولة منها، وهذا في وقت يتوقع فيه المرء أن يتضاعف حجم السكان في بعض من هذه الدول في العشرين سنة القادمة. من ناحية أخرى ستكون المياه أشد ندرة في العديد من المناطق، وعلى وجه الخصوص في أواسط آسيا وفي المملكة العربية السعودية وفي مصر وإثيوبيا. ويعلق كابلان في هذا السياق قائلا: «في هذا الجزء من العالم» سيكون الإسلام، بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية. فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح»[41]. ومن هنا فليس مصادفة أن يكسب الانفصاليون والمتحمسون المتدينون، من المغرب وعبر الجزائر وحتى الهند وإندونيسيا، أنصارا أكثر فأكثر.

وكان الأستاذ في جامعة هارڤارد صموئيل ب. هنتينغون قد نشر في عام 1993 في مجلة Foreign Affairs، وهي المجلة الأمريكية المرموقة في أوساط المثقفين والمهتمين بالسياسة الخارجية، بحثا نال شهرة واسعة يطرح في عنوانه السؤال عن: «صراع الحضارات؟»[42]. وكانت نظريته القائلة بأن المستقبل لن يتحدد من خلال اختلاف النظم الاجتماعية، كما كان الحال إبان الحرب الباردة، بل سيتحدد من خلال ما يدور بين الحضارات من صراعات دينية وثقافية، قد نالت اهتماما واسعا في الدول الصناعية الغربية على وجه الخصوص. ولا ريب في أن هنتينغون قد أيقظ في بحثه هذا الفزع القديم الذي كان يهيمن على أوروبا، حينما اجتاحها، قرنا بعد

قرن، الهُون والأتراك والروس. ولكن أهناك ما يبرر هذا الفزع؟ هل ستتحقق فعلا نبوءة باحث هارڤارد بالشؤون الاستراتيجية ويصطدم الغرب ذو النهج الديموقراطي بباقي العالم؟

إننا نشك في صحة هذه النظرية شكا كبيرا، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدول التي لاتزال ثرية حتى الآن قد راحت هي نفسها تقوم ـ في ظل العالم الجديد الذي لم يعد فيه للبعد الجغرافي أهمية تذكر في تحديد العلاقات المتينة القائمة بين المدن ـ بهدم ما سادها حتى الآن من نظام للتكافل الاجتماعي بسرعة تدعو للدهشة والعجب، متسببة في خلق توترات سياسية في العالم الغربي. وفي نفس الوقت تلم الثقافة الواحدة العالمية شمل النخبة دونما أهمية تذكر للانتماء القومي. فآسيا الصاعدة، على وجه الخصوص، ليست بناء متجانسا بكل تأكيد. فالتفكك والتجزئة يهددان الصين أيضا. ووصف تيموثي ويرث (Timothy Wirth)، وكيل الوزارة الأول في الولايات المتحدة للشؤون الدولية وأحد المستشارين الذين يحظون بثقة الرئيس بيل كلينتون، وصف الحال هناك فقال: «إن الصين تناطح جدارا لا طاقة لها به»، مؤكدا على «أن تداعي الصين يمكن أن يكون في القريب الموضوع الذي يغطي على كل الموضوعات الأخرى»[43].

لقد سئم المزارعون الصينيون من حياتهم الريفية البائسة. فقبل عشرين عاماً فقط ما كان بمستطاعهم سماع شيء في البرامج الإذاعية عن المستوى المعيشي الأفضل نسبيا في المدن. ولكن حتى إن تحدث إليهم أحد عن ذلك وأغراهم بالانتقال إلى المدينة، ففي الواقع ما كان بإمكانهم الانتقال إلى هناك، وذلك لأن نقاط التفتيش الحكومية المنتشرة على الطرق الرئيسية كانت ستمنعهم فورا وبكل تأكيد. أما الآن فإنهم ينضمون إلى الجموع الغفيرة المتزايدة والمجتثة الجذور، والتي تسعى جاهدة للحصول على لقمة العيش في الأحياء الفقيرة، دونما رقابة من قبل الحزب الشيوعي واللجان المحلية. وهكذا فقد زاد عدد النازحين المشردين فوصل إلى مائة مليون. ولا ريب في أن هذا الرقم بمفرده يبين حجم الأعباء الجسام الملقاة على عاتق أكبر بلدان العالم من حيث حجم السكان[44].

وتئن الهند أيضا، هذا البلد الذي سيصبح مع نهاية الألف الثانية البلد الثاني في المعمورة الذي يضم مليار مواطن، تحت وطأة أعباء جسام متزايدة.

فبومباي ونيودلهي في طريقهما لأن تأخذا مكانة مكسيكو وساو باولو باعتبارهما مدينتي الرعب. ففي كل من هاتين المدينتين الجبارتين يسكن الآن أكثر من عشرة ملايين فرد، وحسب ما تقوله التوقعات سيتضاعف هذا العدد في أقل من عشرين عاما. وفي المستقبل القريب ستحظى المدينة الباكستانية كراتشي، والتي لم تستقطب الأنظار حتى الآن، بالاهتمام العالمي. فالمتوقع هو أن يرتفع عدد سكانها من حوالي عشرة ملايين ساكن الآن، إلى عشرين مليونا في عام 2015[45].

إن القائمين على إدارة نيودلهي لا يعرفون عادة المساحة التي تنمو بها مدينتهم إلا بعد أن يطلعوا على الصور التي ترسلها الأقمار الصناعية، وهذا ليس بالأمر العجيب، فالمدينة تنمو دونما تخطيط ومتابعة وترخيص للأبنية الجديدة. ففي النهار تتحول الشوارع إلى أنفاق دخان عرضها ثلاثة أمتار وارتفاعها مائة متر. إن المدينة تختنق بالدخان الذي تنفثه وسائل النقل المتقطعة الأنفاس المسماة «Phut - Phuts»، أي العربات الصغيرة ذات الدولابين والتي تتسع لشخص واحد وكان يجرها في السابق رجل واحد ولكنها تعمل الآن بموتورات متخلفة. ويعاني ثلث الأطفال من التهاب القصبات الهوائية التي لا تشفيها الأدوية المصنعة محليا، بل وفي أفضل الحالات، تخفف من شدتها لحين ما. ووصل عدد الذين يلقون حتفهم في حوادث المرور إلى 2200 شخصا في السنة، أي مقارنة بعدد السيارات، إلى ثلاثة أضعاف ما عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد وصف أحد وزراء البلد نيودلهي، هذه المدينة التي كانت تُعتبر في السبعينيات روضة غناء، وصفها بأنها «من حيث البيئة الجحر الأسود في آسيا»، وأنها «لم تعد تصلح في الواقع للسُكنى»[46].

أما في بومباي، المدينة التي صارت منذ انفتاح الهند الاقتصادي «أغنى حي فقراء في العالم» (حسب وصف المعلق الصحفي سودهير مولجي)، فإن عربات التاكسي تفوح منها في الصباح رائحة السائقين الذين فضلوا أن يناموا فيها على أن يقضوا ساعات طوالا حتى يصلوا إلى منازلهم. وفي كل يوم يتعين على البلدية أن تجمع من الشوارع قمامة يصل وزنها إلى ألفي طن، وصارت المدينة بحاجة إلى مائة ألف بيت خلاء، ولا تعرف إدارة البلدية كيف تدبر أمرها، لاسيما أنها لا تستطيع أن توفر حتى ثلثي كمية

المياه الضرورية[47].

ولكن ومع هذا كله لا تنزح الملايين من سكان الريف والمدن الصغيرة إلى المراكز العملاقة المكتظة بالسكان، نزوح المشردين الضائعين الذين لاعلم لهم بمأواهم الجديد. فحسب إحدى الدراسات عن نيودلهي تتخذ الغالبية العظمى من النازحين قرارها بالانتقال، بعد ما يدبر لهم الأصدقاء أو الأقرباء القاطنون في المدينة العملاقة فرصة للعمل. ومن هنا فإن النازحين غالبا ما يكونون في وضع أفضل من الوضع الذي يعيشه الجمع الغفير من الفقراء المولودين في المدينة العملاقة[48].

إن هذه الظاهرة أيضا تتسبب في نشوء توترات يمكن أن تؤدي إلى الهجرة إلى دولة أخرى.

وكان الوزير الألماني كلاوس توبفر (Klaus Toepfer) قد لمس، في سياق زيارة عمل قام بها إلى بكين، عن كثب، هشاشة الحالة السائدة في الصين وإن سادها نظام حكم تسلطي. فقد نبه - شعورا منه بالواجب - رئيس الوزراء لي بنغ (Li Peng)، إلى ضرورة التزام الصين أيضا بحقوق الإنسان. وكان رد الصيني المتطلع إلى الهيمنة هو أن بالإمكان إعطاء الشعب هذه الحقوق». ولكن أستكون ألمانيا مستعدة لإيواء عشرة ملايين إلى خمسة عشر مليون صيني سنويا وتزويدهم بما يحتاجون إليه من طعام؟»

لقد أخرس الرد غير المتوقع المبشر بالديموقراطية الغربية. ويصف توبفر حاله آنذاك فيقول بأن «البرودة الساخرة اللا نظير لها» قد جردته من كل ما في جعبته من منطق[49]. ولكن ومع هذا، أكان الهجوم المعاكس، الذي شنه الشيوعي، مجرد برودة ساخرة ؟ إنه ينطوي في الواقع على السؤال الذي يتعين على الإنسانية جمعاء، وعلى الشعوب الرابحة حتى الآن في أوروبا وأمريكا الشمالية على وجه الخصوص، طرحه، أعني السؤال حول مدى - أو بالأحرى ماهية - الحرية الممكنة التحقيق في عالم سيصل عدد سكانه بالقريب إلى ثمانية مليارات ؟ وماهية الشروط والصيغ الاجتماعية التي ستمكننا من مواجهة مشاكل البيئة والتغذية والاقتصاد ؟

إن عدم الطمأنينة قد عم حتى القمة المسؤولة عن السياسة الدولية. فها هو بطرس غالي، الأمين العام [السابق] للأمم المتحدة يدق الأجراس في إحدى محاضراته، إذ يقول: «إننا نعيش في غمرة ثورة شملت المعمورة

بأجمعها»، ويزيد توضيحا فيقول: «إن كوكبنا يخضع لضغط تفرزه قوتان عظيمتان متضادتان: إنهما العولمة والتفكك».

وكما لو كان مثبط العزيمة يضيف بطرس غالي قائلا: «إن التاريخ يشهد على أن أولئك الذي يعيشون في غمرة التحولات الثورية، نادرا ما يفهمون المغزى النهائي لهذه التحولات»(50).

العدو هو نحن

لقد أثبت نموذج الحضارة الذي ابتكرته أوروبا فيما مضى، ديناميكيته ونجاحه على نحو لا ميثل له بلا مراء. ولكنه، ومع هذا، لم يعد صالحا لبناء المستقبل. فما بشر به الرئيس الأمريكي هاري ترومان فقراء العالم في عام 1949، بضرورة «رفع المستوى المعيشي على نحو جوهري» لكل أبناء «الأقطار المتخلفة»، وذلك عن طريق «زيادة الإنتاج الصناعي»، أمر لن يتحقق(51).

فالآن على وجه الخصوص، أي في هذا الزمن الذي صارت فيه مليارات البشر الموحدة تلفزيونيا، من بوغوتا [في كولومبيا] وحتى ياكوتسك [في روسيا] تتطلع إلى تحقيق تطور يقتفي خطى النموذج الغربي، تخلى أولئك الذين كانوا يدعون بصلاحية هذا النموذج عن دعواهم. فهؤلاء لم يعودوا قادرين، ولا حتى في بلدانهم ذاتها ـ أعني في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ـ على الوفاء بما تعهدوا به، ولم يعودوا قادرين على التحكم في التفاوت الاجتماعي المتزايد. وبناء على هذا، هل هناك من سيفكر في تحقيق نمو اقتصادي منسجم مع البيئة وفي توزيع عادل للثروة في العالم الثالث؟ وهكذا تكشف دعوة النمو والتطور المغرورة عن نفسها وتُثبت أنها لم تكن سوى سلاح من ترسانة الحرب الباردة، أي أنها سلاح عصر مضى وانقضى، ومن الأولى بها، أن تُوضع، بناء على هذا المنطق، في متحف الأسلحة القديمة.

إن نداء العصر الجديد هو «لينقذ نفسه من يستطيع ذلك»، ولكن من هو هذا الذي يستطيع ذلك ؟ فانتصار الرأسمالية لا يعني أبدا «نهاية التاريخ» التي تحدث عنها الفيلسوف الأمريكي فرنسيس فوكوياما في عام 1989، إنما هو يعني نهاية ذلك المشروع المسمى بكل جرأة وغرور «الحداثة». فثمة فعلاً تحول تاريخي بأبعاد عالمية، إذ لم يعد التقدم والرخاء، بل صار

التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي، هي الأمور التي تخيم بطابعها على الحياة اليومية للغالبية العظمى من البشرية.

وإذا كانت النخبة العالمية المجتمعة في سان فرانسسكو قد توقعت تحقق مجتمع العشرين إلى الثمانين في الدول التي ما زالت غنية، فإن هذا النظام لتوزيع الثروة والرفاهية قد تحقق على المستوى العالمي منذ أمد ليس بالقصير.

إن الأرقام معروفة وليست بالأمر الجديد، ولكن مع هذا فإن القوى التي تفرزها العولمة ستنشر، في زمن قريب، على هذه الأرقام ضوءا جديدا مختلفا كليا. هناك 20 بالمائة من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على 7, 84 بالمائة من الناتج الإجمالي للعالم، وعلى 2, 84 بالمائة من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها 5, 85 بالمائة من مجموع مدخرات العالم. وانطلاقا من عام 1960 تضاعفت الهوة بين ذلك الـخُمس من الدول، الذي يعتبر أغنى الدول، والخمس الذي يعتبر أفقر الدول. وفي الواقع فإن هذه الإحصائيات أيضا دليل على فشل مساعدات التنمية التي كانت تبشر بالإنصاف والعدالة(52).

لقد غطى القلق بسبب فقدان فرصة العمل والاهتمام بموضوع الوئام الاجتماعي على مشكلات البيئة بكل تأكيد، إلا أن تراجع الاهتمام بهذه المشكلات لا يعني أبدا أن الحالة البيئية في العالم قد تحسنت. فمنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992، لم يحدث أي تغير ملموس في النمط العالمي لاستهلاك الموارد الطبيعية. فأغنى الدول، أعني العشرين بالمائة من دول العالم، لاتزال تستحوذ على 85 بالمائة من الاستهلاك العالمي للخشب، وعلى 75 بالمائة من الحديد والصلب وعلى 70 بالمائة من الطاقة(53). إن النتيجة المترتبة على هذه الحقيقة هي بكل تأكيد واضحة تماما، لكنها مرعبة لا مراء، فهي تعني أنه لن يكون، أبدا، بوسع كل سكان المعمورة التنعم معا بهذا الرفاه المتحقق على حساب الطبيعة. إن محدودية الموارد الطبيعية في المعمورة هي التي تضع الحدود لما تتطلع إليه البشرية.

فالأمر الذي لا مراء فيه هو أن انتشار محطات توليد الطاقة الكهربائية والمحركات والمكائن العاملة بالبترول في العالم، قد أدى الآن إلى اختلال

نظامنا البيئي على نحو جوهري. ومن هنا فلا عجب من أن تبدو قرارات مؤتمر ريو دي جانيرو كما لو كانت تعود لعهود منقرضة. فالمجتمع الدولي كان قد أعلن في إحدى ضواحي أجمل مدن المعمورة، وعلى نحو بلاغي رنان، عن عزمه على تحقيق «تنمية ملموسة فعالة»، وتوجه اقتصادي لايترك الأجيال القادمة تقف إزاء بيئة وموارد طبيعية في حالة هي أسوأ مما عليه الحال الآن. وهكذا تقرر تخفيض التلوث الناجم عن انتشار ثاني أكسيد الكاربون، في الدول الصناعية على أدنى تقدير، بحيث يصل مع نهاية القرن، إلى المستوى الذي كان عليه الحال في عام 1990. وكانت ألمانيا، بدورها، قد عقدت العزم على تخفيض نسبة التلوث بمقدار 25 بالمائة حتى عام 2005.

وفي الواقع ليست هذه الإعلانات والقرارات سوى حبر على ورق فحسب. فكل الدلائل تؤكد على أن الاستهلاك العالمي للطاقة سيبلغ في عام 2020 ضعف الاستهلاك الحاضر، وبالتالي سترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 45 و 90 بالمائة[54]. ومع هذا لا تجد التحذيرات أذنا صاغية «من مغبة الآثار البينة للسلوك البشري على مناخ المعمورة»[55]. وإن كانت هذه التحذيرات قد وردت على لسان علماء البيئة المرموقين، العاملين في الهيئة الدولية لشؤون تغير المناخ (IPCC).

إن الوقوف في وجه تغير المناخ لم يعد أمرا ممكنا. الأمر الممكن هو - في أفضل الأحوال - التخفيف من وطأة هذا التغير. وحسب ما يقوله والتر باكوبي من مؤسسة غيرلنغ، كبرى المؤسسات المختصة بتأمين المشروعات الصناعية في ألمانيا، «فإن ارتفاع حرارة المعمورة وما يفرزه هذا الارتفاع من عواصف وفيضانات قد صار اليوم حقيقة تؤخذ بالحسبان». فإذا كانت شركات التأمين قد تحملت سنويا في الثمانينيات، عبء خمسين كارثة طبيعية أصابت المعمورة وبكلفة بلغت عشرين مليون دولار في السنة، فإنها صارت تتحمل في منتصف التسعينيات عبء 125 كارثة سنويا. ومن هنا تتوقع شركات إعادة التأمين أن عاصفة هوجاء واحدة تهب على الساحل الشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية، أو على شمال أوروبا يمكن أن تتسبب في خسائر باهظة جدا قد تصل إلى 80 مليار دولار(56). وبناء على هذا لا عجب من أن ترتفع رسوم التأمين ارتفاعا أخذ يثقل كاهل أصحاب

منازل السكنى في المناطق المهددة بالفيضانات. كما صار يتعين على بعض الدول دفع رسوم تأمين أعلى بسبب ما يسودها من مخاطر مناخية. هذا وتحول الأعاصير، إلى حد ما، دون إقدام العديد من المستثمرين الأجانب على استثمار مبالغ كبيرة في بنغلادش(57).

ولقد أضحى ارتفاع سطح البحر أمرا لا مفر منه البتة، الأمر الذي يعني أن عصر المدن، وإن لم ير النور إلا بالكاد، يمكن أن يصل إلى نهايته المفاجئة في عام 2050. فأربعة أخماس التجمعات السكانية التي يقطنها أكثر من نصف مليون مواطن تقع في أماكن قريبة من السواحل، ومن ضمن هذه التجمعات السكنية هناك ثلاثة أخماس المدن العملاقة(58). وهكذا فإن بومباي وبانكوك وإستنبول ونيويورك قد غدت مدنا مهددة الوجود، ولكن ومع هذا لا تُنشئ إلا قلة قليلة منها سدودا شبيهة بالسدود التي تقي هولندا من الفيضانات.

وعلى الصين أيضا الحذر من مغبة الفيضانات القادمة في القرن القادم، فشانغهاي وهونج كونج وعشرات أخرى من مدن يسكنها ملايين المواطنين تقع على الساحل أو في مناطق قريبة منه. ولكن ومع هذا فإن ورثة ماو يفكرون بالقرن الحاضر فحسب، مقتفين في ذلك خطى الانتصارات الغربية دونما نظر للعواقب. وفي الواقع فقد وُضعت اللبنات الأولى للطريق المستقبلي، فها هو شعب المليار مواطن قد أخذ يتأهب لبدء انطلاقة المسيرة الكبرى الرامية لتحقيق مجتمع السيارة الخاصة. وتوجه من هذا القبيل أمر لا مناص منه مادام المرء سائرا على هدي المقولة الزاعمة أنه «من الأفضل أن ترتفع درجة حرارة المناخ على أن ترتفع درجة حرارة الأمة». ومن وجهة النظر هذه لربما كانوا على حق، فللسيارة الخاصة مفعول شبيه بمفعول الأفيون.

وبناء على ما لاحظه خبير المرور في واشنطن أوديل تيونالي (Odil Tunali)، فقد «أضحت الدراجة الهوائية من مظاهر التخلف في الصين». وإذا كان عدد السيارات لم يتجاوز بعد 1,8 مليون، أي لا يتعدى خمسة بالمائة فقط من عدد السيارات في ألمانيا، فإن هذا العدد ينبغي أن يصل بعد 15 عاما إلى 20 مليونا[59]. وبالتالي فليس عجيبا أن يتسابق المنتجون الكبار للسيارات على السوق الصينية. فمعامل فولكس ڤاجن تتوقع أن

تنتج، بمفردها، ثلث السيارات الجديدة. كما يسعى كل من جنرال موتورز وكرايسلر ومرسيدس بنز وبيجو وستروين ومازدا ونيسان ومصانع دايوو الكورية الجنوبية، على عقد اتفاقيات تخولها بناء المصانع لإنتاج السيارات في الصين والمشاركة في ثمار نموها المذهل. من ناحية أخرى فقد أخذت الهند وإندونيسيا وتايلاند وبلدان عدة غيرها تتسابق هي الأخرى أيضا للانضواء تحت راية العصر الجديد.

وبناء على توقعات تاكاهيرو فوجيموتو (Takahiro Fujimote)، الخبير في صناعة إنتاج السيارات في جامعة طوكيو «سيصل مجموع الزيادة الكلية في عدد السيارات الجديدة في مجمل السوق الآسيوية إلى 20 مليونا سنويا، وبالتالي فإنه سيضاهي مجمل الزيادة السنوية في عدد السيارات في أوروبا، وأمريكا الشمالية معا»[(60)]. وكذلك الحال في أمريكا اللاتينية وفي بلدان المعسكر الشرقي سابقا، ففي هذه البلدان أيضا تتحقق معدلات نمو تدعو للدهشة حقا، ففي البرازيل على سبيل المثال تضاعف عدد السيارات في التسعينيات وصار شبيها بالزيادة الهائلة المتحققة في شوارع موسكو. وهذا ليس بالأمر العجيب، فليس هناك شيء يستهوي أفئدة المواطنين في الشرق كما يستهوي أفئدتهم ما حققه جارهم الغربي. إن سحر السيارة الخاصة لايزال - وإن أخذ يفقد شيئا من بريقه هنا - عظيما في الأسواق الجديدة. فالسيارة الخاصة ليست وسيلة نقل فحسب، إنها مظهر من مظاهر الرقي الاجتماعي وشاهد على الثروة والقوة والحرية الشخصية المزعومة. وهكذا لم تعد ثمة إمكانية على التحكم بما تنفثه السيارات من غازات. وكيف يمكن ذلك، إذا كنا نتوقع أن يتضاعف عدد السيارات في العالم في عام 2020 ليصل إلى مليار سيارة؛ إن معنى هذا هو أننا في طريقنا لتحقيق كارثة لا محالة.

فهاهم مواطنو الاتحاد الأوروبي ينفقون الآن حوالي 1,5 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي من جراء الاختناقات في الشوارع[(61)]، أما في بانكوك فإن المواطنين ينفقون ما يساوي 2,1 بالمائة[(62)]. وصارت الرحلات في شوارع العاصمة التايلندية المختنقة بوسائل النقل، والتي كانت في يوم من الأيام فينسيا (مدينة البندقية الإيطالية) الشرق، نعم أضحت الرحلات في شوارعها تأخذ وقتا بحيث صار رجال الأعمال مجبرين، وهم في طريقهم

لتأدية أعمالهم، على تزويد سياراتهم بمرحاض متنقل من باب الاحتياط. كما اعتادت الشركات في اليابان على إرسال ثلاث شاحنات باتجاهات مختلفة إلى زبائنهم لضمان وصول واحدة من هذه الشاحنات في وقت يفي بالشروط الزمنية المتعاقد عليها، وما ذلك إلا بسبب الاختناقات في طرقات السير السريع.

وهل في هذا كله ما يضر؟ إن الأحلام تبقى أحلاما، وإن ثبت بطلانها منذ أمد طويل. وهكذا صارت السيارة تنتشر وتعم المعمورة كالسيل الجارف، قاضية بذلك على كل الجهود التي تبذلها بعض الدول والأقاليم للتخفيف من وطأة ارتفاع حرارة المعمورة، وذلك عن طريق الاقتصاد في استهلاك الطاقة والتقليل من استخدام السيارة. ولربما كان في هذا كل شيء من الأخذ بالثأر لذلك التجاهل الذي واجهت به حكومات الدول الصناعية في الثمانينيات الاقتراحات الداعية إلى فرض أسعار على النقل والبنزين أكثر عقلانية وضريبة تضمن تراجع تلوث البيئة. أما الآن فقد خرجت الأمور من أيديهم، وصار المشاركون الجدد في السوق العالمية هم المنتفعين من أسعار البترول الزهيدة. فما دامت تكاليف المحافظة على البيئة لا تلعب أي دور، فسيكون، على سبيل المثال، بوسع التجار الصينيين إغراق أسواق المعمورة بأطنان من الألعاب وبأسعار ستظل في أسواق الاتحاد الأوروبي، أدنى من أسعار السلع المصنعة في التشيك بأدنى الأجور، ناهيك عن أسعار السلع المصنعة في دول الاتحاد الأوروبي.

وبتجاهل مريب وغرور مفزع حيال مشكلات تلوث البيئة تضيع نفسها الآن الدول النامية. فها هي المدن الصينية تنفث غيوما عظيمة من الغازات السامة تغطي 1700 كيلو متر في عمق المحيط الهادي. وفي صبيحة كل يوم تقريبا يستيقظ سكان مدينة شانغهاي ليجدوا مدينتهم تئن تحت وطأة دخان برتقالي اللون غامق[63]. وفي شينغ دو (Cheng du) هناك آلاف من أفران الكلس ومعامل الطوب، لم تزود بالفلترات (المرشحات) الضرورية المناسبة، وبالتالي فإنها راحت تنفث، وعلى مدى عشرات الكيلو مترات، دخانا أبيض وأسود وعلى نحو أسوأ بكثير مما عليه الحال في وادي كاتماندو في النيبال، حيث يترك الهواء أثرا مرهقا للأغشية المخاطية شبيها بالأثر الذي يتركه هواء المدن الصناعية العملاقة[64]. وكان المهندس المعماري

البريطاني جون سيرجانت (John Seargant) قد وصف الصور التي انطبعت في ذهنه بعد طوافه في جنوب شرقي آسيا، بأن قال: «لقد أصابني الذعر والفزع عندما تحسست المستقبل الذي ينتظر الجزء الأعظم من مناطق المحيط الهادي. فهناك ربع سكان المعمورة قد دمر جزءا مهما من المعمورة في سياق سعيه لتحقيق مستوى معيشي أعلى»[65].

وفي الواقع لا يمكن تحميل الصين بمفردها وزر هذا كله، فنحن جميعا شركاء لها بلا ريب. فالغالبية العظمى من مواطني بلدان الرفاهية تعتقد أن بوسعها العيش في عالم ترتفع درجة حرارة الجو فيه باستمرار. ومهما كان الحال فإن الأمر الذي لا ريب فيه هو أن المشكلة البيئية عامل يساعد على بزوغ فجر مجتمع العشرين إلى الثمانين. فكلما كانت المواد الغذائية أكثر ندرة وأغلى ثمنا كان عدد المستهلكين لها أقل. أما من ينتجها فإن هذا هو الذي بإمكانه تحقيق أرباح أوفر.

فعلى سبيل المثال من حق سكان مدينة لش (Lech)، عروس منطقة جبال فور آرلبرج (Vorarlberg) النمساوية ومنتجع التزلج على الجليد، أن يرقصوا فرحا عندما يصل إلى سمعهم أن علماء المناخ قد صاروا يتنبأون، بأن «السياحة الشتوية ستغدو في خبر كان» في يوم من الأيام في النمسا[66]. فهذه المدينة الواقعة على ارتفاع 1450 مترا فوق سطح البحر ستصبح أكثر ثراء، عندما تكف الثلوج عن الهطول في المناطق المنخفضة الارتفاع. عندئذ سيصبح التزلج في جبال الألب رياضة نفيسة نفاسة رياضة الصيد في بريطانيا. حقا لايزال هناك الآن عدد من أصحاب الفنادق يئنون تحت وطأة القروض التي مولوا بها استثماراتهم، ولكن مع هذا فإن سكان لش البالغ عددهم 1380 قد توسعوا، ببعد نظر، في تملك الأرض بحيث لم يعد بإمكان أي نازح تملك أرض في المنطقة. وهكذا فإن مستقبلا زاهرا بانتظار الأبناء والأحفاد. فإذا ما تحققت النبوءة في عام 2060 ولم يعودوا قادرين علي تغطية منحدرات التزلج بالجليد الاصطناعي المُكلف، فلا ضير من ذلك، فحتى ذلك الحين ستكون غالبيتهم قد جمعت الملايين التي ستمكنها من العيش المنعم، بما تدره عليها هذه الثروات من أرباح وفوائد.

ولربما بدا هذا المثال بشعا منفرا، إلا أنه مع هذا يلقي الضوء على أمور عدة بلا ريب. فالتباطؤ في تحقيق تحالف سياسي لمواجهة ارتفاع حرارة

الجو في المعمورة، يكمن أيضا في حقيقة أنه لايزال هناك الكثير من ملايين الأفراد المنتفعين بما يطرأ على المناخ من تغير. ولكن، ومن ناحية أخرى، فإن الاعتقاد بأن كل الجهود لن تجدي نفعا، وأن الكارثة قادمة لا محالة، خاطئ بكل تأكيد. إنه يشجع على تناسي المشكلة وعلى الوقوف بأيد مغلولة حيالها، لاسيما أن الراحة تكمن في التقاعس وانتظار ضياع مستقبل البشرية.

إننا لا نعتقد بأن هناك كارثة ستحل في المعمورة تُنهي ما بها من حياة وما تنطوي عليه هذه الحياة من مشكلات. فالبشرية ستستمر بالحياة بكل تأكيد. إن المشكلة هـهنا تدور فقط حول الكيفية وحول نسبة أولئك الذين سيعيشون حياة مرفهة، وأولئك الذين سيعيشون حياة الفاقة والحرمان، ليس في الدول الفقيرة فحسب، بل وفي الدول الصناعية أيضا. حقا «سيتقرر المستقبل البيئي للبشرية جمعاء في آسيا» كما يؤكد ذلك رئيس منظمة السلام الأخضر الدولية تيلو بوده (Thilo Bode)[67]. ولكن ومع هذا تقع مسؤولية اتخاذ الخطوات الضرورية للمحافظة على البيئة، على عاتق أولئك الذين كانوا الرواد الأوائل لعملية التصنيع والذين جعلوا من صيغ وصور هذه العملية أصناما تعبد.

وفي هذا السياق لا يعني التراجع عن النموذج التقليدي للتنمية الاقتصادية بالضرورة، ومهما كانت التضحيات، «مسيرة مظلمة في عالم البؤس والحرمان»، بل إنه يمكن أن «يقود إلى صيغ جديدة للرفاهية» كما يقول رئيس معهد فوبرتال (Wuppertal - Institut) أرنست أولرش فايتسزكر (Ernst Ulrich Weizsaecker) [68]. فبصفته رئيسا لهذا المعهد المهتم بشؤون المستقبل قدم فايتسزكر وبالاشتراك مع خبيري الطاقة الأمريكيين، آموري ب لوفنس (Amory B. Lovins) و ل. هانتر لوفنس (L. Hunter Lovins) في عام 1995، تصوراته الدقيقة والمفصلة عن إمكانية «مضاعفة الرفاهية بنصف ما يُستهلك حاليا من الثروات الطبيعية». ولعله تجدر الإشارة ها هنا إلى أن هذا الكتاب قد نال اهتمام القراء، في ألمانيا على أدنى تقدير، وأنه كان في قائمة الكتب الأكثر مبيعا[69].

ومع أن كل العائلات في أوروبا الغربية قد أصبحت تمتلك السيارة وجهاز التلفزيون، إلا أن بعض المواطنين، ومن سكان المدن على وجه

الخصوص، قد أخذوا يفكرون أكثر فأكثر في التخلي عن أصنام الحداثة هذه. وهكذا فحتى في هذا السياق يوجد تباين في المجتمع الواحد، فمنذ أن طغت مشكلة الحصول على مكان للسيارة في المدن على ما تفرزه السيارة من راحة، ضاعت المساواة الصورية التي كان يشعر بها مالكو السيارات. فاختناقات المرور الشديدة لا تواجه المجتمع بنفس الوطأة وعلى نحو متساو. وبالتالي فإذا كان امتلاك جهاز التلفزيون والسيارة قد أضفى في يوم من الأيام على المالك منزلة اجتماعية رفيعة، فإن عدم امتلاكها قد أضحى اليوم المثل الأعلى. لقد أخذ المرء يفضل، إن استطاع ذلك، السُكنى في المدن وفي مناطقها الهادئة القريبة من الحدائق العامة على السُكنى في الضواحي البعيدة. ومن يرغب في حياة متنوعة ثرية أضحى يتخلى طواعية عن بهرجة عالم التلفزيون الفارغة، وعن كل ما تنطوي عليه الـ Tittytainment.

ولكن ومع هذا فإن هروبا استثنائيا من هذا القبيل، لا يمكن أن يكون البديل للتحولات الاجتماعية التي صاغها مفكرون من أمثال دنس ميدوز (Denis Meadows) (في كتابه «حدود النمو»، المنشور عام 1972) أو نائب الرئيس الأمريكي آل جور (في كتابه «الطريق إلى التوازن» المنشور في عام 1992). وفي صيف عام 1989 كانت مشكلات البيئة والكارثة المناخية لأول مرة على جدول أعمال مؤتمر قادة الدول السبع الأقوى اقتصاديا. وكان هذا الاهتمام قد بداكما لو كان مؤشرا على حدوث تحول في تفكير قادة هذه الدول المؤثرة. وكان معهد واشنطن للثروات الطبيعية العالمية (World Resources Institut)، ذو الرأي المسموع في الأوساط الحكومية الأمريكية، قد قال في تعليق نال اهتماماً واسعا وعريضا، بأن «التسعينيات ستغدو العقد الحاسم»[70]. وقد عزز هذا الرأي عالم الأحياء توماس لوفيوي (Thomas Lovejoy) من مؤسسة Smithsonia في واشنطن، عندما أكد على أن «الجهود الحاسمة سيتحدد مصير نجاحها أو فشلها في التسعينيات»[71].

وبعد أشهر وجيزة من ذلك سقط جدار برلين، الأمر الذي دفع الكثير من المتفائلين للاعتقاد بأن النضال من أجل إنقاذ المعمورة، سيحل بدل الحرب الأيديولوجية بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي[72]. وفي بادئ الأمر كان لهذا التصور بريقه، لاسيما أن المرء قد توافرت له الآن طاقات

هائلة كانت مخصصة فيما مضى لإدارة متطلبات الحرب الباردة المشتعلة، بتكاليف باهظة هائلة وبحماسة منقطعة النظير. إلا أن النتيجة لم تكن، للأسف، على هذا النحو. ولربما يعود سبب ذلك إلى أن مناهضة الشيوعية كانت تنصب على عدو خارجي واضح، وأن هذه المناهضة كانت حصيلة غرائز بشرية عمرها آلاف السنين. «أما التهديد السائد اليوم فهو بلا وجه، أن العدو هو نحن أنفسنا»، كما يقول برتراند شنايدر من نادي روما[73].

القمح كقوة عظمى

إلى جانب نادي روما يعتبر لستر براون (Lester Brown) واحدا من أشهر دعاة المحافظة على البيئة بكل تأكيد. فالمعهد الذي كان قد أسسه في واشنطن عام 1974 والمسمى Worldwatch - Institut، هو أكثر المراكز البحثية الخاصة شهرة، من حيث اقتباس الناس لنتائجه ومقولاته. وتُترجم تقاريره السنوية حول «وضع العالم» إلى 27 لغة. وتحظى هذه التقارير باهتمام السياسيين وطلبة الجامعات على حد سواء، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تُستخدم هذه التقارير كمذكرات في حوالي ألف من الدروس التي تقدمها الكليات والجامعات سنويا[74].

وبراون مستشار مرغوب فيه كثيرا، تتباهى شخصيات العالم الكبيرة برفقته. ومن هنا ما كان لندوة جرباتشوف الاستغناء عنه طبعا. وهكذا فقد لبى النداء ودخل فندق فيرمونت مرتديا حذاء الرياضة وراح يمشي - وهذه كلها من علاماته المميزة - بخفة ورشاقة على البساط الوثير الذي فرشت به ردهات الفندق الفسيحة.

وأخذ مراقب العالم يفتش عن صديقيه الحميمين «تيد وجين»، أعني تيد ترنر وزوجته جين فوندا. وفي الواقع فإن الفضل في اهتمام مؤسسة CNN بشؤون البيئة يعود إلى براون، فهو الذي دفع هذه المؤسسة إلى أن تقدم البرامج الوثائقية عن حالة البيئة، وأن تتناول على نحو جاد الموضوعات التي ناقشتها مؤتمرات الأمم المتحدة في السنوات المنصرمة، ولا تجعل منها مادة للسخرية والتهكم. وكان رئيس مؤسسة CNN يتهيأ في حفلة الافتتاح وبعد دقائق وجيزة ليحيي الضيوف المدعوين لحضور أعمال الندوة، وكان من ضمن المدعوين حملة جوائز نوبل من أمثال ريغوبرتا مينخو

(Rigoberta Menchu). وكانت هناك عشرات علب الكافيار من زنة الكيلوين تزين البوفيه. ووقف في المطبخ المجاور مشاهير الطهاة الأمريكيين من أمثال جويس جولدستابن، أو فولفجانج بيك يسهرون على إعداد وجبة العشاء الفاخرة.

وفي الواقع، فإن براون أيضا كان مهتما بالطعام، وإن كان الطعام الذي نال اهتمامه يختلف اختلافا كليا. لقد كان الرجل الشهير مضطربا منفعلا، كما لو كان طالبا قد سمع للتو بأن البراهين قد أثبتت مصداقية ما جاء في رسالته للماجستير من آراء ومقولات: «هل علمت بأن الصين قد صارت، لأول مرة في تاريخها، تستورد القمح بكميات كبيرة؟ من هو ذا الذي سيكون قادرا في المستقبل على إطعام هذا البلد العملاق؟ إن هذا سيترك آثارا عظيمة علينا جميعا»[75].

ويمضي براون في حديثه قائلا: قبل أيام وجيزة التقى في واشنطن العاصمة خبراء في الزراعة والمناخ، وكذلك خبراء مختصون في تحليل ما تبثه الأقمار الصناعية من صور. وبعد أن وصل الجميع إلى ردهة تقع في الطرف الجنوبي من وزارة الزراعة الأمريكية، أقفل أحد الحراس المسلحين بابا حديديا سميكا من خلفهم، وكانت الاتصالات الخارجية سواء بواسطة التليفون أو بواسطة أجهزة الكمبيوتر، قد قُطعت عن القاعة التي اجتمع فيها الخبراء. كما أسدلت الستائر بحيث لم يعد بإمكان أحد رؤية العالم الخارجي. وهكذا وفي عزلة تامة عن العالم الخارجي راح المجتمعون على مدى ليلة كاملة يمعنون النظر بفيض المعلومات المستقاة من المجالات المختلفة، ويقارنون بعضها بالبعض الآخر. وكان هذا اللقاء الذي يذكر المرء بأساليب أجهزة المخابرات أو بأفلام المافيا، يتمحور حول سلاح من المحتمل أن يُستخدم في سنوات معدودة من غير هوادة، إنه الاحتياطي العالمي من الحبوب.

وهكذا واحتياطا للمستقبل، راحت الهيئة الأمريكية لمراقبة الزراعة العالمية (World Agricultural Outlook Board) تدرس على نحو تآمري، الوثائق المتعلقة بالإنتاج الكلي المتوقع لأهم أنواع الحبوب واستهلاكها في ما يزيد على مائة دولة. وحتى هذا الحين كان الهدف من السرية يكمن في الرغبة في ألا تتسرب المعلومات، ولا حتى قبل دقائق من انتهاء المداولات. فلو قدر

للمضاربين أن يحصلوا على معلومات بشأن الوضع العالمي للقمح، لكانوا قد حولوا في الحال عبر شبكات الكمبيوتر التي تربط بين بورصات الحبوب ما لديهم من معلومات إلى أرباح هائلة، وذلك لتعلق مستقبل عدد لا يحصى من مصنعي المواد الزراعية والمتاجرين بالمواد الأولية، بتنبؤات هيئة الرقابة الأمريكية هذه.

ولكن ومع هذا تشهد الإحصائيات على أن الوضع المتفاقم سيؤدي بالقريب، حسبما يتوجس براون بارتياب، إلى صراعات سياسية عظيمة، وذلك لأن بعض الدول ستسعى في سياق النضال من أجل المواد الغذائية إلى تحقيق كل ما يخطر على البال من منافع. ففي عام 1995، انخفض احتياطي القمح والأرز والذرة وباقي أنواع الحبوب إلى أدنى مستوى له منذ عقدين من الزمن. ففي عام 1996 بلغ مخزون الحبوب في مستودعات العالم حدا بحيث إنه لم يعد يكفي إلا لسد حاجة 49 يوما فقط، أي أنه بلغ أدنى مستوى في التاريخ. وكان مؤسس معهد Worldwatch قد زاد في التنبيه في فندق فيرمونت، إذ راح يقول: «لأول مرة في تاريخها صار يتعين على البشرية أن تأخذ في الحسبان أن حصة الفرد الواحد من المواد الغذائية، ستنخفض باستمرار، وعلى مدى فترة لا يمكن تحديدها».

أيعني هذا أن التحول الذي كان براون يحذر منه منذ سنوات ويسعى جاهدا للوقوف بوجهه، قد صار أمرا واقعا ؟ إن هناك براهين كثيرة تؤكد هذا التحول. فاحتياطي الذرة هو الآخر قد وصل إلى أدنى حد له منذ عام 1975، ومن المحتمل جدا أن يواصل تراجعه. حقا لقد فقدت التنبؤات بشأن الغذاء العالمي الكثير من مصداقيتها منذ أن ثبث بطلان نظرية روبرت مالثوس، ولكن ومع هذا فإن كل الدلائل تؤكد على أن التفاقم الحاصل لا يمكن مواجهته إلا «بثورة خضراء» ثانية، وعلى نحو عظيم يفوق كل ما عرفته البشرية حتى الآن. فعلى الرغم من الإنتاج المتزايد بفعل تكنولوجيا الجينات وبفعل التحسن المستمر في البذور وفي الأسمدة، لم يعد ثمة أحد في هذا العالم يعتقد بإمكانية تحقق نمو كاف في الإنتاج، يؤدي إلى الإبقاء على سعر القمح بمستواه الحالي. وحتى إن أقدم المرء مجددا على زراعة الأراضي التي كان المرء في أوروبا وأمريكا الشمالية، قد تخلى عن استغلالها في السنوات الماضية، فإن هذا لن يكون، مقارنة بالطلب العالمي المتزايد،

سوى زيادة «ضئيلة» كما قالت صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung[76]، المعروفة بأنها لا ترجم بالغيب ولا تميل إلى تهويل الأمور.

وعلى الرغم من هذه الحالة المتفاقمة يستمر القضاء على الأراضي الزراعية. فاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهي البلدان الآسيوية الأولى التي استطاعت أن تتحول إلى أمم صناعية، ضحت منذ الستينيات بما مجموعه 40 بالمائة من مجمل الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب، وذلك لمصلحة آلاف المصانع وأحياء السُكنى والشوارع. أما في إندونيسيا، وعلى وجه التحديد في جاوة، فإنه يتم الآن سنويا القضاء على20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، أي أنه يتم القضاء على مساحة تكفي لإطعام 360 ألف مواطن. ويحدث هذا على الرغم من زيادة السكان في هذا البلد الصاعد حديثا إلى مصاف البلدان المتطورة، بمقدار ثلاثة ملايين في نفس الفترة الزمنية. وكذلك الصين والهند، فهما أيضا في طريقهما لاقتراف نفس الخطأ، إذ إنهما راحتا أيضا تدمران الأراضي الزراعية على نحو كبير، وذلك من أجل النمو الاقتصادي ولتلبية الزيادة الكبيرة في عدد السيارات. حقا هناك مساحات شاسعة من الأراضي المهملة في أرجاء المعمورة، إلا أن هذه المساحات لا يمكن أن تكون بديلا، وذلك إما لأنها كانت قد استغلت بكثافة أفقدتها خصوبتها، أو أنها تقع في مناطق جافة أو شديدة البرودة، أو أنها غير صالحة للزراعة من وجهة النظر الاقتصادية.

وهكذا صار تجار الحبوب ينتظرون، وهم واثقون مطمئنون، ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وإن كان سعر القمح قد ارتفع في الفترة الواقعة بين مايو 1995 ومايو 1996 بمقدار 60 بالمائة. وحسب تقديرات منظمة الغذاء التابعة للأمم المتحدة FAO في روما، فقد كلفت الزيادة الأخيرة في الأسعار البلدان المستوردة الفقيرة ثلاثة مليارات دولار إضافية[77].

«حينما تتوقف الكعكة عن النمو» - حسب ما يقوله لستر براون - «يتغير الحراك السياسي». فحجم صادرات الحبوب في العالم بلغ الآن 200 مليون طن سنويا. وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية، بمفردها، نصف هذه الكمية. «إن هذا يعني» - حسب استنتاجات براون في سان فرانسسكو - «أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون في المستقبل في مجال الغذاء أيضا القوة العظمى

دون منازع. وسيتيح هذا الأمر الفرصة لأن يُستغل الغذاء ويتحول إلى وسيلة ضغط سياسي». فالصين على سبيل المثال ستستورد، بناء على أحدث التقديرات، في عام 2000 حوالي 37 مليون طن قمح، أي أنها ستستورد ما يفوق مجموع ما تصدره الولايات المتحدة الأمريكية من فصيلة الحبوب هذه إلى العالم الخارجي.

وهكذا لا تعني العولمة «استعمارا ثقافيا أمريكيا» في مجال اللهو والتسلية فقط، هذا الاستعمار الذي كان وزير الثقافة الأسبق في فرنسا جاك لانغ (Jack Lange) قد شنع عليه وقبحه. فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها «القوة العظمى في الثقافة المستهلكة من الجمهور العام» (لانغ) لن تهيمن على وسائل اللهو والتسلية فقط، بل ستوزع الخبز أيضاً(78). ولكن أكان مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق برجنيسكي يفكر بهذا أيضا، حينما راح يتحدث أمام لستر براون وكل الآخرين الحاضرين عن مصطلح Tittytainment؟

ودونما ضجة أو مبادرة بناءة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تقتات البشرية الآن من الجوهر، أي أنها تقتات من رأس المال نفسه وليس من عوائده. وفي حين ترتفع أسعار القمح، تزداد وطأة ارتفاع نسبة الملوحة وتلوث الهواء ومواسم الصيف المتزايدة الحرارة على خصوبة الأراضي في الكثير من مناطق العالم، أضف إلى هذا أن ما يُستصلح من الأراضي حديثا وكذلك المياه والأسمدة تزداد ندرة. وبالنسبة لنا، نحن الأوروبيين، حلفاء أمريكا الشمالية الأكيدين في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي منذ عشرات السنين، لربما لن يثير هذا كله في بادئ الأمر قلقنا، ولن نرى فيه نهاية العالم. وكانت الصحافة قد تناقلت في يوم 9 ديسمبر 1995 خبرا بدا وكأنه عادي، وإن كان قد نال اهتماما هادئا في الصفحات الاقتصادية من هذه الصحف. فصحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung مثلا كتبت بكل برود: «فرضت المفوضية الأوروبية رسوما على جميع صادرات القمح من الاتحاد الأوروبي، وذلك لوقف تدفق قمح الاتحاد الأوروبي إلى السوق العالمية»(79).

ولربما علق الميالون للتهكم والسخرية على هذا الخبر بقولهم: ها هي النمسا قد صارت، عبر مواطنها فرانس فيشلر (Franz Fischler)، المفوض

الأوروبي لشؤون الزراعة، تئن من جديد تحت مسؤولية توفير الغذاء في القارة الأوروبية، ولربما رأى أولئك الأكثر جدية والمهتمون بشؤون المال في هذه الرسوم، وسيلة ستسد بعض العجز الهائل في ميزانية المعونات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للقطاع الزراعي. ولكن ومهما علق أولئك ومهما رأى هؤلاء، فإن بإمكانهم جميعا التعرف على الآثار التي ستتركها السياسة الجديدة بشأن القمح، فإذا كف الاتحاد الأوروبي عن دعم صادراته من فائض منتجاته الزراعية وراح يفرض عليها ضريبة، فإن أسعارها سترتفع بالتأكيد وستتسبب في تفاقم الحالة هناك، أعني في باقي أنحاء العالم.

من سيعطي الأمر بإطلاق النار؟

لقد رُويت القصة بحذافيرها، والآن، وبعد أن عرفها الجميع، المزارعون في كامتشاتكا [شبه جزيرة في أقصى شرق روسيا] والمزارعون في أرض النار [في أقصى جنوب الأرجنتين]، والمزارعون في مدغشقر، وكل الشباب الفقراء في كل أرجاء المعمورة، نعم الآن وبعد أن عرفها هؤلاء جميعا لم تعد القصة حقيقية؟ أهكذا فجأة لم تعد ثمة كاليفورنيا أو ألمانيا للجميع؟ لربما أمكن احتمال هذا. ولكن أيمكن ألاتكون ثمة كاليفورنيا أو ألمانيا لأي شخص آخر خارج الاتحاد الأوروبي، واليابان والبلد الذي يحظى ببركة الله (God blessed country)، على ما يقال، أعني الولايات المتحدة الأمريكية؟ أحقا لن يتنعم في هذه الحياة كل أولئك الذين ليس لديهم الآن ما يسد الرمق؟

إن هذا غير جائز أبدا.

فالبث الإعلامي الشامل لكل أرجاء المعمورة قد أخذ يؤدي مفعوله. فحيثما يوثق البث التلفزيوني، وحيثما يعرض السواح مستوى الرفاه المتحقق في البلدان الصناعية، يعقد الشباب المتعطش للحياة الكريمة، في البلدان التي ليس فيها غير الفقر والفاقة، العزم على الرحيل إلى أراضي الميعاد. وقبل حوالي قرن واحد فقط من الزمن صدرت أوروبا فائضها السكاني المتزايد وجماهيرها الغفيرة الجياع إلى قارات أخرى. فقد غادر بريطانيا العظمى بمفردها ثمانية عشر مليون مهاجر، أي ما كان يعادل ستة أضعاف سكان لندن، المدينة التي كانت آنذاك أكبر مدن العالم[80]. واليوم أيضا تتفاقم حالة الفقر في الجزيرة [البريطانية] وفي باقي دول الاتحاد الأوروبي،

لقد حان الأوان الآن لهجرة جديدة، ولكن إلى أين ؟

وفي المقابل يتزاحم أولئك الذين هم في وضع أسوأ بكثير على عبور نهر ريو غراند، للدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية المباركة وعلى عبور البحر المتوسط للوصول إلى قارة البطالة العمالية، أوروبا. ففي السبعينيات هاجر 20 بالمائة من مجموع قوة العمل الجزائرية و12 بالمائة من مجموع قوة العمل المغربية، وكذلك 10 بالمائة من مجموع التونسيين الذين في سن العمل[81]. ومنذ مدة يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق حدوده بوجه الهجرة، ويرفض منح تأشيرات الدخول والعمل. ولكن ومع هذا لن يفلح الحصن الأوروبي في سد كل المنافذ، لاسيما أن الحاجز المائي ضيق جدا. فحتى بخشبة ركوب الأمواج (Surf) بإمكان المرء، إذا ما ركب عليها شراعا، أن يستعين بها لعبور مضيق جبل طارق وتخطي الحد الفاصل بين الفقر والغنى في وقت وجيز. وكان رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي قد زودوا حماة حدودهم بالسلاح منذ فترة ليست بالقصيرة. ومع هذا «ستأتي ملايين من البشر»، حسبما يرى برتراند شنايدر من نادي روما. ولكن «من سيعطي الأمر بإطلاق النار لوقف مسيرتهم ؟»[82].

3 دكتاتورية ذات مسؤولية محدودة

لعبة البلياردو في سوق المال العالمية

لاشك في أن ميشيل كامديسو (Michel Camedessus) رجل ذو سطوة. فلغته تخلو من الزخرفة، وأقواله مطاعة ليس لأحد الاعتراض عليها أو مناقشتها إلا نادرا. ومن خلف الطاولة الضخمة لمكتبه الكائن في الطابق 13 من تلك البناية التي تقبض الروح، والواقعة في الشمال الغربي من عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الـ G-Street على وجه التحديد، يدير البيروقراطي الفرنسي إحدى أكثر المؤسسات العالمية مدعاة للجدل والنقاش، وإن كان لا غنى عنها على ما يبدو. أعني صندوق النقد الدولي والمسمى باختصار «IMF». وجرت العادة في كل الحالات التي تطلب فيها الحكومات العون من وزراء المالية الأجانب، أو من المصارف الأجنبية لمساعدتها على تسديد ما بذمتها من ديون لم تعد قادرة على الإيفاء بها، أو لمواجهة أزمة اقتصادية لم تعد قادرة على تذليلها، أن تحال هذه الحكومات إلى كامديسو ومؤسسته المالية العالمية التي يعمل بها 3 آلاف موظف.

«طالبنا بالديموقراطية، لكن ما حصلنا عليه هو السوق الريعية».

كتابة على أحد الجدران في بولندا

وحتى إن مَثُل أمام هذا الرجل الذي يدير صندوق النقد الدولي منذ عشر سنوات، ممثلو أمم كبرى كروسيا والبرازيل أو الهند، فإنهم لا يَمثُلون أمامه بصفتهم أندادا له، بل يَمثُلون أمامه بصفتهم مقدمي التماس. وفي ختام المفاوضات التي تستمر في بعض الأحايين عدة سنوات، يتعين عليهم دائما التعهد بتطبيق برامج تقشف صارمة وبتقليص عظيم للأجهزة البيروقراطية في دولهم. وبعد أخذ هذا التعهد منهم يقدم كامديسو لمولي الصندوق الأثرياء، وعلى وجه الخصوص، لمندوبي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الاتفاقات بشأن القروض المزمع منحها بفوائد ميسرة، وذلك قصد التصويت عليها. وهكذا فإنه لا يصادق عليها إلا بعد أخذ موافقة هؤلاء. إلا أن هذا الروتين المعتاد لم يكن ذا قيمة في مساء يوم الاثنين القارس البرودة، الموافق 30 من يناير من عام 1995. ففي حوالي التاسعة مساء وصل إلى سمع كامديسو خبر تركه في حالة فزع واضطراب. ففي دقائق وجيزة صار يتعين، عليه فقط، اتخاذ تدابير تفادي كارثة كان، حتى ذلك الحين، يرى أن إمكانية حدوثها توشك أن تكون مستحيلة. وهكذا، وفي حالة توتر قصوى حزم أوراقه وترك مكتبه الواسع ذا الجدران المغطاة بلوائح من الخشب الماهجوني، لينتقل إلى صالة اجتماع أوسع جرت العادة على أن يجتمع بها مديرو الصندوق التنفيذيون البالغ عددهم 24 عضوا، وذلك حينما يكونون في صدد اتخاذ قرار بمنح صندوق النقد الدولي قرضا لبلد معين. أما الآن فإنه يجلس وحيدا في هذه الصالة وبيده سماعة التليفون. وحسب ما قاله فيما بعد، «كنت أفتش عن جواب لسؤال لم أواجهه من قبل أبدا»[1]. إنه السؤال عما إذا كان ينبغي عليه الخروج على قوانين صندوق النقد الدولي والموافقة دونما قيد أو شرط ومن دون اتفاقية، وبلا موافقة من قبل الدول المانحة لرأس المال على أكبر قرض في تاريخ مؤسسته البالغة من العمر خمسين عاما. لقد أمسك كامديسو بسماعة التليفون وتحول، وهو المدير المتسلط المهيمن على مقدرات أكبر مؤسسة مانحة للقروض في العالم، إلى دمية تحركها أصابع لا يعرفها هو نفسه.

عملية «درع البيزو»

لقد اندلعت الأزمة بعد فترة وجيزة من رحيل القائمين على شؤون

السياسة في واشنطن للتمتع بإجازتهم الشتوية. وكانت الحكومة المكسيكية قد أعلنت قبل حلول أعياد الميلاد بأربعة أيام، عن عزمها على تخفيض قيمة عملتها الوطنية لأول مرة منذ سبع سنين. وكان من المقرر أن تنخفض قيمة البيزو (Peso) بمقدار خمسة سنتات أمريكية، أي بمقدار 15 بالمائة من قيمته الجارية، الأمر الذي تسبب في حالة ذعر خيمت على العالم أجمع، وعلى المشرفين على إدارة رؤوس الأموال الخاصة في مصارف وول ستريت في نيويورك، وفي صناديق الاستثمار المالي التابعة لها على وجه الخصوص. فهم كانوا قد استثمروا ما يزيد على 50 مليار دولار في قروض للحكومة المكسيكية وفي أسهم وسندات حكومية مكسيكية. ولم لا، فالمكسيك كانت حتى ذلك الحين تتمتع بسمعة الدولة الموثوق بها، وأنها كانت قد أوفت بكل الشروط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي من أجل إصلاح اقتصادها. ومهما كان الحال فإن ثروة المستثمرين الأجانب مهددة الآن بفقدان جزء لا يستهان به من قيمتها. وبالتالي فقد راح يسحب ثروته من المكسيك كل من وجد لذلك سبيلا، مثله في ذلك مثل أولئك المكسيكيين الذي كانوا بسبب قربهم من صناع قرار تخفيض العملة، قد سبقوه ونقلوا أموالهم إلى خارج المكسيك. لقد تسببت حالة الذعر هذه في أن يفقد البيزو في خلال ثلاثة أيام 30 بالمائة من قيمته مقابل الدولار، وليس 15 بالمائة فقط كما كان مقررا.

وهكذا صارت عطلة أعياد الميلاد خبر كان بالنسبة لوزير الخزانة الأمريكي روبرت روبين، وبالنسبة لكبير موظفي البيت الأبيض ليون بانيتا، وكذلك لكثير من مساعديهما، وإن كانت لم تبدأ بعد إلا بالكاد. فاجتمعت لجنة لمواجهة الأزمة ضمت ممثلين عن كل الجهات المهتمة بالسياسة الخارجية والاقتصادية في الحكومة الأمريكية، ابتداء من المصرف المركزي وانتهاء بمجلس الأمن القومي. فلقد كان الأمر في غاية الأهمية، فهناك خطر أن ينهار واحد من أهم مشاريع إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، أعني الاستقرار الاقتصادي في الجار الجنوبي الذي يفيض سنويا بملايين المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي فقد تحرك كل من روبين وبانيتا لتدبير عملية إنقاذ وصفتها صحيفة واشنطن بوست بعملية «درع البيزو»، وذلك للمقارنة بينها وبين عملية «درع الصحراء» في بداية

حرب الخليج(2).

وبعد مفاوضات متواصلة مع الحكومة المكسيكية استمرت ثلاثة أسابيع بدت المشكلة كما لو كانت قد حُلت فعلا، وكان الرئيس المكسيكي أرنستو زيديلو قد ضحى بوزير ماليته، وتعهد بإجراء إصلاح سريع في المالية الحكومية. من ناحية أخرى أعلن الرئيس كلينتون أن حكومته ستقف إلى جانب المكسيك وتأخذ على عاتقها ضمان قروض بقيمة 40 مليار دولار. وبالتالي فلا ينبغي لأحد الخوف من أن تعجز الدولة المكسيكية عن تسديد ما بذمتها من ديون للأجانب.

إلا أن ما حير القائمين على مواجهة الأزمة هو أن تصريح كلينتون لم يؤد إلى حالة انفراج، لا بل إن الأزمة زادت حدة، وذلك لأن المستثمرين لم يعودوا يتكهنون بفقدان المكسيك لرصيدها من الدولارات، بل صاروا الآن على علم ودراية بذلك. أضف إلى هذا أنه لم يكن هناك ما يؤكد أن كلينتون سيحصل فعلا من الأكثرية الجمهورية الساحقة في الكونغرس الأمريكي الجديد، على ما تعهد به من مبالغ لاسيما أن هؤلاء يتخذون موقفا مناوئا له. وهكذا راح سعر صرف العملة المكسيكية ينخفض من يوم إلى آخر، وإن راح المصرف المركزي المكسيكي يشتري يوميا مبالغ من البيزو بقيمة نصف مليار دولار. وكانت هذه الحالة تنطوي على مخاطر جمة بالنسبة للمكسيك، وذلك لأنها فجأة لم تعد قادرة على دفع ثمن ما تستورد من سلع، كما انطوت على مشكلات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أيضا، وذلك لارتباط آلاف فرص العمل فيها بالتجارة مع المكسيك. أما بالنسبة لباقي العالم فقد بدت الأمور كما لو أن انخفاض قيمة البيزو لايعنيها كثيرا.

إلا أن الأمر تغير ابتداء من يوم 12 يناير على نحو درامي. ففي نفس اليوم الذي أعلن فيه كلينتون وزيديلو عن تكاتفهما في الشؤون المالية، حدث تطور مرعب ما كان لأحد أن يتوقع حدوثه إلا بالكاد. فقد ازداد الضغط على «دستة» من العملات في آن واحد في كل البورصات المهمة في العالم، ابتداء من سنغافورة وعبر لندن وانتهاء بنيويورك. وبسرعة فقد الزلوتي البولندي من قيمته ما فقده البات التايلندي أو البيزو الأرجنتيني. وفجأة راح المستثمرون في البلدان الآخذة في النمو في جنوب المعمورة وفي أواسط أوروبا، يعرضون للبيع في ما يسمى بالأسواق الناشئة «emerging

markets» ما في حوزتهم من أسهم وسندات دين. وبما أن هؤلاء قد راحوا يشترون فورا، بما حصلوا عليه من عملات في سياق عمليات البيع هذه، العملات الصعبة، أعني الدولار والمارك والفرنك السويسري والين، لذا رافق انخفاض أسعار الأوراق المالية انخفاض أسعار صرف عملات هذه الأوراق المالية أيضا. وحدث هذا التطور في بلدان ليس ثمة ما يجمع بينها من وجهة النظر الاقتصادية كالمجر وإندونيسيا مثلا. واجتمع محافظو المصارف المركزية لدول جنوب شرق آسيا، لأول مرة في تاريخ هذه البلدان، قصد التداول بشأن الأزمة السائدة، التي ما كانت لهم أي مسؤولية في اندلاعها. فقرروا رفع أسعار الفائدة في بلدانهم لإغراء المستثمرين على الاحتفاظ بما في حوزتهم من عملات هذه البلدان. واتخذت الأرجنتين والبرازيل وبولونيا نفس الخطوات.

ابتداء من يوم 20 يناير، أي مع نهاية الأسبوع الرابع من اندلاع الأزمة، أخذت قيمة الدولار أيضا تنخفض، الأمر الذي دفع آلن غرينسبان (Alan Greenspan)، محافظ المصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفيدرالي)، والرجل المعروف بصلابة الرأي في الأوساط المصرفية، لأن يرفع صوته محذرا من مغبة التطور الجديد، ومؤكدا أمام مجلس الشيوخ على أن «هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي» ولجوءها إلى عملات أكثر جودة كالين والمارك الألماني، تهديد «للتوجه العالمي باتجاه اقتصاد السوق والديموقراطية». وبالتالي فقد راح، وبدعم من قبل رجالات كلينتون، يطالب أعضاء حزبه في الكونغرس بالتعجيل بالموافقة على اقتراح الرئيس، ومنح المكسيك ضمانات القروض الضرورية. وهدأت الحال لبضعة أيام من جديد، ولاحت في الأفق نهاية فقدان الثقة في الأسواق الناشئة في الجنوب والشرق، ولكن ما أن حل ذلك اليوم القارس البرودة، أعني ذلك الاثنين من شهر يناير، إلا وكانت الأزمة قد تفاقمت على نحو أشد(3).

فبعد الساعة الثامنة من ذلك اليوم، يوم 30 من يناير اتصل ببانيتا، كبير موظفي كلينتون، كل من وزير المالية المكسيكي الجديد غويليرمو أورتيز وزعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس نيوت جينغريش (Newt Gingrich). وكان المكسيكي قد اعترف بأن بلاده قد صارت على حافة الهاوية وأنها قد استنفدت آخر احتياطيها من الدولارات، وأنه سيكون، إذا ما استمر هروب

رؤوس الأموال، مجبرا على إلغاء حرية تحويل البيزو إلى العملات الأجنبية، وإن كان هذا الإلغاء سيعني ضياع جهود دامت عشر سنين أنفقتها البلاد قصد الانفتاح على السوق العالمية. أما رسالة جينغريش فإنها هي الأخرى أيضا لم تكن مدعاة للتفاؤل، فقد قال الجمهوري لخصمه السياسي في البيت الأبيض إن الغالبية في الكونغرس لن توافق، في الزمن المنظور، على منح المكسيك قرضا، وإن على الرئيس أن يتحمل بمفرده المسؤولية وألا يأخذ في الحسبان دعم البرلمان له.

وحسب ما قاله بانيتا لاحقا، لم يبق لدى كلينتون ومعاونيه سوى «الخطة ب» المعدة مسبقا. وهكذا تعين على اللجنة المكلفة بمواجهة الأزمة، التصرف بصندوق الطوارئ والبالغة قيمته عشرين مليار دولار متاحة للرئيس لمواجهة الأزمات الطارئة. وبما أن هذا المبلغ الهائل لن يكفي، لذا فقد تعين على الرئيس مناداة صناديق أخرى طلبا للعون. وكان النداء الأول موجها إلى مقر صندوق النقد الدولي في الـ G-Street القريب. لقد كان هذا النداء إيذانا بساعات قلق وفزع قدر لميشيل كامديسو أن يحياها.

وكان مدير صندوق النقد الدولي قد حصل قبل أسبوعين، وبعد أن تخطى على نحو لا مثيل له كل الحواجز والموانع، على موافقة الهيئات صاحبة القرار على منح المكسيك قرضا بلغت قيمته 7,7 مليار دولار، أي أنه كان قد منح أكبر قرض تُجيز لوائح صندوق النقد الدولي منحه. إلا أن هذا الإجراء كان قد ذهب مع الريح ولم يجد نفعا كبيرا، وكان الجميع على علم بأنه لن يكفي. فإنقاذ المكسيك من الإفلاس كان يتطلب عشرة مليارات إضافية على الأقل.

ولكن هل كان من حق كامديسو التصرف على هذا النحو بما في عهدته من مبالغ؟ حقاً لقد كان الأمريكيون الشماليون والمكسيكيون يدفعونه لذلك. ولكن أكانت هناك مصلحة للدول الكثيرة المانحة، والتي من بينها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى واليابان، في زيادة عشرة مليارات أخرى على هذا القرض الاستثنائي؟ وكيفما كان الحال، فلم يكن هناك وقت لإجراء المشاورات المنصوص عليها في اللوائح. ففي بون وباريس كانت الساعة تشير إلى الثالثة صباحا. وكان يتعين اتخاذ القرار في هذه الليلة، وإلا توجب غدا صباحا الاعتراف أمام الكونغرس وعلى الملأ بفشل خطة كلينتون.

وحسب ما يقوله كامديسو، فقد رن في سمعه من جديد صدى «المكالمات الهاتفية» المحذرة، «التي قام بها رواد الصيرفة ومديرو الاستثمارات المالية في نيويورك» في الأيام الماضية[4]، مؤكدين له أن انهيار السوق المكسيكية سيكون بداية لتطور لا نهاية له. فالخوف من اندلاع أزمات مشابهة في بلدان نامية أخرى سيؤدي إلى ردود فعل يمكن أن تفضي في نهاية المطاف إلى انهيار أسواق المال على المستوى العالمي.

وبالتالي راح كامديسو يتصل هاتفيا بالتسعة من مديري صندوق النقد الدولي التنفيذيين الموجودين في واشنطن، سائلا الواحد تلو الآخر منهم سؤالا واحدا لا غير: «هل تعتقد أن من حق المدير العام لصندوق النقد الدولي التصرف بمفرده في حالة الطوارئ؟» وبدهشة أجاب المعنيون على هذا السؤال المطروح عليهم في هذه الساعة المتأخرة بالإيجاب، معربين عن تأييدهم له وثقتهم فيه. بعد ذلك اتخذ كامديسو بمفرده قرارا كان بيل كلينتون قد سمعه في حوالي منتصف الليل، حينما عاد إلى البيت الأبيض بعد عشاء كان قد تناوله خارج المنزل. فقد كان الفرنسي قد أهمل كل قواعد الصندوق وجازف بمستقبله المهني وبسمعة مؤسسته، وطلب إبلاغ كلينتون بأن صندوق النقد سيمنح قرضا بعشرة مليارات أخرى، أي بما مجموعه 17,7 مليار دولار.

وبعد فترة وجيزة أقدم أندرو كروكيت (Andrew Crocket) مدير بنك التسويات الدولية (BIC)، أي المصرف الذي يقوم بإجراء المقاصة بين المصارف المركزية، على مجازفة من هذا القبيل أيضا. ففي الساعة السابعة بتوقيت بازل، مقر البنك، سأل المصرف المركزي الأمريكي كروكيت عما إذا كان بنك التسويات الدولية على استعداد للمشاركة في مواجهة الأزمة. وفي حين اكتفى كروكيت بالقول إن مصرف المصارف المركزية لم يتخذ قرارا بهذا الشأن بعد، وإنه كان قد ناقش فقط احتمال تقديم قرض بقيمة عشرة مليارات، إلا أن المتحدث على الطرف الآخر من الخط الهاتفي في واشنطن قد وجد في هذا الرد بغيته[5].

وهكذا وبكل جرأة راح روبين وبانيتا يطبقان الآن خطتهم ب. وبعد نوم دام أربع ساعات فقط أعلن رئيسهما في الساعة الحادية عشرة والربع، في الاجتماع السنوي لحكام الولايات الأمريكية المجتمعين في فندق ماريوت

في واشنطون، الخبر المثير الذي ترك مستمعيه فاغري الأفواه والذي مفاده أنه وبمساعدة صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، والحكومة الكندية قد صار متاحا الآن للبلد الجار، ومن دون موافقة الكونغرس، قرض تزيد قيمته على الخمسين مليار دولار لمواجهة ما يعصف به من أزمة، وأن المكسيك ستسدد كل ما بذمتها من ديون.

وهكذا وفي أقل من 24 ساعة موَّل رجال عددهم أقل من أصابع اليدين - وبعيدا عن كل الرقابة البرلمانية، وبأموال دافعي الضرائب في البلدان الصناعية الغربية - أكبر قروض مساعدة تقدم منذ عام 1951، ففي الواقع لم يتفوق على هذه المساعدة سوى تلك المساعدات، التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال، وذلك قصد مساعدتها على بناء ما هدمته الحرب العالمية الثانية. ونيابة عن الآخرين لم يقتصد كامديسو بتضخيم الأمور لتبرير تخطيه اللوائح والتعليمات. فقد قال هذا الفرنسي، المتربع على قمة صندوق النقد الدولي والذي صار يرى نفسه مواطنا عالمي الانتماء، إن الأزمة المكسيكية «كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة». وأنه كان يتعين عليه التصرف دونما أخذ التكاليف بعين الاعتبار، وإلا «كانت قد اندلعت كارثة عالمية حقا وحقيقة».

ومع هذا فهناك نقاد كثيرون فسروا عملية إقراض هذه المليارات تفسيرا مختلفا كليا. فها هو ريمر دي فريس Rimmer de Vries، الاقتصادي لدى مصرف مورجان للاستثمارات المالية في نيويورك J. P. Morgan، هذا المصرف الذي لم يشارك في جني ثمار الازدهار الاقتصادي في المكسيك، يتحدث صراحة أن الهدف كان «إنقاذ المضاربين (bail - out for Speculators)»[6]. كما انتقد نوربرت والتر، رئيس الاقتصاديين في المصرف الألماني (Deutsche Bank) هذا القرض، مؤكدا على أنه «ليس هناك ما يبرر أن يضمن دافع الضرائب للمستثمرين [في سندات الدين المكسيكية] معدلات الربحية العالية بصورة لاحقة»[7]. وقال وليم بويتر Willem Buiter، أستاذ الاقتصاد في جامعة كمبردج إن العملية برمتها لم تكن في الواقع «سوى هدية قدمها دافعو الضرائب إلى الأثرياء»[8].

إلا أن هذا النقد لا يفند طبعا حجة كامديسو وروبين وشركائهما في

العملية، وذلك لأن عملية المكسيك قد انطوت على الأمرين فعلاً، أعني أنها ربما كانت من ناحية أجرأ عملية في التاريخ الاقتصادي لتفادي كارثة. وأنها كانت، من ناحية أخرى، غزوة مفضوحة شُنت ضد طبقة دافعي الضرائب في البلدان المانحة لمصلحة أقلية عظيمة الثراء. وكان المدير العام لصندوق النقد الدولي قد رد على منتقديه، إذ راح يقول بأنه ليس هناك شك في أن المضاربين قد جنوا ثمار المليارات الممنوحة. ولكن، هكذا راح يعترف صراحة، بأن «العالم في قبضة هؤلاء الصبيان».

لا مراء في أن الأزمة المكسيكية قد سلطت الأضواء على طبيعة النظام العالمي الجديد في عصر العولمة. فقد أماط المتعاملون مع الأزمة ـ على نحو لاسابقة له حتى الآن ـ اللثام عن التغير الجذري الذي طرأ على موازين القوى في العالم إثر سيادة التكامل الاقتصادي العالمي. فكما لو كانوا مسيرين من قبل يد خفية خضع الجميع، أعني حكومة القوة العظمى في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، الذي كان معروفا لذلك الحين بجبروته وعظمته، وكذلك كل المصارف المركزية الأوروبية، نعم خضع هؤلاء جميعا لما أملته عليهم قوة فاقت قوتهم، قوة لم يكن بمقدورهم التعرف على حجم ذخيرتها التدميرية، أعني السوق المالية الدولية.

من بريتون وودز إلى المضاربة الحرة

عبر البورصات والمصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وصناديق معاشات التقاعد، دخلت مسرح القوى العالمية طبقة سياسية جديدة لم يعد بوسع أحد أيا كان، سواء كان دولة أو مشرعا أو مواطنا عاديا، التخلص من قبضتها. إنها طبقة أولئك المتاجرين بالعملات والأوراق المالية الذين يوجهون بكل حرية، سيلا من الاستثمارات المالية يزداد سعة في كل يوم، ويقدرون بالتالي على التحكم في رفاهية أو فقر أمم برمتها دونما رقابة حكومية تذكر.

وفي الواقع لم تكن عملية «درع البيزو» سوى حالة واحدة مفضوحة تشهد على هذا التطور. فالسياسيون وناخبوهم صاروا يشعرون على نحو متزايد بأن ثمة موجهين مجهولين لأسواق المال قد أخذوا يديرون اقتصادات أقطارهم، تاركين للسياسة دور المشاهد المغلوب على أمره فقط. فحينما

اقتفى، في سبتمبر من عام 1992، بضع مئات من مديري المصارف وصناديق الاستثمار خطى عملاق المال جورج سورس George Soros، وراهنوا بمليارات الدولارات على تخفيض سعر صرف الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية، ما كان بمستطاع المصرف المركزي البريطاني والمصرف المركزي الإيطالي وقف انخفاض سعر صرف عملتيهما، وإن كانا قد جندا كل احتياطييهما من الدولارات والماركات تقريبا لدعم سعر الصرف، وبالتالي فقد تعين عليهما الانسحاب من نظام النقد الأوروبي (EMS) وما انطوى عليه من أسعار صرف ثابتة، وإن كانت العضوية فيه من مصلحتهما الاقتصادية.

وعندما رفع المصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفيدرالي) في فبراير عام 1994 أسعار الفائدة القيادية، وتسبب في انهيار سوق المال الأمريكي، لم يكن بوسع الحكومة الألمانية سوى الوقوف مكتوفة اليدين تاركة المشروعات الألمانية تدفع على قروضها، فجأة، أسعار فائدة أعلى بكثير، على الرغم من أنه لم يكن هناك تضخم يذكر، وأن المصرف المركزي الألماني قد أتاح للمصارف، من خلال سعر الخصم المنخفض، إمكانية الحصول على سيولة نقدية بتكاليف منخفضة. كما اتضح للناخبين عجز الحكومتين اليابانية والألمانية، عندما انخفض الدولار في ربيع عام 1995 إلى أدنى مستوى له، لتصل قيمته إلى 35 , 1 مارك و73 ينا يابانيا، تاركا بهذا الصناعات التصديرية في هذين البلدين تعاني الأمرين.

ومنذ أخذ المضاربون يضيقون الخناق على العديد من رؤساء الحكومات، لم يبق لدى هؤلاء سوى الشكوى واللوم والانتقادات دونما جدوى. فعلى سبيل المثال اشتكى رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر في أبريل من عام 1995، فراح يقول إنه لا يجوز ترك العمليات في أسواق المال «تتم بسرعة وبحجم كبير، بحيث لم تعد تخضع لرقابة الحكومات أو المؤسسات الدولية»(9). ويؤيده في ذلك رئيس وزراء إيطاليا الأسبق لامبرتو ديني، الذي كان هو نفسه في يوم من الأيام محافظا لمصرف بلاده المركزي، إذ أكد الآخر أيضا على أنه «يجب منع الأسواق من تقويض السياسة الاقتصادية لبلد بأكمله»(10). أما الرئيس الفرنسي جاك شيراك فإنه يرى أن القطاع المالي بأجمعه مدعاة للاستنكار، ويسمي دونما مواربة، المضاربين فيه «وباء الأيدز في الاقتصاد العالمي»(11).

ومع هذا لا وجود البتة للمؤامرة المزعومة. كما لا وجود هـهنا لتحالف مصرفيين متكالبين على جني الأرباح الطائلة. فليست هناك أبدا لقاءات سرية خلف الكواليس القصد منها العمل على تخفيض عملة هذا البلد أو ذاك، أو على رفع أسعار الأوراق المالية في هـذه البورصة أو تلك. إن ما يحدث في أسواق المال هو، بلا ريب، الحصيلة المنطقية للسياسة التي انتهجتها حكومات الدول الصناعية الكبرى. فانطلاقا من النظرية الاقتصادية الداعية إلى ضرورة تحرير الأسواق من القيود والحدود ألغت هذه الحكومات، منذ السبعينيات وعلى نحو منتظم ودؤوب، كل الحواجز التي كانت قد مكنتها في السابق من التحكم في تنقلات النقود ورؤوس الأموال دوليا والسيطرة عليها. ومعنى هذا أنهم هم أنفسهم كانوا قد أطلقوا المارد من القمقم، ثم لم يعد بإمكانهم السيطرة عليه.

وكان تحرير النقد من سيطرة الدولة قد بدأ مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الصناعية الكبرى في عام 1973. أما قبل هذا التاريخ فقد كانت قواعد نظام بريتون وودز هي السائدة. ففي هذه القرية الجبلية الواقعة في ولاية New Hampshire الأمريكية، وقعت في يوليو من عام 1944 الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية اتفاقية بشأن وضع أسس نظام النقد الدولي. وكانت هذه الاتفاقية قد أوفت بمتطلبات الاستقرار على مدى ثلاثين عاما. وجرى الاتفاق على أن تعمد الدول على الحفاظ على أسعار عملاتها الثابتة حيال الدولار الأمريكي. من ناحية أخرى تعهد المصرف المركزي الأمريكي بتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب. وكان تداول العملات الأجنبية يخضع في غالبية البلدان للرقابة الحكومية، فما كان بالإمكان مبادلة مبالغ كبيرة أو تحويلها إلى الخارج إلا بعد أخذ الموافقة الحكومية. وكان هذا النظام بمنزلة رد على حالة الفوضى التي سادت في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن، وما رافقها من سياسات اقتصادية تهدف إلى الحصول على حصة الأسد في التجارة الخارجية.

وكانت الصناعة المتنامية على نحو عاصف والمصارف الكبرى قد أخذت ترى في الرقابة البيروقراطية حجر عثرة في طريقها. ومن هنا فقد تم في عام 1970 تحرير أسواق رأس المال من الرقابة الحكومية، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا وسويسرا. وهكذا انهار الجدار وصارت

أسعار الصرف تتحدد بناء على مساومات أولئك «المضاربين»، أي أولئك التجار الذين يثمنون قيمة العملات استنادا لما هو متاح لهم من إمكانية الاستثمار المالي. وكانت حصيلة هذا التطور انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة.

إلا أن البلدان الأخرى التي ظلت متمسكة بالقيود قد صارت تواجه هي الأخرى أيضا ضغوطا بينة، فقد اشتكت شركاتها الكبرى من عدم إتاحة الفرصة لها للحصول على رؤوس أموال بفوائد منخفضة في العالم الخارجي. وفي عام 1979 ألغت بريطانيا آخر ما لديها من قيود، وبعد عام من ذلك لحقت بها اليابان. وتبع ذلك باقي أعضاء صندوق النقد الدولي والمجموعة الأوروبية. فبناء على إيمانهم الوثيق بإمكانية زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال تحرير الاقتصاد من القيود والحدود، دشنت حكومات المجموعة الأوروبية ابتداء من عام 1988 بدء عمل السوق الداخلية الأوروبية. وفي سياق تحقيق هذه السوق التي رأى فيها المفوض الأوروبي بيتر شمدهوبر «أعظم مشروع تحرير في التاريخ الاقتصادي» حررت في عام 1990 فرنسا وإيطاليا أيضا أسواق النقد والمال. أما إسبانيا والبرتغال فقد استطاعتا الثبات حتى عام 1992.

وراحت مجموعة الدول الصناعية الغربية السبع الكبرى تنفذ في باقي بلدان العالم، وخطوة بعد أخرى، ما كانت قد حققته في اقتصاداتها. وكان صندوق النقد الدولي، الذي تحتفظ مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بالكلمة النافذة في مجلس إدارته ومجلس محافظيه، الوسيلة المثلى لذلك. ففي كل الحالات التي منح فيها المهيمنون على مقدرات صندوق النقد الدولي قروضا، كانوا قد ربطوا هذه القروض في السنوات العشر الأخيرة شريطة أن تقوم البلدان المقترضة، بإطلاق سعر صرف عملتها وانفتاحها على سوق المال العالمية.

وهكذا ومن خلال السياسة الدؤوبة والقوانين العديدة التي انتهجتها وسنتها حكومات وبرلمانات تعتبر الغالبية العظمى منها منتخبة على نحو ديموقراطي تطور، خطوة إثر أخرى، ذلك الجهاز الاقتصادي المستقل بذاته: سوق المال، هذه السوق التي يقف حيالها الآن علماء السياسة والاقتصاد، كما لو كانوا إزاء حدث طبيعي لا قدرة للبشر على مواجهته. ومهما كان

الحال فليس هناك شيء آخر، لا أيديولوجية ولا ثقافة شبابية ولا أي منظمة دولية، لا بل ولا حتى مسألة الحفاظ على البيئة. نعم لاشيء من هذا كله صار يربط أمم العالم بعضها إلى البعض الآخر ربطا شبيها بالربط الوثيق الذي تقوم به أموال المصارف، وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وما تستخدم من شبكات الربط الإلكترونية.

اقتناص الأرباح بسرعة الضوء

فبناء على هذه الحرية السائدة في أرجاء المعمورة، نمت معاملات المؤسسات المالية العالمية نموا انفجاريا في السنوات العشر الماضية. فمنذ عام 1985 ارتفعت قيمة تداول العملات الأجنبية والأوراق المالية على المستوى العالمي إلى ما يزيد على عشرة أضعاف. وفي خلال يوم عمل واحد تجرى الآن عمليات بيع للعملات الأجنبية بقيمة تبلغ، في المتوسط، حوالي 1,5 مليار دولار حسب إحصائيات بنك التسويات الدولية (BIC). وتعادل هذه القيمة، المكونة من اثني عشر صفرا، مجموع الناتج القومي الإجمالي السنوي في ألمانيا أو أربعة أضعاف ما ينفقه العالم في السنة على البترول[12]. وبقيمة مشابهة يتم تداول الأسهم وسندات الدين المصدرة من المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وسندات الدين الحكومي وعدد لا يحصى من التعاقدات الخاصة، المسماة «المشتقات» (Derivate)[1*].

وإلى ما قبل عقد واحد من الزمن كانت سوق فرانكفورت للسندات الحكومية الألمانية، وسوق لندن للأسهم البريطانية وسوق شيكاغو للمعاملات الآجلة، مستقلة الواحدة عن الأخرى ولا تخضع للمؤثرات الأجنبية. أما اليوم فقد تغير الأمر، إذ صار كل سوق من هذه الأسواق يرتبط ارتباطا وثيقا بباقي الأسواق. فقد غدا بإمكان كل فرد في العالم التعرف على مستوى الأسعار السائد في كل بورصات العالم، وإجراء صفقات بيع وشراء ستغير، هى بدورها، هذه الأسعار التي ستبث هي الأخرى أيضا بواسطة الكمبيوتر إلى كل أرجاء المعمورة. ولهذا السبب فقد غدا بالإمكان أن يؤدي انخفاض في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى ارتفاع في أسعار الأسهم في الطرف الآخر من المعمورة، أعني في ماليزيا مثلا. فحينما يصبح الاستثمار في سندات الدين الحكومي الأمريكية أقل عائدا، فإن

المستثمرين سرعان ما يتحولون إلى الأسهم الأجنبية. ولذا فإنه بات من الممكن أن يرتفع سعر سندات الدين الحكومي الألمانية، عندما يخفض المصرف المركزي الياباني سعر الفائدة على القروض التي يمنحها للمصارف في طوكيو. فعند تحويل هذه المبالغ إلى ماركات ألمانية واستثمارها في الأوراق المالية الألمانية الأعلى فائدة، فإن القروض الممنوحة بالين، وبأسعار فائدة منخفضة، ستحقق، من دون أي مخاطرة، ربحا أكيدا. ومن هنا فقد صار يتعين على كل من يرغب في اقتراض نقد أو رأسمال ـ سواء كان حكومة أو شركة كبرى أو شخصا عاديا يبني لنفسه منزلا ـ أن يدخل فورا في منافسة مع كل المقترضين في العالم. ومعنى هذا هو أنه لم يعد مستوى النشاط الاقتصادي ولا المصرف المركزي الألماني، هما اللذان يقرران مستوى سعر الفائدة في سوق المال الألمانية، بل سيقرره ما يراه أولئك الذين مهنتهم جني الأرباح والعمل على تراكمها، أولئك الذين يتصارعون كما لو كانوا «جيشا ذا تسليح إلكتروني» (على حد تعبير مجلة الإكونومست The Economist)، وعلى مدار الساعة وعلى مستوى العالم للحصول على أفضل الشروط للاستثمار المالي.

وفي مساعيهم هذه يستخدم قناصة الأرباح بسرعة الضوء عدة شبكات كمبيوتر تغطي العالم، إنها شبكات من عالم الخيال الإلكتروني، شبكات بلغت حدا من الشمولية بحيث صارت أكثر تعقيدا من الرياضيات التي تقوم عليها صفقات البيع والشراء هذه. فمن الدولار إلى الين ومن ثم إلى الفرنك السويسري، وبعد ذلك شراء الدولار والعودة إليه مجددا، فهذا هو مجمل العمليات التي يقوم بها المتاجرون بالعملات، فقد صار بإمكانهم التنقل في دقائق معدودة من سوق إلى أخرى، ومن زبون في نيويورك إلى زبون آخر في لندن أو هونغ كونغ، عاقدين صفقات قيمتها مئات الملايين من الدولارات. وكذلك الحال بالنسبة للقائمين على مقدرات صناديق الاستثمار، فهم غالبا ما يحركون في ساعات وجيزة مليارات زبائنهم من استثمار إلى آخر، ومن سوق إلى أخرى مختلفة كلية. فبمكالمة تليفونية أو بالضغط على زر الكمبيوتر يتحول الاستثمار في سندات الدين الحكومي الأمريكية، إلى استثمار في سندات دين بريطانية أو في أسهم يابانية أو في سندات دين على الحكومة التركية، مصدرة، في الغالب، بالمارك الألماني.

فإلى جانب العملات يجري تداول حوالي 70 ألفا من الأوراق التجارية بكل حرية عبر الحدود الدولية، إنه حقا سوق خيالية تنطوي على فرص ومخاطر لا حدود لها.

وللإحاطة بسيل المعلومات المتدفق يبذل المتعاملون بالعملات والأوراق المالية جهودا خارقة، ويستخدمون أحدث التقنيات في مجال المعلومات. ويعد باتريك سلوج Patrick Slough، البالغ من العمر 29 عاما، واحدا من هؤلاء. فهو يقضي، كباقي زملائه الأربعمائة، عشر ساعات في اليوم ومن دون استراحة في صالة العمليات التجارية، في مصرف الاستثمار اللندني Barclays de Zoete Wed (BZW) لإدارة العمليات المتعلقة بالفرنك السويسري.

ولا ينم مكان عمله عن أهمية ما يقوم به، فهو يجلس أمام مكتب بسيط يبدو للناظر كما لو كان رفا طوله ثلاثة أمتار، وفي صالة نصف معتمة تعالت فيها أصوات الأوامر والتوجيهات. وتوجد خلف طاولة المكتب الضيقة ثلاث شاشات كمبيوتر ومكبران للصوت يزودانه - عيانا وسمعا - بأحدث الأرقام والمعلومات. وفي الأعلى يمينا تنتصب الشاشة الملونة المربوطة بمؤسسة رويترز Reuters، المؤسسة الرائدة في سوق الإلكترونيات الخاصة بشؤون المال، والتي كانت قد تطورت من وكالة أنباء صغيرة نسبيا إلى مؤسسة تحتل الصدارة في الربط الإلكتروني للأسواق، محققة بذلك ربحا يزيد على مليار مارك في العام. وتربط رويترز Slough، عبر ما لديها في مناطق ميناء لندن من خطوط هاتف وقنوات تبث عبر الأقمار الصناعية وحاسوب متطور، بعشرين ألفا من بيوت المال وبكل بورصات العالم المهمة.

وتظهر على الشاشة في وقت واحد آخر ثلاثة عروض للفرنك السويسري، وآخر طلبات عليه، وكذلك آخر أعلى وأدنى سعر صرف لجميع العملات وآخر الأنباء من عالم العملات. وفي نفس الوقت بمستطاع Slough أن يتصل بمن يشاء من المشاركين في الطرف الآخر وعقد صفقة معه. ومع هذا لا يعتمد Slough على هذه الشاشة فقط، إذ يتعين عليه أن ينتبه في الوقت ذاته إلى ما يبلغه به الوسيطان عبر مكبرات الصوت، فهذان سمساران مستقلان. من ناحية أخرى يقوم Slough من جانبه وباستمرار بتقديم عروض شراء، مرة بواسطة الهاتف ومرة من خلال الضغط على زر الكمبيوتر. وإذا وافق أحد الوسطاء على العرض ورغب في الشراء

لحساب أحد زبائنه، فإنه سرعان ما يتم الاتصال هاتفيا.

وهكذا يتنافس هـهنا بنو البشر المضاربون مع نظم الوساطة والسمسرة الإلكترونية التابعة لرويترز و EBS، المؤسسة المنافسة التابعة لأحد الاتحادات المصرفية. فالنظم الإلكترونية العائدة لهذه المؤسسة تتقبل هـي الأخرى أيضا كل عرض، وتقوم ببثه عبر شاشات الكمبيوتر فورا، ومن دون الإفصاح عن هوية مقدمه. وبهذه الطريقة وعلى نحو فوري وعلى الخط (on line) يتعرف Slough عبر شاشة مؤسسة EBS المنتصبة إلى يساره، وفي أي وقت يشاء، على أعلى سعر شراء وأدنى سعر بيع للفرنك السويسري مقابل الدولار أو المارك يعرض في هذه الشبكة أيضا. وبما أن الأرقام الواقعة خلف الفاصلة فقط هي المهمة، ولما كانت هذه الأرقام فقط هي التي تتغير دون انقطاع، لذا فإنها تبدو على الشاشة ملونة بلون أسود وعلى أرضية صفراء وبحجم أكبر من حجم الأرقام الأخرى.

وعندما يضغط Slough على زر «الشراء» فإن الحاسوب يبوح عندئذ بهوية مقدم العرض ويقوم بالربط بينهما بصورة آلية.

وكان Slough قد قال في هذا اليوم، الذي صادف أن كان أحد أيام الخميس من شهر يناير من عام 1996: «إن السوق غير مستقرة أبدا» اليوم. فقد طالع، قبل أن يباشر عمله في هذا اليوم، النشرة اليومية التي يصدرها القسم الاقتصادي في مؤسسته ولاحظ أن اجتماع مجلس إدارة المصرف المركزي الألماني، يمكن أن يتمخض عن أمور غاية في الأهمية. فإذا خفض المصرف المركزي الألماني أسعار الفائدة القيادية من جديد، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف الدولار والفرنك السويسري. إلا أن احتمال اتخاذ الألمان لمثل هذه الخطوة يبقى مجرد تخمين، من ناحية، بسبب ما بذمة الحكومة من دين هائل، ومن ناحية أخرى لأن المتعاملين بالعملات على ثقة من أن ما يخشاه القائمون على إدارة المصرف المركزي الألماني هو التضخم. ولذا فقد رجح الخبير الاقتصادي في المؤسسة إحجام المصرف عن تخفيض سعر الفائدة. وأيد Slough هذا التخمين وتنبأ بمارك أقوى.

ومن هنا فإنه راح، بعد نصف ساعة، يختبر السوق ويشتري «70 ماركا» لقاء «575 فرنكا» سويسريا لدى المصرف السويسري UBS.

وبواسطة قلم إلكتروني راح يسجل الصفقة في شبكة المعلومات الداخلية: شراء 70 مليون مارك ألماني بسعر يساوي 0,81575 للمارك الواحد. بعد فترة وجيزة أخبره الكمبيوتر أن سعر الصرف قد انخفض بمقدار واحد بالمائة من الرابن (Rappen)(2*)، الأمر الذي يعني أن Slough قد خسر - إلى حين - 7 آلاف فرنك. إلا أن المصرف المركزي الألماني لم يخيب ظنه في هذا اليوم. فقد ظلت أسعار الفائدة الألمانية على ما كانت عليه، وارتفع المارك ارتفاعا حقق، في ثوان معدودة، ربحا يعادل ضعفي الخسارة. ولأن Solugh يفضل الحيطة والحذر، فقد باع فورا ما اشترى من ماركات واسترخى دقيقة قبل أن يواصل عمله.

ويسمي Slough مهنته المدمرة للأعصاب بالمقامرة المدروسة (Educated gambling)، التي تتبع قواعد صارمة وعلى مستوى عال، ولا يرى في نفسه سوى محارب صغير في خضم هذه السوق المتلاطمة الأمواج. ويؤكد Slough على أنه «ليس بوسع أكبر المشاركين في اللعبة» حتى إن كان من قبيل سيتي بنك Citibank في نيويورك، «التأثير، بمفرده، في أسعار الصرف» وذلك «لعظمة هذه السوق».

والواقع أن المتاجر بالعملات Slough في وضع أفضل من زملائه، فما يهمه هو الزمن الحاضر لا غير. أما زملاؤه الآخرون الجالسون معه في الطرف الآخر من الصالة فإنهم يتعاملون مع المشتقات، أي مع المستقبل، أو بعبارة أدق، مع قيم تتوقع الغالبية العظمى من المشاركين في سوق الأسهم وسندات الدين أو العملات، تحققها في ثلاثة أشهر أو اثني عشر شهرا أو في عام أو في خمسة أعوام. وتسمى البضائع التي يتعاملون فيها المبادلات (Swaps)(3*) والسقف والقاعدة (Collars)(4*) والمستقبليات (Futures)(5*)، والخيارات (options)(6*) والـ Dingos(7*) والـ Zebras(8*)، وغير ذلك من الأدوات المالية التي يزداد عددها شهرا بعد شهر في الأسواق. والقاسم المشترك بين كل هذه الأدوات المالية هو أن قيمتها ليست سوى قيمة مشتقة (derivativ)، أي تقوم على أسعار ستدفع اليوم أو في وقت لاحق لقاء الحصول على الأوراق المالية الفعلية أو العملات الأجنبية.

وإذا كان المرء يراهن على ازدهار الاقتصاد الألماني، فهو لم يعد مجبرا

على شراء أسهم الشركات الألمانية. فقد صار بإمكانه الآن المشاركة بعمليات ما يسمى بالمستقبليات (Futures) والمراهنة على مؤشر الأسهم الألماني، والحصول - لقاء دفع مكافأة نقدية - على ربح في حالة ارتفاع المؤشر إلى مستوى أعلى من المستوى المتعاقد عليه. ولمواجهة هذه المراهنة يقوم المصرف بدوره باتخاذ الحيطة إما من خلال إبرامه عقدا مضادا أو من خلال ماهو موجود في محفظته من أسهم. وإذا فضل الزبون الحيطة والحذر من تقلبات سعر صرف المارك، فبوسعه الاستعانة بالخيارات. ومن خلال مبادلات الفائدة (Zins - swap) بإمكانه استبدال الفوائد التي يتعين عليه دفعها على ما حصل من قروض طويلة الأجل، بفوائد قصيرة الأجل يدفعها إلى المصرف الذي منحه القرض أو بالعكس.

إن الحصيلة المدهشة لهذه العمليات تكمن في أنها قد جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية، من مخاطر تقلبات أسعار الصرف والأسهم أو من مخاطر عدم إمكانية تسديد الفوائد المرتفعة. لقد صارت المخاطر نفسها بضاعة متداولة في الأسواق.

أما في ما مضى من الزمن فلم تكن هذه العمليات الآجلة والدافعة للخطر والمجازفة، سوى نوع من أنواع الحيطة التي تتخذها القطاعات المنتجة. فقد كان بوسع المصدرين مثلا، الاستعانة بهذه العمليات في مواجهة تقلبات أسعار صرف عملات البلدان التي يتعاملون معها. ولكن ومنذ أن غدت طاقة أجهزة الحاسوب، عمليا، دونما حدود، استقلت المعاملات بالمشتقات كلية وبدأ «عصر الثورة المالية»، كما يقول بحماسة الرئيس الأسبق لبنك التسويات الدولية (BIZ) ألكنسدر لامفالوسي Alexandre Lamfalussy(14). فمنذ مدة ليست بالقصيرة أسست كل المدن المالية الكبيرة بورصات مختصة بالمعاملات الآجلة فقط. وفي الفترة الواقعة بين 1989 و 1995 تضاعفت القيمة الاسمية للمعاملات في كل سنتين لتصل، على مستوى العالم، إلى قيمة خيالية، إذ بلغت 41 ألف مليار دولار(15).

ولاشك في أن هذا الرقم بحد ذاته مؤشر على التطور الهائل في المعاملات النقدية. فما بين الواحد بالمائة والثلاثة بالمائة من هذه المعاملات فقط، الغرض منه درء المخاطر عن النشاط الصناعي والتجاري مباشرة. وبالتالي فإن كل العقود الأخرى ليست سوى عملية رهان منظمة، يقوم بها

بهلوانيو السوق فيما بينهم على شاكلة: أراهنك على أن مؤشر Dow - Jones سيكون بعد عام أعلى من مستواه الحالي بمقدار مائتين وخمسين نقطة. وسأدفع لك مبلغا قدره... إذا خاب ظني. ولا مراء في أن المراهنين هنا في وضع أفضل من أولئك المراهنين في صالات القمار، فمن ناحية هم يدفعون في حالة خسارتهم الرهان، المبلغ المتراهن عليه في وقت لاحق، أي عندما يحين موعد الإيفاء بالعقد، ومن ناحية أخرى تقوم غالبيتهم بتقليل مخاطر الخسارة من خلال عقود مضادة. ولذا فإن القيمة السوقية للمشتقات ليست سوى نسبة ضئيلة في الواقع من القيمة الاسمية. ومع هذا فهي غيرت على نحو جذري الحركة في الأسواق، فتغيرات طفيفة في المحافظ الاستثمارية صارت تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية، أي أن التوقعات الجماعية للمتعاملين قد غدت هي ذاتها قوة مادية فعالة.

فبواسطة التعامل بالمشتقات «تحرر قطاع المال من القطاع الحقيقي» كما يقول توماس فشر، مدير التجارة في المصرف الألماني Deutsche Bank، والذي ركب هو نفسه ـ وعلى مدى سنين كثيرة ـ الموجة أيضا. ومهما كان الحال فالأمر البين هو أن العلاقات الاقتصادية الموضوعية، كالعلاقة بين أسعار الفائدة القيادية وأسعار الأوراق المالية مثلا، قد أخذت تفقد من وزنها على نحو متزايد. فالأمر المهم هو التوقعات بشأن «ما سيفعله الآخرون. وبالتالي لم تعد ثمة أهمية للسبب الذي يحتم ارتفاع سعر إحدى الأوراق المالية، إنما صارت الأهمية تكمن في التعامل الذي يمكن أن يتسبب في ارتفاعه» واستباق الأحداث. فتطور قيمة سندات الدين الحكومي الألمانية مثلا لم تعد تتحدد من قبل المتاجرين بالأوراق المالية لدى المصارف الألمانية، بل أضحت تتحدد مسبقا وذلك في بورصة لندن للمعاملات الآجلة (Liffe)، هذه البورصة التي تستحوذ على ثلثي العقود المبرمة في إطار «المستقبليات المتعلقة بسندات الدين الحكومي الألمانية» (Bund - Futures). وبسبب هذه الآليات على نحو أعنف من السابق (Volatilitaet).

ولا مراء في أن المصارف قد حققت أرباحا طائلة من خلال المخاطر التي تصاحب هذه التذبذبات التي يفرزها التعامل بالمشتقات. فالمصرف الألماني (Deutsche Bank) بمفرده حقق من خلال المشتقات ما يقرب من مليار مارك. وما الأهمية المتزايدة لهذه العمليات في ميزانية هذا المصرف،

سوى دليل واحد على التغير الذي طرأ على دور المصارف في عالم المال المعولم. فأهمية الودائع ومنح القروض هي في تراجع مستمر. من ناحية أخرى فإن العديد من الشركات الكبرى لم تعد بحاجة إلى مصارف، فهي نفسها قد صارت على نحو أو آخر مصرفا. ولعل شركة سيمنز (Siemens AG) خير مثال على ذلك، فهي تحقق بعملياتها النقدية والمالية أرباحا تفوق ما تحققه بمنتجاتها المعروفة في أرجاء المعمورة. وهناك المئات من الشركات الكبرى أضحت تصدر هي نفسها، وعلى مستوى العالم، سندات دين تمول بها ما تحتاج إليه من رأس مال. وباستثناء عمالقة المال في نيويورك وطوكيو الناشطين على نحو عالمي فعلا، لم يبق أمام غالبية بيوت المال إلا دور الوسيط في الأسواق. كما لم تعد أقسامها المختصة بالشؤون التجارية سوى مرتزقة جيوش المال الإلكترونية، التي يوجهها قادة يقبعون في مراكز صناديق الاستثمار والمعاشات التقاعدية، هذه الصناديق التي صارت في السنوات العشر الأخيرة - وبفضل معدلات نمو تتكون من خانتين[*9] - المستود الفعلي في العالم لرأس المال. فالصناديق الأمريكية تدير بمفردها مدخرات وأقساطا تقاعدية بقيمة تزيد على 8 آلاف مليار دولار، الأمر الذي جعل منها أكبر ينبوع لتدفقات رأسمالية لا تنضب ولا تتصف بالاستقرار[16].

ضخامة الأبنية خير شاهد على الأهمية

ويعد ستيف ترنت (Steve Trent) واحدا من النخبة الموجهة لهذه الصناديق[17]. فهو يدير مع مديرين آخرين أحد تلك الصناديق المسماة بصناديق السلامة أو الوقاية (hedge fund)[*10]، المتخصصة والتي تحقق، باستمرار للمستثمرين فيها معدلات ربحية تتكون من خانتين، بل تصل في بعض الأحيان إلى ثلاث خانات بفضل محافظها الاستثمارية الذكية والمغامرة في نفس الوقت. فمن بناية الصندوق الرائعة والتي تزدان بالرخام الأحمر النفيس وبالأخشاب الثمينة، والواقعة في واشنطن، شارع Connecticut، ركن H - Street، يراقب ترنت وزميلاه العالم. وما أكثر العجائب في هذا العصر، فحتى سنوات وجيزة كانت تقوم على هذا المكان المميز في العاصمة الأمريكية بناية الـ Peace Corps (فيلق السلام). هذا الفيلق الذي بعث على مدى عشرات السنين إلى كل أرجاء المعمورة، أولئك الأمريكيين الذين يرغبون في خدمة

ومساعدة الآخرين والذي يشبه من حيث عمله مؤسسة خدمات التنمية الألمانية Deutscher Entwicklungsdienst. وحينما عم الازدهار مراكز المدن الأمريكية في الثمانينيات اشترى مضاربون بالأراضي هذا الموقع الثمين بأبخس الأثمان، وشيدوا عليه بناية رائعة تضم مكاتب لا تقل عنها روعة وفخامة، وحصلت منذ بنائها وحتى الآن على جوائز هندسية لا يقل عددها عن عدد الميداليات الذهبية، التي أحرزها الرياضيون الأمريكيون في الألعاب الأولمبية في أتلانتا. واحتل الطابقَ الأرضي مطعمُ الدرجة الأولى المسمى عن عمد The Oval Room. إشارة إلى المكتب الرائع في البيت الأبيض والمسمى بـ Oval Office.

ويضم الطابق الذي يقيم فيه رجل المال Trent مكاتب عملاق الإعلام، Time Warner والعاملين لديه أيضا، ولا ريب في أنهم يشعرون بالمتعة حينما يطلعون من خلف زجاج الشبابيك الداكن اللون، إذ يبدو لهم عندئذ مكان إقامة بيل كلينتون في شارع بنسلفينيا متواضعا كما لو كان لعبة أطفال. وحتى مجمع وزارة المالية الأمريكية، وهو المجمع الذي يتفوق من حيث الضخامة على ضخامة البيت الأبيض بكثير، يتضاءل من منظور رجل المال والإعلام إلى مسرح عرائس متواضع. ولربما كان النصب التذكاري الهائل والمشيد من المرمر في واشنطن تخليدا لذكرى ذلك الرجل، الذي كان من أغنى الأغنياء وأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، هو العمارة التي تثير الهيبة لدى هؤلاء الرجال.

وبهدوء وارتخاء، ولكن بتركيز، يتابع Trent من مكتبه وعبر شبكات الربط الإلكترونية الأحداث العالمية، بغية توجيه ثروات زبائنه البالغة مليارين من الدولارات إلى القنوات المجدية. وفي مكتبه أيضا هناك جهاز تلفزيون مربوط بوكالة رويترز مباشرة كما أن هناك سماعة وميكروفونا أسود ،يتبدوان من بين جهازي التلفزيون والكمبيوتر كما لو كانا مصباح منضدة. وبمستطاع من يقرب من المائة شخص منتشرين في كل أرجاء المعمورة التحدث إليه، وفي مقدمة هؤلاء يأتي رجاله في بورصات طوكيو ولندن ونيويورك. إنه يستطيع أن يحرك في ثوانٍ معدودة ومن دون لفت للنظر ولكن على نحو جدير مبالغ تصل قيمتها إلى المليارات.

وعندما يجتمع الكونغرس الأمريكي في الطرف الثاني من شارع بنسلفينيا

فإن Trent حاضر دائما، لا بجسده ولكن بعينيه. أعني عبر الربط التلفزيوني المباشر. وبناء على الصورة التي يعطيها عن عمله فإنه ليس معنيا بالأرباح السريعة التي يجنيها، في دقائق قليلة، المضاربون بالبورصات وبأسواق العملات العاديون من أمثال Patrick Slough في لندن. فأحاديث ترنت (Trent) تشبه المخابرات وهيآت الأركان لحكوماتها حول الأوضاع على المستوى العالمي.

فهو يزور أهم أسواق ومناطق العالم نموا ما بين خمس وعشر مرات في السنة، ولمدة تتراوح ما بين أسبوع وأسبوعين، وذلك قصد الحصول على معلومات عن كل نواحي الحياة الاقتصادية هناك. ونادرا ما يوصد باب في وجهه فرجال الصناعة وممثلو الحكومات والمصارف المركزية، على علم ودراية بالقيمة التي لا تثمن لمثل هذا المجاهد من أجل تدفق رأس المال عبر الحدود والقارات. ولا يسعى ترنت في أحاديثه للحصول على أرقام، أو تنبؤات تقوم على الرياضيات. فحسب ما يقوله، فإن «الإحصائيات متوافرة في أجهزة الكومبيوتر». إن «المهم هو الجو العام، هو التوترات والصراعات الخفية». ولذا :«فعليك بالتاريخ دائما وأبدا، فمن درس تاريخ بلد من البلدان دراسة جيدة، سيكون بوسعه التنبؤ على نحو أفضل بما سيحدث عند اندلاع الأزمات».

وبدقة وبرودة أعصاب يحاول هذا المضارب التعرف على التقديرات الخاطئة، التي قام بها المنافسون الواثقون بأجهزة الكمبيوتر، وعلى الأخطاء الاستراتيجية التي اقترفتها الحكومات. وكان قد عثر في خريف عام 1994 على ثغرة من هذا القبيل. فالاقتصاد العالمي كان في حالة انتعاش، وكانت التنبؤات تبشر بالخير بالنسبة لألمانيا أيضا، ولذا كانت الأسواق تنتظر ارتفاع الفائدة مجددا. وكما يقول ترنت اليوم، فقد «كان هذا الاعتقاد خطأ». ويواصل حديثه قائلا: «لقد كنا على علم بأن ألمانيا لم تحل مشكلة تكاليف العمل المرتفعة، كما كنا على علم أيضا بأن المؤسسات الصناعية المتوسطة الحجم في ألمانيا، ستحول كل دولار تحصل عليه إلى مارك قصد تسديد تكاليف الإنتاج. «ولذا فقد راهن على ارتفاع المارك الألماني وتراجع الانتعاش الاقتصادي وتخفيض أسعار الفائدة». لقد كان على حق في رهانه هذا، فبهذا الرهان استطاع تحقيق «واحدة من أنجح صفقات المضاربة في

السنوات الأخيرة»، إذ تعاقد الصندوق على شراء ماركات وسندات دين ألمانية على نطاق واسع وبأسعار متدنية في السوق الآجلة، أي تعاقد على صفقات ستتم في الأشهر الثلاثة أو الستة، ولربما في الأشهر الاثني عشر القادمة. لقد حققت هذه الصفقات لترنت أرباحا زادت على العشرة بالمائة في غضون شهور قليلة. ولا ريب في أن مبالغ كبيرة من هذا القبيل لن يربحها إلا ذلك الذي لايغامر برأس مال زبائنه فحسب، بل، وكما تفعل الـ Hedge Funds، بما يحصل عليه من قروض قصيرة الأجل أيضا. إن المغامرة محفوفة بالمخاطر الجسيمة بلا مراء، إلا أنها تتيح، إذا ما كان التنبؤ صائبا، الفرصة لأن يحصل المستثمر بسرعة على أرباح تصل إلى خمسين بالمائة وليس عشرة بالمائة فقط، ولأن يحصل مدير الصندوق في غضون أسابيع قليلة على مكافأة إضافية تضاهي ما يحصل عليه خلال عام كامل. ولا مراء في أن عمليات من هذا القبيل ستبلغ المليارات إذا ما طبقت الصناديق والمصارف الأخرى نفس الاستراتيجية الاستثمارية، وتسببوا بهذه الطريقة في أن تتطور أسعار الصرف فعلا على النحو الذي تنبأوا به. فكما هو واضح فقد كان النجاح حليف ترنت والعاملين معه كثيرا في الأعوام الأخيرة. فقيمة حصة المشاركين في صندوقهم ارتفعت في الفترة الواقعة بين عام 1986 وعام 1995 بمقدار 1223 بالمائة، ومن ناحية أخرى تضاعفت ثروة المشاركين في رأس مال الصندوق سنويا في المتوسط.

إن هذا ـ لا شيء آخر غيره ـ حدث في العامين 1992 و1993، حينما تسبب «المضاربون» (حسب تعبير وزير المالية الألماني تيو فايغل) في انهيار نظام النقد الأوروبي. فآنذاك أيضا غامر أولئك الذين مهنتهم اقتناص الأرباح بأموال مقترضة بالدرجة الأولى، فحققوا أرباحا ليس بمقدور القطاع الاقتصادي الحقيقي جنيها أبدا. الفارق الوحيد هو أن الطرف الآخر لم يكن هـهنا أفرادا عاديين بل خمس عشرة حكومة أوروبية، وأن الأمر لم يتعلق بالمال فقط، بل كان يدور، وأكثر من أي وقت مضى، حول من بيده السلطة، أهي بيد السوق أم بيد الدولة ؟

مائة مليون دولار في الدقيقة

لا شك في أن العملة المستقرة لها أهمية كبيرة لكل اقتصاد. فهي تهيئ

الفرصة لأن تعقد صفقات الاستيراد والتصدير بناء على حسابات تقديرية موثوق بها، فتخفض بذلك التكاليف التي تتحملها المشروعات في سياق حماية نفسها من مغبة التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف. ولذا فقد اتفقت الحكومات الأوروبية الغربية في عام 1979، على ربط جميع عملات دول المجموعة الأوروبية بعضها إلى البعض الآخر. وذلك بغية إيجاد بديل لنظام بريتون وودز، في إطار المجموعة الأوروبية يسهل على البلدان الأقل تطورا اللحاق بالمستويات الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة اقتصاديا، ويعطي الفرصة لأن «تقترب» (Konvergenz) هذه الاقتصادات بعضها من البعض الآخر تدريجيا. وكانت المصارف المركزية قد تعهدت بحماية أسعار الصرف وباستعدادها لتحويل الليرة [الإيطالية]، والبيزتا [الإسبانية] والجنيه [الإسترليني] إلى ماركات ألمانية بأسعار صرف ثابتة في كل الأوقات. وكان نظام النقد الأوروبي قد هيأ، وعلى مدى سنين كثيرة، للمستثمرين الماليين أيضا، فرصا ناجحة، فقد كان باستطاعتهم شراء سندات الدين الحكومية أو المصدرة من القطاع الخاص، في البلدان ذات الاقتصادات الأقل تطورا كإيطاليا أو بريطانيا أو أيرلندا وجني ما فيها من أسعار فائدة أعلى، مقارنة بالمستويات السائدة في ألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وهم واثقون من أنهم لا يجازفون إلا بتغيرات طفيفة في أسعار الصرف، وأن بإمكانهم العودة إلى المارك والدولار بكل تأكيد وبضمانة المصارف المركزية.

إلا أن هذا النظام صار مفكك العرى إثر الوحدة الألمانية. ففي سياق توحيد العملة مع الشق الشرقي [من ألمانيا] توسعت حكومة [ألمانيا] الاتحادية في الاقتراض لتشتري بلدا هو، ظاهريا صناعي إلا أنه في الواقع مفلس. فتوسعت العملة الألمانية المتداولة من دون أن يقابل هذا التوسع زيادة مشابهة في المعروض السلعي وفي الطاقة الإنتاجية، ولذا فقد صار الاقتصاد مهددا بالتضخم.

ولمواجهة هذا الخطر رفع المصرف المركزي الألماني أسعار الفائدة، الأمر الذي اضطر جميع المصارف المركزية التابعة لبلدان الاتحاد الأوروبي إلى اقتفاء خطاه، من أجل الحفاظ على استقرار أسعار صرف عملاتها بالنسبة إلى المارك الألماني. ومن وجهة النظر الاقتصادية الكلية فإن هذه الخطوة سيف ذو حدين، [فإذا كان رفع سعر الفائدة يدرأ مخاطر التضخم] فإنه في

الوقت ذاته يخنق النشاط الاستثماري بلا ريب. ولذا فقد ازدادت الضغوط الأوروبية على المصرف المركزي الألماني، كما أخذت المؤسسات الكبيرة في تصفية أرصدتها من الليرة والجنيه الإسترليني والبيزتا، وذلك لاعتقاد الكثير من الاقتصاديين بأن القيمة الحقيقية لهذه العملات أدنى من أسعار صرفها السائدة. ولكن، ومع هذا، فقد تردد القائمون على الأمور في الاتحاد الأوروبي في التخلي عن نظام النقد الأوروبي. وهذا ليس بالعجيب، ففكرة التكامل الأوروبي برمتها تتوقف عليه، ولذا فقد علقوا آمالهم على قرب حل ألمانيا للأزمة التي صارت تعانيها، إثر تحقيق وحدة شطريها وما تبع ذلك من ارتفاع في أسعار الفائدة. وبعد عامين من ذلك تحققت هذه الآمال؛ إلا أن عامين يمثلان، في الواقع، دهرا من الزمن بالنسبة لسوق المال العالمية.

وكان ستنلي دروكنملر (Stanley Druckenmiller)، الذي يشغل منصب مدير صندوق Quantum المعروف والذي تعود ملكيته إلى الملياردير الأمريكي جورج سوروس (Soros)، قد وجد في أزمة النظام النقدي الأوروبي أكبر فرصة في حياته المهنية. وفي الواقع يجسد دروكنملر الحلم الأمريكي على خير نحو[18]. فهو لم يفشل في دراسته الجامعية فحسب، بل كان قد فشل في السبعينيات حتى في اجتياز امتحان القبول لدراسة مادة المصارف في أحد المعاهد المهنية. ومع هذا، فقد مكنته سمعته من أنه جريء في العثور على مجالات للرهان غير معتادة من الحصول على وظيفة محلل للأسهم، في أحد المصارف الصغيرة في مدينة Pittsburgh في بادئ الأمر؛ وانتقل من ثم ليدير ثروة أسرة درايفوس (Dreyfuss)؛ وابتداء من عام 1989 حل مكان جورج سوروس في قمة صندوق Quantum. ومنذ ذلك الحين لم يعد المجري الأصل سوروس سوى رمز فعال من حيث الإعلام الترويجي للمؤسسة؛ فهو يخصص معظم وقته لتشجيع التحولات الاقتصادية في أوروبا الشرقية ودعمها. وهكذا فإذا كانت المجلة الاقتصادية الأمريكية Business week، قد كتبت في صفحة غلافها عن سوروس أنه «The man who moves the markets» (الرجل الذي يحرك الأسواق)، فإن هذا الوصف ينطبق في الواقع على مدير صندوق Quantum دروكنملر.

وكان دروكنملر واحدا من الأوائل الذين أدركوا في عام 1992، المأزق الذي يئن تحت وطأته فعلا المدافعون عن نظام النقد الأوروبي. فعلى الرغم

من التأكيدات التي كان يطلقها يوميا تقريبا، ومن ستوكهولم إلى روما، وزراء ومحافظو المصارف المركزية، من أنهم سيحافظون على أسعار الصرف السائدة، تسربت معلومات مفادها أن المصارف المركزية في البلدان التي لاتحظى عملاتها بثقة الجمهور، قد أخذت قروضا بالمارك الألماني بهدف تعزيز احتياطيها من العملات القوية.

وكانت معرفة مقدار ما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالمارك الألماني، على أهمية بالغة بالنسبة للمهاجمين في المعركة الدائرة حول نظام النقد الأوروبي، لا تقل عن الأهمية التي تكتسبها في الحروب معرفة ما في المدينة المحاصرة من غذاء وماء. فمن خلال الحصول على المعلومات والأرقام كانت المعركة بالنسبة لدروكنملر غاية في البساطة، وكانت استراتيجيته في غاية البساطة أيضا. فقد كان يأخذ قروضا بالجنيه الإسترليني وبمقادير تتزايد من يوم إلى آخر وذلك لكي يحولها لدى المصارف البريطانية إلى ماركات ألمانية فورا، الأمر الذي كان يدفع المصارف إلى شراء هذه الماركات من المصرف المركزي البريطاني. وكان دروكنملر على ثقة بأن المصرف المركزي البريطاني سيفقد ما لديه من احتياطي، كلما كان عدد أولئك الذين يقتفون خطاه أكبر، الأمر الذي سيجبر المصرف المركزي البريطاني إن عاجلا أو آجلا على تخفيض سعر صرف الجنيه، وعندئذ سيكون بوسع دروكنملر شراء الجنيه الإسترليني من جديد وبقيمة أدنى وتسديد ما بذمته من قروض. فحتى إن خُفِضت قيمة الجنيه بمقدار عشرة بالمائة فقط فإن الصفقة ستكون بالتأكيد ناجحة، إذ إنه سيربح عن كل جنيه اقترضه حوالي 25 فنكنا ألمانيا.

وإلى الأسبوع الثاني من سبتمبر كان البريطانيون يعلقون الأمل على المصرف المركزي الألماني. فبما لديه من وسائل نقدية غير محدودة، تقوم على المارك، كان بوسعه نظريا حماية الجنيه من مغبة كل هجوم. ولكن، ومن أجل امتصاص موجات المضاربة المتزايدة كان على المصرف المركزي الألماني طرح مليار من الماركات الألمانية في السوق، الأمر الذي كان يعني، حسب اعتقاد القائمين على شؤون المصرف في فرانكفورت، إشعال فتيل التضخم. في يوم 15 سبتمبر حدث شرخ في التضامن الألماني/ البريطاني. ففي سياق مؤتمر صحفي أبدى رئيس المصرف المركزي الألماني آنذاك،

هلموت شليزنجر، ملاحظة عارضة مفادها أن نظام النقد الأوروبي قد أصبح بحاجة إلى شيء من «التصحيح». لقد شاعت هذه الملاحظة في دقائق معدودة في كل أرجاء العالم، وكانت «بمنزلة دعوة تنادي: بيعوا ما لديكم من جنيهات»، حسب الدراسة التي قدمها في وقت لاحق فريق من خبراء المال إلى وزارة المالية الأمريكية.

وبما أن وزير الخزانة في لندن نورمان لامونت Norman Lamont قد كان مكتوف اليدين، بسبب وجود اتفاقية وقانون يضمنان حرية انتقال رأس المال، لذا لم يبق لديه سوى سلاح واحد فقط: لقد كان بوسعه رفع سعر الفائدة وإجبار المهاجمين على دفع تكاليف أعلى على ما اقترضوا من أموال. وهذا هو ما حدث فعلا، فبعد يوم واحد من ملاحظة شليزنجر الغادرة تم في الساعة الحادية عشرة صباحا وفي الساعة الثانية مساء، رفع سعر الفائدة على القروض الجديدة التي تمنحها المصارف بمقدار 2 بالمائة في كل مرة. ومع هذا فقد ظلت التوقعات بشأن الأرباح التي سيمكن جنيُها إثر تخفيض سعر الصرف، تفوق بكثير التكاليف الناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة. ومن هنا فقد كانت حصيلة جهود لامونت الدفاعية هو أن المضاربين قد زادوا من اقتراضهم الجنيهات ومن تحويلها إلى ماركات ألمانية. في الساعة الرابعة مساء كان المصرف المركزي البريطاني قد فقد نصف ما لديه من احتياطي واستسلم للهزيمة. ففي خلال ساعات معدودة كان الجنيه قد خسر حوالي 9 بالمائة من قيمته، الأمر الذي حقق للمهاجمين أرباحا خيالية. فدروكنملر بمفرده كان، حسب اعتراف سوروس في وقت لاحق، قد حقق لمؤسسة Quantum أرباحا بلغت مليار دولار.

وفي الأيام التالية تكررت اللعبة مع الليرة الإيطالية والبيزتا الإسبانية. ولتفادي هذه النازلة تخندقت السويد وأيرلندا خلف خطوط دفاع مضمونة: فقد رفعتا أسعار الفائدة دفعة واحدة لتبلغ على التوالي 500 بالمائة و300 بالمائة. وفي الواقع لم يكن خط الدفاع هذا مضمونا على النحو الذي كان البلدان يأملانه. فالمضاربون وجدوا فيه، وبحق، دليلا على صعوبة موقف البلدين. ولذا فما كانوا بحاجة إلا إلى الانتظار فقط، لعلمهم بأن البلدين لن يتحملا طويلا عبء هذا الارتفاع في أسعار الفائدة، إذا ما كانا لاينويان خنق الاقتصاد الوطني. وفعلا استسلمت السويد في نوفمبر وعادت إلى

المستويات الطبيعية لأسعار الفائدة وخفضت سعر صرف الكرونة بنسبة 9 بالمائة. وفي فبراير لحقت بها أيرلندا فخفضت سعر صرف عملتها بنسبة 10 بالمائة.

ومع هذا لم يكن الصراع على نظام النقد الأوروبي قد بلغ النهاية. فمع أن الفرنك، العملة الفرنسية، القوية، قد ظل، حتى الآن، محتفظا بقوته ولم ير أحدٌ أن سعر صرفه يفوق قيمته الفعلية، وبالرغم من أن الاقتصاد الفرنسي، القوة الاقتصادية الثانية في أوروبا، قد كان في مطلع عام 1993 في وضع أفضل من الاقتصاد الألماني، إلا أن نجاحات العام السابق كانت قد أسالت لعاب قناصة الأرباح وشجعتهم على المزيد من المضاربة. فإعلان بون وباريس عن امتلاكهما الإرادة السياسية للحفاظ على سعر الصرف السائد بين الفرنك والمارك، وعزمهما على إنقاذ نظام النقد الأوروبي حتى إن انسحبت منه بريطانيا وإيطاليا، كان هذا الإعلان بمفرده كافيا لإثارة موجات جديدة من المضاربة. وعلى مدى أشهر عديدة ظل المصرف المركزي في باريس يقارع محاولات المضاربين فيشتري منهم الفرنك بالعملات الأخرى وبسعر الصرف المعلن، مطالبا الزملاء في فرانكفورت بتخفيض أسعار الفائدة من أجل تخفيف الضغط عن نظام النقد الأوروبي. وعندما لم يسفر اجتماع مجلس إدارة المصرف المركزي الألماني في يوم الخميس الموافق 29 يوليو عن استجابة لهذا الطلب، كانت موجات المضاربة قد تحولت لتصبح سيلا جارفا. وفي جلسة ضمت مسؤولين ألمانا وفرنسيين عُقدت في اليوم التالي، بسرعة وعلى عجل في وزارة المالية في باريس، طالب محافظ المصرف المركزي الفرنسي جاك دو لاروسيير (Jacques de Larosière) زملاءه في فرانكفورت بضرورة تقديم عون غير محدود. وفي الوقت الذي كان فيه الوفدان لا يزالان يتداولان، وصل إلى سمعهم أن نظام النقد الأوروبي قد انهار عمليا. وفي الواقع كان رقم واحد يكفي للدلالة على جبروت المضاربة التي تواجهها فرنسا: ففي ضحى ذلك اليوم كانت المضاربة قد بلغت الذروة، إذ كان المصرف المركزي في باريس يفقد في بعض الأحيان مائة مليون دولار في الدقيقة الواحدة. وإلى حين انتهاء ساعات العمل الرسمي في البورصة كان العاملون لدى لاروسيير، قد أنفقوا خمسين مليار دولار وصاروا مدينين بما يزيد على نصف هذا المبلغ.

ولم يشأ شليزنجر ولا خليفته المرشح هانس تيتماير (Hans Tietmeyer) تحمل وزر هذه الخسارة ووزر المضاربة المتوقع استمرارها، ورأيا أن من الأفضل للفرنسيين أن يستسلموا للأمر الواقع. وكان هؤلاء بدورهم قد حمّلوا الألمان مسؤولية ما حدث، مؤكدين على أن ألمانيا هي التي تسببت في اندلاع الأزمة، ولذا فقد استمر لاروسيير وحكومته حتى ليلة الأحد/ الاثنين بالضغط على الألمان، ولكن دونما جدوى. وفي الساعة الواحدة من صبيحة يوم الاثنين، أي قبل فترة وجيزة فقط من بدء العمل في بورصات شرق آسيا، أعلن من تبقى مشاركا بنظام النقد الأوروبي عن قرارهم بترك أسعار صرف عملاتهم تتذبذب، بنسبة 15 بالمائة ارتفاعا وانخفاضا في المستقبل.

على هذا النحو، وبعد أربعة عشر عاما انتهى التحالف الأوروبي الغربي بشأن الاستقرار الاقتصادي، مخلفا وراءه حطام درزن من معارك خاسرة كلفت المصارف المركزية الأوروبية ودافعي الضرائب في نهاية المطاف، حوالي مائة مليار مارك ألماني حسب أدنى التخمينات. ومع هذا لا يرى أنصار السوق العالمية الحرة في هذا كله أمرا باطلا. ورئيس المصرف المركزي الألماني الدكتور هانس تيتماير نفسه هو واحد من أكثر دعاة هذه الحرية تأثيرا في ألمانيا. فحسب ما يقوله هذا المسؤول الأول عن حماية قيمة المارك الألماني، فإن المنافسة بين العملات هي ركن من أركان اقتصاد السوق الحرة، هذه السوق التي تتنافس في إطارها جميع الأمم، وأن «حرية انسياب رأس المال» تساعد ههنا «على تحقيق التصحيحات الاقتصادية الضرورية»، وأن هذا هو ما حدث إبان انهيار نظام النقد الأوروبي، إذ ثَبت أن أسعار الصرف الثابتة السائدة في الأسواق كانت تفتقد «المصداقية»[20] وهكذا، وفي كل الحالات التي يكتنفها الشك ولا يتوافر بشأنها الدليل القاطع فإن المسؤولين عن الخطأ هم، دائما وأبدا - حسب رأي رئيس المصرف المركزي الألماني ومن سواه من المؤمنين بجدارة السوق - القائمون على شؤون السياسة، فالمشكلة تكمن، بناء على ما صرح به تيتماير في فبراير من عام 1996 أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أولا وأخيرا في «أن غالبية السياسيين لايزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا، بل إنهم قد صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها»[21].

إن هذا أمر صارخ بالتأكيد، ولكنه مع هذا يتفق مع نظرية الاقتصادي الأمريكي وحامل جائزة نوبل ميلتون فريدمان، هذه النظرية التي تحظى الآن بالقبول العام وتكاد أن تكون سياسة مطبقة على المستوى العالمي. وفي الواقع فإن فكرة المروجين الكثيرين لهذه النظرية المسماة بالنظرية النقدية (Monetarismus) هي في غاية البساطة. فبناء على ما يقولون فإن حرية انتقال رأس المال عبر جميع الحدود الدولية هي التي ستحقق استخدامه الأمثل. وكلمتهم السحرية هنا هي الجدارة. فانطلاقا من الرغبة في تحقيق أعلى الأرباح، ينبغي للأموال المدخرة في العالم أن تنتقل دوما إلى تلك المجالات التي تحقق لها أفضل استخدام. ومن منظور النقديين فإن هذه المجالات هي طبعا ذلك الاستثمار الذي يحقق أعلى عائد. وبهذا فستنتقل الأموال من البلدان الغنية برأس المال إلى المناطق الغنية بالفرص الاستثمارية، الأمر الذي يحقق للمدخرين تحقيق أكبر ما يمكن جنيه من عائد. والعكس بالنسبة للمقترضين، إذ سيكون بوسعهم المقارنة بين مقدمي القروض في أرجاء المعمورة واختيار أدنى الفوائد، وليس الخضوع للاحتكارات المصرفية الوطنية أو دفع فوائد عالية، لا لشيء إلا لقلة الادخار في البلد الذي يريدون الاستثمار فيه. وفي المحصلة النهائية ستكسب - نظريا على أدنى تقدير - كل الأمم، وذلك لأن انتهاج هذه السبيل هو الطريقة التي ستضمن أفضل استثمار وأعلى معدلات نمو.

بناء على هذا يرى النقديون أن ما يحدث في أسواق المال ليس إلا سمة من سمات العقلانية الحقة. فالمتعاملون في هذه الأسواق ليسوا سوى «محكمين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف وبفرض أسعار فائدة أعلى»، حسب ما يقوله جيرد هويزلر (Gerd Haeusler)، زميل تيتماير في مجلس إدارة المصرف المركزي الألماني سابقا وعضو مجلس إدارة مصرف Dresdner حاليا[22]. وكانت المجلة البريطانية The Economist قد كتبت بكل ثقة وإصرار: «لقد صارت أسواق المال الحكام والمحلفين لكل سياسة اقتصادية»[23]. وأن خسارة الدول لبعض من سلطتها أمر مستحسن، فبهذا ضاعت على الحكومات فرصة سوء استخدام سلطتها، بالتمادي في رفع الضرائب وفي التوسع بالاقتراض المسبب للتضخم، وأجبرها على اتباع «النهج الصحيح».

ولكن أيمكن للمرء فعلا أن يرى في سوق المال العابرة للحدود، ينبوعا عالميا للرفاهية وحارسا للعقلانية الاقتصادية الدولية؟ إن هذا الأمل ليس مضللا فحسب، بل هو خطر أيضا. فثرثرة من هذا القبيل تحجب النظر عما ينطوي عليه هذا الأمل من مخاطر سياسية. فكلما كانت الدول أكثر خضوعا لإدارة المستثمرين، تعين أكثر على الحكومات، ودونما هوادة ومبالاة، محاباة فئة تتمتع بالامتيازات أساسا، أعني الفئة المالكة للثروات المالية. فحيثما تكون هذه الفئة فإن من مصلحتها، دائما، أن تكون معدلات التضخم متدنية وأسعار صرف عملاتها مستقرة والمعدلات الضريبية على عوائدها من الفوائد في أدنى مستوياتها. ويعتقد المؤمنون بجدارة السوق، ضمنيا، بأن هذه الأهداف تنسجم كلية مع المصلحة العامة. وفي الواقع سرعان ما تتحول هذه الدعوة في سياق سوق المال العالمي إلى أيديولوجيةصرفة. فالانفتاح المالي للدول يجبر هذه الدول على التنافس في تخفيض الضرائب، وتخفيض الإنفاق الحكومي والتضحية بالعدالة الاجتماعية، وما ينجم عنها، في المحصلة النهائية، من إعادة توزيع شمولية من الأسفل إلى الأعلى. إذ سيُثاب كل من يمنح (الرأسمالي) الأغنى أفضل الظروف. وستكون كل حكومة، تقف في وجه قانون الغاب هذا، عرضة للعقوبة.

الفوضى الآتية من الأفشورز (Off - Shore)

على هذا النحو تسبب التخلي عن الرقابة (الحدودية) على تنقل رأس المال في اندلاع قوى ذاتية خطيرة النتائج تقوض، على نحو منتظم، سيادة الأمم، وتحمل في طياتها سمات فوضوية، إذ فقدت الدول سيادتها على فرض الضرائب وغدت الحكومات عرضة للابتزاز، وصارت أجهزة الشرطة مكتوفة اليدين حيال المنظمات الجنائية، وذلك لأنها لم تعد قادرة على ضبط رأسمالها كسند شرعي على أعمالها الجنائية.

وليس هناك شيء يثبت على نحو بين وأكيد ميل النظام المالي العالمي، لمعاداة الدول كما يثبته العدد المتزايد لما يسمى بالواحات الضريبية، التي تعبأ برؤوس الأموال الهاربة من دفع الضريبة في بلادها (Off -Shore). فمن الكاريبي وعبر لشتنشتاين هناك الآن ما يقرب من مائة منطقة متناثرة في أرجاء المعمورة، تدير منها المصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار

أموال زبائنها الأثرياء وتخلصها، بانتظام من قبضة وطنها الأم. والصيغة التي يعمل بها هؤلاء الحماة هي على شاكلة واحدة في كل المناطق: إنهم يتعهدون بأن تكون الضريبة متدنية جدا أو لا تفرض ضريبة البتة على ودائع الأجانب، ويخضعون إفشاء هوية صاحب الحساب للعقوبة حتى إن كان الراغب في معرفة الهوية مؤسسة حكومية.

وتأتي في مقدمة المناطق الحاضنة لرؤوس الأموال الهاربة من دفع الضريبة، جزر الكيمن (Cayman - Inseln) الكاريبية والتي هي من الجزر المسماة «dependent teritorie»، أي الخاضعة للتاج البريطاني. ففي الجزيرة الرئيسية، التي تبلغ مساحتها (14) كيلو مترا مربعا وعدد سكانها 14 ألف مواطن، ثمة ما يزيد على 500 مصرف مسجل فيها، تمثل كل ما يخطر على البال من المصارف ذات الصيت؛ والتي من ضمنها أيضا العشرة الأوائل من بيوت المال الألمانية. وحتى المصارف الحكومية نفسها، من قبيل Westdeutsche Landesbank أو Hessische Landesbank، لا تجد غضاضة في فتح حساب في جزر الكيمن لرؤوس الأموال الهاربة من دفع الضريبة[24]. وفي الواقع فإن الزبائن الأوروبيين ليسوا بحاجة إلى الجزر الكاريبية للتهرب من الضريبة. فهم يحصلون على مبتغاهم في الواحات الضريبية الأوروبية أيضا، إذ تقدم لهم نفس التسهيلات الجزيرتان جيرسي Jersey و جورنسي Guernsey الواقعتان في القنال الإنجليزي، وكذلك الإمارتان لشتنشتاين ولوكسمبورج.

ومنذ سنين عدة انضمت مقاطعة جبل طارق إلى قائمة المناطق المستقطبة لرؤوس الأموال، وأصبحت واحدة من تلك المراكز المسماة بـ «الواحات» المتسترة على جنايات الهاربين من دفع الضريبة في أرجاء المعمورة. فقد نقل ما يزيد على المائة ألف ثري أموالهم، شكلا، إلى جزيرة جبل طارق. وهناك استشاريون من قبيل صاحب مؤسسة «Marina Bay Consultants»، آلبرت كوخ، يقدمون كل التسهيلات والإرشادات التي يحتاج إليها المتهربون من دفع الضريبة، ابتداء من تأسيس شركة غفلا من اسم مالكها ولا وجود لها في الواقع العملي ولا تمتلك سوى صندوق بريد، وانتهاء بكل الوثائق والمستمسكات التي تثبت الهجرة المزعومة. وتحت شعار «المودعون الأذكياء يتوجهون إلى جبل طارق الآن»، يغري المصرف الألماني التجاري Commerzbank بالهروب نحو الجنوب لتفادي دفع الضريبة. فهو يرحب في فرعه الذي

يعمل به (20) موظفا والكائن في شارع Main Street، في الجزيرة الخاضعة للتاج البريطاني والواقعة في الطرف الجنوبي من إسبانيا، بكل هارب من دفع الضريبة لديه على الأقل مائة ألف مارك يرغب في إيداعها لأجل مسمى. أما من يرغب في أن يتولى المصرف إدارة ثروته في مجالات تدر عليه فوائد، فإن عليه أن يُحضر نصف مليون مارك على الأقل. ويقول مدير الفرع برند أولفن Bernd Oelffen بلهجة تنم عن شعور بالفخر والانتصار: «هنا لايزال المودعون واثقين من سرية وكتمان معاملاتهم المصرفية»[25].

ولا يمكن حصر النتائج التخريبية الآتية من أسلوب الـ Off - Shore إلا بالكاد. فبالنسبة للجناة العاملين في إطار التنظيمات العابرة للحدود يمنح هذا الأسلوب موقع قدم ثابتا. فقد صار تتبع ثرواتهم المتراكمة بصورة غير شرعية أمرا مستحيلا في الواقع العملي، كما صار من المستحيل التعرف على ما إذا كانت الواحات الضريبية هذه (Off - Shore) تقوم بغسل الأرباح الآتية من كل أنواع الجريمة، ومقدار ما تغسل من هذه الأرباح. فحسب ما يقوله ميخائيل فينديسن Michael Findeisen، الرجل الذي يعمل في مكتب رقابة القروض الاتحادي بصفة مسؤول عن التنسيق بين الدوائر الحكومية الألمانية، المعنية بمكافحة غسل الأموال: «ليست هناك وثائق ميدانية بهذا الشأن»[26]. وحسب تكهنات الشرطة الاتحادية السويسرية، فقد وصلت منذ عام 1990 من روسيا إلى العالم الغربي حوالي خمسين مليار دولار جرى جمعها بطرق غير شرعية[27]. وتشكل قبرص، باعتبارها واحة من واحات التهرب الضريبي، الجسر المالي الذي تنتقل عبره مختلف منظمات المافيا الروسية، ففي هذه الواحة هناك، صوريا - أي على الورق - (300) مصرف روسي بلغ حجم معاملاتها (12) مليار دولار في السنة[28]. وبناء على ما يؤكده Findeisen يتوافر لهذه المصارف منفذ تدخل منه إلى شبكة المعاملات المصرفية الإلكترونية في ألمانيا أيضا، الأمر الذي يعني، وخلافا لكل التأكيدات التي يقدمها وزير الداخلية الألماني واللوبي المصرفي، أن أبواب ألمانيا مفتوحة على مصاريعها لأموال الجريمة هذه.

وينطبق هذا الأمر على النمسا أيضا، إذ يقدر خبراء الأمن في فيينا ثروة منظمات المافيا في المصارف النمساوية بمائتي مليار شلنغ، أي حوالي (19) مليار دولار.

ولكن ومهما كان الحال، فإن مخاطر تغلغل منظمات المافيا يتضاءل إزاء الخسائر الفادحة التي يسببها لخزينة الدولة هروب رؤوس الأموال المنظم على نحو شرعي. فقد نقل أصحاب الثروة الألمان ما يزيد على (200) مليار مارك إلى فروع وصناديق استثمار الجهاز، المالي الألماني في لوكسمبورج. وعلى هذا النحو تخسر وزارة المالية الألمانية سنويا مليارات من الماركات وبقيمة تقدر برقم يتكون من خانتين، أي أنها تخسر نصف الأموال التي تجنيها من دافعي الضرائب لتدعم بها الاقتصاد في ألمانيا الشرقية. ويستثمر القائمون على صناديق الاستثمار هذه الجزء الأعظم من هذه الثروة الهاربة في ألمانيا ثانية، بل وأكثر من هذا أنهم يستثمرونها في شراء السندات الحكومية، الأمر الذي يعني أن الدولة تصبح مدينة تدفع فوائد لأولئك الذين احتالوا عليها في التهرب من دفع الضريبة، أي أنها تكافئهم على احتيالهم بدفع فوائد لا تخضع للضريبة محققة لهم بذلك دخلا إضافيا.

وفي الواقع فإن لوكسمبورج ليست سوى واحدة من القنوات الكثيرة المستنزفة للميزانية الحكومية. فلو أخذنا جميع المناطق التي تؤوي الهاربين من دفع الضريبة، فستصل القيمة الكلية لما تخسره الحكومة من ضرائب، إلى خمسين مليار مارك في السنة كما تقول أدنى التخمينات، أي ما يساوي المبلغ الذي تقترضه الحكومة الاتحادية سنويا. أما بالنسبة لمجموع دول العالم فإن هذه الخسارة كارثة مالية مزمنة. فبناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي هناك ما يزيد على (2000) مليار دولار، تستظل تحت راية الدويلات الصغيرة التي تؤوي الهاربين من دفع الضريبة، وتحتمي بها من أن تمتد إليها أيدي حكومات الدول التي جنت فيها هذه الأموال. ففي جزر كيمن فقط، تفوقت في السنوات العشر الأخيرة، قيمة الودائع الأجنبية على قيمة الودائع لدى مجمل المصارف الألمانية. ومع هذا لا سبيل لحصر جميع الأموال المهربة، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ثمة عجزا بميزان المدفوعات الدولي يصل، سنويا، إلى عشرات المليارات من الدولارات، الأمر الذي يعني أن هذه الأموال قد تم حصرها وهي تغادر، إلا أنها ـ إحصائيا ـ لم تصل إلى أي بلد آخر، وذلك لأن الكثير من المصارف في الواحات الضريبية ليس على استعداد للكشف عن ذلك ولا حتى للأغراض

الإحصائية. وكان خبراء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وخبراء صندوق النقد الدولي قد قدروا في وقت مبكر، وفي عام 1989 على وجه التحديد، قيمة الثروات المخفية في هذا الجحر المظلم من الاقتصاد العالمي بمليار دولار أخرى(29).

والمهزلة هي أن هذا كله لا يتوقف، ماديا، على هذه الهياكل السياسية الصورية التي تحمي تحت رايتها وسيادتها المستعارة عالم المال. فنادرا ما يسافر المرء إلى الكاريبي أو لشتنشتاين محملا بحقائب مليئة بالنقود، كما لا تحصل هذه الهياكل على البنى التحتية الضرورية لإدارة الثروات إلا بالكاد. وهي ليست بحاجة إلى هذا كله في الواقع، فصندوق بريد وممثل عام أو وكيل يفيان بالغرض كليا، أما ما تبقى فإن أجهزة الكومبيوتر هي التي تقوم به. فعمليا يتم الهروب عبر ما في المصارف والشركات من شبكات كمبيوتر. حقا تقع المراكز الرئيسية لهذه المصارف والشركات في الأرض الألمانية أو البريطانية أو اليابانية أو الأمريكية، إلا أن القطاع المالي حوَّل، بلا تردد أو وجل، مساحات شاسعة من وحدات الخزن الإلكترونية المركزية، إلى مناطق خارجة عن نطاق التشريع الوطني (exterritoriales gebiet).

من هنا فإن سد منافذ الهروب هذه أمر في غاية البساطة بالنسبة لأجهزة الشرطة والدوائر المسؤولة عن الضريبة.

المشكلة تكمن في أن إجراء من هذا القبيل لا ينسجم مع حرية رأس المال في التنقل. من ناحية أخرى استطاعت المؤسسات المصرفية حتى هذا الحين الحيلولة دون كل إجراء يمس «سرية معاملاتها»، بذريعة أن إجراء من هذا القبيل سيدفعها حتما إلى نقل نشاطاتها إلى مناطق أخرى.

وعمت هذه المزاعم ألمانيا ثانية في عام 1996. فبسبب العجز المتزايد في الميزانية الحكومية كان موظفو الضرائب قد قاموا ولأول مرة بعمليات تفتيش في المصارف الكبرى. وسرعان ما تعالت صيحات المصرفيين المستنكرة. وكان في مقدمة هؤلاء رئيس مصرف درسدن يورجن سارسين Juergen Sarazin، إذ كان قد أعلن أن هذا الإجراء «ليس هو الوسيلة الصائبة لرفع المستوى الأخلاقي عند المكلفين بدفع الضريبة»، وأنه إجراء يسيء إلى سمعة ألمانيا بصفتها مركزا ماليا. وبعد فترة وجيزة من ذلك، وكما لو كان يرمي إلى إقامة الدليل على ما لديه من إمكانيات على التهرب، نشر

المصرف الألماني (Deutsche Bank) ميزانيته السنوية وقد اشتملت، من ناحية، على ربح يبلغ (4,2) مليار مارك، أي اشتملت على ثاني أكبر ربح يحققه في تاريخه، ومن ناحية أخرى، اشتملت على ضريبة أدنى مما كان قد دفعه في العام السابق بمقدار (377) مليون مارك.

الحلف الخداع

وبناء على هذا المبدأ صارت الدول وحكوماتها عرضة للابتزاز. فكل دول العالم تقريبا أخذت، بفعل الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية عليها، تطبق النهج الذي كرر وصفه، في عام 1996 أيضا، Sarazin من مصرف Dresdner Bank وزملاؤه الآخرون بالعبارات التالية: تخفيض الضرائب على الثروة والاستثمارات، خصخصة كل الخدمات المالية، تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الاجتماعية. فحسب ما يرى Sarazin، فإن المعدلات الضريبية العالية «تسبب الإحباط وتغري بالمناوأة» التي تقود في نهاية المطاف إلى الهجرة إلى الخارج.

وهكذا ومع كل سنة ضريبية تُوضع وقانون ضريبي يُسن تعززت، بفعل العولمة، اللا عدالة بغض النظر عن اختلاف الثقافات أو القيم الاجتماعية.

والموازنات الحكومية هي الجسر الذي يفضي إلى هذه السياسات الموحدة. وفي الواقع فإن الانفتاح على النظام المالي العالمي يعني بالنسبة للدولة المعنية، حسب وصف المجلة الأمريكية News week، الدخول في «حلف خداع»[30]. فهو يفتح أمام الحكومات، في بادئ الأمر، المنافذ إلى رؤوس الأموال المتاحة في العالم، الأمر الذي يعني أن الاستثمارات الحكومية لن تتوقف على حجم المدخرات الوطنية فقط، بل سيكون بالإمكان تمويلها بالقروض الأجنبية أيضا. وفي الحقيقة فإن في هذا إغراء يصعب على أي حكومة طموحة الصمود في وجهه. فالوحدة الألمانية أيضا ما كان بالإمكان تمويلها من دون المشتريات الأجنبية للسندات الحكومية. فحصة الأجانب من الدين الحكومي الألماني قد فاقت اليوم الثلث. ولكن ومع هذا فإن الدخول إلى أسواق المال العالمية فادح الثمن: إنه يُشترى بالخضوع لقانون تدرج معدلات الفائدة والاستكانة لقوى ليس لدى معظم الناخبين تصور

عنها إلا بالكاد.

وفي بناية تفتقد العناصر الجمالية وتتكون من أحد عشر طابقا وتقع في Church Street رقم 99 في نيويورك، تقيم أكثر هذه الوكالات المجهولة الهوية والعاملة في خدمة القوة العالمية الجديدة، سوق المال، تأثيرا. ففي ظلال برجي مركز التجارة العالمي World Trade Center يعمل، وبرواتب مغرية، (300) محلل لدى Moody's Investor Service، أكبر وأكثر وكالات تقييم الاستثمارات رواجا في العالم. وفي أعلى البوابة ثمة نقش كتب بحروف مذهبة وعلى مساحة تزيد على الاثني عشر مترا مربعا، يوضح أهداف وفلسفة هذه المؤسسة إذ جاء فيه: «القرض الاستثماري من ابتكارات الحداثة، ولا تستحقه إلا الأمم الذكية والمحكومة بأرشد السبل. إن القرض هو عصب الحياة بالنسبة لنظام التجارة الحرة الجديد. فمشاركته في زيادة ثروة الأمم فاقت مشاركة مجمل مناجم [الذهب] في العالم كله بأكثر من ألف مرة».

وتتوارى خلف هذا الإعلان العقائدي الحماسي أجواء من القوة والسرية نادرة المثيل. ولربما لم يكن هناك مكان آخر في العالم يصون هذا الكم الهائل من الأسرار عن الكثير من الدول والمشاريع. فلا يجوز للزائر، ومهما كانت منزلته، الدخول إلى مكاتب العاملين. فبأدب وتحفظ يُطلب من الزوار الانتظار في قاعة الاستقبال المغطاة بالسجاد. أما المقابلات والمفاوضات فلا تجرى إلا في صالات الاجتماعات الأنيقة الواقعة في الطابق الحادي عشر.

وفي البداية أوضح ڤينسنت تروجليا Vincent Truglia، نائب مدير هذه المؤسسة التي ترجع بداياتها الأولى إلى مطلع القرن، ما لا تريد أن تكونه مؤسسة موديز: «كلا، إننا لا نعطي تقييما عن أمم برمتها، وتقييمنا لايتضمن جوانب أخلاقية ولا يفصح عن شيء حول القيمة الحقة لبلد ما. كما أننا لا نقول للحكومات ما يتعين عليها عمله. إننا لا نقدم النصح أبدا»[31]. ولكن وبالنظر للواقع الفعلي تتراوح هذه التأكيدات بين التواضع في التعبير وبين الرياء والنفاق، وذلك لأن Truglia هو مدير تصنيف الأمم (Nation Rating) لدى موديز، أي أن الوكالة تقوم بإشرافه هو نفسه بتصنيف دول العالم بناء على ملاءمتها المالية. فدرجة (Aaa) لا تحظى بها إلا الطليعة المالية كالولايات

المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، ذات الاقتصادات المستقرة كألمانيا والنمسا. وهكذا تعين على النرويج، وهي البلد النفطي، الإذعان وقبول التصنيف الأدنى: (Aa) وذلك لأن الاستثمارات هناك محاطة «بمخاطر أكبر في الأمد الطويل» حسب تصنيف موديز. أما إيطاليا، البلد العظيم المديونية، فقد توجب عليها الاقتناع بدرجة (A) فقط، وذلك لأنها «مهددة بركود في المستقبل»، ولم تحصل بولندا إلا على (Baa)، وهو تصنيف رديء في الواقع، وهذا ليس بالشيء العجيب مادامت الوكالة لا تتوقع للمستثمرين هناك، سوى الحصول على «ضمانات مالية مناسبة» فقط. أما في المجر فإن الحصول حتى على مثل هذه الضمانات هو أمر «مشكوك فيه»، ولذا فإنها لم تمنحها سوى تصنيف من فئة (Ba) فحسب.

وفي الواقع فإن لهذا التقويم أهمية كبيرة، فالموظفون المكلفون بشراء الأوراق المالية لصناديق الاستثمار والمصارف سيطالبون، درءا للمخاطر، بأسعار فائدة أعلى على سندات الدين الحكومي، كلما كان التصنيف أسوأ. وموديز، هنا، هي، في وقت واحد، السوق وذاكرته التي لا تنسى أخطاء الحكومات أبدا ولا تغتفر لها هذه الأخطاء إلا بعد مضي عشرات السنين. فالأرجنتين مثلا لاتزال إلى الآن تئن تحت وطأة درجة التصنيف (B)، وذلك لأنها كانت فيما مضى من الزمن قد عاشت فوضى سياسة مالية جلبت لها معدلات تضخم من ثلاث خانات، وجعلتها غير قادرة على تسديد ما بذمتها من ديون في الوقت المناسب. ولكن، ومع أن العملة الأرجنتينية قد غدت أكثر العملات استقرارا في أمريكا الجنوبية اليوم، حيث نجح المصرف المركزي في السنوات الخمس الأخيرة في الحفاظ علي ثبات سعر صرف العملة بالنسبة إلى الدولار، ومع أن التضخم لم يعد يزيد على ما هو سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع أن البلد صار يئن تحت وطأة تحولات هيكلية اقتصادية بفعل تطبيقه سياسة مالية صارمة، نعم مع هذا كله لا تكافئ أسواق المال ما يتحمله المواطنون من تضحيات من أجل استقرار قيمة العملة، إذ لا تزال حكومة بونيس آيرس تدفع حتى على سندات الدين الصادرة بالمارك الألماني - أي بعملة يحظى سعر صرفها بالاستقرار والثقة - سعر فائدة يزيد بمقدار (3,8) بالمائة على ما تدفعه ألمانيا الحائزة على تصنيف (Aaa)[32].

بالنسبة لـ Truglia والعاملين لديه ليس هذا كله سوى نتيجة للتطبيق الصارم للمعايير الاقتصادية. ومن هنا فإذا وجهت وزارة المالية في بلد ما الدعوة للعاملين لدى موديز لزيارة البلد والاطلاع على الوضع المالي الحكومي، فإن موديز تشترط أن يسافر اثنان من عامليها، على الأقل، تفاديا لمحاولات الرشوة. ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أنه يتعين على كل محلل أن يقدم، شهريا، كشفا باستثماراته الخاصة، إذ لا يسمح لأي واحد منهم باستغلال ما بحوزته من معلومات لم تنشر بعد في مضارباته الخاصة، كما أكد ذلك نائب رئيس مؤسسة موديز. وبناء على ما تدعيه موديز فإنها لا تعير أهمية لكل الضغوط الحكومية: «إننا لانراعي سوى مصلحة المستثمرين، ولا شأن لنا بالسياسة».

ومع هذا فإن النتائج ذات طابع سياسي لا مراء. فتقويمات الوكالة يمكن أن تكلف البلدان المعنية فوائد إضافية على القروض قد تصل إلى المليارات، كما يمكن لها أن تؤثر في الانتخابات الحكومية وأن تسيء إلى مشاعر العزة لأمم برمتها. فحينما انخفضت قيمة الدولار الكندي في فبراير 1995 وصار يسمى في الأسواق «بالبيزو الشمالي»، حاول رئيس الوزراء چين كرتين Jean Chretien التصدي لهروب رؤوس الأموال، وذلك من خلال موازنة حكومية جديدة تضمنت تخفيضا في الإنفاق. ولكن، وقبل أن يُناقش مشروع الموازنة الجديدة في البرلمان، أعلنت موديز أن القدر الذي سينخفض به الإنفاق الحكومي غير كاف، وأن المؤسسة تدرس احتمال خفض تصنيفها الحالي للسندات الكندية ومنحها درجة (Aa)، الأمر الذي دفع رئيس المعارضة لاتهام الحكومة بانتهاج سياسة مالية فاشلة. وفعلا انخفضت على نحو سريع احتمالات فوز Chretien في الانتخابات. وكانت صحيفة New York Times قد علقت على نحو ساخر، إذ كتبت تقول: «The Man from Moody's rules the world»[33] (رجل موديز يدير العالم). وحدث نفس الأمر في عام 1966 في أستراليا. فقبل إجراء الانتخابات الحكومية بوقت قصير أعلنت الوكالة أنها في صدد مراجعة تصنيف أستراليا المالي، الأمر الذي دفع كبرى صحف سدني لأن تكتب بالخط العريض: «مستقبل الحكومة يتلبد بالغيوم السوداء». وفعلا خسرت الحكومة العمالية الانتخابات.

محكمة بلا قانون

وفي الحقيقة لا يتحمل المستثمرون الأجانب بمفردهم وزر التطبيق الصارم لمنطق الأسواق. فحيثما يعولم سوق رأس المال، ينضم أصحاب الثروة من أبناء البلد إلى قائمة المقَيِّمِين للسياسة الاقتصادية في بلدهم. وهذا ليس بالأمر الغريب، فهم أيضا بوسعهم استثمار أموالهم في مكان آخر. وكانت السويد قد عانت من وطأة هذه الحقيقة وبقدر فاق ما عاشته البلدان الأوروبية الأخرى. وكان هذا البلد قد نال الإعجاب بسبب سياسته الاجتماعية النموذجية وصار علامة لإمكانية تطبيق نظام رأسمالي تسوده العدالة الاجتماعية. إلا أنه لم يعد فيه أثر من هذا كله الآن. فالمؤسسات الصناعية الكبرى وأصحاب المال أخذوا، منذ نهاية الثمانينيات، ينقلون إنتاجهم ورؤوس أموالهم المدخرة إلى الخارج. ولمواجهة هذا التطور خفضت الحكومة الضرائب على الدخول العالية، على الرغم من أن انتقال المصانع ورؤوس الأموال كان قد تسبب في خفض إيرادات الحكومة من الضرائب. وكانت المحصلة النهائية لهذا كله هو ارتفاع العجز في الموازنة الحكومية على نحو درامي، وإجبار الحكومة على التخلي عن العديد من برامج الإصلاح الاجتماعي.

من وجهة نظر «الأسواق» ما كانت الأمور تسير بالسرعة المطلوبة. ففي صيف عام 1994 هدد بيتر ڤالنبرج Peter Wallenberg، أمير الصناعة والمالك الرئيسي لمصانع شاحنات سكانيا وغيرها من الصناعات، بنقل مركز مؤسسته إلى الخارج في حالة عجز حكومة الائتلاف المحافظ في خفض العجز في الموازنة الحكومية. وكان بجورن ڤولرات Bjoern Wollrath، رئيس مؤسسة Skandia، كبرى مؤسسات التأمين الإسكندنافية، أكثر عنفا وتطرفا، إذ كان قد دعا إلى مقاطعة سندات الدين الحكومي السويدية، هذه السندات التي كانت إلى هذا الحين تُصرَّف بأسعار الفائدة المتعارف عليها في أوروبا. بعد مضي يوم واحد من هذه الدعوة ما كانت سندات الدين السويدية تجد من يرغب في الاستثمار بها؛ من ناحية أخرى انهار سعر صرف الكرونة وانهارت معه أسعار أسهم المؤسسات. وفي الحال تعين على الحكومة وعلى جميع المقترضين بالكرونة السويدية، دفع أسعار فائدة تزيد بأربع نقاط على ما يدفعه أولئك الذين اقترضوا بالمارك الألماني. فتفاقمت مديونية

البلد وتحتم تطبيق تقشف مالي متطرف. وهكذا صارت السويد تأتي بعد ألمانيا من حيث الرعاية التي تقدمها لمواطنيها المعوزين.

على هذا النحو أُجبر هذا البلد القدوة على التخلي عن سياسته الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فاستقر سعر صرف عملته وغدت أسعار الفائدة التي يدفعها على سندات الدين الحكومي عادية نسبيا. ومع هذا ظل التهديد قائما. وكان رئيس الوزراء الاشتراكي جوران برسون Goeran Persson قد شعر بهذا التهديد على نحو ملموس في يناير من عام 1996. فقد كان قد اقترح في سنة الانتخابات الحكومية زيادة ما يحصل عليه العاطلون عن العمل والمرضى من مساعدات حكومية لتصل ثانية إلى(80) بالمائة من مداخيلهم السابقة. بعد يومين من اقتراحه هذا قدمت موديز تقريرا علنيا يؤكد أن برامج الإصلاح المالي السويدية لاتزال غير كافية، وأنها بحاجة «لربما إلى تقليص أوسع في برامج الرعاية الاجتماعية». في اليوم التالي لهذا الإعلان انخفضت أسعار السندات ثلاثين نقطة وأسعار الأسهم مائة نقطة، كما أخذ سعر صرف الكرونة يترنح[34].

وعلى خطى نفس السيناريو يجري في ألمانيا أيضا التخلي عن دولة الرفاهية، وعما قامت به حتى الآن من إنجازات في الحد من عدم العدالة الاجتماعية عن طريق نظام الضرائب التصاعدية.

فالائتلاف الحكومي الذي يضم المحافظين والليبراليين استجاب في كل خطوة خطاها، إلى مطالب الصناعة والمصارف المنادية بضرورة إعادة النظر في النظام الضريبي السائد. فقد خفض الضرائب على أرباح المؤسسات الكبرى مرتين في الأعوام القليلة الماضية. كما جرى تخفيض أعلى معدل ضريبي بمقدار خمس نقاط. علاوة على هذا ازدادت التسهيلات في احتساب الاندثار (الاهتلاك) في رأس المال على نحو بيِّن وملموس. من ناحية أخرى جرى تمويل الأعباء المالية الإضافية الناجمة عن الوحدة الألمانية، من خلال ما يتحمله الجمهور العام من ضرائب، أعني ضريبة الأجور وضريبة القيمة المضافة[*11]. إن النتيجة النهائية لهذه الجهود بينة ولا تحتاج إلى الشرح الكثير: فحينما تسلم هلموت كول مهام عمله مستشارا في عام 1983، كانت حصة المشروعات وأصحاب المهن الحرة (13,1) بالمائة من مجموع العبء الضريبي. بعد (13) عاما من هذا التاريخ لم تعد هذه

الحصة تساوي سوى (7, 5) بالمائة(35). وكانت هيئة مكونة من خبراء لدى المفوضية الأوروبية في بروكسل قد أعلنت في وقت مبكر، وعلى وجه التحديد في عام 1992، أن ألمانيا قد صارت تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعد المتوسط السائد في بلدان أوروبا الغربية، من حيث ما تتحمله المشروعات من عبء ضريبي(36). ومعنى هذا هو أن ألمانيا قد استسلمت، منذ أمد ليس بالقصير، ومن حيث الضرائب على أدنى تقدير، للهجوم الشمولي على دولة الرفاهية، الأمر الذي جعلها تفلت من معاقبة أسواق رأس المال لها وإجبارها على دفع أسعار فائدة أعلى.

وحتى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أخذت تطيع الآن تقويم موجهي تدفق رأس المال. فحينما انتقل بيل كلينتون في عام 1992 إلى البيت الأبيض، كان قد وعد ناخبيه بإجراء إصلاحات واسعة النطاق ترمي، من ناحية، إلى تجديد المدارس الحكومية الخربة وتحويلها إلى نظام تعليمي يفي بالمتطلبات، ومن ناحية أخرى إلى أن يكون لدى كل مواطن أمريكي تأمين ضد المرض. المشكلة تكمن في أن أيا من هذه الإصلاحات لا يمكن تحقيقه إلا بإنفاق حكومي متزايد، ولذا، وبعد فوزه بالانتخابات مباشرة، أخذت أسعار سندات الدين الحكومي الأمريكية بالانخفاض. وهذا ليس بالأمر العجيب، فقد عارض مصرفيو صناديق الاستثمار هذه الإصلاحات علانية، وبالتالي، وبعد أشهر وجيزة من تسلمه للحكم، أي في وقت سابق على فقدانه للأكثرية في الكونغرس بكثير، كانت هذه الإصلاحات قد صارت في خبر كان. ويعلق جيمس كارفيل James Carville، مستشار كلينتون القديم، على هذا بلهجة تنم عن الإحباط فيقول: «في السابق كنتُ أُمني نفسي وأقول، لو وُلِدّت، فسأود أن أكون رئيسا أو بابا (Papst). أما الآن فإني أود أن أكون سوق مال: إذ سيكون بإمكاني أن أهدد من أشاء»(37).

هكذا إذن يصبح الخضوع لحكم أسواق المال ضربة للديموقراطية. حقا لايزال يحق لكل مواطن التصويت، ولايزال السياسيون، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في ألمانيا، يسعون للموازنة بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة لكسب ود الأغلبية. ولكن ومع هذا، فإن ما يتحقق بعد إجراء الانتخابات يقرره الناخبون القائمون على إدارة الأموال. ولا مجال للحديث عن الأخلاقيات ههنا. فالمكلف، بحكم مهنته، بإدارة الأموال،

عليه أن يسعى إلى تحقيق أكبر معدل ربحية لهذه الأموال. وكيفما كان الحال، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن هؤلاء قد صاروا يضعون اليوم على طاولة المناقشة، كل الإنجازات التي تحققت إثر صراع طبقي دام مائة عام وبعد سياسات إصلاحية، كانت ترمي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي.

ولعله من سخرية القدر أن النجاح العظيم الذي حققته الاشتراكيات الديموقراطية في الحد من هيمنة رأس المال، هو الذي يدفع الآن إلى السيادة الشمولية الجديدة للنظام الرأسمالي. فالارتفاع المستمر في الأجور وسياسة الرعاية الاجتماعية الحكومية في الخمسين سنة الماضية، كانتا قد خلقتا تلك الطبقة الاجتماعية المتوسطة التي تعمل بمدخراتها الآن في أسواق المال. ولم تشهد العصور الماضية قط هذا العدد الكبير من الناس الذين تزيد دخولهم على ما ينفقونه على وسائل المعيشة. وفي الواقع فإن هؤلاء هم الذين يزودون، بما لديهم من مدخرات، مؤسسات التأمين والمصارف وصناديق الاستثمار بالمادة الأساسية الضرورية للهجوم على النقابات ودولة الرعاية الاجتماعية. فحسب تقدير قسم الدراسات في المصرف الألماني (Deutsche Bank) تدير صناديق الاستثمار بمفردها سبعة بلايين مارك من هذه المدخرات. وهناك عشرة بلايين أخرى تديرها مؤسسات مختصة باستقطاب المدخرات التي يراد منها توفير مستلزمات العيش بعد بلوغ سن التقاعد، وهو أمر تخصصت به في ألمانيا شركات التأمين على الحياة[38]. وهكذا فإن صاحب الدخل الجيد من أبناء الطبقة الوسطى هو غالبا ما يكون الجاني والمجني عليه، والرابح والخاسر في نفس الوقت. ففي حين تحقق له مدخراته لدى شركة التأمين ربحية متزايدة، يتآكل دخله بفعل العبء الضريبي المتزايد. كما يمكن لمديري صندوق الاستثمار الذي يسهر على مدخراته أن يكونوا السبب في فقدانه لفرصة العمل، وذلك إذا شاءت المصادفة واشترى صندوق الاستثمار بمدخراته ومدخرات الآخرين أسهم المؤسسة التي يعمل فيها، وكلفوا مجلس إدارة جديدا بإدارة المشروع مطالبين إياه بضرورة رفع جدارة العاملين وتسريح من سيفيضون عن الحاجة منهم، رغبة في زيادة الربحية وحرصا على مصلحة المستثمرين أموالهم في الصندوق.

من هنا فإن من حق الحكومات التي تسهر على استقرار أسعار سندات

الدين وسعر صرف العملة، أن تدعي لنفسها بأنها تضع الأسس الضرورية لزيادة الرفاهية في المجتمع. إلا أن هذه الإنجازات ليست في مصلحة أولئك الذين لا يحوزون مدخرات تذكر، ولا أولئك الذين سيسرحون عن العمل، ولا يكون بوسعهم الاستمرار في تسديد أقساط الادخار. فهؤلاء جميعا سيخرجون صفر اليدين. ومعنى هذا أن «الترشيد» الأعمى للعمل الحكومي من خلال «الأسواق» ليس بالنهج «المستحسن» الذي يزعمه النقديون (Monetaristen)، فهو لا يتجاهل أن السياسة الديموقراطية تخضع لقوانين أخرى غير قوانين السوق فحسب، بل ولا يراعي أيضا الاختلافات الثقافية الاجتماعية بين الأمم، الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر نمو النزاعات والتوترات المحتملة.

إن الغالبية العظمى من المواطنين السويديين لا تريد، حتى هذا اليوم، أن يحدد معدل ربحية رأس المال فقط ملامح مجتمعها. وهذه الحقيقة هي التي تفسر لنا سبب معارضة الحكومة لتقليص دور دولة الرعاية الاجتماعية. كما لم يكن بمستطاع رئيس الوزراء الكندي Chretien في ربيع عام 1995. تقليص الموازنة الحكومية إلى مستوى أدنى من المستوى الذي كان قد اقترحه، فهدفه الأهم كان، آنذاك، يكمن في إنقاذ البلد من خطر التجزئة التي كانت تلوح في الأفق إثر الاقتراع على انفصال كيوبك، المقاطعة الناطقة بالفرنسية، فلو كان قد قلص مستحقات الحكومات الإقليمية المالية، لكان الانفصاليون قد حصلوا على أنصار أكثر ولكان قد جلب على البلد خسائر اقتصادية أفدح. وكذلك الحال بالنسبة للحكومة الإيطالية. فهي لم تعارض في عام 1992 تخفيض سعر صرف الليرة لأسباب بيروقراطية، كما تهكم العديد من الأساتذة الجامعيين والمضاربين، بل كانت قد حمت بذلك ما يزيد على المليون عائلة كانت قد عملت بنصيحة قدمتها لها المصارف، فمولت مساكن سكنها وشققها بقروض عقارية تُحتسب بالإكيو (Ecu)، أي بعملة حسابية غير متداولة عمليا. فعندما انهار نظام النقد الأوروبي انخفضت مداخيل هذه العائلات بمقدار الثلث مقوّمة بالإكيو؛ الأمر الذي كان يعني أن ما بذمة هذه العائلات من قروض عقارية، قد ارتفع الآن إلى ما يزيد على (30) بالمائة، وإن لم ترتفع قيمة مساكنهم ولا حتى بمقدار ليرة واحدة. بهذا التطور كان المضاربون يرمون هذه العائلات في أحضان الأحزاب

اليمينية المنضوية تحت راية «الحلف من أجل الحرية»، هذا الحلف الذي كان فرعه المتطرف، الفاشستي الجديد، Gianfranco Fini قد نصب نفسه مدافعا عن مصالح هذه العائلات المتضررة[39].

كما تتسبب أسواق المال في خلق صراعات وتوترات في العلاقات بين الأمم، يصعب التحكم فيها على نحو متزايد. فسوق العملات والسندات الذي يريد له الاقتصاديون المؤمنون بجدارة نظام السوق، أن يكون محكمة عدل عالمية فيما يخص شؤون المال، يقضي بأحكام غاية في الظلم، ولا يعترف بأي قانون، وينشر الفوضى الاقتصادية بدلا من العدل والإنصاف.

فعلى سبيل المثال يفضل المهرولون خلف الأرباح، عادة، الأمم الكبيرة اقتصاديا على الأمم الصغيرة، بغض النظر عن الوضع المالي للحكومة، والحالة التي عليها الاقتصاد عامة. فبلدان مثل أيرلندا والدنمارك وتشيلي أو تايلاند تدفع أسعار فائدة حقيقية، تزيد بمقدار (2) بالمائة لا لشيء إلا لأنها بلدان صغيرة. ومن وجهة النظر العملية للسوق هناك ما يبرر هذه الحالة. فكلما كان البلد أصغر حجما، كانت مخاطر ألا تعثر على من يشتري منك السندات عند اندلاع أزمة ما أكبر. ويشرح كلاوس بيتر مورتيز Klaus - Peter Moeritz، المسؤول عن العملات الأجنبية في المصرف الألماني (Deutsche Bank) حتى عام 1995 هذه المخاطر على النحو التالي:

«إن الأمر على شبه بما يحدث في دور السينما عندما تندلع في إحداها النيران. فالكل يحاول المغادرة، إلا أن المخارج لا تسع الكل». ولذا لابد من مكافأة «خطر المخارج هذا (exit risk) بأسعار فائدة أعلى. ولا ريب في أن هذا المبدأ غير مبرر من وجهة النظر الاقتصادية الكلية، لاسيما أنه يزيد من تكاليف الاستثمار.

من ناحية أخرى فإن خوف الأمم الكبيرة من الأحكام التي تصدرها الأسواق هو بلا شك أقل بكثير من خوف الأمم الصغيرة. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في قائمة الأمم المنتفعة من هذه الحقيقة. فعلى نحو لا مثيل له في العالم تمد الولايات المتحدة الأمريكية يدها إلى ما تدخر الأمم الأخرى من رؤوس أموال. فمنذ ما يزيد على عشر سنوات تظهر الإحصائيات الأمريكية عجزا في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يعني أن المستهلكين وقطاع المشروعات والحكومة يقترضون، ككل، مبالغ من العالم

الخارجي تفوق ما يقدمونه إلى الأسواق العالمية. وبلغ هذا العجز منذ 1993 عشرة بالمائة من قيمة الناتج القومي الإجمالي. بهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي، في النظرة النهائية، أكبر مدين في العالم قاطبة. ومع هذا لا يتعين على قطاع المشروعات أو المقترضين الأمريكيين لأغراض البناء، دفع أسعار فائدة أعلى عقوبة على العجز في ميزان مدفوعات بلدهم. فسعة السوق هناك تكفي بمفردها لأن تجعل الاستثمار بالدولار مأمون العواقب نسبيا وجذابا إلى حد ما. من ناحية أخرى لايزال الدولار يحتل المرتبة الأولى في ما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية. فهو يشكل (60) بالمائة مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية، كما أن ما يقرب من نصف المجموع الكلي لمدخرات الأهالي هو أساسا بالدولار(40). فالمزارع الصيني والعاملة الروسية أيضا يدخران ما يفيض عن حاجاتهما بالدولار، وإن كان الناتج القومي الأمريكي أقل من خمس الإنتاج العالمي. من هنا فإن كل الحكومات الأمريكية على ثقة في أن نصف سكان المعمورة، سيقف إلى جانبها عندما يتعلق الأمر باستقرار عملتها.

الدولار سلاحا

ومهما كان الحال، فإن الأمر الذي لاشك فيه هو أن حالة عدم التوازن المثيرة، قد جعلت مصير نواح كثيرة من الاقتصاد العالمي يتوقف على ما ينتاب الاقتصاد الأمريكي من تطورات. فمنذ عام 1990 يلاحظ المتعاملون بالأسواق والاقتصاديون أن التطورات في منطقة الدولار، هي بمفردها، التي تقرر في نهاية المطاف تطور أسعار الفائدة في العالم. فعلى سبيل المثال كانت كل المؤشرات تؤكد في ربيع عام 1994 على تراجع النشاط الاقتصادي، الأمر الذي كان يتطلب حسب العرف الاقتصادي ـ وبناء على تراجع الطلب على القروض ـ تخفيضا ملموسا في أسعار الفائدة، لما لذلك من أهمية أساسية على تشجيع الاستثمارات. إلا أن الاقتصاد الأمريكي كان يعيش حالة نمو متزايد، وكانت أسعار الفائدة هناك قد ارتفعت على نحو انفجاري ومفاجئ. وفي الحال ارتفعت أسعار الفائدة في أوروبا أيضا لتصل إلى ما يزيد على 7 بالمائة، وهو أمر ينطوي على «سم بالنسبة للنشاط

الاقتصادي» حسب مصطلح كهنة الاقتصاد. وعندما هوت ألمانيا بعد عام ونصف العام في حالة ركود اقتصادي من جديد، تكررت المسرحية ذاتها ثانية، وفي وقت كانت فيه المصانع الأمريكية تعمل بأقصى طاقاتها الإنتاجية. ولم يجد نفعا أيضا خفض سعر الفائدة القيادي الذي يحدده المصرف المركزي الألماني منذ عشر سنوات إلى أدنى حد. حقا لقد أقرض المصرف المركزي الألماني المصارف التجارية قروضا بمقدار حطم الرقم القياسي، وتمكنت بذلك المشروعات من الحصول على قروض زادت في عام 1995، بمقدار (7) بالمائة على ماكانت قد اقترضته في العام السابق لذلك العام، إلا أن هذه القروض المتدنية الفائدة سرعان ما وجدت طريقها إلى أسواق أجنبية ذات ربحية أعلى. ويقيّم هلموت هسه، عضو مجلس إدارة المصرف المركزي الألماني، الأمر، فيقول بكل واقعية وأسف: «لقد فقدت المصارف المركزية القدرة على تخفيض الفوائد بصورة مستقلة»[41].

وتمنح هيمنة منطقة الدولار القائمين على توجيه السياسة المالية والنقدية، قوة تجعلهم ينتهجون على نحو متزايد سياسة تفضي إلى التصادم مع أمم أخرى. ومقياس موازين القوى في الحرب المستترة والدائرة من أجل الهيمنة المالية هي بلا ريب أسعار صرف العملات. فعندما فقد الدولار (20) بالمائة من قيمته إزاء الين والمارك في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1995، تسبب هذا الحدث في نشر الفوضى في الاقتصاد العالمي وفي اندلاع ركود في أوروبا واليابان من جديد. وكان استراتيجيو المحافظ الاستثمارية قد ذعروا من هذا التطور فراحوا يتحولون باستثماراتهم صوب المارك والين. إثر ذلك لم ينخفض الدولار بمفرده، بل انخفضت قيمة جميع العملات الأوروبية الأخرى أيضا إزاء الفرنك السويسري والمارك الألماني. وعلى نحو مفاجئ غدت إيرادات المشروعات الألمانية من مبيعاتها الخارجية أقل مما كانت تتوقع، الأمر الذي أصاب دايملر وأيرباص وفولكس ڤاجن وآلافا من المشروعات الأخرى بخسائرفادحة، فراحت تعلن أنها ستعطي العالم الخارجي الأولوية بالنسبة لاستثماراتها المستقبلية. ومن جديد راحت الصحف والمجلات المتخصصة بشؤون الاقتصاد من قبيل Business week و Handelsblatt أو Economist، تتحدث عن «عجز المصارف المركزية» حيال تقلبات سوق يجري بها التعامل بعملات أجنبية تبلغ قيمتها البلايين، وتصل

قيمة معاملاتها اليومية إلى ما يقرب من ضعف ما لدى المصارف المركزية برمتها من احتياطيات».

ومن وجهة النظر الموضوعية ما كان هناك مبرر للتدهور السريع في سعر الصرف. فالقيمة الحقيقية للدولار كانت في الواقع (1,80) مارك وليس (1,36) كما هو سائد في أسواق التعامل. كما كان الدولار يحصل في سوق النقد، أي في سوق القروض القصيرة الأجل، على فائدة تتفوق على ما تحصل عليه العملتان الصاعدتان، المارك والين، بمقدار نقطة مئوية. وهكذا أصيب علماء الاقتصاد وبغض النظر عن اتجاههم، بالحيرة إزاء هذا التطور. وعبر مارسل شتمه Marcel Stemme، الخبير في شؤون النقد لدى «المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut fuer Wirtschafts forschung) ، عن هذه الحيرة حينما قال إنه «ليست هناك تفسيرات منطقية أبدا» بالنسبة لسعر صرف الدولار. كما لم يكن بوسع ميخائيل موسى Michael Mussa، رئيس الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، سوى التأكيد على أن «الأسواق قد أصيبت بالجنون».

ولكن، أيفتقر الأمر إلى المنطق حقا؟ أتتصرف الأسواق فعلا على نحو غير معقول؟ إن المتعاملين بالعملات الأجنبية يرون الأمر على نحو مختلف كليا. فها هو Klaus - Peter Moeritz، المسؤول عن المتاجرة بالعملات الأجنبية في المصرف الألماني (Deutsche Bank)، يرى في تدهور سعر صرف الدولار «استراتيجية سياسية أمريكية»[42]، تهدف إلى مساعدة الاقتصاد الأمريكي على استرجاع قوته التنافسية، وذلك من خلال تمكينه من بيع بضائعه في الأسواق الأجنبية بأسعار أدنى. وهكذا تحول سعر صرف الدولار إلى سلاح في الصراع الدائر مع اليابان وألمانيا حول السوق العالمية.

ولربما انطوى هذا التفسير على أوهام مؤامرة تحاك من خلف الكواليس. ولكن، ومع هذا فهو تفسير منطقي ومقبول. إن الغالبية العظمى من المتعاملين في سوق المال على المستوى العالمي (Global Player)، هي في الأساس مؤسسات أمريكية لديها بنى تحتية عالمية الأبعاد. والأمر المؤكد هو أن هذه المؤسسات تعمل بما يخدم مصلحتها، لا بما يخدم مصلحة الحكومة الأمريكية، ولكن، ومع هذا فإنها تذعن بلا ريب لأهداف المصرف المركزي الأمريكي ورئيسه آلن غرينسبان. فليس هناك مضارب، مهما كانت شجاعته،

يجرؤ على أن يناطح أكبر المصارف المركزية في العالم قاطبة «وباحتياطي» من الدولارات لا ينضب. وحسب ما يقوله Moeritz فإن «إشارة يدلي بها أحد مديري المصرف المركزي الأمريكي، في سياق مكالمة هاتفية مع أحد أعضاء الكونغرس، توحي بأن ليس للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في استقرار سعر صرف الدولار، ستفي بالمطلوب هـهنا بالكامل». إذ سرعان ما سيصل مضمون هذه الإشارة إلى سمع المتاجرين بالعملات وسيتولون النهوض بأعباء ما هو مطلوب. وعلى نحو غير مباشر، أثبت أقوى رجلين في أمريكا من جانبهم أيضا مصداقية التكهن بهذه الاستراتيجية. فإبان الأزمة العالمية التي حلت بالدولار في أبريل من عام 1995، ترك الرئيس الأمريكي العالم يسمع أن الولايات المتحدة الأمريكية «ليست قادرة على أن تفعل شيئا ما» لوقف التدهور[43]. وقبل هذا بفترة وجيزة كان غرينسبان، محافظ المصرف المركزي، قد نوه في سياق استجوابه في الكونغرس حتى باحتمال خفض سعر الفائدة القيادي، وهو ما لم يحدث فيما بعد[44]. ومهما كان الحال فقد فهم السوق مغزى هذه الإشارات على حقيقتها: أن المصرف المركزي والحكومة يريدان لسعر صرف الدولار أن ينخفض. وكذلك الأمر بالنسبة إلى فلهلم هانكل، أستاذ الاقتصاد في فرانكفورت، فهو أيضا يرى في تدهور الدولار «سياسة نقدية أمريكية محنكة». فحينما يطلق القائمون على السياسة النقدية في واشنطن التصريحات التي تسبب تدهوره، فإنهم «يجبرون الدول الأخرى على مواجهة المشكلة»[45]. وعلى ما يبدو فقد فهم مستشارو هلموت كول الاقتصاديون الأمر على هذا النحو أيضا. فخلافا لما عرف عنه من تحفظ عندما يتعلق الأمر بالأخ الكبير في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، أعلن المستشار في هذه المرة وبنفسه استنكاره للسياسة النقدية غير البناءة التي تنتهجها واشنطن، واصفا إياها على الملأ بأنها «غير مقبولة البتة». ولم يحقق هذا الاستنكار سوى نجاح متواضع.

وتشهد الإحصائيات الاقتصادية لعام 1995 على أن النجاح كان حليف الاستراتيجيين القائمين على شؤون الدولار: ففي ألمانيا لم يتحقق سوى نصف ما كان المرء يتوقعه من نمو اقتصادي، كما تسبب ضعف الدولار في تسريح أعداد كبيرة من العاملين. أما بالنسبة لليابان فقد كان الأمر أشد وطأة. إذ انخفض فائض تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار

ثلاثة أرباع في خلال اثني عشر شهرا فقط. وهكذا لم يعد الاقتصاد الياباني يعاني من تراجع معدل النمو الاقتصادي (Rezession)، بل صار يئن تحت وطأة الانكماش (Deflation)، وما رافقه من مضاعفة لعدد العمال العاطلين عن العمل[46]. ولم يتخل غرينسبان وروبين عن توجههما الصارم إلا في خريف عام 1995، وذلك بعد وثوقهما من تحقق النتيجة التي كانا يرغبان في تحققها. ابتداء من سبتمبر بدأ محافظو المصارف المركزية الثلاث معا بدعم الدولار، الأمر الذي تسبب، بكل هدوء وعلى نحو تدريجي في ارتفاع سعر صرف الدولار ليصل، في صيف عام 1996، إلى (1,48) مارك من جديد.

ومعنى هذا هو أن أسواق العملات لا تتصرف على نحو جنوني البتة، بل هي ترقص على ألحان آلن غرينسبان. وبالتالي فإن ما يبديه الخبراء من حيرة حيال هذه الظاهرة، ليس سوى مؤشر على تجاهل نظرياتهم لحقيقة أنه في عالم المال المترابط عبر شبكات الربط الإلكترونية أيضا يعمل بشر لهم مصالح يفرضونها بما لديهم من وسائل القوة والهيمنة، وهناك آخرون يستسلمون لهم. من هنا فليست كل المصارف المركزية متشابهة من حيث العجز في مواجهة الوحش المفترس: السوق. فلكل واحد منها منزلته. ويتربع المصرف المركزي الأمريكي على القمة. وفي المرتبة الثانية يأتي المصرف المركزي الياباني والمصرف المركزي الألماني، اللذان يهيمنان بدورهما على جيرانهما في مناطق نفوذ الين والمارك الألماني.

حرب العصابات في غابات المال

في أسواق المال، على أقل تقدير، تعني العولمة، حتى الآن، أمركة العالم إلى حد ما. ولا يجد رجال، من قبيل Moeritz، مهنتهم تكمن في المال والتجارة، ما يضير، «فلربما كان هذا هو الثمن الذي يتعين علينا دفعه لما يقدمه لنا التدخل الأمريكي في البلقان»، وفي الواقع فإن الضرر الاقتصادي الذي تفرزه هذه التبعية عظيم بلا مراء، علما بأنه لا يخلو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نفسها من مخاطر ومجازفات. فكلما كان العملاق الأمريكي أشد بطشا في استخدام قوته، زادت أكثر احتمالات ردود الفعل العدائية. ولعل في مثال البلد الصاعد ماليزيا مؤشرا على ما سيحدث حينما تشعر

الحكومات بالغبن. فبقيادة مهاتير محمد، رئيس الوزراء الطويل العهد، صعد هذا البلد ليصل، إلى جانب سنغافورة، إلى مصاف أكثر البلدان الآسيوية الصاعدة اقتصاديا. وكان قد راق لمهاتير مواجهة ما يبديه الغرب من تكبر وانحطاط وأهداف استعمارية، فقرر في عام 1988 توجيه ضربة لخصومه في صميم ساحتهم، أعني في سوق العملات.

وكان المصرف المركزي في هذه البلاد (Bank Negara) قد أصيب من قبل بخسائر فادحة. فسياسة أسعار الفائدة العالية التي انتهجتها إدارة ريجان كانت قد تسببت على مدى سنين طويلة في ارتفاع عظيم في سعر صرف الدولار. بعد ذلك اتفق الأمريكيون في لقاء سري في فندق بلازا في نيويورك مع المصارف المركزية، في كل من اليابان وبريطانيا وألمانيا على التدخل والعمل معا على خفض سعر الصرف من جديد؛ فانخفض سعر صرف الدولار انخفاضا كبيرا جدا، إذ فقد حوالي 30 بالمائة من قيمته، الأمر الذي أثار الغضب لدى سري داتو جعفر بن حسين، رئيس مصرف Negara والموظف لدى شركة الحسابات القانونية Price waterhouse سابقا، وذلك بسبب الانخفاض العظيم الذي لحق، دونما ذنب ارتكبه، بقيمة احتياطي ماليزيا من الدولارات. وكان قد أعلن عن غضبه في سياق خطاب ألقاه في نيودلهي في الهند، أكد فيه أن اتفاق بلازا «قد غير قواعد اللعبة جذريا»[47].

وهكذا راح، من جانبه هو أيضا، لا يلتزم، من الآن فصاعدا بقواعد اللعبة التي يتعين بمقتضاها على كل مصرف مركزي السهر على تحقيق الاستقرار. فراح يعمل وبتغطية من مهاتير على العكس تماما مما يحتمه هذا القانون غير المكتوب؛ مشعلا بذلك فتيل حرب عصابات في عالم المال. ذلك أن Negara، مزودا بكل ما يتمتع به المصرف المركزي من امتيازات (قرض لا حد له، ونافذة مثلى تطل على المعلومات وسلطة كبيرة لكونه جهاز رقابة) أخذ يضارب، بنجاح ضد عملات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. وبناء على ما لدى الماليزيين من وسائل رهان كبيرة وغير محدودة فلم يكن الأمر عسيرا. فغالبا ما كانوا يبيعون إلى عشرات المصارف في وقت واحد مبالغ يصل مجموعها إلى المليارات من عملة معينة، متسببين بفقدان الثقة بالعملة المعنية وبانهيار سعر صرفها أكثر فأكثر. وإذا ما انخفض سعرها بما فيه الكفاية وتأكد مصرف Negara من أن موجة البيع

قد بلغت الذروة، فإنه يعود ويشتريها من جديد محققا أرباحا دسمة.

ولعل الهجوم الذي شُن على الجنيه الإسترليني في عام 1990 خير مثال على ذلك. ففي خلال دقائق معدودة رمى مقاتلو مهاتير الماليون مليار جنيه في السوق، مسببين انخفاضا في سعر الصرف بلغ خمسة سنتات أمريكية للجنيه الواحد، الأمر الذي أثار حنق المصارف البريطانية ودفعها لأن توحد صفوفها لدرء مخاطر هجوم آخر في المستقبل. إلا أن Negara كان يحظى بمساعدة طوعية قدمتها له بلدان أخرى. وهذا ليس بالأمر العجيب. فبالنسبة لكل مصرف كان الوقوف، في الوقت المناسب، على عمليات Negara فرصة ذهبية بلا مراء. وعلق مسؤول كبير في المصرف المركزي الأمريكي على المضاربات المفتعلة بتكليف من الدولة قائلا: «لو كانوا قد حاولوا ما حاولوه في إحدى بورصات العالم الخاضعة لرقابة الدولة، لكان قد زج بهم في السجون».

لكن الأمر يختلف في سوق العملات الدولي الذي يتعامل في إطاره بعض المصارف مع البعض الآخر، فههنا لا وجود للدولة التي تستطيع معاقبة المضاربات المفتعلة. ومهما كان الحال فقد نال Negara جزاءه على أيدي مضاربين اقتفوا خطاه ولكن بجرأة أكبر. وحينما انهار نظام النقد الأوروبي، كان تقييم جعفر للموقف خاطئا، إذ إنه ما كان يتصور أن البريطانيين سينسحبون من نظام النقد الأوروبي بالسرعة التي انسحبوا منه بها، الأمر الذي كلف المصرف، في العامين 1992 و 1993، خسارة بلغت حوالي ستة مليارات دولار. وهكذا صار جعفر مسؤولا عما وصفه زعيم المعارضة بـ «أكبر فضيحة مالية في ماليزيا»، وفقد منصبه، ومنذ هذا الحين لم يقدم خلفه على مثل هذه المجازفات.

وتشهد مضاربة Negara على عظم ميل عالم المال المترابط إلكترونيا للتوترات التي يسببها لنفسه هو ذاته. فبناء على النمو الانفجاري للأسواق، لم يعد، اليوم، بمستطاع بلد صغير كماليزيا تهديد استقرار النظام، إلا أن فوهة «البركان الدولاري» (Dollar Vulkan)، حسب تعبير هانكل، لاتزال ترمي دولارات أكثر فأكثر متسببة في نمو أرصدة العملة الأمريكية المتداولة في خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية. وها هي المصارف المركزية الآسيوية، قد صارت تتحكم بما يقرب من نصف ما لدى العالم من احتياطي بالعملات

الصعبة. فلدى الصين رصيد يزيد على (70) مليارا، ويتوافر لتايوان نفس المبلغ. أما اليابان فإنها تمتلك ما يزيد على ضعفه. وكانت مجلة Economist قد علقت في عام 1995 محذرة من أنه في حالة تعاظم الخلافات بين أمريكا وشركائها الآسيويين في التجارة، فإن هذه الأرقام تقدم «مادة لفيلم مالي مرعب»[48].

حتى الآن ليس هناك احتمال لأن تتآمر دول آسيوية معادية لأمريكا على الدولار، وبالتالي على النظام العالمي، وذلك عن طريق مبيعات واسعة النطاق. إذ لا تزال هذه البلدان تخضع للسوق وبحاجة إلى الدرع العسكري الأمريكي في حمايتها. غير أنه ليس هناك أمر يشترط استمرار هذه الحالة. فدينامية الأمم الآسيوية الصاعدة تحول ميزان القوى صوب آسيا.

وخلافا لهذا تتطور المحاولات الجارية في الطرف الآخر من المعمورة، أعني في أوروبا، والرامية إلى التخلص من هيمنة الدولار، إلى مسرحية غير محبوكة ولا تبشر بنهاية سعيدة. إذ تكافح ههناك حكومتا أكبر بلدان المجموعة الأوروبية، أعني الحكومتين الألمانية والفرنسية، من أجل خلق عملة أوروبية موحدة. إلا أن سعيهم لخلق «الوليد العظيم» (هلموت كول) قد تسبب في اندلاع صراع بين السوق والدولة، سيظل يثير قلق أوروبا على مدى فترة ليست بالقصيرة، ويدور حول ما إذا كان يتعين على هذه المؤسسة أو تلك الخضوع لمتطلبات المؤسسة الأخرى.

مغامرة أوروبا الموحدة: الصراع حول الاتحاد النقدي

منذ الحادي عشر من ديسمبر عام 1991، صارت المدينة الهولندية الصغيرة ماسترخت على ثقة بأنها ستبقى خالدة في ذاكرة التاريخ. ففيها وقع في ذلك اليوم، الذي كان يوم أربعاء، رؤساء حكومات البلدان الاثني عشر المشاركة فيما كان يسمى آنذاك المجموعة الأوروبية، على معاهدة سيكون لها بلا ريب تأثير مهم في تحديد مسيرة أوروبا في العقود القادمة: إنها المعاهدة الرامية إلى إنشاء اتحاد أوروبي وخلق عملة موحدة في البلدان المشاركة. ومع أن هذا المشروع الأوروبي لن يغير كثيرا في الحياة السياسية وفي طبيعة النظم الإدارية في البلدان الأوروبية الغربية، ولكن، ومع هذا، يشهد الاتفاق على إنشاء اتحاد نقدي في المستقبل على إرادة سياسية،

تتصف بالحزم والتصميم على نحو نادر في الديموقراطيات الحديثة. فبناء على هذه المعاهدة التي صادقت عليها الآن كل البلدان، ستحدد، ابتداء من مطلع عام 1999، غالبية بلدان الاتحاد الأوروبي أسعار صرف لعملاتها غير قابلة للتغيير مطلقا. بعد عامين من ذلك ستختفي العملات الوطنية القديمة في أوروبا، لتحل في مكانها عملة أوروبية موحدة حقا وحقيقية تحمل اسم «أويرو (Euro)». وإذا سارت الأمور كما هو مخطط لها، فسيجري، ابتداء من الأول من يناير 2002، احتساب جميع الأرصدة المصرفية والدخول والضرائب والمعاملات التجارية بالأويرو، الذي ستساوي قيمته أسعار التحويل السائدة في السوق منذ عام 1999.

والواقع أنه ليس بوسع المرء التكهن بالنتائج التي ستتمخض عن هذا المشروع إلا بالكاد. والأمر البين هو أن بلدان الأويرو ستتخلص في المستقبل من مضار كثيرة ينطوي عليها التشتت النقدي السائد حاليا. فالبلدان الصغيرة لن تكون بحاجة إلى أن تدفع أسعار فائدة أعلى، كما لن يكون المواطنون بحاجة إلى دفع فارق سعر البيع والشراء للمصارف عند تحويل عملة إلى عملة أخرى. ولكن، ولربما الأهم من هذا، هو أن مجمل التجارة بين هذه البلدان ستتحرر من مخاطر تقلبات أسعار الصرف المفاجئة، أضف إلى هذا أنه سيكون بالإمكان مقارنة جميع الأسعار السائدة في السوق المشتركة على نحو مباشر ودقيق. من ناحية أخرى ينطوي المشروع على مجازفة سياسية كبيرة بالنسبة لبلدان الاتحاد، إذ لن يكون لكل واحد منها مصرف مركزي يتمتع بالاستقلالية، بل سيتعين عليها في المستقبل التنازل عن هذه البقية الممثلة لسيادتها لمصلحة مصرف مركزي أوروبي. ولا ريب في أن هذا سيربط بلدان الاتحاد الأوروبي بعضها إلى البعض الآخر على نحو أوثق مما هو سائد حتى الآن. الأمر الذي يعني أنه لن يكون بمستطاع أي عضو مشارك في الاتحاد النقدي، تخفيض سعر العملة عندما تعجز صناعته الوطنية التصديرية عن اللحاق بالركب. هذا ولن يكون بوسع الدول المشاركة إلا تنسيق سياساتها المالية والضريبية والاجتماعية تنسيقا تاما وإلى أبعد حد. من هنا، وفي حالة تحقق هذا المشروع النقدي، ستكون، من ثم، مسألة خلق اتحاد سياسي حقيقي، قادر على اتخاذ القرارات بسرعة وبروح ديموقراطية في نفس الوقت، أمرا حياتيا لا مناص منه.

ولكن، وقياسا على هذه الأهمية العظيمة، تبدو النقاشات حول هذا المشروع - الذي يعد أكثر المشروعات السياسية الأوروبية طموحا - متواضعة حتى بعد مضي خمس سنوات على إبرام المعاهدة. فمرة يقال إن الاتحاد النقدي الأوروبي، سيكون ضمانة إلى «أن الأرض الألمانية لن تكون ثانية مصدرا للحرب أبدا» (هلموت كول)، ومرة أخرى يقال إن هذا الاتحاد سيكون سببا لأن «تتشتت أوروبا ثانية» (وزير الخارجية البريطاني [الأسبق] دوجلاس هيرد). من ناحية أخرى زعم مرشح الحزب الاشتراكي الديموقراطي في مقاطعة بادن - فرتمبرغ إبان الانتخابات في مارس 1996، أن الاتحاد يشكل «تهديدا لفرص العمل في ألمانيا».

في خضم هذه الدعاية والدعاية المضادة التي تحيط بالنقاشات الدائرة حول الاتحاد النقدي الأوروبي، جرى في الثامن عشر من يناير 1996 في فرانكفورت، التصريح بكلمات اتسمت بالوضوح والصراحة. فقد كانت مؤسسة European Finance Foundation، التي هي بمنزلة رابطة للوبي المصرفي، قد نظمت نقاشا مع وزير المالية الفرنسي [الأسبق] جان أرتويس Jean Arthuis. ودعي إلى هذه المناقشة المشاهير من رجالات القطاع المالي والمصرفي. وفي بداية حديثه عرض Arthuis بعضا من الاقتراحات الفنية، وناقش مسائل أسعار الصرف في بعض المناطق الإقليمية ومسائل تخص المرحلة الانتقالية. من ثم وعلى نحو ارتجالي شرح الهدف الحقيقي من الاتحاد النقدي الأوروبي، قائلا إنه في حالة نجاح هذا المشروع فسيصبح «الأويرو العملة الرئيسية في احتياطيات العالم»، وذلك لاعتماده على أكبر سوق موحدة في العالم، يضم ما يقرب من (400) مليون مواطن. فبناء على هذه القاعدة سيكون بوسع أوروبا الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية موقف الند للند، وأن الاتحاد الأوروبي سيحوز، عبر توجيه أسعار الصرف، «وسيلة في السياسة التجارية»، هي أهم بكثير من كل أنواع الضرائب الجمركية على الواردات»[49].

لقد أصيب الحاضرون من كبار رجالات المال والمصارف بالحيرة. فعلى الرغم من أزمة الدولار والانهيار الذي لحق بنظام النقد الأوروبي، لايزال التدخل الحكومي الذي ينوي اتخاذه Arthuis ضد الحركة الحرة لقوى السوق، عملا فظيعا بالنسبة لرجالات المال والاقتصاديين الألمان. وفي الواقع فإن

هذا هو بالذات، أعني استعادة الدولة لقوتها في مواجهة أسواق المال، هو في حقيقة الأمر جوهر الجهود المبذولة من أجل إنشاء الاتحاد النقدي. فبناء على التأكيدات التي يصرح بها السياسيون في باريس من خلف الكواليس، فإن الاتحاد النقدي الأوروبي هو الضمانة التي ستنهي «طغيان الدولار وتَجَبُّره».

وإلى أن يتحقق هذا كله فعلا، سيتعين على الأوروبيين أن يدفعوا ثمنا باهظا ويتحملوا آلاما موجعة. فللانتصار على السوق، لابد من تهدئة خاطره أولا. وهذا هو، في الحقيقة، عينه ما تتستر عليه ما يسمى بمعايير ماسترخت، هذه المعايير التي أملاها ممثلو المصرف المركزي الألماني في المفاوضات حول صيغة المعاهدة. وكما هو معروف تقتصر هذه المعايير المشاركة في نادي الاتحاد النقدي الأوروبي، على تلك الدول فقط التي لاتزيد فيها مديونية الدولة على (60) بالمائة، والعجز في الموازنة الحكومية على (3) بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. كذلك ينبغي لأسعار صرف العملات الوطنية المشاركة، أن تكون قد حظيت بالاستقرار حيال المارك في السنوات الثلاث الأخيرة. وفي الواقع كان اختيار هذه القيم أمرا اعتباطيا يتوقعه المرء إبان المفاوضات للحالة التي ستسود ألمانيا في عام 1999. وكان القائمون على دفة السياسة النقدية في ألمانيا يعتقدون بأن هذه هي الطريقة المثلى التي تعزز الثقة لدى المتاجرين بالعملات من أن الأويرو سيكون، ابتداء من يوم رؤيته النور، قويا قوة المارك وأن أي مضاربة عليه لن تنال منه شيئا، وغير مجدية.

ومع أن الخطة مقنعة ومنطقية نظريا، إلا أن الواقع العملي سرعان ما تخطاها. فبعد أربع سنوات من توقيع المعاهدة تحولت الخطة إلى قيد يضر أكثر مما ينفع. فبادئ ذي بدء أُجبرت فرنسا، ابتداء من عام 1994 على استنساخ السياسة النقدية الألمانية وتقليدها بحذافيرها. فمنح المصرف المركزي الاستقلالية التي مكنت محافظه جان كلودتريشه Jean - Claude Trichet منذ ذلك الحين، على انتهاج سياسة ترمي إلى خلق «الفرنك القوي» بكل صرامة وعزم. وهكذا تعين على المقترضين والمشاريع الفرنسية دفع فائدة تزيد بمقدار ثلاث نقاط مئوية على ما يدفعه الألمان، وذلك لحماية سعر الصرف ضد موجات المضاربة المتجددة باستمرار. وكانت هذه قد

استمرت حتى تقارب مستوى الفائدة في كلا البلدين في صيف عام 1996. من ناحية أخرى بدأت الدول المشاركة في الاتحاد الأوروبي، العمل على إنهاء العجز في الموازنة الحكومية. ولا ريب في أن هذا أمر مستحسن في أوقات تتصف بارتفاع الإيرادات. غير أن الحالة السائدة في أوروبا هي على خلاف ذلك. فمع بعض الاستثناء يعاني الاتحاد الأوربي من ركود منذ عام 1993؛ الأمر الذي ينطوي على تراجع كبير في الإيرادات الحكومية من الضرائب، وبالتالي فقد أضحت ألمانيا أيضا، منذ عام 1995، عاجزة عن الإيفاء بمعايير الاتحاد النقدي الأوروبي.

منذ هذا الحين غدت التوجهات التقشفية تتعارض كلية مع متطلبات السياسة الاقتصادية الرشيدة. فحينما تسرح المشروعات والمؤسسات الصناعية الكبرى ملايين العاملين وتتفاقم البطالة، لا لشيء إلا للاقتصاد في التكاليف، عندئذ تزداد الحاجة الماسة إلى الحكومة باعتبارها مستثمرا ورب عمل. ولا عجب والحالة هذه من أن تسوء سمعة مشروع تأسيس الاتحاد النقدي الأوروبي في فرنسا، مع كل خطوة تقشفية تزيد الأزمة تفاقما. ولأول مرة منذ عقود من السنين تنظم النقابات العمالية في خريف عام 1995، إضرابا استمر عدة شهور احتجاجا على سياسة التقشف المالي. وبناء على ضخامة الاحتجاجات طالب بعض الصناعيين أنفسهم، كرئيس مؤسسة بيجو چاك كالڤيه Jacques Calvet أو الرئيس الأسبق فالري جيسكارد ديستان، الذي لا يضمر للمشروع الأوروبي أي عداء، بضرورة إجراء بعض التعديلات على خطة ماسترخت. وفي ألمانيا أيضا ازدادت المعارضة. فانسجاما مع غالبية زملائه في المهنة حذر هاينر فلاسبك، أحد المديرين في المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut fuer Wirtschaftsforschung)، مؤكدا على أن التقشف الصارم بالإنفاق الحكومي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في أوروبا برمتها، تماما مثلما أدت سياسة التقشف التي انتهجها مستشار الرايخ هينرش برونـنج Heinrich Bruening، إلى أن تتحول الأزمة التي سادت ألمانيا إبان جمهورية فايمر في عام 1930، إلى كارثة حقا وحقيقة[50].

من هنا، فقد كان كل شيء يشير، في صيف عام 1996، إلى تأجيل تحقيق الاتحاد النقدي حتى تتحقق ظروف أفضل وإلى سنتين على أدنى

تقدير. إلا أن مثل هذه الحرية في اتخاذ القرار لم تعد معطاة للحكام في الاتحاد الأوروبي، وتنطبق هذه الحقيقة على الحالم بأوروبا الموحدة، أعني هلموت كول، على وجه الخصوص. فهذا هو ما ينتظره كل أولئك الذين يجاهدون، لأسباب تتعلق بمصالحهم الخاصة، ضد مشروع الاتحاد النقدي الأوروبي: إنهم طبقة رجال المال في مركز لندن المالي (City) وفي شارع الوول ستريت. فمايكل سنو (Snow)، مدير دائرة العملات الأجنبية في فرع نيويورك التابع للمصرف السويسري العملاق UBS، مثلا، لا يخفي عداءه أبدا، ويقول: «طبعا نحن ضده. إنه يقلل فرصنا لجني الأرباح». وتندرج في هذا السياق الجهود التي تبذلها المصارف الأنجلو سكسونية والسويسرية منذ صيف عام 1995، والرامية إلى هدم الثقة لدى المدخرين. فهم ينشرون بكل جرأة، في أحاديثهم وحملاتهم الدعائية، التحذيرات من احتمال انخفاض قيمة الأوراق المالية المصدرة بالمارك الألماني، ويحفزون الكثير من الزبائن على شراء أوراق مالية مصدرة بالفرنك السويسري، وإن كان عائدها من الفائدة لا يزيد على الصفر إلا بالكاد. وإذا لم يحدث تحول كبير حتى هذا الحين، فما ذلك إلا بفضل الجهود التي تبذلها المصارف الألمانية والفرنسية الكبيرة. فهذه تؤيد مشروع الأويرو وتناصره، وذلك لأن العملة الموحدة هي التي ستنهي الأسواق الجانبية، التي لاتزال تمتلكها العديد من المصارف الصغيرة في باقي بلدان الاتحاد الأوروبي.

في هذا الصراع، بوسع أعداء الأويرو المهيمنين على صالات البورصات التطلع إلى دعم يقدمه لهم حلفاء ذوو تأثير ومنزلة. ففي لندن مثلا تتحالف الحكومة والـ City، أي الحي المصرفي في الشارع المسمى Lombard Street. وهذا ليس بالأمر العجيب، فالحكومة في حيرة وتردد، فهي - وانطلاقا من تقييم تقليدي للذات البريطانية - لا ترغب في المشاركة، كما أنها لا تريد في الوقت ذاته أن تتخلف عن الركب، ولذا فهناك وزراء وموظفون بريطانيون «على استعداد لعمل كل شيء من أجل إحباط المشروع» من خلف الكواليس، كما يؤكد مسؤول رفيع المستوى في السياسة النقدية الألمانية، لا نذكر اسمه هنا استجابة لرغبته. إلا أن الأكثر أهمية من هذا بالنسبة للمزاج السائد في البورصات المترابطة إلكترونيا هو الدعم الذي يقدمه رئيس المصرف المركزي الألماني تيتماير لأعداء الأويرو، لا لشيء إلا لأنه يرى أن استقلالية

المصرف المركزي الألماني، حامي حمى نظريته النقدية، قد باتت مهددة. فقد كان قد أكد لعالم المال في مارس 1996، في سياق ندوة حول أوروبا نظمتها وزارة الخارجية في بون، أن الاتحاد النقدي الأوروبي «ليس أمرا حتميا بالضرورة من وجهة النظر الاقتصادية».

هكذا وبناء على ما ينطوي عليه النظام النقدي من مخاطر تفرزها المضاربة المتربصة به، والتي تجعل مستقبله محاطا بضباب كثيف، صارت السياسة في الاتحاد الأوروبي تراوح في مكانها ولا تعرف إن كانت تتقدم إلى الأمام أم تتراجع إلى الخلف. فكل تغيير بخطة ماسترخت «ستعاقبه الأسواق بلا هوادة ومن غير رحمة» حسب قول عضو مجلس إدارة المصرف المركزي الألماني هانز يورجن كوبنك Hans Juergen Kobnik(51). فهناك «صناديق استثمار عملاقة تتربص في الخفاء لتجني في وقت مبكر نتائج التأجيل»، كما كتبت صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung في يناير 1996. أما بالنسبة للطريقة التي سيتحقق بها هذا فإنها «غاية في البساطة»، بناء على ما يقوله بول هامت Paul Hammet خبير أسواق المال العامل في لندن لمصلحة Banque Parisbas. فلو جرى تأجيل مشروع العملة الموحدة «فسيجري عندئذ تطبيق الخطة (ب)، التي تعني: «اشتروا بما لديكم المارك الألماني». ولو سارت الأمور فعلا على هذا المنوال، فإن هذا سيعني أن أجهزة الكمبيوتر في عالم المال قد تسببت في تحقيق عكس ما كان يرمي إليه التأجيل، ألا وهو الكف عن التقشف ومواجهة البطالة. فبناء على توقعات Hammet سيصل سعر صرف الدولار إلى (1,35) مارك، أي أن ألمانيا، قوة الدفع الاقتصادي في أوروبا، ستعاقب بارتفاع سعر صرف عملتها متكبدة خسارة مليون فرصة عمل آخرى.

من هنا فلم يبق لدى كول وشريكه شيراك سوى التمسك بخطة الأويرو بكل عناد وإصرار، والتأكيد على أن كل شيء يسير كما هو مخطط له وأن ربيع عام 1998 سيشهد، بمقتضى المعاهدة، تحديد أسماء الدول التي ستنضم إلى العملة الموحدة ابتداء من عام 1999. ولا ريب في أن مثل هذه التصريحات، التي يجري الإدلاء بها في بون وبروكسل وباريس أسبوعيا تقريبا منذ النصف الأول من عام 1996، ليست سوى همسة في واد فسيح. فمع كل يوم يقترب به هذا اليوم المحدد، يتضح أكثر وأكثر أنه باستثناء لكسمبورج، ليس هناك

بلد أوروبي آخر يفي بمعايير المشاركة في الوحدة النقدية. وإذا ارتأى المخططون للأويرو، مع هذا، تثبيت أسعار الصرف الأوروبية ابتداء من عام 1999 على نحو نهائي، فإن هذا سيعني تجدد المأساة التي انتابت نظام النقد الأوروبي في عام 1992، ولكن على نحو أشد وطأة في هذه المرة. «فالمتعاملون بالأسواق سيحاولون اختبار متانة هذا القرار» كما يقول أحد المصرفيين في فرانكفورت. وبناء على ما تتنبأ به مجلة Economist «فإذا اعتقد عدد كاف من الأفراد، لديهم مال كاف، أن الاتحاد النقدي سيخفق، فإن هذا الاعتقاد سيثبت مصداقيته على نحو أكيد تقريبا. فتنبؤهم هذا سيتحقق فعلا إثر ما سيتخذونه من إجراءات»[52].

الضريبة كأداة تساعد على توجيه أسواق المال: ضريبة توبين

وهكذا، وكما لو كانت مكتوفة اليدين، تجازف حكومات الاتحاد الأوروبي بتكبد هزيمة مروعة جديدة، في صراعها مع المتاجرين بالعملات وزبائنهم المستثمرين أموالهم في صناديق الاستثمار. إنه لعب بالنار بلاريب. فلو أخفق المشروع فعلا، فلن تكون الاقتصادات الأوروبية، بمفردها، هي الخاسرة. فمشروع التكامل الأوروبي برمته سيفقد الثقة لسنوات طويلة لا يعرف مداها إلا الله، وستفقد القارة الأوروبية ما تحتاج إليه أممها أمس الحاجة في عصر العولمة وهي: القدرة على اتخاذ القرار الجماعي. وفي الواقع يعكس التورط في هذا المأزق الأوروبي اللامبالاة العجيبة لدى الحكومات، ومعها البرلمانات التي أوكلت إليها الشعوب محاسبة الحكومات على أعمالها: إن ما ينتابهم من عجز حيال أسواق المال هو خيار طوعي وليس أمرا قاهرا لا قدرة لهم عليه. فالسيطرة على المضاربين بالعملات وفق أحدث التطورات الإلكترونية أمر ممكن، بلا مراء، من دون الرجوع إلى أساليب الماضي، وإعادة إنشاء نظام عالمي شبيه بالنظام الذي رسمته معاهدة بريتون وودز.

فقد كان توبين، الاقتصادي الأمريكي الحامل لجائزة نوبل، قد طور في السبعينيات خطة مناسبة جدا، وذلك انطلاقا من اعتقاده بأن حرية رأس المال في الانتقال تضر بالقطاعات الإنتاجية، وذلك بسبب التغيرات المفاجئة التي تطرأ على اتجاهاتها من ناحية، وبسبب التغيرات الفوضوية الكبيرة

التي تحل بأسعار الصرف من ناحية أخرى، ولذا فقد نصح بضرورة «الحد، شيئا ما، من نشاطات أسواق النقد الدولية التي تعمل بجدارة تفوق المطلوب بقدر ما»، وذلك بفرض ضريبة بنسبة واحد بالمائة على كل المعاملات بالعملات الأجنبية[53]. هذا وإن بدت هذه النسبة ضئيلة، إلا أن تأثيرها عظيم بلا مراء. فبادئ ذي بدء، لن تكون الجهود الرامية إلى استغلال اختلاف مستويات أسعار الفائدة السائدة في الأسواق والبلدان المختلفة مجدية، إلا في حالات استثنائية فقط. فعلى المستثمر الذي يرغب، مثلا، في التحول من أوراق مالية مصدرة بالمارك الألماني، وبفائدة منخفضة نسبيا، إلى أوراق مالية مصدرة بالدولار وبفائدة أعلى نسبيا، عليه أن يحتسب، مقدما، أنه سيدفع إلى المالية الحكومية ما قيمته اثنان بالمائة من رأسماله المستثمر، وذلك لأنه سيدفع واحدا بالمائة عند انتقاله من المارك إلى الدولار وواحدا بالمائة، آخر، عند رجوعه من الدولار إلى المارك ثانية. انطلاقا من الاستثمار السائد، حاليا، في كمبيالات مدتها ثلاثة أشهر، سيكون الاستثمار مجديا فقط عندما يبلغ الفارق السائد بين أسعار الفائدة الألمانية والأمريكية، بالنسبة للسنة ككل، ثمانية بالمائة - وهو احتمال يصعب تصوره حقا. أما إذا فضل استثمارا أطول مدى، فسيكون الربح حقا أعلى، إلا أن مخاطر أن ينخفض فارق معدلات الفائدة وبالتالي ستكون قيمة الاستثمار، هي الأخرى أعلى أيضا.

إن محاسن هذه الضريبة بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، أي القطاعات الإنتاجية، واضحة بلا مراء: إذ سيكون، في الحال، بمستطاع كل مصرف مركزي التحكم في مستوى الفائدة في السوق الوطنية بحرية تامة، أي بصورة مستقلة عن المصارف المركزية الأخرى، وبما يناسب الحالة الاقتصادية السائدة في كل بلد. ومن هنا فحتى إن كان الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، يعيش حالة ازدهار ونشاط جيد، فإنه سيظل بوسع الأوروبيين الذين يعيشون حالة ركود اقتصادي، إقراض نقودهم بفائدة هي أدنى من الفائدة التي يطلبها المصرف المركزي الأمريكي بمقدار ثماني نقاط مئوية.

وإنه لأمر جلي أن هذه الضريبة المسماة نسبة إلى مخترعها بضريبة توبين (Tobin - Tax)، لا تمنح الحكومات الحرية على تحديد أسعار الفائدة

كما يحلو لها، لا سيما أن مثل هذه الحرية هي أمر غير مستحسن أصلا. فحينما تختلف مستويات تطور البلدان، فلا مناص من أن تعكس أسعار صرف عملاتها هذه الاختلافات، وتكون قادرة هي الأخرى أيضا على التغير. من ناحية أخرى ستتراجع عمليات المضاربة على نحو بين، وسيزيد احتمال أن تتطور أسعار الصرف تبعا للمعطيات الاقتصادية المسماة بـ «الأساسية» بالمصطلح الاقتصادي. في الوقت ذاته سيكون بمقدور المصارف المركزية السهر ثانية على مهمتها الأساسية، أعني استقرار أسعار الصرف. ولا ريب في أن عملياتها الرامية إلى دعم أسعار الصرف من خلال بيع وشراء العملات ستستعيد ـ بفعل الحرية على العمل التي تفرزها الضريبة ـ وزنها من جديد، وذلك لأنها ستتعامل مع رأس مال سائل تراجعت كميته على نحو كبير.

إلى جانب هذا كله يبرر العائد المالي الذي ستحصل عليه الحكومة، فرض الضريبة على المتاجرة بالعملات الأجنبية من قبيل ضريبة توبين. فتبعا لمستوى المعدل الضريبي، يقدر الخبراء أن العائد العالمي سيتراوح ما بين 150 و720 مليار دولار[54]، الأمر الذي لن يقلل من وطأة العجز الذي تعاني منه الموازنات الحكومية فحسب، بل سيضمن، أيضا، إمكانية «فرض ضريبة على الوول ستريت وإعفاء الماين ستريت منها»[*12]، وفقا لما كتبه أستاذ الاقتصاد في جامعة بريمن جورج هوفشميد Joerg Huffschmid[55]. من هنا ستعيد هذه الضريبة إلى خزينة الدولة ما تخسره من جراء التهرب الضريبي الذي يتم بإدارة وتنظيم المصارف التجارية.

وفي الواقع لم يُطرح، منذ عقود من السنين، أي برهان جدي من وجهة النظر العلمية أو السياسية يثبت بطلان اقتراح توبين. فحتى هانز هلموت كوتس Hans - Helmut Kotz، وهو الاقتصادي الأول في مؤسسة جيرو الألمانية، التي هي بمنزلة المؤسسة المركزية لصناديق الادخار (Sparkassen)، يرى أن هذا الاقتراح «لا غبار عليه إطلاقا من الناحية النظرية». إن عيب هذا الاقتراح يكمن بلا ريب في أن المعنيين به يعارضونه وأنهم يهددون دول العالم بعضها بالبعض الآخر، مطبقين نفس النهج الذي يطبقونه لإجبار الدول على تخفيض الضرائب الاعتيادية. ويواصل KotZ حديثه فيقول: «إن نيويورك ولندن ستحولان دون هذا دائما وأبدا»[56]. والواقع أن إعفاء مركز

مالي واحد كبير من هذه الضريبة، سيعني بلا ريب تركز المتاجرة بالعملات في هذا المركز. وحتى إن طبقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بمجموعها ضريبة توبين، فسيظل بوسع القطاع المالي نقل عملياته، ظاهريا، إلى فروعه في الواحات الضريبية (الأفشورز) الممتدة من جزر كيمن وحتى سنغافورة، متخلصا من التقليص المحتمل في عملياته إثر فرض الضريبة. وهكذا وبلهجة تنم عن السعادة يتنبأ أحد اقتصاديّيّ المصرف الألماني (Deutsche Bank) للضريبة، على بيع وشراء العملات الأجنبية بأن «فشلها مبرمج بادئ ذي بدء»[57]. وكان أحد زملائه الأمريكيين أكثر وضوحا في التهديد حينما راح يقول: في حالة تدخل الدولة في عملياتنا «فإننا سننقل مراكزنا إلى سفن ترسو في وسط المحيط»[58].

وحتى الآن طأطأت الحكومات في كل مكان رأسها لهذا التهديد. فقد أخفق مشروع في هذا الخصوص مرتين في الحصول على موافقة الكونغرس الأمريكي. كما أذعنت وزارة المالية الألمانية لتهديد المتاجرين بالمال بالانتقال إلى خارج ألمانيا، ولم تنبس ببنت شفة على الرغم من مليارات العجز في موازنتها المالية.

ويبرر وزير الدولة يورجن شتارك Juergen Stark الزهد المالي حيال المضاربين، بدعوى أن اقتراح توبين «لم يعد اليوم ممكن التطبيق»، وأنه ينجح فقط عندما تأخذ به كل دول العالم البالغ عددها(190) دولة بلا استثناء»[59]. وكان Huffschmid قد وصل إلى خلاصة فحواها، أن هذا الاقتراح المنطقي «الرامي إلى الحد من الأضرار الاقتصادية المتأتية من الاضطرابات في أسواق العملات» لا يُرفض في الواقع بسبب استحالة تطبيقه، بل بسبب عدم انسجامه مع طموحات القطاع المصرفي على جني الأرباح.

وفي الحقيقة، فحتى بضريبة المبيعات هذه لن يكون في الإمكان ترويض القطاع المالي الذي استفحلت وحشيته، مادامت الدول تتبارى على رأسماله وعلى ما يخلقه من فرص عمل. ولكن، ومع هذا، لا ينبغي لبعض الدول، ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، البقاء مكتوفة الأيدي. فهذه الدول بمستطاعها أن تتدبر الأمر منفردة، كما أوضح توبين في دراسة جديدة قدمها في صيف عام 1995[60]. المطلوب منها فقط أن تتقدم بالموضوع

الضريبي خطوة أخرى، فتُخضع، إقراض عملتها إلى المصارف الأجنبية، بما فيها فروع مصارفها الوطنية في الخارج، أيضا إلى ضريبة إضافية لن يكون في الإمكان التهرب منها: فمن يريد المضاربة على الفرنك، لا مناص له، بادئ ذي بدء، من أن يقترض الفرنك. وحتى إن اقترض المبلغ المطلوب من مصرف في نيويورك أو سنغافورة، فإنه سيتعين، في نهاية المطاف، على هذا المصرف نفسه الاقتراض لدى المصارف الفرنسية التي ستحمل زبائنها عبء الضريبة الإضافية.

ومعنى هذا أن الضريبة ستواجه المضاربة غير المرغوب فيها في الصميم، أي في الينبوع الذي يمولها بالسيولة الضرورية، أعني القروض التي تزودها بالأموال التي تضارب بها. عمليا ستُلغَى، عبر الضريبة، بعضُ جوانب التحرير الكلي لتنقل رأس المال من جديد. في الوقت نفسه لن يكون للأمر أثر يذكر في المتاجرة بالبضائع وفي الاقتصاد الحقيقي، أي الإنتاجي. فالضريبة الإضافية لن يكون لها وزن يذكر بالنسبة للاستثمارات الخارجية الصناعية أو بالنسبة للمتاجرة بالسلع، إلا أنها ستكون بلا شك عظيمة الأثر بالنسبة للعمليات التي تضارب بالمليارات، وتحقق أرباحا طائلة بهامش ربح ضئيل ينجم عن تغير سعر الصرف بمقدار نقطة مئوية واحدة.

ولعل من سخرية القدر أن معاهدة ماسترخت الموقعة من قبل بلدان الاتحاد الأوروبي، قد أجازت صراحة إمكانية فرض رقابة على تنقل رأس المال من جديد عند الحاجة إلى ذلك. إلا أن استراتيجية من هذا القبيل تبدو للمصرفيين وعلماء الاقتصاد المؤمنين بجدارة نظام السوق بدعة تنطوي على الشرور. وكان هؤلاء المدافعون عن مصالح رأس المال قد حظوا بدعم من قبل غالبية محرري الشؤون الاقتصادية في وسائل الإعلام الكبيرة. فها هي صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung تهذي وتقول: إن ضريبة توبين «سيادة دولة أورويل على العالم بأسره»(*13)(61).

ومع هذا يتزايد عدد نقاد سوق النقد الخالية من الرقابة والضوابط حتى في صفوف النخبة السياسية. فابتداء من وزير المالية الكندي وعبر زملائه في طوكيو وباريس، وانتهاء بمحافظي المصارف المركزية في جنوب شرق آسيا وهولندا، هناك سياسيون حكماء يقدمون منذ سنوات اقتراحات كثيرة ترمي لإدخال الضوابط على أسواق المال من جديد. وكان جاك ديلور

Jacques Delors، الرئيس الأسبق للمفوضية الأوروبية، قد ذهب إلى أبعد مدى في هذا السياق. فقد طالب، إبان أزمة النظام النقدي الأوروبي في صيف عام 1993، في خطاب ألقاه أمام البرلمان الأوروبي في شتراسبورغ، بضرورة اتخاذ «الخطوات اللازمة للحد من تنقلات رأس المال لأهداف المضاربة»، مشيرا إلى أنه يتعين على أوروبا أن تكون «في وضع يمكنها من حماية نفسها». ومضى Delors قائلا: إن المصرفيين أيضا لا يحق لهم أن يتخذوا كل ما يحلو لهم. لم لا يجوز لنا وضع بعض القواعد ؟ ولم لا ينبغي للمجموعة [الأوروبية] اتخاذ المبادرة ؟»[62]. وكانت قد انطلقت في الحال صيحات التذمر والاستنكار الشديدة اللهجة. فقد راح رئيس المصرف الألماني (Deutsche Bank) هيلمار كوبر يعلن استنكاره قائلا: «إلى أين سينتهي بنا المطاف، إذا كان الرجل الذي سهر على إنشاء السوق المشتركة، هو نفسه قد صار ينادي بالرقابة»؟ وبالتالي فقد راح، وبمعية رئيسي المصرفين الألمانيين Dresdner و Commerzbank يعلن استنكاره «تشويه سمعة المضاربين»، مؤكدا على أن المطلوب هو انتهاج السياسة المالية الرشيدة لاغير[63].

وحتى الآن لم تتجرأ أي حكومة على مواجهة هذه القوى العاتية. وبالتالي فقد كان على كل الراغبين بإصلاح الحال الإذعان للرد والصد دائما وأبدا. ومع هذا فقد بلغت الفوضى المالية العالمية الذروة واقتربت من نهايتها. إذ مهما طال الزمن فلا مناص من إخضاع أسواق رأس المال من جديد لرقابة الدولة الصارمة. فالدينامية الذاتية الفوضوية السائدة في عالم المال، قد صارت ترعب حتى المتعاملين في هذا العالم أنفسهم. ففي هذا العالم، الذي تتشابك فيه عبر أجهزة السيطرة الإلكترونية على العمليات (Cyberspace) الملايين من أجهزة الكمبيوتر، أخذت مخاطر شبيهة بمخاطر التقنية النووية تزداد وتتراكم.

المشتقات: كمين الانهيار غير المتوقع

وما كان هناك أحد قد أخذ في الحسبان ما حدث، فلا المتعاملون ولا مديرو صناديق الاستثمار كانوا قد استعدوا لمواجهة الحدث، لاسيما أن الاقتصاد الأمريكي كان قد بدا في ربيع عام 1994 على نحو يدعو للاطمئنان.

فاستثمارات المؤسسات الكبيرة تسير على قدم وساق، والاستهلاك يرتفع، والمواطنون الأمريكيون مشغولون ببناء المساكن على نحو فاق نشاطهم في ماضي السنين. وبسبب الخوف من التضخم النقدي المحتمل في سياق هذا الازدهار الاقتصادي البين، ارتأت اللجنة التي يرأسها غرينسبان في المصرف المركزي الأمريكي والمكلفة بمراقبة التطورات في الأسواق، أن تومئ بإشارة متحفظة جدا عن تقييمها للحالة السائدة: لقد رفعت سعر الفائدة القيادي، أي سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي عند منحه القروض إلى المصارف التجارية، والذي كان حتى هذا الحين منخفضا نسبيا، بمقدار ربع النقطة المئوية. إلا أن ما كان مقررا له أن يكون مؤشرا بسيطا يدل على أن المصرف المركزي يراقب الحالة عن كثب، تحول إلى خطوة لخنق الاقتصاد العالمي. فبين ليلة وضحاها اندلعت موجة ترمي، على نحو لا مثيل له، إلى التخلص من سندات الدين الصادرة من حكومة واشنطن، الأمر الذي أدى إلى أن تنخفض أسعارها على مدى ثلاثة شهور بلا انقطاع وأن ترتفع الفائدة ارتفاعا عظيما لم يعد يساوي (25 , 0) بالمائة، بل كان قد بلغ ثمانية أضعاف الزيادة التي قررها المصرف المركزي الأمريكي، إذ كانت تكاليف الفائدة على القروض القصيرة والطويلة الأجل، المتعاقد عليها بالدولار قد ارتفعت بمقدار نقطتين مئويتين. وفي الحال انتقلت عدوى انهيار أسعار السندات وارتفاع الفائدة إلى البلدان الأوروبية أيضا. وكان ما درج المتعاملون بالمال على تسميته بالـ(Mini - Crash) (الانهيار الصغير) في سوق رأس المال، قد دفع أوروبا إلى هاوية الركود الاقتصادي. وكان جريجوري ميلمان Gregory Millman، الخبير في شؤون المال والمطلع على خبايا مصارف نيويورك، قد علق على الأزمة غير المتوقعة قائلا: إن محافظي المصارف المركزية، قد اعتادوا قيادة السوق النقدية «كما لو كانوا يقودون عربة فورد أكل الدهر عليها وشرب». فالسوق أضحت، من حيث ردود فعلها، تشبه سيارات السباق السريعة، فنقرة بسيطة على كابحها، «تقذف براكبيها عبر الزجاج الأمامي إلى قارعة الطريق في الحال»[64].

وكان في مقدمة المتضررين أولئك المستثمرون الذين أمنوا على المضاربات الاستثمارية العظيمة المخاطر، بسندات دين حكومي أمريكي تسمى «treasuries» (أذونات خزانة). ولما كانت أسعار هذه السندات قد انخفضت

على نحو شديد، لذا لم تعد الضمانات التي قدمها هؤلاء المستثمرون تغطي على نحو كاف ما بذمتهم من ديون، الأمر الذي أدى إلى أن يقوم الدائنون بفسخ العقود. وكانت مدينة Orange County، الواقعة في ولاية كاليفورنيا، واحدة من آلاف المدن التي تعين عليها أن تشهر الإفلاس، وإن كانت، حتى هذا الحين، أغنى المدن الواقعة في جنوب لوس أنجلوس عموما، وواحدة من أكثر المدن الأمريكية ثراء. فعلى حين غرة أضحت خزينة المدينة، التي كانت ممتلئة بالمال حتى هذا الحين، تعاني من نقص يبلغ ثلاثة مليارات دولار. لقد نزف القطاع المالي على المستوى العالمي وتبددت أموال زبائنه. فالخسارة في قيمة استثماراته الطويلة الأجل كانت قد فاقت الخسائر السنوية التي كان قد تكبدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فهناك ما يزيد على ثلاثة آلاف مليار دولار كانت قد ذهبت، بين ليلة وضحاها تقريبا، أدراج الرياح ولم يبق لها أي أثر[65]. والأمر العجيب هو أنه لم يكن هناك أحد يدري بما حدث أصلا.

وفي المركز الرئيسي للمصرف المركزي الأمريكي، في نيويورك الكائن في شارع Liberty، عقدت مجموعة من الاقتصاديين العزم على تتبع أثر المليارات المتوارية عن البصر. لقد قادتهم تحرياتهم لدى المتعاملين بالمال إلى اكتشاف ما كان يخطر على البال: أن أصل الفزع العظيم الذي عم سوق السندات الحكومية (bonds) يكمن في التعامل بالقروض العقارية[66].

فخلافا لما هو سائد في ألمانيا، بمستطاع المواطن في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بذمته قرض عقاري فسخ العقد، متى ما يشاء، إذا رأى أن السوق يمنحه هذا القرض بأسعار فائدة أدنى من أسعار الفائدة المتعاقد عليها مع المصارف العقارية. ولمواجهة هذا الخطر تحتاط المصارف العقارية التي تمول عملياتها، عادة، من خلال إصدار سندات دين تبيعها في أسواق المال، بأن تقوم ببيع أوراق مالية ثابتة الفائدة في أسواق المال الآجلة (aut Termin)، أي أنها تقوم بالتعاقد على بيع هذه الأوراق المالية في يوم يحدد الآن ويحين أوانه في المستقبل. فإذا انخفض سعر الفائدة وقام المقترضون بفسخ العقد مع المصرف العقاري، والاقتراض من طرف آخر يطلب سعر فائدة أدنى، فستعوض عندئذ الزيادة الحاصلة في أسعار الأوراق المالية[*14] المتفق على بيعها في المستقبل، الأرباحَ التي خسرها المصرف العقاري من

جراء فسخ القروض العقارية. وكانت المعاملات الناجمة عن فسخ القروض العقارية والتحول إلى جهات إقراض أخرى، قد بلغت حجما عظيما في السنوات التي انخفضت فيها الفوائد. فقد كانت القروض المستدانة من المصارف العقارية قد أضحت قصيرة الأجل فقط، الأمر الذي دفع المصارف العقارية لأخذ الحيطة وذلك من خلال الدخول في عمليات بيع مستقبلي للأوراق المالية قصيرة الأجل أيضا، أي أنها صارت تتعاقد على خيارات (Options)[(*15)] قصيرة الأجل فقط.

وكانت الأسواق قد انهارت بعدما أعلن المصرف المركزي الأمريكي عن الزيادة الطفيفة في سعر الفائدة القيادي. فعلى نحو مفاجئ راح المسيرون لسوق القروض العقارية العظيمة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية، يبيعون في السوق الآجلة وعلى نحو واسع جدا سندات دين حكومي طويلة الأجل، أي سندات يحين موعد استحقاقها بعد خمس سنوات وأكثر. وكان هذا التطور أمرا لم يخطر ببال المصرف المركزي الأمريكي ولا ببال المصارف التجارية. فحتى ذلك الحين لم يكن يُعرف عن العلاقة بين التعامل بالقروض العقارية وسندات الدين إلا النزر اليسير. ومهما كان الحال، فقد تسببت هذه الزاوية الخفيفة في السوق باندلاع حركة بيع للسندات، نجم عنها انخفاض متسارع في أسعار هذه السندات. وكان هذا التطور قد عم الآخرين أيضا، ففي خلال ساعات وجيزة كان قد ظهر على شاشات الكمبيوتر في صالات البورصات العبارة المرعبة «Stop - loss - Signal»، التي تعني أنه قد تعين الآن على المستثمرين الآخرين، أن يبيعوا ما بحوزتهم من سندات، وذلك لأن السعر السائد قد بلغ أدنى سعر يطالبون به أو قد صار أدنى منه. وهكذا تعين على هؤلاء أيضا أن يبيعوا ما بحوزتهم. وعلى هذا النحو أخذ التيار يجرف الجميع وصار يقوى ويستفحل من جراء ما لحقه من نمو وتعميق، إذ كانت قد اندلعت موجة بيع شملت العالم من دون مقدمة. على هذا النحو تسبب فرع من فروع التيار العظيم في سوق رأس المال - لم يكن في الحسبان حتى هذا الحين إلا بالكاد - في انطلاق سيل عارم من عقاله، فها هي خطوة بسيطة يتخذها المصرف المركزي الأمريكي تؤدي إلى ما يكاد يكون انهيارا كليا.

وتبين الأزمة التي عصفت بالسندات في عام 1994، على نحو لا مثيل له

في السابق، المخاطر المحيطة بالقطاع المالي من جراء أحداث وردود فعل لا يمكن التنبؤ بها أبدا. ويعود عدم اليقين السائد في عالم المال المستخدم للتقنية العالية (High - Tech) إلى التعامل بالمشتقات بالدرجة الأولى. فإذا كان تحرير تنقل رأس المال قد أدى في الثمانينيات إلى إزالة الحدود بين الأسواق الوطنية، فإن التعامل بالمشتقات في التسعينيات قد ذهب بإزالة الحدود هذه إلى حد أبعد: «فالمشتقات»، كما يؤكد رئيس المصرف الألماني (Deutsche Bank) هيلمار كوبر، بكل فرح وسرور، «تجعل كل أسواق رأس المال نظائر يمكن استبدال بعضها بالبعض الآخر. كما أنها تحول القروض الطويلة الأجل إلى قروض قصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل، إلى قروض طويلة الأجل. إنها تحقق ما كنا نحلم به فقط في الماضي»[67].

ولكن أيعني هذا التطور تحقق الأحلام الوردية فعلا أم تحقق الكابوس الذي كان يرعبنا أثناء النوم ؟ لا مراء في أن أسواق رأس المال قد ترابطت كما لو كانت شبكة مياه في مدينة ما. لكن الحقيقة التي لا شك فيها أيضا هو أن قياس هذه الترابطات والعلاقات قد صار، من يوم إلى آخر، أكثر صعوبة وتعقيداً. فتجارب الأمس يمكن ألا يكون منها جدوى في الغد. كما لم يعد أبدا بمقدور المتعاملين أنفسهم احتساب قيمة صفقاتهم. فلكي يكون باستطاعتهم المتاجرة بأدواتهم المالية المتنوعة، أضحى بهلوانيو المال بحاجة إلى برامج كمبيوتر، يثقون بها ثقة عمياء في احتساب ما تنطوي عليه معاملاتهم من مخاطر. إن جودة هذه البرامج هي التي تقرر ما تنطوي عليه هذه المعاملات من أرباح وخسائر تبلغ المليارات. وكما يؤكد المسؤول عن المشتقات في مصرف ألماني خاص، تحتوي محفظته على آلاف من الاتفاقيات المحتملة التي بإمكانه التعاقد على إحداها تبعا لما يفرزه المستقبل. وبتفاخر واعتزاز يشيد ببرنامجه الذي يُظهر له، في كل حين، القيمة الكلية لمجمل عقوده. فمن دون انقطاع يحتسب الكمبيوتر التغيرات التي تطرأ على هذه القيمة إثر المعلومات الجديدة التي تصله من عشرات الأسواق. «فههنا»، هكذا قال وهو يومئ بسبابته على أحد السطور المائة التي تظهر على شاشة الكمبيوتر، «أرى ما إذا كنا نربح الآن أم لا. ففي كل يوم لا تتغير فيه الفوائد نخسر (49) ألف مارك. وانخفاض في أسعار الفائدة لا يزيد على نقطة مئوية واحدة يحقق لنا ربحا قدره (70) ألف مارك».

ولا ريب في أن الشرط الأساسي لهذا كله هو أن يعثر كل ما هو قابل للبيع نظريا على مشتر في السوق. وفي الحقيقة فإن هذا الشرط ليس أمرا متحققا دائما وأبدا. فكلما صارت العلاقات والترابطات بين الأسواق أشمل وأكثر تعقيدا، وكلما كانت هناك عناصر أكثر، تُحدد ـ في آن واحد ـ مستويات الارتفاع والانخفاض، كان أكبر المخاطر أن تتطور أسعار السندات على نحو فوضوي. فكما تسببت معاملات الخيارات في السندات التي قامت بها المصارف العقارية في انهيار السوق العالمية للسندات، فإنه من الممكن جدا أن تتسبب، غدا، ترابطات أخرى ليست في الحسبان الآن.

وكانت النزوات المفاجئة في أسواق المشتقات قد تحولت إلى طامة كبرى للعديد من بهلوانيّي المال. كما أنها كلفت عددا لا يحصى من المؤسسات الرصينة خسائر بلغت المليارات. ففي قائمة الضحايا الطويلة، هناك مثلا شركة Metallgesellschaft في فرانكفورت، التي لم تنج من إعلان الإفلاس إلا بدعم حكومي بلغ المليارات، والمؤسسة العالمية Procter and Gamble والمصرف الياباني العملاق Daiwa وشركات التأمين الألمانية: Gothaer و Colonia و Hannoversche Rueckversicherung AG وغير ذلك من الشركات الكبيرة. وكان Brite Nick Leeson قد تسبب في حدوث أكبر كارثة حلت حتى فبراير 1995، وإن كان في السابعة والعشرين من العمر آنذاك. فمضارباته الخاسرة بالخيارات على مؤشر نيكي (Nikkei) للأسهم اليابانية في بورصة سنغافورة، كبدت المصرف اللندني Barings خسارة بلغت (1,8) مليار مارك، وأجبرته، وهو أقدم مصرف بريطاني، على إعلان الإفلاس. وهكذا وعلى نحو مغامر بان للعيان ما كان قد وقف عليه الموظفون المسؤولون عن الرقابة على المصارف منذ سنوات عديدة، أعني أن التطور الانفجاري في حجم التعامل بالمشتقات لم يزد المخاطر في المعاملات المالية فحسب، بل أدى إلى زعزعة النظام الأمني الذي شُيد في عشرات السنين من أجل صيانة القطاع المالي من المخاطر.

اندلاع أكبر كارثة محتملة في أجهزة السيطرة الإلكترونية على العمليات

ومن حيث المبدأ فإن القائمين بالرقابة على المصرف ليسوا معنيين

كثيرا بالخسائر التي يمنى بها بعض الأفراد أو المصارف. إلا أن الأمر يتحول إلى خطر جم عندما تصبح مصارف وصناديق استثمار كبيرة الحجم غير قادرة على الدفع. فهذا يؤدي إلى زعزعة النظام برمته وتعريضه للمخاطر. فإفلاس مصرف كبير واحد يمكن أن يتسبب، بين ليلة وضحاها، في إفلاس مصارف أخرى في العالم. وكان Horst Koehler، رئيس اتحاد صناديق الادخار الألمانية (Sparkassen Verband) قد أعرب في مطلع عام 1994، عن مخاوفه من هذه التطورات إذ قال: «وسرعان ما سينتقل الخطر إلى البورصات، ومن هناك إلى أسعار الصرف، وبذا إلى عالم الاقتصاد الحقيقي، أي الإنتاجي»، مؤكدا على أن «وقوع أكبر كارثة محتملة أمر ممكن بلا أدنى شك»(68). ففي هذه الحالة ستتوقف التجارة بالبضائع على نحو مفاجئ ويتدهور النظام برمته، ويغدو الانهيار الشامل الشبيه بالانهيار الذي عصف بالعالم في تلك الجمعة السوداء من شهر أكتوبر من عام 1929، أمرا لا مناص منه.

ولا ريب في أن Koehler قد سمى الأمور بأسمائها عندما استعار مصطلح «وقوع أكبر كارثة محتملة» من لغة الهندسة النووية. فالمخاطر المحيطة بأسواق المال والآتية من الأسواق ذاتها تشبه فعلا مخاطر المفاعلات النووية، وذلك من حيث ضآلة احتمال حدوث الكارثة من ناحية وعظمة النتائج المتحققة في حالة اندلاع الكارثة من ناحية أخرى. وفي هذه الحقيقة تكمن الأسباب التي تدعو سلطات الرقابة على القطاع المصرفي في الدول الصناعية الكبرى، لأن يجهدوا منذ سنوات عديدة لفرض قيود صارمة. فمنذ عام 1992 تسري، من طوكيو إلى فرانكفورت، قاعدة تحتم على كل مصرف أن يغطي رأسماله، ثمانية بالمائة من إجمالي ما منح من قروض على أدنى تقدير. فإذا عجز أحد المقترضين الكبار عن تسديد ما بذمته من قرض، فسيغطي رأس المال هذا النقص الحاصل. ومع هذا فقد أفرغت المتاجرة بالمشتقات هذه القاعدة من محتواها وجعلتها عديمة الجدوى. فما بذمة المتاجرين بالمشتقات من ديون لا يظهر في الميزانيات إلا ما ندر، وإن ظهر، فإن تقييم مخاطره يظل أمرا متروكا لبيوت المال نفسها.

ومنذ أن تفاقمت الفضائح والكوارث ما فتئ موظفو الرقابة يدقون أجراس الخطر. فها هو مثلا Arthur Levitt، رئيس اللجنة الأمريكية للأوراق

المالية (Securities and Exchange Commission (SEC يحذر، وقبل فترة وجيزة فقط من الكارثة التي حلت بمصرف Barings، قائلا إن عقارب الساعة صارت تشير إلى «الثانية عشرة إلا خمس دقائق»(69). من ناحية أخرى يرى Wilhelm Noelling ـ الذي كان، بصفته رئيس فرع المصرف المركزي في هامبورغ حتى عام 1992 عضوا في مجلس مديري المصرف المركزي الألماني ـ أنه يتعين على السياسة الدولية أن تتخذ كل السبل «لحماية عالم المال من مغبة تصرفاته هو نفسه»، ولدرء مخاطر «وقوع أكبر كارثة محتملة في النظام المالي»(70). وكذلك Felix Rohatyn، المصرفي في نيويورك والمرشح لمنصب نائب محافظ المصرف المركزي الأمريكي، فهو أيضا لاحظ «الطاقة القاتلة الكامنة في إتلاف أدوات مالية جديدة مع أحدث أساليب التقنية العالية في التعامل، فهذه كلها يمكن أن تساعد على اندلاع ردود فعل مدمرة. فالمخاطر التي تنطوي عليها أسواق المال العالمية أضحت اليوم أشد خطرا على الاستقرار من الأسلحة النووية»(71). وفي نفس البوق نفخ في أبريل من عام 1995 Jochen Sanio، نائب رئيس مكتب الرقابة الاتحادي لشؤون القروض، مؤكدا على أن ما حلَّ بمصرف Barings ليس سوى حدث بسيط نسبيا، وأن الطامة الكبرى ستحل فيما لو عصفت الكارثة بأحد اللاعبين الدوليين (Global Player). حقا إن عدد بيوت المال ذات الوزن الشبيه بوزن Goldmann Sachs و Merryll Lynch أو Citibank ضئيل، إلا أنها تستقطب أكبر حصة في التعامل بالمشتقات. وبالتالي فإن انهيار واحدة من هذه الحلقات المركزية «يمكن أن يسبب، على نحو مفاجئ، محنة عظيمة للشبكة المالية برمتها». من هنا فإن المطلوب تحقيقه، بناء على ما يقوله Sanio، هو «مكتب رئيسي للإفصاح» (Evidenzzentrale) يتعين إبلاغه بمعاملات المشتقات الكبيرة اقتداء بالنهج المتبع على المستوى القطري فيما يخص القروض الكبيرة. فبهذه الطريقة فقط يمكن التعرف في الوقت المناسب على ما يتراكم في الأسواق من مخاطر عظيمة. ويواصل Sanio حديثه مشيرا إلى أن «التحرك في هذا الاتجاه قد صار أمرا حتميا ويتطلب السرعة في العمل»(72). وحتى عملاق المال George Soros نفسه يدعو إلى الحيطة واتخاذ الحذر، وإن كان هو ذاته قد كان واحدا من أكبر الرابحين في المعاملات المالية المتسارعة والعابرة للحدود. فقد كان أكد في يناير من عام 1995، وأمام حشد اشتمل على

ثلاثة آلاف مستمع من كبار ذوي الشأن في عالم المال والصناعة والسياسة الدولية، ضمهم المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، على أن النظام المالي لا تتوافر له مقومات الوقوف في وجه أزمات كبيرة، وأنه سيكون معرضا للانهيار فيما لو عصفت به أزمة جدية[73].

ويا للعجب، فعلى الرغم من كل هذه التحذيرات لم يحدث تغيير يستحق الذكر إلا بالكاد. ففكرة إنشاء مكتب رئيسي للإفصاح اختفت من النقاشات اختفاء فكرة سن قوانين أكثر صرامة. بدلا من هذا راحت سلطات الرقابة على المصارف في أسواق المال الكبيرة تتنازع، عبر ما لديها من هيئة تنسيق لدى بنك التسويات الدولية في بازل، مع اللوبي المصرفي على مدى عامين حول الطرق التي يتعين بها احتساب مخاطر المعاملات. وفي نهاية المطاف انتهى النزاع في ديسمبر من عام 1995، وذلك بالاتفاق على تعليمات غير ملزمة تترك للمصارف الحرية لأن تقدر بنفسها حجم المخاطر، مع الرجاء بأن تأخذ نتيجة تقديراتها وتضربه في ثلاثة لتعلم من ثم مقدار رأسمالها. الخاص الذي ينبغي لها أن تواجه به هذه المخاطر[74].

ولا ريب في أن هذه التوصية التي يراد بها أن تكون قانونا نافذا بعد ثلاث سنوات، قد هدأت الخواطر لحين من الزمن، إلا أنها وبكل تأكيد ليست وسيلة فعالة قط. ويعترف بهذه الحقيقة حتى Edgar Meister نفسه، المدير المسؤول عن قسم الرقابة على المصارف لدى المصرف المركزي الألماني. ففي محاضرة له ألقاها في «الحلقة الأوروبية المستديرة حول إدارة المخاطر» (European Risk Management Round Table) عُقدت في منطقة مرتفعات Taunus في يناير من عام 1996، أي بعد مضي ستة أسابيع على الاتفاق على توصية بازل، راح يكشف للخبراء المختصين بشؤون المخاطر في القطاع المالي العشرات من عيوب حساباتهم في تقييم المخاطر. فالكثير من الطرق المتبعة تشتمل «على فرضيات جد مبسطة» ولا تأخذ في الحسبان «التغيرات الكبيرة التي تطرأ على أسعار الصرف وترتكب خطأ رؤية المستقبل بمنظور الماضي»، و«تكاد تهمل مشكلة الاختناقات في السيولة على الرغم من أهمية هذه المشكلة، كما أثبتت الحالة التي عصفت بمصرف Barings وشركة Metallgese Schaft[75]. بعبارة أخرى يفشل التقييم الذاتي للمخاطر هناك على وجه الخصوص، حيث يكون المرء في أمس الحاجة إليه: في

التغيرات المفاجئة والكبيرة. ويؤكد على هذه الحقيقة Thomas Fischer أيضا، الذي كان حتى صيف عام 1995 هو المسؤول عن التعامل بالمشتقات لدى المصرف الألماني (Deutsche Bank). فحسب ما يقوله هذا التاجر الذي حنكته التجربة «فإن العاقبة تشتد سوءا حينما لايكون بمستطاع أحد سبر غور حقيقة ما يحدث»، وذلك «لأن الجميع سيفضلون البيع من ثم وقلة قليلة فقط سترغب بالشراء»، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح السوق مُعْسِرة لا تتوافر على السيولة (illiquide). «في مثل هذه الحالات لا تجدي نفعاً كل الحسابات، ففي ثلاث ثوان لا غير يصل المتعاملون إلى أعلى حد للخسارة الممكن لهم تحملها (Verlustlimit)، ويتوقف التعامل كليا»[(76)].

ويتعمق خطر الانهيار في سوق المال (Crash-Risiko) من خلال عامل ضعف، جَم المخاطر بالنسبة للنظام، عامل غالبا ما يجري الحرص على التستر عليه: إن التقنية الإلكترونية العالية التي يستخدمها السوق ليست في الكمال المطلوب أبدا. فإتمام المعاملات لا يجري في الواقع بنفس السرعة التي تتم بها الصفقات على مكاتب المتعاملين، وفي قاعات البورصات فالإجراءات القانونية التي تمنح الصفقة صفة الإلزام القانونية، وتسديد الحسابات المتعلقة بهذه الصفقات والنقل الفعلي [الدفتري] لملكية الأوراق المالية إلى مشتريها الجدد، نعم إن هذا كله لا يجريه الجمهور الغفير العامل فيما يسمى بـ «back offices» (المكاتب الخلفية) إلا في وقت لاحق، مستخدما أنظمة تعمل، خلافا للأنظمة التي يستخدمها المتاجرون، بسرعة بطيئة لا تتناسب مع متطلبات قطاع بوسعه أن يدفع في ساعات وجيزة العالم كله إلى هاوية الإفلاس.

وأهم وسيلة لدى هؤلاء العاملين هي «الهيئة العالمية للاتصالات المالية بين المصارف» ((Society for Worldwide lnterbank Financial Telecommunication (Swift)). وتتوافر لهذه المنظمة أجدر شبكة معلومات خاصة في العالم؛ وزاد عدد المصارف المنظمة تحت لوائها على خمسة الآلاف. وتنظم Swift، عبر العشرات من فروع الاتصالات الإقليمية وحاسوبين كبيرين منصوبين في مناطق سرية بالقرب من أمستردام وواشنطن، نقل تحويلات يزيد عددها على الخمسمائة مليون في العام الواحد. الآن وههنا، وباستخدام شفرة محكمة تضاهي المتطلبات العسكرية، تتبادل المصارف فيما بينها، وبينها

وبين زبائنها، العقود الملزمة. وبعد أن يجري توكيد رسائل Swift لمرتين، يأتي دور الإنجاز الفعلي، أي طرح المبلغ من رصيد من عليه الدفع وتسجيله في رصيد من له المبلغ. ولايزال هذا يجري عبر شبكات الترحيل الوطنية فقط؛ فهو يجري في ألمانيا على سبيل المثال عبر فروع المصرف المركزي في المقاطعات المختلفة (Landeszentralbanken). ولعله تجدر الإشارة إلى أن ما في الأرصدة من ماركات لا تغادر ألمانيا أبدا، بل تنتقل دفتريا فقط، أي أن ملكيتها تنتقل من فرد إلى آخر عبر ما للأفراد من أرصدة لدى المصارف. من هنا لا غنى لكل من يريد تحويل مبلغ من المال بالمارك، عن مصرف أو فرع مصرفي في ألمانيا. ولكن وبسبب الاختلافات الزمنية بين البلدان، تستغرق هذه المعاملات يومين، بل ثلاثة أيام في بعض الأحيان، حتى إن كانت معاملات بسيطة في العملات الأجنبية. ومعنى هذا أن القائمين على شؤون المصارف لا يعرفون، في حالة اندلاع أزمة معينة، إلا في وقت متأخر كثيرا عما إذا كانوا يسيطرون فعلا على المبالغ المتعامل بها.

وعلى نحو أكثر تعقيدا يجري إنجاز المعاملات الدولية المتعلقة بالأوراق المالية. وتقع مهمة تسوية هذه المعاملات على عاتق مؤسسة Euroclear، الفريدة النوع في العالم والتي يقع مقرها الرئيسي في شارع Avenue Jaqumain في بروكسل. ومن دون لوحة على الباب تحمل اسمها وخلف واجهة مبهمة من الجرانيت والزجاج، تتخفى هذه المؤسسة التي هي بمنزلة إحدى أهم حلقات الوصل حساسية في النظام المالي العالمي. ومن بين الموظفين البالغ عددهم (950) موظفا لا يُسمح إلا لعشرة موظفين فقط، بالدخول إلى قاعة الكمبيوتر المركزي الذي اتخذت المؤسسة من أجله كل الاحتياطات الضرورية، فنصبت على سطح البناية مولدات للطاقة إضافية وخزانات وقود كبيرة لكي يستمر تزويده بالطاقة والمياه الباردة، ضمانا لاستمراره بالعمل حتى في حالة انقطاع التيار الكهربائي العام. علاوة على هذا وتحسبا لعطل الحاسوب الرئيسي عن العمل، نُصب في مكان سري جهاز آخر يحتوي على كل المتطلبات ويقدر على إنجار كل المعاملات بلا استثناء. ويتسلم الحاسوب من شبكة الاتصالات الخاصة العائدة إلى المؤسسة الأمريكية General Electric في نهار كل يوم، تحويلات لمعاملات يبلغ عددها (43) ألفا، ليقوم بإنجازها ليلا. ومع هذا كله لا تنتقل إلى بروكسل أي ورقة مالية، لا سهم ولا سند

دين؛ كل ما في الأمر هو أن Euroclear يخلق نظاما يسوي بين نظم التسويات الوطنية، المماثلة للنظام الألماني الـ «Kassenverein» (اتحاد الصناديق)، الذي يقع مقره في مدينة ديزلدورف. فهذه المؤسسة هي التي تحتفظ بالغالبية العظمى من الأوراق المالية الألمانية. وفي الواقع العملي هناك معاملات يمكن أن يشارك بها عشرة أطراف؛ فعلاوة على ذوي الشأن الأصليين هناك السماسرة (Brokers) ومراكز الإيداع (Depotzentrale) الوطنية، وكذلك المصارف الموجودة فيها حسابات الزبائن المعنيين بتسلم وتسديد المبالغ. وهكذا، وعلى الرغم من التجهيزات الإلكترونية والتشابكات العالمية المثلى، يستغرق إنجاز المعاملات ثلاثة أيام[77].

وفي الواقع، يمكن أن يسبب هذا التأخير كارثة لمجمل عالم المال إذا استفحل الموقف. فمن الممكن جدا أن يستمر المتاجرون بعملياتهم بناء على الموارد التي توقعوا تسلمها، على الرغم من أن التيار المتدفق بقيمة تصل إلى المليارات قد توقف عن العمل في ناحية ما. ويحذر الاستراتيجي الأول لشؤون الاستثمارات الدولية لدى Goldman Sachs والرئيس الأسبق للمصرف المركزي في نيويورك، Gerald Corrigan من هذه المخاطر قائلا: «إن تعثرا كبيرا في حلقة إنجاز المعاملات يمكن أن يؤدي إلى توقف أجزاء كبيرة من النظام عن العمل»؛ ويواصل حديثه قائلا: «فعندئذ يمكن أن تتحقق المقاطعة التي تثير الرعب والناتجة عن وصول المتعاملين في السوق إلى قناعة مفادها أن أضمن شيء هو عدم اتخاذ أي شيء، وعدم تسديد الحسابات والقبض على الضمانات التي قدمتها الأطراف الأخرى من المتعاملين، والتمسك بها وعدم تسليم ما تم بيعه من أوراق مالية». ويمضي Corrigan مؤكدا على أن الأرصدة المالية التي ستخضع لحجر من هذا القبيل قد صارت عظيمة جدا وأن حجم التعامل والمخاطر الذي ينطوي عليها هذا التعامل «قد أخذت تنمو بأسرع من قابلية المصارف على تحمل هذه الأعباء»[78].

إزاء هذه التحذيرات يبدو أن اندلاع كارثة عظيمة في الشبكة الإلكترونية التي يستخدمها المال العالمي، للسيطرة على العمليات والتي لاتخضع للرقابة الحكومية أمر متوقع على نحو يفوق التطمينات، التي يخدع بها المتعاملون عبر هذه الشبكة أنفسهم وزبائنهم أيضا. حقا اتخذ المراقبون والساهرون على إدارة المخاطر عددا لا يحصى من الآليات الأمنية. فعلى سبيل المثال

يتعين على غالبية المتعاملين الالتزام المطلق بحدود (Limits) لا يجوز لهم تخطيها. كما تكاد أن تكون قاعدة عامة متبعة في كل مكان أنه لا يُسمح لهم بالتعامل إلا مع أطراف ثَبتَ أنهم أَهل للاقتراض. كذلك تتوافر مؤسسات التسوية الشبيهة بمؤسسة Euroclear على مبالغ معدة للاقراض وعلى صناديق لديها احتياطي من الأوراق المالية، وذلك لمواجهة الاختناقات المحتملة في السيولة. ومع هذا، ليس بوسع الخبراء الأمنيين الساهرين على تشغيل ماكينة المال العالمي، لا بالتقنية الحديثة ولا بالفحص الدؤوب، تفادي أكثر ما يرعب الساهرين على تشغيل النظم التقنية العملاقة: إنه الخطأ البشري. حقا لن تكون لهذا الخطأ أهمية تذكر بالنسبة لجمهور المتعاملين في المكاتب أوفي قاعة البورصة، مادام حالة خاصة فردية، فخسارة هذا ستكون عندئذ ربحا عند الآخر. إلا أن الخطأ مرض معد في التسابق العالمي على جني الأرباح. فحينما يتصرف وكلاء مصارف وصناديق ذات شهرة واسعة في هذا القطاع، فسرعان ما تسود غريزة اقتفاء خطى الجمهور. إذ سيطغى الطمع على العقلانية ليس عند واحد فقط، بل سيشمل الآلاف، كما سيتجاهل الاستراتيجيون المعروفون بدقة حساباتهم وتقديراتهم، على نحو غفير، كل قواعد الأمان والحذر.

وفي الواقع لم يكن هناك شيء آخر غير هذا، كان قد تسبب في اندلاع «الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة»، التي راح رئيس صندوق النقد الدولي كامديسو ومعه الحكومة الأمريكية يصارعها في يناير عام 1995. فحينما خفضت الحكومة المكسيكية، في بادئ الأمر، سعر صرف البيزو، وصارت، بعد فترة وجيزة من ذلك غير قادرة على الدفع، راح العديد من رجالات المال الأمريكيين يَشّكون من أنهم، قد خُدعوا بشأن العجز في احتياطي المكسيك من الدولارات وأن المكسيك قد حجبت عنهم ولمدة طويلة البيانات الحقيقية، وبالتالي فإنهم دُفعوا إلى ضخ ملياراتهم في هذا البلد النامي الذي كان يبشر حتى ذلك الحين بالخير. ولا ريب في أن مزاعم من هذا القبيل ليست سوى دليل على الخداع الذاتي الجماعي في أفضل الحالات، أو أنها أكاذيب مكشوفة. فموديز وغيرها من مؤسسات تقييم مخاطر الائتمان كانت تعرف كل البيانات، وكانت قد صنفت الاستثمارات في سندات الدين الحكومي المكسيكية طيلة عام 1994 على

أنها عظيمة الخطر. إلا أنه حتى القائمون على إدارة أكبر الصناديق ما كانوا يصغون إلى ما يوحي به لهم حدسهم. وكان أحد المشاركين قد اعترف قائلاً: «لقد كان الإغراء عظيما». فوزارة المالية المكسيكية كانت قد أعطت، قبل اندلاع الأزمة بمدة طويلة، على الـ Tesobonos، أي سندات الدين الحكومي المصدرة بالدولار، والتي لم تكن مهددة باحتمال تخفيض سعر الصرف، أسعار فائدة تصل إلى الخانتين، الأمر الذي مكنها من أن تستقطب من المستثمرين الأمريكيين (14) مليار دولار. وكان على وجه الخصوص Fidelity Investment Group، الذي هو أكبر صندوق جماهيري في العالم والذي يدير أموال ملايين المدخرين الأمريكيين، قد غدا إلى حين من الزمن أكبر دائن للمكسيك. وبالتالي لاعجب أن يصاب القطاع المالي الأمريكي بالذعر، حينما اتضح في العاصمة المكسيكية عجز الحكومة عن الإيفاء بما في ذمتها من ديون.

وعلى نحو مفاجئ تبدد التذمر من التدخل الحكومي ومن العجوز في الموازنة الحكومية المسببة للتضخم. فبدلا من التذكر الذي كانوا قد دأبوا عليه حتى ذلك الحين، راح المتحدثون باسم الأسواق المختلفة يوضحون لأعضاء الكونغرس الأمريكي ويشرحون، عبر قنوات الاتصال، لرئيس صندوق النقد الدولي النتائج العظيمة التي ستفرزها ردود الفعل العالمية، على النظام برمته مطالبين بالمساعدة بتلك المليارات التي استقطعها، في جنح الظلام، كامديسو ووزير المالية روبين من أموال دافعي الضرائب في نهاية المطاف.

ولم تكشف أزمة البيزو ضعف موقف الدول إزاء المضاربة غير الخاضعة للرقابة فحسب، بل أماطت اللثام أيضا عن عجز المتعاملين في الأسواق حيال ما ينتابهم، هم أنفسهم من مناحي الضعف. وكانت المواقف الفوضوية، أعني المعادية للتدخل الحكومي، التي يتبناها موجهو تدفق رأس المال، تنقلب رأسا على عقب حال ظهور الحاجة إلى إصلاح حالات العطل التي سببوها هم أنفسهم. الأمر الذي يعني أن السيادة ينبغي أن تكون للأسواق، ولكن بصفة دكتاتور بمسؤولية محدودة. وأن مجموعة دول العالم تظل هي المسؤولة عن التعامل مع الأزمات. ولكن. كم من مكسيك يتعين على مجموعة دول العالم تحمل عبئها؟ فمنذ أمد ليس بالقصير تتناقل الأفواه إشاعة تتحدث

عن سيناريو لانهيار آخر. فها هو المصرف المركزي الياباني (Bank of Japan) يغرق منذ مطلع عام 1995 العالم بقروض بالين تكاد أن تكون بلا فائدة، محققا بذلك لبعض المستثمرين الأذكياء الجنة التي يحلمون بها، وذلك رغبة منه في إصلاح قطاعه المالي المتعب. ومن هنا فلا عجب أن تقدم صناديق استثمار ومصارف من كل أنحاء العالم على اقتراض مليارات من الين الزهيد الكلفة، ليحولوها من ثم إلى الدولار، محققين بذلك أرباحا عظيمة من خلال فارق أسعار الفائدة الذي قد يصل إلى ست نقاط مئوية. فهناك (300) مليار دولار من أصل ياباني أُنفقت على شراء سندات الدين الأمريكية بمفردها.

ورغم الخوف من سوء العاقبة فإن أرباحا عظيمة بلا مراء ستتحقق. فبأي طريقة ستخفض هذه المبالغ العظيمة؟ وماذا سيحدث إذا ما استعاد الاقتصاد الياباني ازدهاره ورفع المصرف المركزي سعر الفائدة من جديد؟ حتى أغسطس 1996 ظل سعر الفائدة الياباني عند مستواه المنخفض وظل المستثمرون ينعمون ببركة الين. ومع هذا، ففي العالم كله يمعن المحللون ورجالات المصارف المركزية التفكير حول ما إذا كانت هناك هزة أرضية محتملة، ستضرب بالقريب أسواق السندات شبيهة بهزة عام 1994 مع فارق واحد، وهو أن مركزها سيكون في هذه المرة طوكيو وليس واشنطن[79].

كذلك تنشر الحالة السائدة في بورصات البرازيل الذعر في الأسواق. وكان الاقتصادي الأمريكي روديجر دورنبوش Ruediger Dornbusch قد حذر في يونيو 1996، من أن البرازيل مهددة بأن تكون المكسيك الثانية. ففي البرازيل أيضا تتمسك الحكومة بسعر صرف غير واقعي لعملتها «ريال» (Real) مقابل الدولار، وتستقطب، من خلال الفوائد المرتفعة الكثير من رأس المال الأجنبي الذي يملك روح المضاربة. وكان Dornbusch قد سخر من ذلك قائلا بأن البرازيل «تسوق عربتها في الجانب الخطأ من الشارع، متوقعة أنها لن تُواجه أبدا بحركة مرور معاكسة»[80]. وهكذا يزداد من عام إلى عام احتمال أن يتسبب الفيضان المالي الهائج في اندلاع موجات من أزمات ذات أبعاد عالمية، لا يمكن السيطرة عليها من خلال قوى نظام السوق فقط. ولكن ومن ناحية أخرى، من الممكن ألا يستمر الأمر طويلا حتى لا تجد مناداة الدولة بالتدخل الأذن الصاغية. فأممية رأس المال

الكبير تقوض بلا كلل ما هي بأمس الحاجة إليه عند اندلاع الأزمات: إنها تقوّض إمكانات وقدرات الدول الوطنية على التحرك وكذلك إمكانات وقدرات مؤسساتها الدولية.

وفي الواقع ليس هذا من عمل قطاع المال فقط. إذ يشاركه في تقويض هذه الإمكانات والقدرات المجموعة الثانية من أولئك الذين نصبوا أنفسهم، حديثا، موجهين للعالم في خضم العولمة: إنهم قادة الشركات الأممية بمختلف أنواعها. فهم حققوا إثر التحولات الكبيرة التي عصفت بالعالم في عام 1989، انتصارا غيّر العالم تغييرا لم تحققه أي إمبراطورية أو حركة سياسية في السابق من حيث السرعة والجذرية. ولكن ومع هذا ينطوي هذا الانتصار على مذاق مر. ولن تدوم مشاعر الانتصار طويلا.

الحواشي

(*1) سيجري شرح هذا المصطلح في الصفحات التالية ـ المترجم.

(*2) الفرنك السويسري يتكون من مائة رابن ـ المترجم.

.(*3) المبادلات هي التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق أو أصل آخر، وذلك بموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد ـ المترجم.

(*4) السقف والقاعدة من المشتقات الحديثة في السوق المالية. والهدف منها هو الحد من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة. فالسقف (Cap) مثلا عبارة عن اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه بائع السقف إلى مشتري السقف، بأنه في حالة ارتفاع سعر الفائدة إلى مستوى أعلى من مستوى السعر المتفق عليه فإنه يدفع إلى مشتري السقف فارق المبلغ، أي الفرق بين السعرين مضروبا في المبلغ النقدي الذي تم الاتفاق عليه، فإذا فاق سعر الفائدة المتفق عليه سعر الفائدة الذي ساد عند إبرام الاتفاق بمقدار نقطة واحدة، وإذا فرضنا أن المبلغ المتفق عليه هو مائة ألف، فإن بائع السقف سيدفع إلى مشتري السقف عندئذ مبلغا قدره ألف، أي مائة ألف مضروبة في واحد ومقسمة على مائة. أما القاعدة (Floor) فهي عكس السقف، فإذا كان السقف وسيلة لتفادي ارتفاع سعر الفائدة فإن القاعدة هي وسيلة لدفع مخاطر انخفاضه، وذلك لأن بائع القاعدة سيدفع إلى المشتري الفارق الناجم عن انخفاض سعر الفائدة، أي أنها تضمن للأخير حدا أدنى لسعر الفائدة حتى إن انخفض سعر الفائدة انخفاضا كبيرا. أما الـ (Collars) فإنها اتفاقيات تشتمل على الاثنين، السقف والقاعدة، أي أنها وسيلة لتفادي مخاطر ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل إلى حد أعلى من السعر السائد (السقف)، أو انخفاضه إلى حد أدنى من السعر السائد (القاعدة) ـ المترجم.

(*5) المستقبليات: هي التزام تعاقدي نمطي إما لبيع أو لشراء أصل معين (عملات أجنبية أو أوراق تجارية ثابتة الفائدة أو بضاعة معينة مثلاً)، بسعر محدد وبتاريخ معين في المستقبل. وتتميز العقود المستقبلية بإمكانية تداولها في البورصات ـ المترجم.

(*6) الخيارات: يمكن تعريف الخيارات عموما بأنها عقد بين طرفين يلتزم فيه بائع الخيار منح مشتري الخيار الحق في شراء أصل معين (خيار الشراء، Call option) أو في بيع أصل معين (خيار البيع Put option) بسعر معين وفي موعد محدد (الخيارات الأوروبية)، أو قبل حلول الموعد المحدد (الخيارات الأمريكية) في المستقبل. ويدفع مشتري الخيار إلى بائع الخيار مبلغا من المال مكافأة له على تعهده ببيع الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه في سياق عمليات خيار الشراء (Call option). أما في عمليات خيارات البيع (Put Option) فإن مشتري الخيار يدفع إلى بائع الخيار مبلغاً من المال مكافأة له على تعهده بشراء الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه. والأصل في خيارات الشراء هو اعتقاد مشتري الخيار أن سعر الأصل سيكون في الفترة المتعاقد عليها أعلى من السعر المتعاقد عليه مضافا إليه طبعا المبلغ الذي دفعه إلى بائع الخيار. أما خيارات البيع فإنها تكمن في تكهن بائع الخيار بأن السعر الحالي للأصل مضافا إليه المبلغ الذي حصل إليه من مشتري الخيار أعلى من السعر المستقبلي ـ المترجم.

(*7) Dingo هو مختصر لـ Discounted Investment in Negotiable Goverment Obligations.

(*8) أما Zebras فإنه مختصر لـ Zero - Coupon Euro - Sterling Bearer or Registered Accruing Securities. ويمكن القول عن كلا النوعين إنهما سندات دين مشتقة من أذونات على الخزينة، كانت بيوت المال قد اشترتها وأودعتها لدى شركات الأمان كضمان لسندات الدين الجديدة التي أصدرتها بيوت المال بناء على ما اشترت من أذونات الخزينة. والشيء المميز لهذه العمليات يكمن في قيام بيوت المال بفصل قسيمة الفائدة عن أذونات الخزينة وبيعها هي الأخرى أيضا كسندات دين وبمعزل عن سند الدين الأصلي، الأمر الذي أدى إلى تحويل الأذونات على الخزينة من سندات دين بفائدة ثابتة إلى سندات دين من دون فائدة (Zero - Coupon). ومن هنا جاءت تسمية كلا النوعين بسندات الدين المفصولة (Stripped Bonds) ـ المترجم.

بيوت المال بفصل قسيمة الفائدة عن أذونات الخزينة وبيعها هي الأخرى أيضا كسندات دين وبمعزل عن سند الدين الأصلي، الأمر الذي أدى إلى تحويل الأذونات على الخزينة من سندات دين بفائدة ثابتة إلى سندات دين من دون فائدة (Zero - Coupon). ومن هنا جاءت تسمية كلا النوعين بسندات الدين المفصولة (Stripped Bonds) ـ المترجم.

(*9) أي أكثر من تسعة بالمائة ولا تزيد على 99 بالمائة ـ المترجم.

(*10) صناديق استثمارية لا يزيد عدد المشاركين فيها على المائة، ولا يجوز أن يقل رأسمال المشارك عن ربع مليون دولار أمريكي. وتقوم هذه الصناديق باستغلال كل ما هو متاح لها في عمليات مضاربة، كالمضاربة بالعملات الأجنبية والمشتقات المالية، كالمستقبليات والخيارات وما شابه ذلك. ولا يحصل مديرو العمليات الاستثمارية على دخل ثابت، بل يكافأون بنسبة قدرها، في الغالب، حوالي 20بالمائة من الزيادة التي حققوها في ثروة الصندوق. ولعله تجدر الإشارة إلى أن هذه الصناديق ممنوعة في ألمانيا ـ المترجم.

(*11) ضريبة غير مباشرة تفرض على المبيعات ـ المترجم.

(*12) المقصود بالماين ستريت هو مدينة فرانكفورت الألمانية الواقعة على نهر «الماين»، والتي تعتبر مدينة المال الأولى في ألمانيا ـ المترجم.

(*13) نسبة إلى الروائي البريطاني جورج أورويل (George Orwell) (1903 ـ 1950)، الذي كان قد ألف في عام 1948 رواية بعنوان «1984»، صور بها عالما يتحول، عبر الرقابة الشاملة وما يخضع له المواطنون من غسل للدماغ وإعلام حكومي وأساليب تتصف بالتعذيب والإرهاب، إلى دولة مطلقة شمولية ـ المترجم.

(*14) لعله تجدر الإشارة ههنا إلى أن أسعار الأسهم والسندات تتحرك بصورة معاكسة تماما، للتحركات التي تطرأ على معدلات أسعار الفائدة ـ المترجم.

(*15) راجع ما كنا قد قلناه بشأن الخيارات في الصفحة 107 من هذا الكتاب ـ المترجم.

4 شريعة الذئاب

الأزمة اللامحدودة في سوق العمل والأمية الجديدة

في مدينة ديربورن Dearborn في ولاية ميتشجان الأمريكية، يعمل من خلف عدد لا يحصى من شاشات الكمبيوتر أثمن المهندسين لدى مؤسسة «فورد»، هذه المؤسسة التي تحتل المرتبة الثانية في قائمة منتجي السيارات في العالم. ويصور هؤلاء، دونما تكلف، التعايش المنسجم بين الإنسان والآلة. فها هو أحد مصممي هياكل السيارات يمر بقلمه المربوط بالكمبيوتر على لوحة الرسم الإلكترومغناطيسية المنصوبة على مكتبه. وبخط سريع هنا وخط سريع هناك، سرعان ما تظهر على الشاشة ملامح تلك العربة التي ربما ستكون في القريب موديل فورد الجديد الذي سيستقطب في صالات العرض أنظار الزبائن. وعلى نحو مفاجئ يتعالى من مذياع لا يراه المرء إلا بالكاد ينتصب إلى جانب الشاشة صوت يقول: «إن هذا نال إعجابي كثيرا»، ويمضي هذا الشخص المجهول يعلق على المخطط قائلا: «ولكن أليس من الأفضل أن نغير المخطط على هذا النحو؟» وكما لو أن العمل يتم من خلال يد شبح، يتغير مخطط العربة على

«إلغوا الضرائب الجمركية، وادعموا التجارة، عندئذ سيهبط عمالنا في كل فرع من فروع الاقتصاد ـ كما هو الحال في أوروبا ـ إلى مستوى رقيق وبؤساء»

أبراهام لنكولن
الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية
(1860 ـ 1865)

شاشة الكمبيوتر فتصبح العربة متكورة إلى حد ما وتغدو في جوانبها أكثر حُزُوزا.

ويقيم المشارك في الرسم في مدينة كولون، مركز مؤسسة فورد الرئيسي في أوروبا. وفي سياق جهودهم للمواءمة بين الأفكار والتصورات الأوروبية والأمريكية واليابانية أيضا، يعمل المصممون في ألمانيا وفي Dearborn في بعض الأحيان في آن واحد، وفي أحيان أخرى بالتناوب، أي حسب مقتضيات ورديات العمل. وفي متناول أيديهم هناك أجهزة كمبيوتر من صنع Silicon graphics في كل مكان؛ كما تُشكل خمسة مراكز بحثية منتشرة في قارات العالم استوديو واحدا شاملا مختصا بتصميم السيارات، وبالقيام بفحوص حاذقة ورائعة لما ستتركه الاصطدامات من آثار في العربة وباحتساب آثار الرياح في توازنها. وخلافا لما كان سائدا لم تعد هذه الفحوص والأبحاث تميز بين الموديلات المختلفة حسب بلد الإنتاج، بل صارت سارية المفعول للموديل المصنع في كل مواقع الإنتاج المختلفة.

ويشكل التصميم بواسطة الفيديو واستخدام الربط الإلكتروني المتخطي للمحيطات والفوارق الزمنية، جزءا من مشروع فاق بجذريته كل المشروعات الأخرى التي كانت مؤسسة فورد قد طبقتها في السابق، في سياق جهودها لإعادة هيكلة المؤسسة. فمنذ مطلع 1995 لم تعد كل شركة إقليمية تابعة تطور بنفسها الموديلات التي تنتجها، كما لم تعد هناك حاجة إلى أن يكون ثمة فريق عمل يضع التصميم وفريق عمل ثان يطوره وفريق عمل ثالث يقوم بالمواءمة. بدلا من هذا اتخذ رئيس مؤسسة فورد أليكس تروتمان Alex Trottman قرارا بدمج الشركات القديمة التابعة للمؤسسة إلى وحدتين كبيرتين، تُشبعان حاجة الأسواق في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفي آسيا وأمريكا اللاتينية أيضا. وبالتالي فما كان يبدو حتى زمن قريب بطيئا معقدا، أعني استخدام التقنية الحديثة للمعلومات (Informationstechnik)، قد فتح الباب على مصراعيه الآن لأن تتحد وتتكامل أجزاء المؤسسة العالمية الطابع. وسواء تعلق الأمر بالتطور أو بالمشتريات أو بالتسويق، استطاعت مؤسسة فورد أن تحقق، عبر وسائل الربط الإلكتروني الحديثة، الحالة المثلى على المستوى العالمي وصار بوسعها تفادي الازدواجية في العمل حتى في أبعد فروعها. وتتمثل حصيلة كل هذه الجهود بـ global

cars (السيارات المعولمة)، التي وضعت مؤسسة فورد من خلالها معيارا عالميا يؤشر إلى الطريقة التي يُروض بها إنتاجُ السيارات ليصل إلى أعلى جدارة ممكنة التحقيق. فالتغييرات تقتصد تكاليف تصل إلى المليارات وتؤدي إلى احتمال أن يفقد آلاف كثيرة من الإداريين والمهندسين والباعة، ذوي الكفاءة والرواتب العالية فرص عملهم. وإذا كان المصممون لدى فورد قد احتاجوا إلى شهرين وإلى عشرين حلقة عمل دولية حتى ينتهوا من تصميم الموديل المسمى مونديو (Mondeo) ، هذا الموديل الذي كان قد بيع في كل أرجاء المعمورة، فإن خمسة عشر يوم عمل وثلاثة اجتماعات تداول، كانت كافية لكي يعطي مجلس الإدارة الضوء الأخضر للبدء بإنتاج الموديل الجديد المسمى تورو Tauru، الأمر الذي يعني ارتفاعا في الجدارة قد زاد على المائة بالمائة[1].

إن ما وصفته المجلة الاقتصادية The Economist بـ «الثورة لدى فورد»، لم يتحقق بسبب ضغوط أفرزتها مشكلة مالية معينة. فالمؤسسة كانت قد جنت في عام 1994 أرباحا تجاوزت ستة المليارات دولار. إن Trottman وفريقه الإداري في قيادة الموسسة، حققوا فقط ما أتاحه لهم استخدام أحدث تكنولوجية في شبكة الربط الشمولية. ولاشك في أن الجميع سيقتفون خطى هذا التطور وليس قطاع السيارات فقط.

فبالنسبة لكل قطاع وكل مهنة هناك ثورة جذرية في عالم العمل، ثورة لن يسلم منها أحد إلا بالكاد. ولقد ضاعت سدى كل الجهود التي بذلها السياسيون والاقتصاديون، للعثور على بدائل لفرص العمل الضائعة في مؤسسة بناء السفن ڤولكان Vulkan ومصانع إنتاج الطائرات داسا Dasa، أو في مصانع فولكس ڤاجن لإنتاج السيارات. كما انتشر الخوف من ضياع فرصة العمل بين العاملين في المكاتب أيضا، وراح يلقي بظلاله حتى على تلك القطاعات الاقتصادية التي كانت إلى حين من الزمن في منأى من مغبته. وأضحت الأعمال، التي كان المرء يرى فيها مهنة سيستمر العمر كله في تأديتها، فرصا مؤقتة. ومن كان في الأمس متخصصا بمهنة ذات مستقبل براق، صار مهددا بأن تتحول كل كفاءاته بين ليلة وضحاها إلى قدرات لا قيمة لها.

وعلى هذا النحو تلبدت السماء بالغيوم بالنسبة لما يقرب من نصف

مليون مستخدم في قطاعي المصارف والتأمين. فمنذ أن بدأت مؤسسات الاقتصاد المالي تتصارع فيما بينها على المستوى العالمي، صارت المنافسة العالمية تنذرهم بقدر قاس لم يعشه من قبل سوى العاملين في قطاع النسيج فقط. وكانت هذه التحولات قد بدأت بادئ ذي بدء باستخدام وسائل السحب الآلي، وبإدخال أجهزة الطبع التي يأخذ الزبون منها بنفسه كشوف حسابه (Konto auszugs - Drucker). من ناحية أ خرى أخدت الآن بعض المصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، تدخل أسواق الادخار والقروض الأوروبية عامة والألمانية منها على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال تعطي American Express منذ عام 1995 على ما لديها من حسابات جارية، فوائد أعلى من الفوائد التي يحصل عليها أصحاب دفاتر الادخار. كما بوسع زبونها أن يكلفها، على مدار الساعة وبواسطة الهاتف أو عن طريق ما لديه من كمبيوتر، بإنجاز كل ما يحتاج إليه من خدمات مصرفية. فنقل مدخراته لديها من مجال إلى آخر ذي فائدة أعلى لايستغرق سوى دقائق. لا بل بوسعه أن يطلب منها أن ترسل له المبلغ الذي يحتاج إليه نقدا إلى المنزل. وكذلك Fidelity Investemts، التي يقع مركزها الرئيسي في مدينة بوستون في ولاية Massachusetts الأمريكية والتي هي أكبر صندوق استثمار في العالم، فهي أيضا تبيع من فرعها الكائن في لوكسمبورغ أوراقها المالية هاتفيا في كل أرجاء الاتحاد الأوروبي. ولا ريب في أن استراتيجيات التسويق هذه قد قلبت الهياكل التقليدية في المعاملات المصرفية رأسا على عقب. فإذا كان التوسع في شبكات الفروع قد بشر فيما مضى من الزمن بالخير، وذلك لأنه كان يضمن تغطية أكبر عدد ممكن من الزبائن، فإنه غدا الآن عبئا ماليا وضررا فادحا في القوة التنافسية. ولذا راحت كل بيوت المال الألمانية الكبرى تنشئ مؤسسات مستقلة عن المؤسسة الأم، شبيهة بمصرف الأربع والعشرين ساعة، أو أدڤانس بنك Advance Bank اللتين يقف وراءهما، على التوالي، كل من المصرف الألماني (Deutsche Bank) ومصرف ڤرأينسبنك Vereinsbank، وذلك بغية تغطية المعاملات التي تتم عبر وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة. وبالتالي فسيعقب البدايات الأولى تقليص متطرف للفروع في السنوات القادمة.

ومعنى هذا أن الكثير من المختصين بالعمل المصرفي من حملة شهادة

البكالوريا أو من خريجي المدارس المهنية، سيفقدون عملهم ولن تكون هناك حاجة إلا إلى عدد قليل منهم على الرغم من كل برامج التدريب المكثفة، التي نالوها والتي حققت لهم رواتب عالية حتى الآن. لقد فقدت هذه المهنة الكثير من صيتها التقليدي، حينما كان الناس ينظرون إلى الموظف في المصرف على أنه جار لطيف المعشر وذو دخل معتبر. فعلى سبيل المثال لم يعد المصرف المسمى VB - Dialog ، وهو مصرف مباشر Direkt bank [أي مصرف يجري التعامل معه عبر قنوات الاتصال الإلكترونية والبريد فقط]، وتابع لمصرف Bayerische Vereinsbank، يأخذ بمستويات الأجور المتفق عليها مع النقابة العمالية، فبدلا من الثلاثة والعشرين إلى الثلاثين ماركا المتعارف عليها، لا يحصل العاملون لديه إلا على ستة عشر ماركا فقط في الساعة، أي أقل من الأجر المتعارف عليه في مهن التنظيف. أضف إلى هذا أن هذا المصرف البافاري الكبير قد ألغى بالنسبة للعاملين الجدد المكافآت السنوية، التي تُدفع إلى المستخدمين القدماء إبان الإجازة السنوية وأعياد الميلاد. من ناحية أخرى، يتعين على المستخدمين أن يكونوا متأهبين للعمل على مدار الساعة وحتى في عطلة الأسبوع دونما مكافأة إضافية. وأخذت السماء تتلبد بالغيوم حتى بالنسبة للخبراء الذين يقومون، بفضل خبرتهم الواسعة وتخصصهم الدقيق، بإرشاد عملاء وزبائن عظيمي الثراء، وبالنسبة لملايين البهلوانات في سوق المال العالمية المستخدمة لأحدث تقنية إلكترونية. فخمسة من بيوت المال الألمانية اشترت في لندن حصصا في بعض مصارف الاستثمار، بغية تركيز عملياتها الكبرى هناك. ومع هذا، فإن فرصة النجاح لمواطن ألماني راغب في العمل لدى Kleinwort Benson أو Morgan Grenfell، اللذين يشارك في ملكيتهما كل من المصرفين الألمانيين Dresdner و Deutsche Bank على التوالي، فرصة ضئيلة جدا، حتى إن كان هذا المواطن مستخدما في المصرف الألماني المالك نفسه؛ فأرباب العمل هناك يفضلون استخدام المواطنين الأنجلوسكسونيين.

وفي واشنطن ونيويورك يسخر المتخصصون بشؤون المال الأمريكيون من النظام المصرفي في أوروبا، فهو باعتقادهم نظام بال يفتقد الجدارة ولا يحقق الأرباح المرجوة على وجه الخصوص. ويشرح مدير أحد الصناديق العاملة في الوول ستريت ذلك فيقول: «إن العناصر القيادية في إدارة المبالغ

الكبيرة في سويسرا ترعرعوا في عالم آخر. لكن مصيرهم جميعا سيكون الغرق، حينما يحصل المستثمرون لدينا على معدلات ربحية تصل إلى الثلاثين بالمائة في السنة، مقابل اثنين أو ثلاثة بالمائة تدفعها لهم المصارف السويسرية». وهناك الكثير من كبار المضاربين الأمريكيين على ثقة في أنهم سيغرون أيضا المدخرين الحذرين من الألمان والسويسريين والنمساويين، على أن يستثمروا في صناديقهم الجريئة مبالغ تصل إلى المليارات. ويؤكد هؤلاء على أن الزبائن السويسريين سيكونون متشككين وحذرين في بادئ الأمر. إلا أن الحال لن يدوم طويلا كما يوضح أحد المخططين العارفين ببواطن الأمور، على نحو بليغ إذ يقول: «حينما يُرى الجار الجريء، الذي استثمر أمواله لدينا، يسوق سيارة بورش Porsche اقتناها من الأرباح التي حققها من هذا الاستثمار، فإن الحال ستتغير فورا بلا مراء».

إن النتائج ستكون قاسية ومريرة بكل تأكيد. ويتنبأ عضو مجلس إدارة المصرف الألماني (Deutsche Bank) أولريش كارتليري Ulrich Cartellieri بذلك فيقول: «إن ما واجه صناعة الصلب سيواجه المصارف في التسعينيات»(2). ولا ينطوي هذا التنبؤ على مبالغة كما يرى خبراء الأسواق العاملون لدى المؤسسة الاستشارية Coopers and Lybrand. ففي دراسة حول الخطط التي يزمع تنفيذها خمسون من أكبر المصارف في العالم، توصل هؤلاء إلى تنبؤ مفاده أن نصف العاملين في الموسسات النقدية سيفقد فرصة العمل في السنوات العشر القادمة. وإذا طبقنا هذه النسبة على القطاع المالي الألماني فإن معنى هذا هو ضياع نصف مليون فرصة عمل كانت تحقق راتبا معتبرا(3).

ثلاثة هنود بدلا من سويسري واحد

وما هو في بداياته الأولى بالنسبة للمصارف وشركات التأمين أصبح، منذ فترة ليست بالقصيرة، حقيقة واقعة في قطاع كان يُظن أن مستقبله زاهر مشرق، أعني صناعة برامج الكمبيوتر (Software - Industrie). فمع أنه لايزال هناك ما يزيد على 30 ألف شاب يدرسون علم الحاسوب في الجامعات الألمانية في فصل الخريف من عام ١٩٩٦، إلا أنه يمكن القول الآن بأن جزءا كبيرا من هؤلاء الطلبة المتخصصين بالكمبيوتر، سيواجه في سوق العمل صعوبات كبيرة جدا للحصول على فرصة عمل دائمة. أما عن السرعة التي

ستلبى بها المعارف التي اكتسبوها، فإن المبرمجين في وادي السيليكون (Silicon Valley) في كاليفورنيا، خير من يعرف ذلك منذ حين من الزمن. فالمسؤول عن التطوير لدى مؤسسات من قبيل هڤلت - باكارد Hewlett - Packard أو موتورلا Motorola أو آي. بي. م IBM كانوا قد بدأو منذ عقد من السنين، باستخدام خبراء جدد من الهند بأدنى الأجور. فكانوا يستأجرون في بعض الأحيان طائرات برمتها لنقل هؤلاء العاملين. وكانوا يسمون مشروعاتهم هذه المقتصدة للكلفة بـ «Brain shopping» (شراء العقول). وفي بادئ الأمر قاوم خبراء البرمجة المحليون المنافسين الزهيدي الأجور. وكانت الحكومة قد وقفت في جانبهم، ولذا فلم تمنح سمة الدخول لخبراء الكمبيوتر الهنود إلا في حالات استثنائية فقط.

إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا بالنسبة للمهندسين الأمريكيين المختصين ببرامج الكمبيوتر. فالكثير من الشركات نقلت أجزاء مهمة مما لديها من نظم معلومات إلى الهند مباشرة. وقدمت لهم حكومة نيودلهي في عشر مناطق، أُنشئت لهم فيها خصيصا كل الهياكل التحتية الضرورية، ابتداء من المختبر الكبير المكيف وانتهاء بشبكة الاتصال عبر الأقمار الصناعية، بلا ثمن تقريبا. وفي سنوات وجيزة تطورت المدينة الإليكترونية «The Electronic City»، أي حي الصناعات الإلكترونية الكائن في مدينة بنجالورا الواقعة في مركز الهضبة الهندية، على نحو جلب لها شهرة عالمية. فكل اللاعبين الدوليين (Global Player) في صناعة الكمبيوتر، من قبيل سمينز Siemens و كومباك Compaq وتاكساس إنسترومنت Texas Instruments وتوشيبا Toshiba وميكروسوفت Microsoft ولوتس Lotus، تتوافر لهم فروع هناك أو أخذوا يعهدون إلى شركات ثانوية هندية (subcontractor) إدخال التطوير على برامجه. ويبلغ عدد العاملين في صناعة إنتاج برامج الكمبيوتر في شبه القارة الهندية، اليوم، 120 ألفا من خريجي جامعات مدراس ونيودلهي وبومباي. ووصلت قيمة المبيعات التي حققوها لمشاريعهم في عام 1995 إلى 1,2 مليار دولار، علما بأن ثلثي هذه المبيعات قد تحقق من خلال تصدير ما قدموه من خدمات[4]. ولكن، وبما أن الازدهار في بنجالورا قد ضاعف عدد السيارات وتسبب في تلوث الهواء على نحو لا يطاق، ولأن الغالبية العظمى من السكان ظلت تعيش في حالة بؤس وشقاء ترهق الوجدان، لذا

فقد هوت المدينة في تخلفها مجددا، فغادرتها ورش صناعة برامج الكمبيوتر مفضلة بونا (Poona) عليها.

ومع أن استيراد المستخدمين الهنود إلى كاليفورنيا لم يكن ذا بال، إلا أن الحال قد تغيرت بعد عشر سنوات منه في المواقع الأم لهذه الصناعة، أعني في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، فلم تعد الأمور كما كانت في السابق. ففي ألمانيا ألغى عمالقة صناعة الكمبيوتر آي. بي. إم IBM وديجتال إكويبمنت Digital Equipment وسيمنز - نيكس دورف Siemens Nixdorf -، ما يزيد على عشرة آلاف فرصة عمل منذ عام 1991. حقا لم تكن منافسة بنجالورا هي المسبب الرئيسي لهذا التطور، إلا أن الأمر الذي لاشك فيه هو أن توافر هذه المؤسسات على فروع لها هناك كان عاملا مساعدا على هذا التطور. أضف إلى هذا أن هناك الكثير من الشركات التي يتعين عليها معالجة كميات كثيرة من المعلومات، قد استجابت للعرض الذي قدمه لها الطرف الآخر من العالم، فقد عهدت الخطوط الجوية السويسرية والخطوط الجوية البريطانية ولوفتهانزا إلى شركات ثانوية هندية، إنجاز أجزاء واسعة من حساباتها. وترك المصرف الألماني (Deutsche Bank) إلى الشركة التي يمتلكها في بنجالورا مهمة صيانة وتوسيع نظم معالجة المعلومات الإلكترونية (EDV - Systems) في فروعه الخارجية. وهنود أيضا كان أولئك الذين قاموا بتطوير طرق السيطرة الإلكترونية على رصيف الحافلات في ميناء بريمر Bremerhaven، وبوضع برامج لتوجيه عمليات مؤسسة إنتركوب Intercope في هامبروج، المؤسسة التي تدير شبكة اتصالات خاصة بها. والدافع للتوسع باتجاه الهند يكمن أولا وأخيرا في أن العاملين هناك قد تخرجوا من جامعات جيدة تُدرَّس بالإنجليزية وأنهم، وبالرغم من هذا، أرخص أجرا بكثير من زملائهم الشماليين. وكان المتحدث بلسان شركة الطيران السويسرية هانس كرومر Hannes Krummer، قد صور دوافع التوجه إلى الهند عندما قال: «بالأجر الذي ندفعه إلى السويسري بإمكاننا أن نشغل ثلاثة هنود». وأن نقل إصدار فاتورات الدفع إلى هناك قد ساعد على التخلص من مائة وعشرين مستخدما في زيورخ وتوفير التكاليف بمقدار ثمانية ملايين فرنك سويسري في العام(5).

وفي الواقع فإن هذا كله ليس سوى البدايات الأولى لا غير. فمنذ عام

1990 هناك نصف مليون آخر في الكادر المتخصص بعلم الحاسوب يتزاحم على السوق، أعني أولئك القادمين من روسيا وأوروبا الشرقية. فقد كلف الفرع الألماني لشركة IBM شركة في منسك بأن تقوم، عبر الأقمار الصناعية، بأعمال الصيانة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الكادر البشري. من ناحية أخرى تُكتب برامج الشركة الألمانية Software AG في مدينة ريجا Riga، وبرامج شركة دبيس Debis، المملوكة من قبل مؤسسة دايملر بنز، في مدينة سانت بيترز بورغ. ويفسر كارل هاينس أشينجر Karl - Heinz Achinger رئيس شركة Debis، هذا التحول فيقول: «إن العرض هناك أكثر رخصا مما هو في الهند». ويؤيده في هذا رينيه جوتن René Joetten، الخبير بشؤون الهند لدى سمينز، إذ يؤكد على أن التكاليف قد ارتفعت في الهند «وإننا نفكر في الانتقال إلى مكان آخر في أقرب وقت».

ومهما كان الحال، فبالنسبة لهؤلاء العاملين في مجال نظم المعلومات بكل جد وإخلاص وبأجور زهيدة، قد بدأت السماء بالنسبة لهم تتلبد، إذ أخذ زميل آخر ينافسهم على نحو متنام وأكثر رخصا: إنه الكمبيوتر الذي لا قدرة لهم على مصارعته والانتصار عليه. فالمطلعون على بواطن الأمور في هذا القطاع، من قبيل كارل شميتس Karl Schmitz من مؤسسة Gesellschaft fuer Technologieberatung und Systementwicklung، يرون أن العمل البشري في قطاع برامج الكمبيوتر، «ظاهرة مؤقتة، حتى إن كان زهيد الأجر. فالتوسع في إنتاج البرامج الجاهزة والتقدم في تطوير لغات جديدة في كتابة البرامج سيؤدي قريبا، حسب رأيه، إلى ألا تكون هناك حاجة إلى العمل البشري إلا بالكاد، وأن استخدام الأجهزة الجديدة سيمكن مبرمجا واحدا في المستقبل من تأدية ما ينجزه اليوم مائة من زملائه(6)؛ إنه حقاً لتنبؤ لارحمة فيه لفئة مهنية كانت تعتبر، حتى الآن، طليعة التقدم. فإذا كان Schmitz على صواب، فإن هذا يعني أنه لن يتبقى من المائتي ألف فرصة عمل في صناعة البرامج الألمانية، سوى ألفين فقط ـ نعم ألفين لا غير.

ومع هذا، هناك بعض التطورات التي تعطي الكادر الفني العامل في مجال الكمبيوتر الأمل في أن ينمو الطلب على مهنتهم. ففي كل أنحاء العالم تركز شركات الاتصالات الهاتفية على إنشاء شبكات عالية الأداء، الأمر الذي يعني أن الحاجة إلى نظم تسيطر من خلالها على العمليات،

ستنعش الطلب على خدمات النقل الإلكتروني للمعلومات المتعددة الجوانب. فكتابة البرامج المتعلقة بذلك ستتطلب عملا وفيرا. ففي عام 1995 زادت الشركات المتخصصة بوضع برامج الكمبيوتر من عدد العاملين لديها مجددا. من ناحية أخرى سيختفي، بفعل التوسع في الاتصال المباشر (Online) عبر شبكات الربط الإلكترونية، عدد لا يحصى من المهن الخدمية الأخرى. فأمناء المحفوظات والمكتبات والعاملون لدى الصحف المحلية وجرائد الإعلانات، هؤلاء جميعا سيفيضون عن الحاجة. وحينما يتوافر أكبر عدد من الأفراد على جهاز الكمبيوتر الخاص، وعلى الهاتف المربوط بشبكة المعلومات، وحينما يكون بمستطاع الزبون اختيار ما يحتاج إليه من المعروض على مستوى العالم بدقائق، من دون أن يغادر منزله، عندئذ سيفقد جزء كبير من العاملين فرص عملهم بلا مراء.

ملايين الضحايا قربان للسوق العالمية

إن الاقتصاد القائم على الجدارة العالية والتكنولوجية المتقدمة يتسبب، عن طريق إعادة الهيكلة والتخلص من التعقيد والروتين وما يتبع ذلك من تقليص في فرص العمل وتسريح للأيدي العاملة، في تفاقم البطالة وفي خفض عدد المستهلكين في مجتمع الرفاهية. وبالتالي فقد لاحت في الأفق بوادر هزة اقتصادية واجتماعية يصعب التكهن بمدى خطرها الآن. فسواء تعلق الأمر بإنتاج السيارات أو أجهزة الكمبيوتر أو بصناعة المواد الكيماوية أو الأجهزة الإلكترونية، أو بشبكة الاتصالات الهاتفية أو بالخدمات البريدية أو بتجارة التجزئة أو بالاقتصاد المالي: نعم سواء تعلق الأمر بهذه أو بتلك، فإن الحال واحدة، وهي أنه حيثما تجري المتاجرة بالبضائع والخدمات عبر الحدود الدولية بكل حرية، تعصف بالعمال، بلا هوادة على ما يبدو، زوبعة هوجاء تتمثل في فقدان العمل البشري لقيمته وفي ترشيد يقضي على فرص العمل. ففي الشطر الغربي من ألمانيا ضاع في القطاع الصناعي في الفترة الواقعة بين عام 1991 وعام 1994، أي في ثلاث سنوات فقط، ما يزيد على مليون فرصة عمل(7). علما بأن ألمانيا في وضع لا بأس به مقارنة بالعديد من الدول الأخرى. ففي البلدان الأخرى المنضوية تحت راية «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي» (OECD)، هذه المنظمة التي تجمع بين 23 دولة

صناعية غنية وخمسة بلدان جوار فقيرة، تقلص عدد فرص العمل ذات الأجر الجيد على نحو أسرع[8]. في عام 1996 زاد عدد السكان الذين يبحثون عن فرصة عمل من غير جدوى في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على 40 مليون مواطن. ومن الولايات المتحدة الأمريكية شمالا وحتى أستراليا جنوبا ومن بريطانيا العظمى غربا وحتى اليابان شرقا، ينخفض على نحو سريع المستوى المعيشي الذي تمتع به الجمهور العام في الأمم الرائدة في الاقتصاد العالمي.

وحتى تلك الصناعة التي ينبغي بها أن تكتب وتصف هذا التدهور، والتي ترى في الـ «bad news» (الأخبار السيئة) دائما «good news» (أخبار جيدة) [بالنظر لما تقدمه لها الأخبار السيئة من مادة للكتابة]، نعم حتى هذه الصناعة نفسها قد صارت تعاني من التغيرات التي طرأت: فالصحفيون والموثقون والمحررون، هؤلاء أيضا باتوا يئنون تحت وطأة عالم الـ Tittytainment(*) المتزايد الانتشار. وإعلاميون يتناقص عددهم باستمرار يكتبون مواضيع أكثر وعلى نحو أسرع؛ من ناحية أخرى لم يعد بوسع الجيل الصاعد من الصحفيين ولا حتى الحلم بعقود العمل الدائمة، وميزانية النثريات المعتبرة التي كانت سائدة في وسائل الإعلام المطبوعة وفي محطات التلفزيون الحكومية. فما كان مستوى دارجا لدى مجلة الـ Spiegel أو الـ Stern ولدى محطة إذاعة WDR أو محطة BR، أضحى اليوم امتيازا يتمتع به قدماء العاملين وقلة من النجوم الصاعدة. أما المستجدون في المهنة فإنه يتعين عليهم أن يكتفوا بعقود غير آمنة ومكافآت ترتكز على عدد ما يكتبون من سطور. وحتى ناشرو الكتب وصناع الأفلام التلفزيونية والسينمائية قد أخذوا يشغّلون أرخص العاملين أجرا. وصار عديد من دور النشر الرابحة يتردد في تشغيل أيد عاملة جديدة، وذلك خشية مما يضمره المستقبل لهذه الصناعة التي أخذت تئن من وطأة أسعار الورق المتزايدة وعدد القراء المتناقص.

وكذلك الحال بالنسبة لتلك القطاعات التي كانت حتى وقت قريب، تعطي العاملين لديها الوعود بأن فرص عملهم آمنة ومضمونة على مدى الحياة، وبغض النظر عما ينتاب العالم من ازدهار أو تدهور اقتصاديين. فهذه القطاعات أيضا أضحت على عتبة شطب عدد عظيم من فرص

(*) راجع بشأن فحوى هذا المصطلح الصفحة 27 من هذا الكتاب - المترجم.

العمل. فتقليص فرص العمل لم يعد يهدد العاملين في المصارف وشركات التأمين فقط، بل أخذ يعم أيضا العاملين في شركات الاتصالات الهاتفية. وشركات الخطوط الجوية وفي الإدارات الحكومية. وإذا أخذ المرء بجدارة القطاعات المعنية الرائدة على المستوى العالمي كمعيار وقدر، بناء عليه الخسارة المستقبلية في فرص العمل لدى المشروعات الألمانية أو الأوروبية، فسيبدو في الأفق تسريح لجماهير غفيرة من العاملين، كما يتضح من التقديرات الواردة في الصفحات التالية. إن ألمانيا والاتحاد الأوروبي أضحيا فريسة دسمة للذئاب الجائعة في حلبة المنافسة الشمولية.

ولا تلوح في الأفق نهاية لضياع فرص العمل. بل بالعكس، فبعد تحليل الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والفريق البحثي لدى المؤسسة الاستشارية الرائدة على المستوى العالمي، أعني Mckinsey Global Institute وغير ذلك من التقارير الصادرة عن القطاعات والمشاريع المختلفة، توصل المؤلفان لهذا الكتاب إلى اعتقاد مفاده أن البطالة ستهدد خمسة عشر مليون عامل ومستخدم آخرين، في الاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة، أي أنها ستهدد عددا يكاد يساوي عدد المسجلين في صيف عام 1996 بصفتهم عاطلين عن العمل.

في ألمانيا فقط هناك ما يزيد على أربعة ملايين فرصة مهددة بالضياع على نحو شديد. الأمر الذي يعني احتمال ارتفاع معدل البطالة إلى ما يزيد على ضعف المعدل السائد الآن، أي وعلى وجه التحديد، أن يرتفع من 9,7 إلى 21 بالمائة. أما في النمسا فإنه يمكن أن يرتفع من المعدل السائد الآن وهو 7,3 إلى 18 بالمائة. ومع أن ثمة توقعا بأن الحال لن يكون على هذه الفظاعة، وذلك لأن هناك احتمالا أن يجري تعويض الضياع الحاصل في فرص العمل المرتكزة على عقود نظامية، بفرص عمل مؤقتة من حيث ساعات العمل أو من حيث مدة العقد(*1). إلا أن الدخول في عالم العمل الجديد الذي سيترك ملايين العاملين بين الحين والحين، يتنقلون من فرصة عمل مؤقتة إلى فرصة أخرى مؤقتة، نعم أن الدخول في هذا العالم الجديد ستكون أدنى بكثير من المستوى الذي يضمنه نظام الأجور السائد حتى

(*1) أي عمل لا يؤدى على مدار اليوم كله بل لبضع ساعات فقط، كأن يعمل المستخدم نصف نهار أو أقل ـ المترجم.

الآن. وهكذا أخذ مجتمع العشرين إلى الثمانين يقترب أكثر فأكثر. إن كل واحد يشعر بآثار التحول، حتى أولئك الذين لاتزال فرص عملهم تبدو آمنة حتى الآن. وأخذ الخوف من المستقبل وعدم الوثوق بما يضمره ينشران ظلالهما أكثر فأكثر. كما أخذ البناء الاجتماعي ينهار ويتحطم. ومع هذا يرفض غالبية المسؤولين تحمل المسؤولية. فتتظاهر الحكومات ومجالس إدارات المؤسسات بالحيرة مدعين أنه لا ذنب لهم في ما يحدث، مؤكدين لناخبيهم ومستخدميهم أن الضياع الهائل في فرص العمل، هذا الضياع الذي ما كان بالإمكان تصوره حتى وقت قريب، ليس سوى نتيجة لا مناص منها «للتحولات الهيكلية». فها هو المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية مارتن بانجمان Martin Bangemann، على سبيل المثال، يدعي أن الإنتاج الواسع لم يعد له مستقبل في أوروبا الغربية في ظل الأجور المرتفعة، وأن «الصين وفيتنام تقفان على الباب بصفتهما منافسين لا قدرة على منافستهما، من حيث تدني أجر العمل لديهما، إلا بالكاد»[9]. أما الصحيفة الناطقة بلسان أرباب العمل Wall Steet Journal، فإنها تؤكد على أن «المنافسة في اقتصاد معولم لا تعرف الرحمة وتؤدي إلى خلق سوق عمل دولية. وبالتالي فليست ثمة فرصة عمل آمنة»[10].

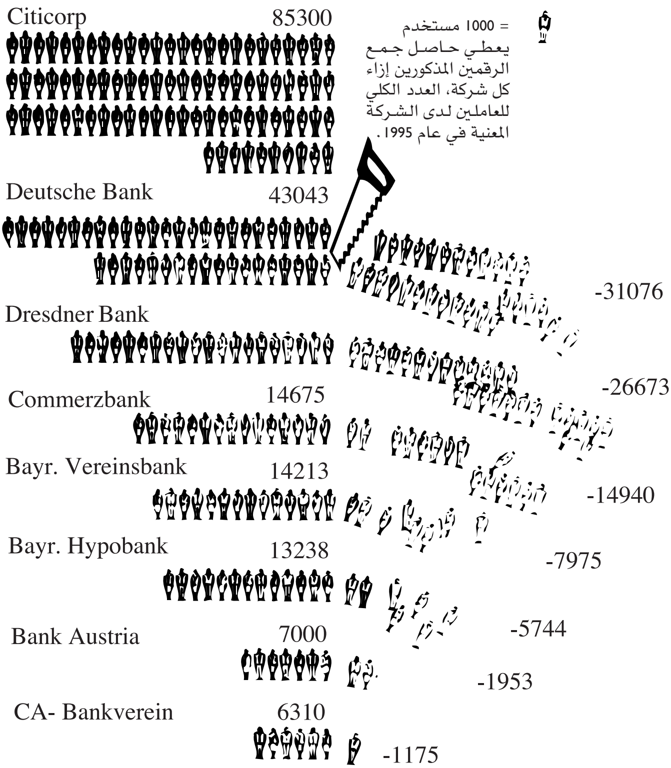
ولا شك في أن المنتفعين من الاقتصاد الذي تنتفي فيه الحدود الدولية، يودون السمو بالأزمة إلى مصاف الأحداث الناجمة بفعل قوانين الطبيعة. ويندرج في هذا السياق التحذير الذي أطلقه في عام 1993 الرئيس الأسبق لمؤسسة «دايملر بنز» إدزارد رويتر Edzard Reuter، حينما راح يقول: «إن المنافسة في القرية المعولمة تشبه الزوبعة، لا أحد يستطيع البقاء بمنأى عنها»[11]. وبعد مرور ثلاث سنوات وضياع مليون فرصة عمل أخرى، راح رئيس مؤسسة سيمنز هينرش فون بيرر Heinrich Von Pierer يكرر التحذير نفسه بذات الكلمات تقريبا، إذ قال: «لقد تحولت رياح المنافسة إلى زوبعة وصار الإعصار الصحيح يقف على الأبواب»[12]. إلا أن التكامل الاقتصادي المتخطي لكل الحدود الدولية لا ينجم، أبدا، بفعل قانون طبيعي أو تقدم تكنولوجي مستقيم المسار وذي صيغة واحدة لا بديل لها، بل هو في الواقع النتيجة الحتمية لتلك السياسة التي انتهجتها الحكومات في البلدان الصناعية الغربية، منذ عقد من الزمن ولاتزال تطبقها حتى هذا اليوم.

العاصفة الهوجاء

فرص العمل المهددة بالضياع لدى أهم المؤسسات الخدمية

المصارف:

العاملون الذين سيفيضون عن الحاجة في الفروع الداخلية والخارجية في المصارف الألمانية، فيما لو سادت في هذه المصارف الإنتاجية السائدة في عام 1995 لدى المصرف الأمريكي العملاق Citicorp (الربح الإجمالي مقسما على عدد العاملين = 68769 دولارا أمريكيا).

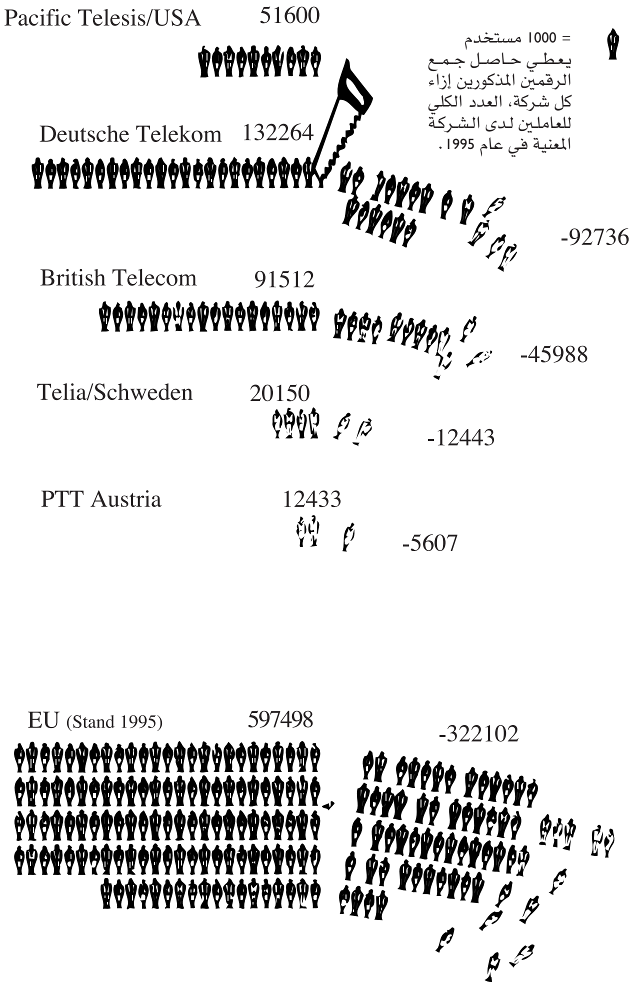


المصدر: التقارير السنويج للمصارف المعينة

تقرأ هذه الأرقام على النحو التالى: لو عمل دويتشه بنك بنفس الجدارة التي يعمل بها مصرف Citicorp وظل الربح عند مستواه الحالي، سيكون بالإمكان العمل بعدد من المستخدمين يقل بمقدار 31076 عن عدد المستخدمين الذين عملوا لديه في عام 1995.

شركة الاتصالات:

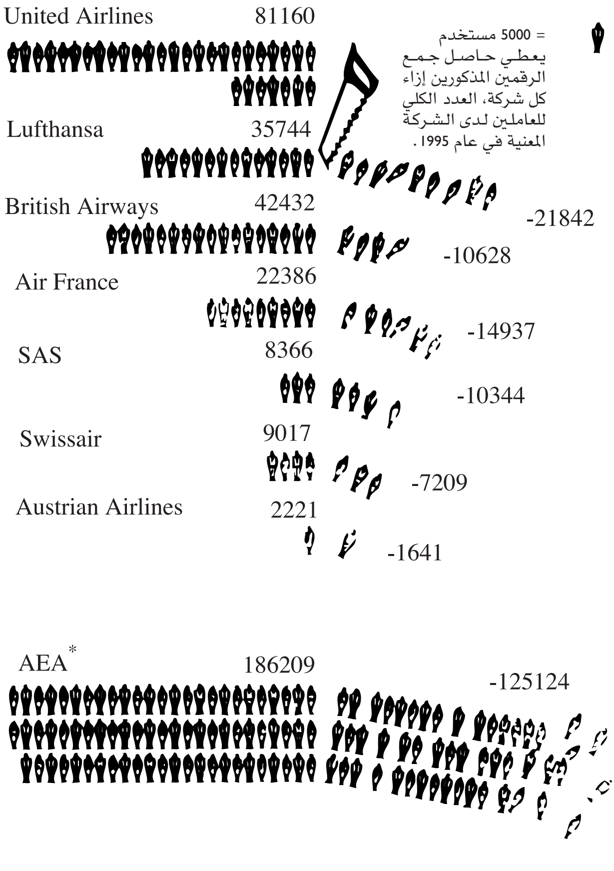
العاملون الذين سيفيضون عن حاجة شركات الاتصالات الأوروبية، فيما لو سادت فيها نفس الإنتاجية السائدة في عام 1994 لدى شركة التليفونات الأمريكية Pacific Telesis (المجموع الكلي لخطوط الهاتف مقسمة على عدد العاملين = 296 بالنسبة للعامل الواحد)



المصدر: ITU World Communication DataBase : Sirus

شركة الطيران:

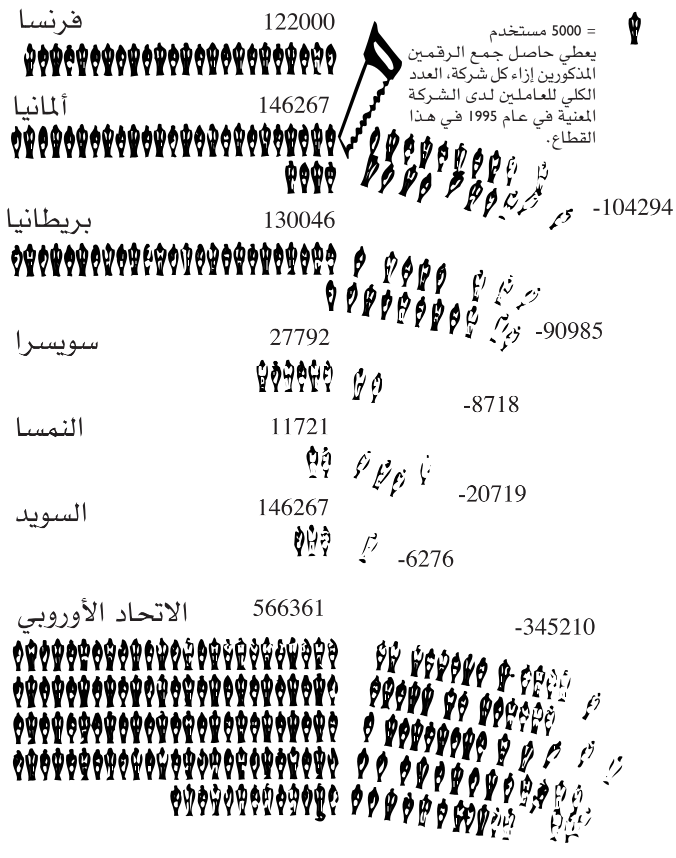
العاملون الذين سيفيضون عن الحاجة في شركات الطيران الأوروبية فيما لو سادت في هذه الشركات، الإنتاجية السائدة في عام 1995 لدى شركة الطيران الأمريكي United States.
(2,2 مليون كيلو متر طيران بالنسبة للعامل الواحد).



المصدر: Ouellen: Association of European Airlines. Yearbook: IATA World Air Transport Statistics وكذلك التقارير السنوية لشركات الطيران.

شركة التأمين:

العاملون الذين سيفيضون عن الحاجة في شركات التأمين الأوروبية فيما لو سادت في هذه الشركات، الإنتاجية السائدة في عام 1994 لدى شركات التأمين الأوروبية (902504 دولارات أمريكية أقساط تأمين بالنسبة للمستخدم الواحد).



المصدر: OECD: Institute Statistics Yearbook

Paris 1990: European Insurance in Figures.

بما أن فرنسا تتوافر لهامؤسسات تقدم الخدمات المصرفية وخدمات التأمين في آن واحد، لذا فإن حاجاتها إلى مستخدمين يسهرون على بيع وثائق التأمين وإدارة الاستثمار المالي بالقطاع الأهلي أقل بكثير من حاجة القطاعات المشابهة في باقي البلدان الأوروبية الأخرى التي يعتقد بأنها ستحذو حذو فرنسا في المستقبل

من كينز إلى هايك: حرب تحرير لرأس المال

وكانت المسيرة صوب العلاقات الاقتصادية المعولمة، قد بدأت حينما كانت أوروبا لاتزال تصارع الآثار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. ففي عام 1948 توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، إلى «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» المسماة اختصارا بـ «الجات»، وذلك رغبة من هذه الدول في خلق نظام مشترك للتجارة الدولية لأول مرة في التاريخ. وفي جولات دولية وصل عددها إلى الثمانية حتى الآن، واستغرقت كل واحدة منها عدة سنوات، اتفقت الدول المشاركة في الجات على تخفيض مستمر لتعريفاتها الجمركية في عقود السنين التالية. ومن هنا فلم تبق هناك أهمية تذكر للضرائب الجمركية بالنسبة للتجارة السائدة بين الدول المتقدمة. وهكذا، ومنذ تأسيس «منظمة التجارة العالمية» المسماة اختصارا «WTO» ومقرها في جنيف، كبديل للجات، لم تعد الحكومات تتفاوض على القيود الجمركية. بل صارت تركز جهودها على العوائق الأخرى التي تحد من حرية التجارة بين الدول، كاحتكار الدول لبعض المجالات الاقتصادية، أو كالقيود الفنية التي تتخذها.

وكانت النتائج التي أفرزها التحرير المتزايد للتجارة عظيمة بلا مراء. فمنذ أربعة عقود من الزمن فاق نمو التجارة في السلع والخدمات نمو الإنتاج. لا بل منذ عام 1985 أضحى نمو قيمة التجارة يفوق نمو قيمة الناتج الإجمالي بمقدار الضعف. وفي عام 1995 بلغ حجم التجارة العابرة للحدود خُمس مجموع السلع والخدمات المحتسب إنتاجها إحصائيا(13).

ولفترة طويلة من الزمن لمس المواطنون في البلدان الصناعية أن النمو المطرد في التشابك الاقتصادي مع العالم الخارجي قد أدى فعلا إلى رفع مستواهم المعيشي أيضا. إلا أن الحال قد تغير في نهاية السبعينيات، إذ حدث تحول تاريخي في السياسة الاقتصادية المطبقة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو تحول أضفى على الاقتصاد العالمي بُعدا جديدا. فحتى ذلك الحين كانت غالبية البلدان الصناعية تسير في ضوء المبادئ التي صاغها الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، كرد على الكارثة الاقتصادية التي اندلعت في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. وكان كينز قد رفع الحكومة إلى مصاف المستثمر المالي الرئيسي في الاقتصاد

الوطني، إذ أناط بها التدخل، عبر موازنتها المالية، في النشاطات الاقتصادية بغية تصحيح حالات البطالة والركود التي يفرزها السوق. فإذا تميزت الحالة السائدة بالركود، فإن على الحكومات رفع الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري، وذلك تفاديا لانكماش النمو الاقتصادي. أما في الحالات التي تتميز بنشاط اقتصادي يفوق حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة، فإن على الحكومات تفادي التضخم وذلك من خلال استخدام زيادة الإيرادات الضريبية، لتسديد ما ترتب عليها من ديون كانت قد مولت بها ما أنفقته لمواجهة حالة الركود. ومن هنا فقد دعم الكثير من الدول، على نحو انتقالي، تلك الصناعات التي كان يُعتقد أنها الضامنة لتحقيق نمو اقتصادي سريع ولزيادة الطلب على الأيدي العاملة. إلا أن هذا التصور أثيرت من حوله الشكوك، بفعل ارتفاع أسعار النفط في الفترة الواقعة بين عام 1973 وعام 1979. ففي الكثير من الحالات لم تتمكن الحكومات من السيطرة على العجز في الموازنة ومن التحكم في التضخم. كذلك لم يعد في الإمكان بقاء أسعار صرف العملات في مستوياتها السائدة.

من هنا فقد اتخذ المحافظون الذين فازوا بالانتخابات في عام 1979 في بريطانيا، وفي عام 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية عقيدة اقتصادية مختلفة كلية كمبدأ لسياستهم، أعني ما يسمى بالليبرالية الجديدة التي نادى بها مستشار ريغان الاقتصادي ميلتون فريدمان، أو مستشار مسز تاتشر فريدرش فون هايك Friedrich August Von Hayek(*3)، هذا الاقتصادي الذي يمكن أن يعتبر من ممثلي المدرسة النقدية (Monetarismus) بناء على آرائه بشأن السياسة النقدية. فقد كان هذان المنظران قد أوكلا إلى الحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام [الرأسمالي] مؤكدين على أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع. وبناء على هذا الاعتقاد راحت الحكومات الغربية، الليبرالية النزعة في غالبيتها، تبذل،

(*3) فريدرش فون هايك (1899 ـ 1993) من أعلام الاقتصاديين. كان أستاذا للاقتصاد في جامعات لندن وشيكاغو وفرايبورغ في ألمانيا. له العديد من المؤلفات في الفلسفة والسياسة والاقتصاد. ولعل مؤلفه «الطريق إلى العبودية» واحد من أهم مؤلفاته. وحصل فون هايك على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1974.

في الثمانينيات، قصارى جهدها من أجل تحرير رأس المال من القيود. فألغت، على جبهة عريضة، ما كان سائدا من رقابة وتدخلات حكومية؛ ولم تكتف بهذا فقط، بل راحت تضغط على كل الشركاء الرافضين لتطبيق هذا النهج، للأخذ بالتوجه الجديد مهددين إياهم بالعقوبات التجارية وبوسائل الضغط الأخرى.

فالتحرير، والليبرالية والخصخصة: لقد غدا هذا الثلاثي هو الوسائل الاستراتيجية في السياسية الاقتصادية الأوروبية والأمريكية، التي أعلى من شأنها المشروع الليبرالي الجديد لتغدو أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها. وبفعل إيمانهم المتطرف بالسوق رأى الحاكمون في واشنطن ولندن أن النظام الذي يأخذ بقانون العرض والطلب، هو أفضل الأنظمة المتاحة طرا. وصار توسيع التجارة الحرة هدفا بحد ذاته لا يحتاج إلى تفسير. وبالتحرير الكامل لأسواق الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال تــم في الواقع، ومن دون أي اعتراض ذي شأن، أكبر تغيير جذري في النظام الاقتصادي السائد في الديموقراطيات الغربية.

وبعد مضي فترة وجيزة على ذلك، لم تعد مجهولة هوية أولئك الذين سيتحملون في المستقبل عبء مخاطر الأسواق. فعلى وجه الخصوص، في القطاعات المنتجة للسلع الكثيفة العمل البشري والتي تشغل كثيرا من الأيدي العاملة غير المتعلمة أو قلة من الكادر المتخصص، واجهت المشروعات من كل الأحجام المنافسة القادمة من بلدان الأيدي العاملة الرخيصة الأجر. ولذا أضحت صناعة الأثاث والمنسوجات والأحذية والساعات اليدوية ولعب الأطفال مجدية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة فقط، في حالة تحول أجزاء واسعة من الإنتاج إلى الإنتاج الآلي أو إلى العالم الخارجي. من ناحية أخرى كانت اليابان قد انضمت، بصفتها دولة صناعية جديدة، إلى صف الرواد القدماء في السوق العالمي، وراحت تضغط بالأسعار المتدنية لصادراتها على باقي الصناعات الأخرى. وتمثل رد العالم الغربي في بادئ الأمر بفرض ضرائب جمركية حمائية وبإجبار اليابان، دونما طائل، على أن تقدم التعهد بأنها ستقوم طواعية بالحد من صادراتها إلى هذه البلدان. وفي ذات الوقت ظلت الكلمة الأولى، سياسيا وأيديولوجيا، في أيدي مناصري حرية التجارة، الذين استطاعوا - بزعمهم أن أساليب حمائية من هذا

القبيل تقف حجر عثرة في طريق التقدم التكنولوجي ـ أن يظفروا بأن تُطَبق الغالبيةُ العظمى من وسائل الحماية لفترة مؤقتة لا غير.

إن التخلي عن الإنتاج الواسع للسلع الكثيفة العمل البشري، والتحول صوب الإنتاج المعتمد على التقنية العالية، وصوب المجتمع الخدمي أصبح هو التطور الذي كان يراد منه تضميد الجراح التي سببتها المنافسة الدولية والإنتاج الآلي. وفي الحقيقة لم يتحقق هذا الأمل أبدا. فبالرغم من النمو الدائم لم يجد، باستثناء اليابان، عدد متزايد من السكان في كل دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فرص عمل بأجر مناسب.

الرفاهية من خلال التجارة الحرة: الوعد الكاذب

وفقا للنظريات الاقتصادية السائدة ما كان يمكن أن تفضي الحال إلى ما عليه سوق العمل أبدا. فالتبادل الحر للسلع عبر الحدود الدولية يؤدي، حسب ما يقوله دعاة التجارة الحرة حتى هذا اليوم، إلى زيادة الرفاهية لدى كل الأمم المشاركة. ولتبرير هذا الادعاء يستشهد الجميع، سواء كانوا أساتذة جامعيين أو سياسيين، دائما وأبدا بنظرية «التكاليف النسبية» التي صاغها الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو في القرن التاسع عشر. وكان ريكاردو قد حاول آنذاك أن يوضح أن التجارة الدولية ستحقق الخير لتلك البلدان أيضا، التي هي أدنى إنتاجية مقارنة بشركائها في التجارة. وللدلالة على هذا انطلق ريكاردو من مثال إنتاج النبيذ والنسيج في كل من بريطانيا والبرتغال. وفي حين أن كلا البلدين كانا قادرين على إنتاج السلعتين، إلا أن بريطانيا كانت تحتاج آنذاك إلى بذل كمية عمل أكثر، أي أنها كانت أدنى إنتاجية وبالتالي فإن الأمر يبدو كما لو كانت بريطانيا غير قادرة على تصدير شيء من هذه السلع إلى البرتغال، وذلك لأن ثمنها أعلى. ومع هذا فإن من الأفضل للبرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ وتصديره إلى بريطانيا وشراء النسيج البريطاني بعوائد تصدير النبيذ. وستحقق بريطانيا أيضا ربحا إذا ما تخصصت في إنتاج النسيج وصدرته إلى البرتغال لتدفع بعائده ثمن النبيذ الذي تستورده من البرتغال. وكان تفسير هذا يكمن في نسبة سعري كلتا البضاعتين في البلد المعني. ففي بريطانيا ـ بناء على حسابات ريكاردو ـ تنتج ساعة العمل الواحدة المبذولة في إنتاج النسيج قيمة لا

تتحقق في إنتاج النبيذ إلا ببذل 1,2 -ساعة عمل. أما في البرتغال فإن الحال عكس ذلك. فالنسبة ههنا تساوي 1 ـ 0,8 فقط. ومعنى هذا هو أن قيمة النبيذ في البرتغال نسبيا ـ أي مقارنة بالنسيج ـ أدنى من قيمته في بريطانيا. من هنا فإن لكل بلد من هذين البلدين تفوقا نسبيا، أي تفوقا من حيث التكاليف المقارنة في إنتاج واحدة من السلعتين. وبالتالي فمن مصلحة البرتغال الكف عن إنتاج النسيج وتشغيل ما لديها من أيد عاملة في إنتاج النبيذ. أما بريطانيا فإن من الأفضل لها التخصص في إنتاج النسيج والكف عن إنتاج النبيذ. ولو تحقق هذا فستمنح التجارة كلا الشعبين القدرة على استهلاك كمية أكبر من النبيذ والنسيج من دون الحاجة إلى بذل عمل أكثر.

ولا ريب في أن نظرية ريكاردو بسيطة وذكية في آن واحد. فهي تفسر سبب ازدهار المتاجرة العالمية بتلك السلع أيضا التي بإمكان كلا الطرفين المتاجرين إنتاجها. ولكن، ومع هذا كله، لا قيمة كبيرة لهذه النظرية بالنسبة للعالم المعاصر. وسبب ذلك يكمن في أن نظرية ريكاردو الرائعة تقوم على فرضية لم تعد متحققة منذ أمد طويل: إن التفوق النسبي من حيث التكاليف يشجع على المتاجرة فقط مادامت رؤوس الأموال والمشروعات غير قادرة على الانتقال إلى الخارج. ولا ريب في أن هذا الشرط كان أمرا مفروغا منه بالنسبة لريكاردو. إذ كان قد كتب قائلا: «إن تجارب الماضي تبين أن عدم توافر الأمان، وكذلك كراهية كل إنسان لمغادرة مسقط رأسه والعيش في ظل حكومة أجنبية يعيقان تنقل رأس المال...»[14].

وبعد مضي قرن ونصف القرن أكل الدهر وشرب على فرضية ريكاردو الأساسية. فاليوم لا شيء قادر على التنقل بالسرعة التي ينتقل بها رأس المال. فمن ناحية توجه الاستثمارات الدولية تدفق التجارة، ومن ناحية أخرى تحدد المليارات المتنقلة بسرعة الضوء أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك القوة الشرائية للبلد المعني ولعملته إزاء باقي بلدان العالم. ومعنى هذا هو أن الفروقات النسبية في التكاليف لم تعد هي المحرك الدافع للمتاجرة. لقد صارت العِبْرَة للتفوق المطلق في جميع الأسواق والبلدان في آن واحد. فحيثما تكون الشركات دولية النشاط قادرة على إنتاج بضائعها في مناطق تتصف بتدني الأجور، وبخلوها من مدفوعات الضمان الاجتماعي أو تكاليف

المحافظة على سلامة البيئة، فإنها تخفض في الواقع التكاليف المطلقة التي تتحملها في سياق عملية الإنتاج. ولا يترتب على هذا الأمر انخفاض أسعار السلع فقط، بل يترتب عليه انخفاض سعر قوة العمل أيضا.

والاختلاف ههنا ليس خلافا هينا ذا طابع أكاديمي تتجادل حوله المدارس المختلفة في النظرية الاقتصادية. فالسعي لاقتناص التفوق المطلق غيّر على نحو جذري الآليات التي يتطور وفقها الاقتصاد العالمي. فكلما كان الإنتاج ورأس المال أكثر قابلية على التحرك عبر الحدود الدولية، كانت أقل خضوعا للحكومات تلك المؤسسات العملاقة، التي ترعب اليوم الحكومات وناخبيها على حد سواء وتجرد الجميع مما لديهم من سطوة: أعني الشركات العابرة للقارات. وبناء على إحصائيات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، UNCTAD، فهناك ما يقرب من أربعين ألف شركة تمتلك مصانع في ما يزيد على ثلاث دول. ووصلت قيمة مبيعات المائة الكبرى منها إلى ما يقرب من (1,4) بليون دولار في العام الواحد. وتهيمن الشركات العابرة للقارات على ثلثي التجارة العالمية، ويُنجز ما يقرب من نصف هذه التجارة في داخل شبكة المصانع التي تعود ملكيتها إلي الشركة الأم[15]. من هنا فإن هذه الشركات قد صارت محور العولمة والقوة الدافعة لها بلا انقطاع. وفي هذا كله تمكنها طرق الإمدادات الحديثة وتكاليف النقل المنخفضة على توحيد مراحل الإنتاج وتركيزها. فالشركات جيدة التنظيم الشبيهة، على سبيل المثال، بالشركة العملاقة Asea Brown Boveri (ABB) ، وهي شركة متخصصة في إنتاج الآلات والمكائن وفي تشييد المصانع، والتي تمتلك ألف شركة موزعة على أربعين بلدا، تستطيع، عند الحاجة، تحويل إنتاج كل سلعة تنتجها من بلد إلى آخر في غضون أيام وجيزة. وهكذا لم تعد البلدان المختلفة وشركاتها الوطنية هي التي تقوم بنفسها في المتاجرة دوليا بما يُنتج في هذه البلدان من سلع، وهو أمر كان يمكن أن يتيح الفرصة للتفاوض أو الاختلاف حول الحصص التي ستحصل عليها الأطراف الوطنية من الأرباح المتحققة في التجارة الدولية، بل، وبدلا من هذا، صارت البروليتاريا العالمية هي التي تتنافس الآن على فرص العمل الضئيلة التي يتيحها لها الإنتاج المنظم عالميا.

ولا ريب في أن هذا التطور قد تسبب في القضاء على القواعد التي

قامت عليها فيما مضى من الزمن الاقتصادات الوطنية: فمن ناحية يُعجل هذا التطور في توالي الابتكارات التكنولوجية وعمليات الترشيد على نحو غير معقول، الأمر الذي يؤدي إلى أن تنمو الإنتاجية بوتائر أسرع من وتائر نمو الناتج القومي الإجمالي. إن حصيلة هذا كله هو ما يسمى بـ «Jobless growth»، أي نمو لا يفضي إلى زيادة في فرص العمل. ومن ناحية أخرى فإنه يغير توازن القوى بين رأس المال والعمل على نحو جذري. إن الأممية التي كانت فيما مضى من الزمن الشعار الذي رفعته الحركة العمالية، في مواجهة دعاة الحرب من الحكام والرأسماليين، أضحت الآن شعار الطرف الآخر. فالطبقة العاملة، التي لا تنتظم في الغالب الأعم، إلا في إطار وطني لا غير، تواجه شركات دولية تُسخِّر الانتقال إلى خارج الحدود للقضاء على كل ما يواجهها من مطالب. على ضوء هذا فلربما كان الوعد بزيادة الرفاهية من خلال التجارة الحرة صادقا بالنسبة للمستثمرين ولقادة الشركات. إلا أنه يفتقد المصداقية بالنسبة لعمالهم والمستخدمين لديهم، وكذلك بالنسبة للعدد المتزايد من العاطلين عن العمل على وجه الخصوص. فبالنسبة لهؤلاء يفضي التقدم المزعوم إلى عكس المتوخى.

ومع مطلع التسعينيات على أدنى تقدير كان هذا المسار قد بدا جليا ولم يعد في الإمكان تجاهله. ومع هذا، فبدلا من أن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة للتخفيف من وطأته، راحت هذه الحكومات الآن تساعد على التعجيل به. فأنشأت بلدان أوروبا الغربية السوق الأوروبية المشتركة، وأخذت، وفقا للخطة المسماة «أوروبا 92» تُلغي، من لشبونة وحتى كوبنهاجن، تقريبا كل العوائق التي تمنع انتقال رأس المال والبضائع والخدمات عبر الحدود. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك قد ردت على هذه الخطوة، بأن قامت بدورها بتأسيس منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المسماة بالنافتا (Nafta)؛ وبانضواء أمة المائة مليون مواطن ساكن إلى الجنوب من نهر ريو جراندا، يكون قد شارك، لأول مرة، بلد نام كبير مشاركة كاملة في هذا التكامل الاقتصادي. وفي الوقت ذاته كان هؤلاء جميعا قد بذلوا في إطار الجات قصارى جهدهم، للتعجيل في آخر جولة من جولات تخفيض الضرائب الجمركية، وهي الجولة التي أسفرت في ديسمبر 1993 عن رفع القيود عن الكثير من الخدمات أيضا، الأمر الذي سهل المتاجرة الدولية بها

كذلك.

وكان الاعتقاد السائد هو أن هذا كله سيدر على البلدان المشاركة الخير الوفير حقا وحقيقة، وسيرفع من المستويات المعيشية. وكان تقرير سشيني Cecchini، وهو دراسة اشتملت على ما يزيد على الألف صفحة كانت المفوضية الأوروبية في بروكسل قد اتخذتها في عام 1988 برهانا على جدوى إقامة السوق المشتركة، نعم كان هذا التقرير قد بشر بستة ملايين فرصة عمل جديدة وبتخفيض العجز في الموازنة الحكومية، بمقدار اثنين بالمائة وبنمو اقتصادي إضافي يصل إلى (4 ,5) بالمائة[16]. وكانت بشارات من هذا القبيل قد رافقت إنشاء النافتا (Nafta) ومنظمة التجارة الدولية (WTO). إلا أن العكس هو الذي تحقق في الواقع. فالسوق المشتركة تركت الصناعة الأوروبية تترنح تحت ما أسمته صحيفة Die Zeit «سياط المنافسة»، هذه السياط التي تسببت في اندلاع حركة ترشيد شملت القارة برمتها وبعنف لم يكن معروفا حتى ذلك الحين. وكانت حصيلة هذا هي ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، وزيادة العجز في الموازنات الحكومية أيضا. أما النمو الاقتصادي فقد كان أقرب إلى التباطؤ منه إلى التسارع.

وفي النمسا، هذا البلد الذي لم ينتم إلى السوق المتكاملة إلا في عام 1995، أخذ العمال يلمسون على نحو شديد وطأة هذا الانتماء. فعلى سبيل المثال، حينما اشترت المؤسسة الألمانية العملاقة في تجارة التجزئة Rewe في يوليو 1996، الشركة النمساوية الناشطة في سوق المواد الغذائية Billa، تركز ما يقرب من نصف السوق الوطنية للمواد الغذائية في أيدي مؤسسة ناشطة على مستوى القارة الأوروبية. وتعين بالتالي على ما يقرب من ثلث العاملين في الزراعة وفي صناعة الأغذية، البالغ عددهم ثلاثين ألف عامل أن يرتعدوا خوفا من فقدان فرصة العمل. فسلعهم ليست قادرة على المنافسة في السوق الأوروبية المشتركة؛ ولن تدفع Rewe للمنتجين النمساويين سوى الأسعار الأوروبية المتدنية وإلا. وكما هي عادتها ـ فستشتري ما تتاجر به من مواد غذائية من الموردين في باقي دول الاتحاد الأوروبي الذين يزودونها حتى الآن ببضائع أفضل جودة وبشروط أنسب.

ومر الأمريكيون الشماليون أيضا بتجارب مشابهة في سياق إنشاء منطقة التجارة الحرة Nafta. فهم لايزالون حتى الآن يتطلعون إلى النعم الموعودة.

وبالرغم من هذا كله تعتزم الحكومات المشاركة في منظمة التجارة الدولية المضي قدما في تعميق التكامل الدولي. ففي عام 1996 جرى التحضير لثلاث اتفاقيات أخرى تخدم هذا التوجه، أعني انضمام البلد العملاق: الصين، إلى اتفاقية التجارة العالمية وتحرير سوق الاتصالات (Telecom) من احتكار الدولة، والحد من العوائق الحكومية التي تواجه استثمارات المؤسسات الأجنبية، وذلك بغية إعطاء هذه المؤسسات حرية أوسع على التحرك. لا بل إن ريناتو روجيرو Renato Rugiero، السكرتير العام لمنظمة التجارة الدولية يخطط للقضاء التام على كل الضرائب الجمركية على المستوى العالمي. فقد طالب الحكومات المشاركة في منظمته بأن تقوم، حتى عام 2020، بالتخلي عن كل الاتفاقيات المحلية وجعل العالم برمته منطقة تجارة حرة. وهو، وبناء على كل التجارب السابقة، مشروع سيؤدي إلى تعميق الأزمة في سوق العمل[17]. ومع هذا تتمسك، من واشنطن وحتى بروكسل وبون، الغالبية العظمى من الرجال القائمين على تسيير دفة السياسة الاقتصادية بهذه التصورات. وعلى ما يبدو فقد انطبقت مصيدة العولمة على فريستها على نحو لا مفر منه، فها هي حكومات أغنى وأكبر دول العالم تبدو كما لو كانت أسيرة سياسة لم تعد تسمح بأي توجه آخر. وليس هناك مكان عانى فيه السكان من هذا التطور ما عاناه سكان الوطن الأم للثورة الرأسمالية المضادة على وجه الخصوص، أعني في الولايات المتحدة الأمريكية.

انتصار الجرار

ما كان الأمر يمكن أن يكون أسوأ مما هو عليه بالنسبة لجاك هايس (Jack Hayes)، الذي جلس، وقد تقلصت عضلات وجهه، في مطبخه الضيق جاهدا في أن يتمالك نفسه، فهو يعمل منذ 29 عاما خراطا ومنسقا لعمل الآلات لدى كاتربيلر Caterpillar، أكبر منتجي آلات البناء والجرارات في العالم. وقد عايش، سواءفي المصنع الرئيسي أو في مقر المؤسسة الرئيسي في Peoria، في ولاية Illinois، كل ما مرت به المؤسسة من مراحل الازدهار والانتكاسات، بما في ذلك عقد الثمانينيات القاسي، الذي كانت المؤسسة إبانه على وشك إعلان الإفلاس. وكان هايس قد أنفق، طواعية، ساعات لا تحصى في إصلاح طرائق العمل وفي تركيب المكائن الموجهة بالكمبيوتر،

وفي تدريب الكوادر ذات الكفاءة العالية في مواقع العمل. وكانت هذه الإصلاحات قد مكنت المؤسسة من أن تستعيد مكانتها في القمة العالمية. وفي عام 1992 حيث بدأت المؤسسة، كما يتذكر هايس، في تحقيق مبيعات قياسية وأرباح دسمة، أعلنت الإدارة الحرب على العاملين. إذ طالبت بتخفيض الأجور بمقدار عشرين بالمائة وبالعمل ساعتين إضافيتين. وفي هذاكله لم يكن مجلس إدارة المؤسسة مستعدا للتقاضي بهذا الشأن أصلا. وكان الموقف بالنسبة لهايس ولغالبية زملائه من قدماء العاملين واضحا: إنه يتطلب العمل معا نقابتهم United Auto Workers (UAW) بغية تعبئة إضراب يعم جميع مصانع المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الأمر قد بدا لهم شرعيا، سواء من وجهة النظر القانونية أو الأخلاقية: فلِمَ لا ينبغي بالعاملين أن يحصلوا على حصة من الأرباح المتزايدة ؟

ومع أن أربع سنوات قد مضت على طرح هذا السؤال، إلا أن هايس لايزال يجهل الجواب. وكان العاملون لدى «Cat» قد أضربوا مرات عديدة، كان بعضها في داخل مواقع العمل وبعضها الآخر في خارج مواقع العمل. واستمر إضرابهم الأخير ثمانية عشر شهرا متواصلة. وما كان قد بدا إضرابا عاديا ضد إدارة مشروع مُستَثْمِرة، سرعان ما تحول إلى أطول وأعنف صراع عمالي في أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية. وكان الإضراب قد كلف النقابة العمالية ثلاثمائة مليون دولار، دفعتها لتعويض أعضائها عن خسارة أجورهم، ومع هذا لم يجد هذا كله نفعا[18]. ففي يوم الأحد المصادف 3 ديسمبر 1995 سمع هايس ورفاقه المضربون ومن سكرتير نقابة UAW ريتشارد أتوود (Richard Atwood): «إن الأشخاص الوحيدين الذين أضر الإضراب بهم فعلا هم أعضاؤنا الأوفياء». وأن المرء لم يستطع تركيع Caterpillar، وأن من الأفضل للمضاربين العودة إلى عملهم من جديد وهكذا عاد هايس إلى عمله، ولكن وفق الشروط الجديدة. لكنه لايزال لا يفهم، كيف آلت الحال إلى ما هي عليه الآن. إذ يقول مستنكرا إنه ما كان يعتقد «قط أن الشركة ستعاملنا على هذا النحو القبيح».

وفي الواقع ليست الشركة سوى دونالد فيتس Donald Fites، هذا الرجل الذي تسلم عام 1991 رئاسة مجلس إدارة Caterpillar وحظي بتقدير رجال الأعمال الأمريكيين، على نحو يكاد يكون نادر المثال. ويعود هذا التقدير

إلى أن Fites قد أبان الطريق للكيفية التي يقلم بها المرء أظافر النقابة العمالية ويُنهي ما لها من قوة نهائيا. فهذا الرجل، المعروف عنه أنه أكثر مديري المؤسسات الأمريكية عزيمة، استطاع أن يُثبت ما لايزال يصعب تصوره في غالبية البلدان الصناعية: الإضرابات لم تعد قادرة على أن تحقق بالإكراه زيادة في الأجور حتى إن دامت سنوات عديدة، ورافقتها حملة دعائية وتظاهرات على مستوى البلد كله. بل العكس، فبالنسبة للمؤسسة الناشطة على المستوى العالمي تُهيئ الإضرابات الفرصة المواتية لتخفيض تكاليف الأجور، وزيادة أرباح المؤسسة متى ما تحركت قيادة المؤسسة بإصرار وعزيمة كافيين.

وحتى مطلع الثمانينيات ما كان بوسع المرء أن يتصور هذا أبدا. فشركة Caterpillar كانت مؤسسة أمريكية مرموقة يمتد نشاطها من إنتاج مسمار البريمة وحتى الجرارات وغيرها من آلات البناء. وكذلك كان الحال في فروعها في العالم الخارجي العاملة على مدار الساعة. ابتداء من عام 1981 أخذ المنافس الياباني يغرق السوق الأمريكية بأسعار دون الكلفة. وكانت قيمة الين المنخفضة إزاء الدولار والسياسة التي انتهجها بكل حماس المصرف المركزي الياباني، للإبقاء على هذه القيمة عند مستواها المتدني قد سهلت هذه الهجمة التصديرية على نحو أكيد. فأصيب Caterpillar بخسارة تلو أخرى. ولمواجهة هذه الحال شرعت قيادة المؤسسة بإعادة هيكلة المشروع على نحو جذري، والتخلي عن إنتاج بعض الأجزاء وتفضيل شرائها من موردين صغار كان العديد منهم قد بدأ بالإنتاج لتزويد Caterpillar بها على وجه الخصوص. وكان العاملون لدى هذه المشروعات الجديدة، في العادة، شبابا ورخيصي الأجر. وذلك لأن الكثير من هذه المشاريع كانت قد استوطنت في المناطق الريفية من الولايات الجنوبية. التي لا تقدر النقابة العمالية فيها على تنظيم نفسها إلا بالكاد. في الوقت ذاته دمجت قيادة «Cat» مصانعها في العالم الخارجي بمراحل الإنتاج واستثمرت 1,8 مليار دولار على إدخال الإنتاج الآلي في مصانعها الأم. وكان النقابيون قد دعموا هذا كله، فهدف الجميع هو أن تحقق المؤسسة أرباحا من جديد. وكانت النقابة UAW قد وافقت حتى على اتفاقيات تعاون استثنائية ترمي إلى زيادة الإنتاجية. كما أنها وافقت، ومن دون أي تردد، على غلق العديد من المصانع.

غير أن هذه التحولات كانت قد تسببت في تغيير تركيبة العاملين. ففي عام 1979 كان عدد العاملين في المؤسسة يقرب من المائة ألف، وكان نصفهم تقريبا أعضاء في النقابة UAW. بعد ثماني سنوات كان Caterpillar لا يستخدم سوى خمسة وستين ألف أمريكي، لم يكن سوى ربعهم عضوا في النقابة. ومهما كان الحال، فقد آتت هذه الإصلاحات ثمارها، فراحت قيادة المؤسسة تعلن عن أن المؤسسة قد حققت حصة في سوق آلات البناء وأرباحا فاقت ما كانت قد حققته في الماضي.

وهكذا حانت الآن فرصة Fites الذهبية. فراح يوضح لفريق العمل لديه أن الأجر في اليابان والمكسيك أدنى مما هو عليه الحال في Peorio. ولذا يتعين تشغيل العاملين الجدد بأجر أدنى من الأجر المتفق عليه مع النقابة وأن على العاملين القدماء القناعة بما يحصلون عليه، إذ لن تكون هناك زيادة حقيقية في الأجور. وعندما نادت نقابة UAW بالإضراب، هدد Fites بأنه سيستعيض عن المضربين بعمال جدد. وفي الواقع فإن قانون العمل الأمريكي أيضا يمنع تسريح العاملين المضربين، إلا أنه يسمح بالاستعانة بالعاملين الممتنعين عن الإضراب لمواصلة الإنتاج. وكان النقابيون في الأعوام السالفة على ثقة في أنه ليس هناك عمال متخصصون عاطلون عن العمل بعدد يكفي لمواصلة الإنتاج. إلا أن الحال قد تغيرت الآن. فالركود وعمليات الترشيد واستيراد السلع الزهيدة الثمن من خلف البحار، قد خلق جيشاً من العمال المتخصصين العاطلين عن العمل الذين يتوقون للحصول على فرصة عمل. أضف إلى هذا أن التحول صوب الإنتاج الآلي قد خفض نسبة الأعمال المعقدة تخفيضا كبيرا. ومن هنا فقد كان يتعين أخذ تهديد رئيس المؤسسة مأخذ الجد.

ولذا فقد حاول أعضاء نقابة UAW شل الإنتاج من الداخل، وذلك عن طريق «العمل وفق التعليمات فقط»، وعن طريق التلكؤ في تأدية المهام. إلا أن Fites أصر على المنازلة، فطرد - ومن دون تردد - جميع القادة النقابيين من مصانعه، الأمر الذي أثار غضب العاملين ودفعهم لأن يضربوا مجددا وكلهم ثقة من أن النصر سيكون حليفهم. وبما أن القانون السائد لا يسمح لـ Fites بالاستعانة بعاملين من خارج المؤسسة للتغلب على الإضراب، لذا فقد أقدم Fites الآن على خطوة غاية في الجرأة: إذ ساق إلى مواقع العمل

الكثير من العاملين في المكاتب ومن المهندسين وجميع الإداريين سواء كانوا في وسط السلم أو في أدناه، وكذلك - وعلى وجه الخصوص - خمسة الآلاف من العاملين جزئيا لدى المؤسسة. من ناحية أخرى أمر بالاستعانة على أوسع نحو ممكن بالمصانع التابعة للمؤسسة في العالم الخارجي. وكان النجاح حليفه في كل هذا. ففي حين كان المضربون يشددون الحراسة على بوابات المصانع على مدى أشهر عديدة وهم صابرون، كانت المؤسسة تزيد الإنتاج وتحقق مبيعات أعلى. في النهاية استسلم المضربون لواقع الحال، وأذعنوا لشروط العمل التي أملاها عليهم Fites، وهي شروط ما كان لها مثيل منذ عدة عقود من السنين. ومنذ هذا الحين صار بالإمكان أن يصل يوم العمل لدى Caterpillar إلى اثنتي عشرة ساعة عند الضرورة، وحتى في عطلة نهاية الأسبوع ومن دون مكافأة إضافية. وفي نفس الوقت راح Fites يعلن بلهجة المنتصر أن إعادة الهيكلة التي رافقت الإضراب قد كشفت عن وجود طاقات احتياطية عظيمة قادرة على زيادة الإنتاجية، الأمر الذي سيمكن المؤسسة من الاستغناء عن ألفي فرصة عمل أخرى[19].

النموذج الأمريكي: العودة إلى العمل بالأجر اليومي

ومع أن الحرب التي شنها Fites على العاملين لديه كانت غير مألوفة، إلا أن نتائجها لم تكن نادرة. فما توصل إليه Caterpillar بالإكراه والعنف، حققته غالبية المشروعات الأمريكية الكبيرة أيضا، ولكن بطرق اتسمت برقة أكثر. وكانت الحال في الاقتصاد الأمريكي قد تغيرت منذ أخذ المنافسون اليابانيون، وكذلك الأوروبيون ، يغزون أسواق السلع الاستهلاكية العالية القيمة، والسيارات والسلع الترفيهية الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية. فمن أجل رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف لم يبق لدى المؤسسات الأمريكية سوى استراتيجية واحدة: الترشيد وتخفيض الأجور. وهكذا صارت عمليات تقليص: «Downsizing» ونقل الإنتاج للخارج «Outsourcing» وإعادة الهيكلة «Re - engeneering» هي الوسائل التي تواجه كل عامل أمريكي. وعلى ما يبدو فإن الحصيلة تبرر التضحيات. فبعد عشرة أعوام من التصدعات الكبيرة أضحت أمريكا الآن، كما أعلنت المجلة الاقتصادية «Business week» في خريف 1995 «أكثر اقتصادات العالم إنتاجية»[20]. كما عمت الفرحة

الحكومة أيضا. فقد طَبّل الرئيس كلينتون في عام 1996 إبان حملته الانتخابية الثانية للفوز بالبيت الأبيض من دون انقطاع، مؤكدا أن الازدهار صار يعم الاقتصاد الأمريكي «على نحو لا مثيل له منذ ثلاثين عاما»، مستشهدا على ذلك بالإحصائيات المتعلقة بسوق العمل التي تبين أن فرص العمل قد زادت، في المحصلة النهائية، على نحو فاق عددها الضائع، ففي خلال مدة إدارته الماضية، فقط، ازدادت فرص العمل إلى ما يقرب من عشرة الملايين، أو بمقدار 210 آلاف في الشهر الواحد، الأمر الذي أفضى إلى أن ينخفض معدل البطالة إلى 5,3 بالمائة، وهو أدنى معدل بطالة في جميع البلدان الأخرى المشاركة في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي[21].

حقا لقد صارت أمريكا تحتل مكان الصدارة، إلا أن مواطنيها دفعوا ثمنا غاليا من أجل ذلك. فأكثر بلدان العالم إنتاجية وثراء أضحى، في ذات الوقت، أكبر اقتصادات العالم رخصا من حيث الأجور. فميزة أمريكا لم تعد تكمن اليوم في سعة السوق الوطنية أو في ما لديها من علماء جهابذة، بل صارت تكمن في رخص الأيدي العاملة. فالمنافسة المتصاعدة تسببت في إصابة ما يزيد على نصف السكان بالفزع الأمريكي الجديد: انحدار بلا نهاية. ففي عام 1995 حصل أربعة أخماس مجمل المستخدمين والعمال الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية عن كل ساعة عمل، مبلغا هو، من الناحية الحقيقية، أدنى مما كانوا يحصلون عليه في عام 1973 بمقدار [11] بالمائة(22). ويعني هذا أن المستوى المعيشي الفعلي قد انخفض بالنسبة للغالبية العظمى في العقدين الأخيرين.

وقديما كان جون ف. كنيدي، الرئيس في عقد الستينيات الذهبي، قد عبر عن التطلع إلى رفاهية متزايدة للجمهور الواسع بعبارة وجيزة وصيغة خالية من التعقيد عندما قال: «عندما يرتفع مستوى سطح البحر، فسترفع معه جميع السفن الطافية على المياه أيضا». إلا أن الموجة الليبرالية وموجة التحرير من التوجيه الحكومي (Deregulierungswelle) في سياق إدارة ريجان، قد خلقتا نهجا اقتصاديا لم تعد تنطبق عليه هذه الصورة المجازية. حقا لقد ارتفع الناتج القومي الإجمالي في الفترة الواقعة بين عام 1973 وعام 1994 من الناحية الحقيقية، بمقدار الثلث بالنسبة للفرد الواحد من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن متوسط الأجر الإجمالي كان قد انخفض،

بالنسبة لجميع العاملين الذين لايتقلدون مناصب إدارية، أي بالنسبة لما يقرب من ثلاثة أرباع السكان العاملين، بمقدار 19 بالمائة - أي أنه انخفض إلى 258 دولارا أو ما يساوي 380 ماركا ألمانيا في الأسبوع[23]. علما بأن هذا ليس سوى متوسط إحصائي. هذا، وكان الأجر قد انخفض على نحو أشد بالنسبة للثلث الأدنى في سلم الدخول: فهذه الملايين من السكان صارت تحصل على أجر يقل بمقدار 25 بالمائة عما كان سائدا قبل عشرين عاما.

ومع هذا، ومقارنة بالماضي، لا مراء أبدا في أن المجتمع الأمريكي، إجمالا، ليس هو الأفقر. فلم يسبق أبدا أن حاز المواطنون الأمريكيون على ما يحوزونه اليوم من الثروة والدخول، إن المشكلة تكمن فقط في أن النمو المتحقق هو برمته من حصة الخمس الثري، أي من حصة العشرين مليون عائلة لا غير كما هو ثابت إحصائيا.

وحتى في إطار هذه الفئة نفسها يتوزع الربح توزيعا غير عادل على نحو شديد. فواحد بالمائة من أثرى العائلات ضاعفوا دخولهم منذ عام 1980. وهكذا أضحى أغنى الأغنياء، أي حوالي نصف مليون مواطن، يمتلكون اليوم ثلث مجموع الثروة التي يمتلكها الأهالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى نحو واضح أسبغت التغيرات الكلية في الاقتصاد الأمريكي ثمارها على مديري المشروعات الكبيرة: ففي المتوسط ارتفع دخلهم، العظيم أصلا، بشكل صاف بمقدار 66 بالمائة منذ عام 1979. وكانوا قد حصلوا في وقت مبكر من إجراء التغييرات، أي في عام 1980 على وجه التحديد، على دخول تزيد بمقدار 40 مرة على ما يحصل عليه مستخدموهم العاديون. أما اليوم فإن هذه النسبة ارتفعت فبلغت واحدا إلى مائة وعشرين، بضمنها رواتب القمة التي يحصل عليها مديرو من قبيل أنتوني أورايلي Anthony O'Reilly، مدير متجر المواد الغذائية العملاق هاينز Heintz، إذ بلغ راتبه السنوي 80 مليونا، أي مايعادل 40 ألف دولار في الساعة.

ويحصل غالبية هؤلاء المديرين الكبار على رواتبهم العالية إكراما لما يبذلون من جهد يرمي إلى تخفيض تكاليف العمل بكل السبل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتخذت الصناعة ذات التقنية المتدنية الناشطة في إنتاج الملابس والأحذية ولعب الأطفال والأجهزة الكهربائية طريقا أكثر بساطة. فالجزء الأعظم من الإنتاج في هذه القطاعات هجر الوطن، إذ

تحول المنتجون إلى مستوردين يقومون إما بشراء بضائعهم من منتجين آسيويين أو بتسويق ما تنتجه مصانعهم الكائنة في الخارج نفسها، فهناك رواد كبار في السوق العالمية، كالمؤسسة الناشطة في صناعة أحذية الرياضة Nike أو كعملاق صناعة لعب الأطفال Martel، لا يمتلكون اليوم أي مصانع ينتجون بها ما يسوقون من سلع. فهؤلاء يتعاقدون مع مختلف المنتجين في إندونيسيا وعبر بولندا وحتى المكسيك أو من الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، على أن ينتج لهم هؤلاء ما يسوقون من سلع، المهم هو: من يقدم لهم أدنى التكاليف. فعلى سبيل المثال تشغل المشروعات الأمريكية في المكسيك ما يقرب من نصف مليون عامل بأجر لا يصل ولا حتى إلى خمسة دولارات في اليوم، أي بأجر لا يسد الرمق إلا بالكاد. أضف إلى هذا أن هؤلاء العاملين لا يحصلون على أي مدفوعات اجتماعية كالتأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي. وكانت التحولات في الصناعات السابقة الذكر قد عصفت في بادئ الأمر بالعمال الذين يطلق عليهم ذوي الياقات الزرقاء «Blue - Collar»، أي العاملين غير المتعلمين والعاملين على الناقل الآلي (Fliessband) المستخدم في الإنتاج الواسع. ففي مرحلة الثمانينيات، بناء على ما يقوله جوزيف وايت Joseph White، الاقتصادي لدى مؤسسة بروكنز Brookings الحيادية النزعة في المنظور السياسي، «لم يكن هناك قيادي نقابي لم يسمع، وهو يجلس على طاولة المفاوضات، بأن ما لدى أعضائه من فرص عمل سيجري نقلها إلى المكسيك، إن طالب بالكثير».

وفي الواقع لم يعد لأمريكا المتعاضدة Corporate America شأن بالناقلات أصلا. ففي كل القطاعات طور المديرون القياديون استراتيجيات يستطيعون من خلالها تفادي تأسيس أي تنظيمات تدافع عن مصالح العاملين لديهم. وكان الرئيس رونالد ريجان نفسه قد أعطى إشارة الانطلاق، حينما أوعز في عام 1980 وبلا تردد، بطرد جميع النقابيين من جهار السيطرة على حركة الطائرات التابع للدولة. ومن ثم أدخلت الحكومة والكونغرس تغييرات عديدة على قانون العمل بما يخدم مصلحة رجال الصناعة، الأمر الذي مكن رواد الصناعة ومديري المؤسسات من أن يتبعوا سبلا متطرفة في علاقات العمل على نحو لا مثيل له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق كتب لستر ثارو Lester Thurow، الاقتصادي في معهد

ماساشوستس للتكنولوجيا «Massachusetts Institute of Technology» (MIT) قائلا: إن بوسع المرء أن يدعي أن من في أمريكا من «رأسماليين قد أعلنوا الحرب الطبقية على عمالهم - وأنهم قد فازوا بها»[24].

لقد غدا التخلي عن قسم من الإدارة والإنتاج (Outsourcing) أهم وسيلة تحت تصرف قيادة المؤسسات. فهناك أعداد لا تُحصى، تعمل في تنظيم الحسابات، وفي صيانة أجهزة الكمبيوتر والبنايات، سُرحت من العمل، وذلك لأن ما يقومون به سيُعهد تنفيذه في المستقبل إلى شركات ثانوية. وفعلا حصل كثير من هؤلاء العاملين، بعد فترة وجيزة من تسريحهم، على فرصة عمل في إحدى هذه الشركات الثانوية، لكنه لم يحصل على فرصة العمل هذه إلا بأجر أدنى بكثير ومن دون تأمين صحي واجتماعي، وبشرط ينص على أن يمتنع عن الانضمام إلى أي تنظيم نقابي، وهو شرط بات في كل مكان تقريبا.

أما الوسيلة الأخرى المحببة فهي تحويل المستخدمين إلى أفراد يعملون لحسابهم الخاص. فهناك ملايين ممن كانوا مستخدمين في السابق يؤدون اليوم، بصفتهم خبراء في الكمبيوتر أو محللين للأسواق أو مسوقي المنتوجات، نفس المهام التي كانوا يؤدونها في السابق، ولكن مع فارق بسيط، وهو أنهم لا يحصلون الآن على راتب ثابت، بل يحصلون على مكافأة تختلف من حالة إلى أخرى وعند الحاجة إليهم فقط، أي أن مخاطر السوق تقع على كاهلهم هم أنفسهم. كما هو الحال بالنسبة لهؤلاء المستقلين العاملين لحسابهم ظاهريا، كذلك الأمر بالنسبة للعاملين لبعض الوقت وللعاملين الذين يجري تأجيرهم إلى الشركات المختلفة عند حاجة هذه إليهم. فقد ارتفع عدد هؤلاء ارتفاعا عظيما وسريعا. فعلى نحو مواز لمصطلح «Just - in - time - Production»، أي الإنتاج عند الطلب ومن دون الحاجة إلى الاحتفاظ بمخزون سلعي مكلف، ابتدعت المشاريع مصطلح «Just - in - time - Worker»، أي المستخدم لمدة من الزمن، والذي ما هو في الواقع سوى ما كان يسمى فيما مضى من الزمن بالأجير اليومي. فهناك ما يزيد على خمسة ملايين مواطن أمريكي صاروا مكرهين على الإذعان لمثل شروط العمل هذه الفاقدة لأي ضمانة؛ علما بأن البعض منهم يخدم لدى شركتين أو ثلاث شركات في وقت واحد. وهكذا أضحت تحت تصرف مديري المؤسسات، سواء من

داخل المشروع أو من خارجه، طاقات احتياطية لا تكلف شيئا، بإمكانهم الرجوع إليها عندما يتطلب الوضع في السوق ذلك. ومن هناك فلا عجب ألا تكون اليوم مؤسسات جنرال موتورز General Motors أو إيه. تي، تي A†T للّه T أو أي. بي. إم IBM، أكبر المشروعات الخاصة من حيث تشغيل الأيدي العاملة، بل أن تكون ذلك شركة Manpower الناشطة في مجال تأجير العمال الوقتيين؛ فهذه الشركة هي التي تتصدر المكانة الأولى في إحصائيات فرص العمل الآن.

لقد هبت رياح التحول على عالم العمل برمته تقريبا. ففي الفترة الواقعة بين عام 1979 وعام 1995 خسر 43 مليون مواطن فرصة عملهم[25]. ولا مراء في أن الغالبية العظمى منهم قد حصل على فرصة عمل جديدة بعد فترة وجيزة. إلا أنه تعين على ثلثي هؤلاء المواطنين الاقتناع برواتب أدنى وبشروط عمل أسوأ. من ناحية أخرى أخذت المشروعات، التي كانت كبيرة فيما مضى من الزمن، تقلص من نفسها [من حيث تشغيل الأيدي العاملة]، كما أضحى العمل يتوزع على وحدات كثيرة منفصلة عن بعضها البعض مكانيا وقانونيا. وفي الحقيقة فإن ما لحق بتنظيم العمل من تجزئة، قد تسبب - تماما كما حدث في حالة Caterpillar - في انهيار القاعدة التنظيمية بالنسبة للنقابات العمالية. ففي حين كان ما يزيد على عشرين بالمائة من مجموع المستخدمين والعمال، أعضاء في إحدى النقابات في عام 1980، لم تعد تساوي هذه النسبة سوى عشرة بالمائة فقط اليوم، أي لم تعد تساوي سوى نصف ما كان في السابق. وكانت نقابة United Auto Workers، بمفردها، قد خسرت أكثر من نصف مليون عضو.

وفي سياق غياب أي ضغوط مضادة ورقابة حكومية أخذ يسود، خطوة بعد خطوة، في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ صار يسود الآن المجتمع الأمريكي برمته: «The winner takes all»، أي مبدأ أن «الرابح يحصل، بمفرده، على كل الثمار»، كما يصف الاقتصاديان فيليب كوك Phillip Cook وروبرت فرانك Robert Frank الصيغة التي يعمل وفقها غالبية المشروعات اليوم[26]. ومعنى هذا هو أنه قد جرى التخلي، من دون إنذار سابق، عن عقد اجتماعي كان، لمدة طويلة عرفا يُعتد به. فعندما كان النجاح حليف IBM أو General Motors أو أي مشروع آخر، كان هذا النجاح، فيما مضى من

الزمن، فوزا للمستخدمين أيضا. أما الآن، فإنه لم يعد وجود لهذا. فحسب تقديرات وليم ديكنز William Dickens من مؤسسة بروكنز Brookings، كانت الغالبية العظمى من الشركات الأمريكية الكبرى، تتقاسم، حتى وقت قريب، أي حتى مطلع الثمانينيات على وجه التحديد، ما يقرب من 70 بالمائة من أرباحها مع العاملين لديها[27]. وكانت الشركات الكبرى على وجه الخصوص تعطي مستخدميها رواتب تفوق ما جرت العادة على دفعه في سوق العمل لفرص العمل الشبيهة. من ناحية أخرى كانت القاعدة المتبعة هي أن تقوم فروع العمل المربحة بدعم الفروع الأقل ربحية. وبالتالي فما كان شرطا أن يحقق كل فرع أعلى معدل ربحية سائدا، المهم هو أن يحقق المشروع، ككل، ربحا معقولا. إلا أن ما حدث هو أن الاقتصاد المالي المتحرر من رقابة الدولة قد حول هذه الميزة الاجتماعية إلى سوء إدارة: فسماسرة المال الحاذقون العاملون لدى مصارف الاستثمار المقيمة في الوول ستريت، كانوا أول من اكتشفوا «سوء الجدارة» هذه (Inefficiencies)، ففتحوا في الثمانينيات باب هذه الفرصة الذهبية للمضاربين. فقد راحوا يشترون بما يقترضون من أموال شركات مساهمة، وذلك لكي يقوموا بتجزئتها إلى شركات صغيرة متحررة من كل عامل يمكن الاستغناء عنه أو يحصل على أجر مرتفع، ليبيعوها من ثم في السوق بأرباح دسمة. وكانت هذه الاستراتيجية المدمرة لفرص العمل قد نالت شهرة واسعة وحظيت باهتمام هوليوود، إذ كانت محور الفيلم السينمائي «وول ستريت»، حيث يقوم فيه الوسيط المالي المعدم الضمير جوردون جيكو Gordon Gekko، بتدمير شركة طيران على حساب العاملين لديها.

وبالتالي وتفاديا لمثل عمليات الشراء المعادية هذه، سرعان ما أخذ مديرو الشركات ينفذون التحولات المطلوبة بأنفسهم، دونما رحمة أو رأفة بأحد. فعلى سبيل المثال حولت IBM حتى سائقي سيارات المؤسسة إلى أرباب عمل يعملون لحسابهم الخاص، كما أنها خفضت رواتب مديرات مكاتب المديرين إلى النصف. من ناحية أخرى عُرض على الكثير من العاملين في الفِرق المختلفة، ما عُرض على الأربعة عشر ألف مستخدم لدى IBM في فرنسا إبان أعياد الميلاد في عام 1994 أيضا: إنه الخيار بين تخفيض الأجر

أو التسريح عن العمل في عام 2000. وتفاديا للتسريح ما كان بوسعهم سوى التنازل طواعية عن عُشر راتبهم. وبهذا الأسلوب خفضت IBM في الفترة الواقعة بين عام 1991 وعام 1995 تكاليف العمل بمقدار الثلث، وأضاعت على 122 ألفا من البشر فرص عملهم. في الوقت نفسه كافأ مجلس الإدارة الأعضاء الخمسة المسؤولين في مجلس المديرين عن تنفيذ عملية تقليص فرص العمل بمدفوعات نقدية تبلغ 5,8 مليون دولار لكل واحد منهم بالإضافة لراتبه[28]. والرسالة واضحة لا لبس فيها سواء لدى IBM أو لدى الآخرين حيثما كانوا: إن معيار نجاح المشروع هو ما يجنيه المساهم من أرباح (Shareholder Value) أولا وأخيرا.

وبالنسبة لمؤسسة IBM فإن سعر السهم والربح المدفوع للمساهم، قد حطما منذ عام 1995 كل الأرقام القياسية السابقة. ويفسر هذا المنطق السبب الذي يجعل العاملين لدى هذه المشاريع المحققة للأرباح الدسمة، يتوجسون الآن مخافة التسريح عن العمل في كل حين.

الفزع من اللا مساواة

على هذا النحو أخذت المشروعات تقلب رأسا على عقب المبدأ الذي أسبغ في الماضي على النظام الرأسمالي الأمريكي تنوعه، ومكنه من أن ينتصر في كل أرجاء المعمورة: أعني الوعد الذي كان هنري فورد قد قطعه على نفسه. فحينما رفع الرأسمالي الأمريكي القديم في عام 1914 أجور العمال لديه إلى الضعف وصار يدفع لهم خمسة دولارات عن كل يوم عمل، شَهَّرت به صحيفة وول ستريت جورنال واصفة خطوته هذه بأنها «جريمة اقتصادية». وفي الواقع لم يقدم فورد على هذه الخطوة إلا لأنه كان قد توصل بنفسه إلى المنطق الذي ساد فيما بعد في الاقتصاد الوطني المتسارع النمو. فإذا كان يريد أن يجعل من سياراته سلعة استهلاكية في متناول الجميع، فإنه يتعين تمكين الزبائن المحتملين من الحصول على دخول تكفي لاقتناء السلع الجديدة. ولذا فإنه راح يدفع لعماله دخولا تكفي رواتب ثلاثة شهور منها لشراء إحدى سياراته من موديل تي. ولا ريب في أن هذه النسبة لم تعد متحققة اليوم للكثير من العاملين لدى الشركات المصنعة

للسيارات، خاصة عندما يعمل هـؤلاء في المكسيك أو في جنوب شرق آسيا أو في الولايات المتحدة الأمريكية الجنوبية. فإزالة الحدود الوطنية من طريق التجارة الدولية وتدمير النقابات العمالية قد «قضى على كل الروادع» كما يقول شاكيا روبرت رايش Robert Reich، الاقتصادي المعروف ووزير العمل [السابق] في حكومة كلينتون. فبما أن المشروعات تسوق بضائعها عالميا، لذا «لم يعد مستقبلها يتوقف على ما لدى العاملين الأمريكيين من قوة شرائية»، هؤلاء العاملين الذين صاروا يتحولون أكثر فأكثر إلى «طبقة مذعورة»[29].

من هنا يرى لسترثارو Thurow، الاقتصادي في معهد MIT أن ما تنشره السلطات الأمريكية من إحصائيات رسمية عن مستوى البطالة ليس سوى تضليل، في أفضل الحالات، ولا يكاد أن يكون أكثر من حملة إعلامية كاذبة. فبناء على ما يقوله يتعين أن نضيف إلى سبعة الملايين عاطل عن العمل في عام 1995، حسب الإحصائيات الرسمية التي أعلنتها وزارة العمل والقائمة على التقدير وليس على الإحصاء الفعلي، نعم يتعين أن نضيف إلى هؤلاء ستة الملايين مواطن أيضا الذين يرغبون في العمل إلا أنهم تخلوا عن البحث عن فرصة عمل لفقدانهم الأمل في ذلك. بالإضافة إلى هذا وذاك هناك ما يقرب من 4,5 مليون عامل مجبرين على العمل لبعض ساعات النهار فقط. وبالتالي وبناء على ما يقوله Thurow، فإننا لو جمعنا المجموعات الثلاث معا، فإن أربع عشرة بالمائة من مجموع السكان في سن العمل بحاجة إلى فرص عمل نظامية. وسترتفع هذه النسبة إلى 28 بالمائة، إذا ما أخذ المرء بعين الاعتبار أولئك الذين لا يعملون إلا من حين لآخر: أعني 10,1 مليون عامل ومستخدم يعملون بعقود مؤقتة، وكذلك 8,3 مليون يعملون لحسابهم الخاص غالبيتهم جامعيون، نادرا ما يوكل إليهم إنجاز عمل هم متخصصون فيه[30]. وتترك هذه الحال أثرها في توزيع الدخول طبعا. فما يقرب من خُمس العاملين يحصل على أجور هي دون المستوى الرسمي للفقر، كما تقول ذلك منظمة العمل الدولية (ILO) التابعة للأمم المتحدة. وبالتالي فقد غدا العاملون الفقراء «Working Poor» فئة معتبرة في التركيبة الاجتماعية الأمريكية. من ناحية أخرى يتعين اليوم على العاملين الأمريكيين العمل مدة أطول في المتوسط، من زملائهم في غالبية بلدان

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، أضف إلى هذا أنهم يحظون بأدنى تأمين وأنه يتعين عليهم تغيير مكان عملهم وسكناهم على نحو أكثر.

وبهذا فقد أضحى ما يشيد به الاقتصاديون الأوروبيون على أنه «المعجزة الأمريكية في خلق فرص العمل» لعنة بالنسبة للمعنيين. وكانت صحيفة New Yourk Times، وهي الصحيفة المتحيزة عادة للوول ستريت، قد علقت على هذه المعجزة قائلة: «إن معدل بطالة منخفضا لا يعني كثيرا عندما يسرح عامل يحصل على أجر يبلغ 15 دولارا في الساعة، ويتحول إلى عمل آخر يحصل فيه على نصف هذا الأجر فقط». وكانت المجلة الأمريكية Newsweek قد وصفت القدرة التنافسية الأمريكية الجديدة بـ «الرأسمالية القاتلة». وفي الواقع فإن ما في أمريكا الثرية من توزيع متطرف في اللامساواة ليس بالأمر الجديد تاريخيا، فتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية كان أصلا حصيلة تطلع المهاجرين للحرية الاقتصادية. ولم يحسد الأمريكيون، أبدا، مواطنيهم من رجال الأعمال الناجحين على ثرواتهم، وذلك لأن غالبيتهم ستنتفع، في نهاية المطاف، من هذا الثراء، إلى حد ما، أيضا. ومن هنا لم يعرف التاريخ الأمريكي في الفترة السابقة على عام 1970 مرحلة طويلة من الزمن، تعين فيها على الغالبية العظمى من السكان أن تتكبد الخسارة باستمرار، في حين أن هناك أقلية تضاعف ثروتها ودخولها.

إن لهذا الانحدار آثارا وخيمة على مجمل الحياة الاجتماعية، كما أنه يهدد، على نحو متزايد، الاستقرار السياسي. ولذا يتزايد عدد الأمريكيين الذين يعتبرون أن التوجه السائد سبيل خاطئ. وتسري هذه الحقيقة على أولئك الأمريكيين الذين ينتمون إلى الطليعة البيضاء الثرية. فها هو إدوارد لوتوك Eduard Luttwak، الاقتصادي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies)، وهو واحد من المراكز المحافظة في واشنطن، يتحول من واحد من أكبر دعاة الحرب الباردة، في ما سلف، إلى واحد من أكثر نقاد التوجه الاقتصادي الجديد، شدة. فهو يرى أن ما تفرزه «الرأسمالية النفاثة»[*4] هو في واقع الحال «نكتة خبيثة: فما كان يزعمه الماركسيون قبل مائة عام من مزاعم كانت خاطئة كلية

(*4) راجع بشأن هذا المصطلح ما قلناه في هامش الصفحة 35 من هذا الكتاب ـ المترجم.

آنذاك، أضحى الآن حقيقة. فالرأسماليون يزدادون ثراء والطبقة العاملة تزداد فقرا. و «أن المنافسة المعولمة تطحن الناس طحنا» وتدمر التماسك الاجتماعي[31].

وفي الواقع لا يقتصر هذا التحول الفكري المختلف على مفكرين متمردين من قبيل Thurow و Reich و Luttwak. فهناك رجال أعمال وسياسيون قد أخذوا هم أيضا يتشككون على نحو متزايد بالنظريات الاقتصادية المحافظة ويتساءلون عما إذا كان انسحاب السياسة من الاقتصاد قد بلغ حدا بعيدا. وخير مثال على هذا هو السناتور الجمهوري كوني ماك Conni Mack. فقد كان، بصفته رئيسا للجنة الاقتصادية في مجلس الشيوخ الأمريكي، قد ساند بنفسه الكثير من القوانين الرامية إلى تحرير الاقتصاد من التدخل الحكومي. إلا أنه راح يعترف في ربيع عام 1996 بأن «من حق الأمريكيين الذي يعملون بشق الأنفس أن يكونوا مفعمين بكل الشكوك... فهم يتحسسون أن ثمة شيئا فاسدا»[32]. وكذلك ألن غرينسبان، فهو وإن كان، بحكم كونه رئيسا للمصرف المركزي الأمريكي قد لعن دوما سياسة إعادة التوزيع الحكومية، إلا أنه حذر، في سياق استجوابه من قِبَل البرلمان، من تزايد اللامساواة، وذلك لأنها صارت «أكبر تهديد لمجتمعنا»[33]. إلا أن أعظم تراجع حققه في الواقع ستيفان راوش Stephan Roach، رئيس الاقتصاديين لدى مصرف مورجن ستانلي Morgan Stanley، المصرف الرابع في قائمة أكبر مصارف الاستثمار في نيويورك. وكان Roach قد نال شهرة واسعة من خلال ما نشر في عقد من الزمن من كتب ودراسات تتناول استراتيجية الإدارة. وكان قد دأب ـ في كثير من الأحاديث في محطات التلفزيون وفي الجامعات وفي الكونغرس، وفي الدورات التدريبية الخاصة بمديري المشروعات ـ على ضرورة السعي لنقل الإنتاج إلى الخارج، وعلى أهمية القضاء المتطرف على التعقيد في هيكل المؤسسات. إلا أن زبائن مصرفه تسلموا في يوم 16 مايو 1996 مذكرة أعلن فيها Roach رِدته على نحو لا يقوم به عادة إلا أولئك المصلحون المنشقون على الكنيسة الكاثوليكية. فقد كتب يقول: «منذ سنوات وأنا أشيد بحسنات رفع الإنتاجية... إلا أنه يتعين عليّ الاعتراف بأن أفكاري بهذا الشأن قد تغيرت الآن، وأني صرت أسأل نفسي عما إذا كان هذا يوصلنا فعلا إلى الجنة الموعودة». وواصل حديثه في

مذكرته فكتب إلى قرائه المذهولين بأن إعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي تشبه ما يقوم به المزارعون البدائيون عندما يدمرون خصوبة التربة من خلال «إضرام النار في الأراضي الزراعية» التي يعيشون من غلالها، وذلك رغبة منهم في الحصول على غلة أعلى في الأمد القصير. كما أكد أن استراتيجية تقليص فرص العمل ليست سوى مأزق من هذا القبيل. فإذا لم يعثر قادة المشروعات في البلاد على سبيل آخر لا يقضي على معنويات القوة العاملة، بل يزيدها ثقة بالنفس، فإن أمريكا ستفتقر إلى الموارد التي تمكنها من مجاراة السوق العالمية. ولذا فإنه كتب قائلا: «لا يمكن الاستمرار في عصر قوة العمل إلى ما لا نهاية. فالتقليص المستمر لفرص العمل والتخفيض الدائم للأجور ما هو في نهاية المطاف سوى نهج يدمر صناعتنا»[34].

ولا ريب في أن ما يقدمه المحذرون من أمثال Roach أو Mack أو Reich بشأن ضرورة التوجه لزيادة فرص العمل، لا إلى تقليصها، لا يزيد في الواقع على كونه نداء موجها إلى كبار رجال الأعمال يطالبهم بضرورة أن يأخذوا بعين الاعتبار ما يترتب على سلوكهم من نتائج اجتماعية طويلة الأمد. ولا شك في أن هذه النداءات تبقى صدى في واد فسيح، فالمارد فك قيده وانطلق من عقاله. وكانت صحيفة Financial Times قد أشارت إلى هذه الحقيقة عندما راحت تقول معلقة على خطوة Roach: «إن الحقيقة المحزنة هي أن تقليص فرص العمل يخدم مصلحة المساهمين وقادة المؤسسات. إن وول ستريت تفضل كل دولار يُقتصد في التكاليف على دولار تحققه إيرادات إضافية». وأكد على هذه الحقيقة المتاجرون بالأسهم في بورصة في نيويورك بعد يوم من المذكرة البالغة الأهمية التي قدمها اقتصادي مؤسسة Morgan Stanley، على نحو بين بلا مراء. فقد كانت قيادة المؤسسة العملاقة الناشطة في أسواق المواد الغذائية ConAgra، قد أعلنت عزمها على تسريح ستة آلاف وخمسمائة عامل وإغلاق تسعة وعشرين مصنعا في العام نفسه. لقد كان هذا الخبر بحد ذاته كافيا لأن يرفع أسهم مؤسسة ConAgra ارتفاعا تسبب في أن ترتفع قيمة المؤسسة في البورصة، بمقدار خمسمائة مليون دولار في غضون أربع وعشرين ساعة فقط[35]. وعلى هذا النحو تُملي العلاقة القائمة بين سوق المال وقيادات المؤسسات المأخوذة

بخيارات الأسهم[*5]، وردود الفعل السريعة الناجمة عن هذه العلاقة الاستمرار في التنافس بلا رحمة أو هوادة على زيادة الجدارة وعلى العمل الأرخص كلفة. ولكن وحتى إن استطاع المرء في الولايات المتحدة الأمريكية كبح لجام مقتنصي الأرباح ذوي الأفق الضيق، سواء من خلال القانون أو من خلال تغيير طرائق تفكير المستثمرين من أبناء البلد، فإنه لن يكون في الإمكان تعويض الانخفاض الحاصل في الأجور وفي القوة الشرائية إلا بالكاد. فإلى أن تستعيد الطليعة الأمريكية رشدها وتمعن في التفكير في البدائل، ستكون الشركات الصناعية والمالية دولية النشاط في البلدان الصناعية الأخرى المنضوية تحت راية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، قد قطعت شوطا بعيدا على طريق المنافسة شبيها بما هو سائد في الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى نحو لا مناص منه، على ما يبدو، تنجرف أوروبا وبلدان آسيا المتطورة من جانبها في تيار النمط الرأسمالي الأمريكي (America Way of Capitalism)، وما ينطوي عليه من انحدار نحو الأسفل بالنسبة لفرص العمل والأجور. ومع أن المنافسة في أسواق السلع ستعمل على نحو مضاعف على تعزيز هذا التطور، إلا أنها تبقى عاملا غير مباشر. إذ هناك آلية أخرى ستسبقها في ذلك: إنها الشبكة الأممية.

هل يتبقى شيء ألماني الطابع في شركة هوكست؟

يصور التحول السائد في المصانع المنتجة للسيارات السرعة المرعبة التي يخطوها التكامل المعولم. ولم يكن تقليص عدد العاملين في المصانع في عقد الثمانينيات سوى البداية فقط. فهي نقلت، ولاتزال حتى هذا اليوم تنقل على نحو متنام فروعا من الإنتاج إلى الموردين الذي يزودونها الآن بأجزاء متكاملة ومعدة للتركيب، من قبيل المحاور (Axles) والمكيفات الهوائية ولوحات المفاتيح للسيارات. أما المصانع الأمريكية الحديثة لإنتاج السيارات فإنها لا تنتج سوى ثلث المعدات اللازمة، تاركة إنتاج الباقي لموردين أخذوا يسعون، من جانبهم أيضا، بفعل الضغوط السعرية التي يمارسها عليهم زبائنهم، إلى ترشيد الإنتاج بلا انقطاع. إلا أن البعد الجديد لزيادة الإنتاجية تسبب الآن في اندلاع عمليات تشابك وتبسيط للإنتاج عبر كل

(*5) راجع ما قلناه بشأن مصطلح الخيارات في هامش الصفحة 107 من هذا الكتاب ـ المترجم.

الحدود، أعني الحدود الدولية والحدود بين المشروعات أيضا.

وفي ألمانيا لم تعد تُنتج سوى سيارات من الطراز الفاخر. فموديل Polo الذي تنتجه مؤسسة فولكس ڤاجن، وإن كان يُجمع في مصانع المؤسسة في مدينة ڤولسبرج Wolfsburg، يأتي ما يقرب من نصف معداته من الخارج. وتشتمل قائمة البلدان الموردة على الجمهورية التشيكية وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وحتى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية[36]. أما تويوتا فإنها تنتج في ما وراء البحار أكثر مما تنتج في اليابان. ومن ناحية أخرى ستنهار الصناعة الأمريكية لإنتاج السيارات فيما لو تعين عليها الاستغناء عن مورديها اليابانيين[37]. وفي هذا السياق حتى الاستعاضة عن «Made in Germany» بـ «Made by Mercedes» أو «Made by Ford» لاتصف الأمور حق الوصف. فالمنتجون، على الرغم من كل ما بينهم من منافسة، اكتشفوا منذ أمد ليس بالقصير أن باستطاعتهم الاقتصاد في التكاليف إذا ما تركوا، معا، منتجين آخرين ينتجون لجميع المؤسسات ما تحتاج إليه من معدات. ومن هنا فبدلا من إنتاج مئات أجهزة المولدات الكهربائية المختلفة، أضحى عدد لا يزيد على أصابع اليدين إلا بالكاد من هذه المولدات الصغيرة، يسد حاجة السيارات الألمانية بمختلف أنواعها. كما صار التشابك وتنميط المعدات يعم حتى المحركات، بل وحتى السيارة برمتها. فسيارات فولفو تعمل بمحركات ديزل من صنع Audi في المجر. وتشتري مرسيدس المحرك ذا ست الأسطوانات للموديل الجديد Minivan Viano من فولكس ڤاجن؛ وحتى شركة السيارات الفاخرة رولز رويز أخذت تضع في سياراتها ذات التقليد المجيد محركات من إنتاج BMW.

من ناحية أخرى، فإن المؤسسات ماضية على قدم وساق في إنشاء التحالفات والمشروعات المشتركة (Joint - Ventures) والاندماجات، وذلك رغبة منها في تحقيق أعلى مستويات الجدارة والأداء. فإلى جانب Audi ابتلعت فولكس ڤاجن مؤسسة Seat الإسبانية والمنتج الرائد في أوروبا الشرقية Skoda أيضا. واشترت BMW مؤسسة Rover التي هي أكبر منتج للسيارات في بريطانيا. وتسلمت فورد مقاليد الأمور لدى Mazda، المنتج الرابع في قائمة منتجي السيارات اليابانيين. ومع مؤسسة فولكس ڤاجن اشترت فورد في الجنوب من لشبونة مصنعا لإنتاج السيارات الفارهة، التي

راحت الاثنتان تسوقانها تحت أسماء مختلفة. فهي تسمى لدى فورد Galaxy، وتباع من قبل فولكس ڤاجن تحت اسم Sharon. وتطبق فيات وبيجو الأسلوب ذاته. من ناحية أخرى تنتج ميتسوبيشي لحساب كرايسلر في تايلاند سيارات صغيرة الحجم تباع في الولايات المتحدة الأمريكية تحت لافتة أمريكية. وتنتج ميتسوبيشي مع فولفو سيارات في هولندا.

وعلى هذا النحو تنسج مؤسسات إنتاج السيارات شبكة متكاملة تحيط بالعالم أجمع، شبكة تلبي، من حيث ما هي عليه من قابلية على التكيف والمرونة، متطلبات ما تنتجه من بضائع. ومن هنا، لم يعد المنتجون الحقيقيون [أي العمال] سوى عنصر يسبب التكاليف، إنهم أدوات دونما حقوق، أدوات بالإمكان دفعها إلى حافة الهاوية في كل وقت. ففي صناعة السيارات الألمانية فقط ضاعت في الفترة الواقعة بين عام 1991 وعام 1995 ما يزيد على ثلاثمائة ألف فرصة عمل، وإن كان عدد السيارات المنتجة سنويا قد ظل ثابتا تقريبا في الفترة الزمنية ذاتها. وفي الواقع لا توجد دلائل على بلوغ هذا المسار نهايته. ويعرب رئيس الفرع الأوروبي لمؤسسة فورد ألبرت كاسبارز Albert Caspers عن تطلعات مؤسسته فيقول: «إننا نخطط لرفع الجدارة بمقدار 6 ـ 7 بالمائة سنويا حتى عام 2000»، مستخلصا من هذا: «إننا نحتاج اليوم إلى 25 ساعة لإنتاج سيارة Escort واحدة. حتى عام 2000 ينبغي أن تكفي لذلك 17,5 ساعة». والشعار لدى فولكس ڤاجن هو أيضا: سيارات أكثر وعمل بشري أقل. فبناء على ما أعلنه المدير المالي برونو أدلت Bruno Adelt فإنه يتعين زيادة الإنتاجية بمقدار 30 بالمائة خلال أربع سنوات فقط. وعلى هذا النحو تتقلص فرص العمل لدى فولكس ڤاجن عاما بعد عام بمقدار 7000 ـ 8000 فرصة. وسترتفع أرباح المساهمين في خلال هذه الفترة، حسب الوعد الذي قطعه لهم مجلس إدارة فولكس ڤاجن إلى خمسة أضعاف ما يحصلون عليه الآن عن كل سهم[38].

ومع أن ضياع فرص العمل الناجم عن التشابكات العالمية قد بلغ حدا صار ينذر بالخطر، إلا أن الأمر الأكثر خطورة هو التخلي عن الاستراتيجيات التصحيحية التي كانت تنتهجها في الماضي السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وحتى عقد التسعينيات كانت الأمم الاقتصادية الكبرى تتخذ مسارات مختلفة. فاليابان كانت قد طورت مبدأ الاستخدام على مدى

الحياة. وكان يجري توزيع أعباء التكيف على نحو متساو. وكان للأمن الاجتماعي الجماعي الأولوية، لا في سلم القيم السائدة في المجتمع فحسب، بل وفي سلم القيم السائدة فيما تتخذه المشروعات من خطوات عملية أيضا، إذ كانت المشروعات تضعه في مرتبة تسبق مرتبة الربحية الأعلى لرأس المال. وفي فرنسا حقق التكنوقراط نتائج ناجحة في الكثير من الأحيان، عندما راحوا يطبقون سياسة صناعية عززت مكانة فرنسا في الاقتصاد الدولي من دون أن تخفض المستوى المعيشي العام. وكانت ألمانيا قد تألقت بما لديها من نظام تدريب غاية في التطور وبما سادها من تعاون متين بين رأس المال والعمل. وعلى هذا النحو كان المستوى، من حيث التكنولوجيا والعمل البشري والوئام الاجتماعي، قد غطى على السلبيات السائدة في القطاعات الأقل أداء.

أما اليوم فلم يعد لهذا كله قيمة على ما يبدو. ففجأة يمارس رؤساء المؤسسات اليابانية أيضا سياسة تخفيض العمل البشري، ونقل الإنتاج إلى الخارج كما لو كانوا قد نُسخوا من زملائهم الأمريكيين. وفي كل الحالات التي يكون فيها الطرد عملا مستنكرا، فإنهم يعمدون إلى خفض قيمة العاملين لديهم، وذلك عن طريق نقلهم إلى وظائف أدنى أجرا أو الإيعاز بتخفيض أجورهم، أو نقلهم إلى فروع صغيرة أو تحويلهم إلى مندوبين تجاريين على أمل دفعهم لترك العمل. وفي الواقع فإن التسريح المباشر، الذي يُعبر عنه مجازا، في لغة الساموراي بـ «قطع الرأس»، لم يعد من الحرمات الاجتماعية. فقد طبق، في البداية، على العاملين المؤقتين والإناث غير المتزوجات والشباب غير المدرب فقط. أما الآن فإنه صار يثقل كاهل حتى أولئك العاملين في وسط السلم الإداري الذين عملوا لمدة طويلة بالمشروع. أضف إلى هذا أن هناك مصانع ومراكز إدارية تجرى تصفيتها بالكامل. وفي هذا السياق قال جيرو أوشيتو Jiro Ushito مدير إحدى المؤسسات الإليكترونية: «في السابق كنا نتشارك في تحمل الآلام وكنا واثقين من أن الحكومة لن تخذلنا...، أما في المستقبل فإن قواعد السوق فقط هي التي ستتحكم في الأمور»[39]. وفي الواقع فإن الحكومة لاتزال تحاول التستر على النتائج. فرسميا لا يزيد عدد العاطلين عن العمل على 3,4 بالمائة - وما هذا الرقم في الواقع سوى كذبة إحصائية مكشوفة. فمن

مضى عليه أكثر من ستة أشهر في البحث عن عمل، يُشطب اسمه من السجلات بكل بساطة. فلو أُحصي العاطلون عن العمل وفق الطرق الأمريكية ـ وهي طرق لا تمثل الواقع تمثيلا صادقا ـ لبلغ معدل البطالة 9 ,8 بالمائة، حسبما ذكرت في عام 1994 إحدى الدراسات المقتصر تداولها على موظفي وزارة الاقتصاد فقط[40]. وبناء على تقديرات المنتقدين يبحث اليوم عُشر اليابانيين في سن العمل عن فرصة عمل. وفي الواقع فإن الحكومة، التي كانت فيما مضى المؤسسة الساهرة على الاستقرار الاجتماعي، هي التي تعزز هذه التحولات. فالتحرير الاقتصادي والتجاري أنهك قطاعات اقتصادية كاملة. فتراجعت قيمة الفوائض السابقة في الميزان التجاري على نحو كبير. ولدى تاداشي سِكيزاوا Tadashi Sekizawa، رئيس مؤسسة Fujitsu تفسير بسيط لهذا وهو: أن النمط الياباني «ابتعد كثيرا عن المتوسط الدولي»، وهو أمر يتعين تغييره.

وساد هذا التفسير في الطرف الآخر من العالم. فالمؤسسات الفرنسية تخفض منذ خمس سنوات عدد عامليها على نحو دءوب. وما يُثير الفزع ليس هو معدل البطالة، الذي زاد على 12 بالمائة، فقط. فإلى جانب هذا هناك ما يقرب من 45 بالمائة من مجموع العاملين، يتعين عليهم التعايش مع عقود عمل مؤقتة أو بعقود عمل لا تحميهم من التسريح المفاجئ. فسبعون بالمائة من كل فرص العمل الجديدة كانت في عام 1994 مؤقتة لا غير[41]. في الوقت ذاته تخسر النقابات العمالية أعضاءها وتأثيرها ومنظورها باستمرار. فالسوق العالمية تقوض قواعد قوتها. ويسري هذا كله على مجمل بلدان الاتحاد الأوروبي تقريبا، باستثناء بريطانيا العظمى، حيث كانت الحكومة في عهد تاتشر قد عملت إلى جانب المشروعات معا على تحقيق مستوى أجر وخلق شروط عمل شبيهة بالمستوى والشروط السائدة اليوم في البرتغال.

وبصيغة أكثر جذرية وتطرفا تمت التحولات في ألمانيا الثرية، كما تكشف عن ذلك، بكل إلحاح، مجالس إدارات أكثر القطاعات الألمانية تحقيقا للأرباح، أعني الصناعة الكيماوية. فمع أن العمالقة الثلاثة هوكست Hoechst وباير Bayer و باسف BASF قد أعلنوا أن ما حققوه من أرباح في عام 1995، فاق ما حققوه في كل السنين الماضية، إلا أنهم أذاعوا على الملأ في الوقت ذاته

أنهم سيسرحون، مجددا، عددا من الأيدي العاملة علاوة على 150 ألف فرصة عمل كانوا قد شطبوها قبل عام واحد فقط. ويعترف مانفرد شنيدر Manfred Schneider، رئيس مؤسسة Bayer بهذا التناقض فيقول: «إننا على علم بأن الناس يشعرون بما في الأمر من تناقض»، إلا أن الربح الكبير الذي حققته المؤسسة لا يجوز أن يحجب عن أنظارنا أن «Bayer تعاني من ضغط في ألمانيا»[42].

بهاتين الجملتين عبر Schneider بإيجاز عن منظوره. فباير، شأنها في ذلك شأن منافسيها الآخرين، مؤسسة ألمانية عُرفا بسبب وجود مركزها الرئيسي في ألمانيا. فهي تحقق، في المتوسط 80 بالمائة من مبيعاتها، في الخارج؛ ولا يزيد عدد العاملين لديها في ألمانيا على ثلث مجموع ما لديها من مستخدمين. وفي هذا السياق راح يورجن دورمان Juergen Dormann، أحد القادة الإداريين لدى عملاق الصناعة الكيماوية في فرانكفورت، أعني Hoechst، يتساءل: «أهناك شيء في Heochst لايزال ألماني الطابع؟ ويُجيب بنفسه عن سؤاله قائلا: «إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر أسواقنا؛ ومساهمنا الكويتي يمتلك حصصا تفوق ما لدى جميع المساهمين الألمان، هذا بالإضافة إلى أن مسؤوليتنا من حيث البحث والتطوير، ذات توجهات عالمية». ويواصل حديثه قائلا بأن ما لا يسير على النحو المطلوب هو الشركة المساهمة الألمانية، فهي لا تحقق الأرباح المطلوبة. ولربما بدا هذا كله أمرا مبالغا فيه، إلا أنه سينطوي على شيء من الصدق عند المقارنة بفروع المؤسسة في أمريكا وآسيا. وفي ذات الوقت يؤكد Dormann على أن لمؤسسته «مهمة اجتماعية في ألمانيا طبعا، فنحن نشعر - أيضا - بأننا مواطنون ألمان». لكنه يرى أن المرء قد «بالغ بالوطنية، إلى حد ما»[43]، حتى الآن.

نعم. لم يعد بمقدور مسؤول كبير في منشأة عالمية التنظيم أن يراعي مسؤولية اجتماعية - وبهذا المعنى فإن Dormann ليس الـمُعاني الوحيد من هذا المأزق. فالتكليف الاجتماعي الوارد في المادة 14 من الدستور الألماني والقائلة بأن «الملكية مسؤولية اجتماعية» وأنه ينبغي لها «أن توجه لخدمة المصلحة العامة» تبدو لغالبية زملائه أيضا أمرا لم يعد قابلا للتحقيق. فما كان سائدا في الولايات المتحدة الأمريكية فقط صار عرفا يأخذ به قادة

المؤسسات، فهم أيضا أخذوا يقسمون فروعهم بناء على ما تدره من أرباح، فإما أن يحقق الفرع أعلى الأرباح أو يكون مصيره التصفية. ومن هنا راحت Hoechst تتخلص المرة تلو المرة من المصانع الكيماوية القديمة. أما مجموعة أجفا Agfa التابعة لمؤسسة Bayer فإنها أضحت مجموعة بحاجة إلى الإصلاح، وإن كانت تحقق ربحا. وذلك يرجع إلى أن هذا الربح لايزيد على ثلاثة بالمائة من قيمة مبيعاتها. وعلى هذا النحو تنهار الصيغة الألمانية المتمثلة بالشركة المساهمة لتحل محلها صيغة تبدو جديدة في الظاهر، وإن كانت عرفا قديما كانت المشروعات تأخذ به في العهود السابقة: أعني فكرة Shareholder Valne التي أضحت التعويذة الجديدة في الكثير من المشاريع الألمانية الكبيرة، وإن كانت لا تعني أكثر من القاعدة المعهودة القائلة بضرورة تعظيم الربح لمصلحة المساهمين. وشكل هذا الهدف الخلفية التي قام عليها قرار الاندماج الذي اتخذه في عام 1996 كل من عملاقي صناعة الأدوية سيبا ـ جايجي Ciba - Geigy وساندوز SandoZ، وهو قرار كان قد أثار استنكار الكثير من السويسريين بسبب ما سيفرزه من تسريح لجمهور كبير من العاملين. وحتى Christoph Schoenborn، مطران مدينة فيينا والأستاذ الذي درّس مدة طويلة من الزمن في جامعة Fribourg [السويسرية]، أدلى بدلوه في معمعة المناقشة، فراح يقول: «حينما تندمج كبرى مؤسستي العالم في صناعات الكيماويات، مع أن أداءهما الاقتصادي على أفضل نحو، وتلغيان خمسة عشر ألف فرصة عمل، فإن هذا الاندماج لا يمكن أن يكون أمرا لابد منه تمليه عليهم الإرادة الإلهية ممثلة بـ «السوق الحرة»، بل هو حصيلة تهافت قلة ضئيلة على جني الأرباح»(44).

زيادة قيمة الأسهم: نهاية ألمانيا التشاركية

غير أن الاقتداء بالمبدأ السائد في الولايات المتحدة الأمريكية لا ينجم بالضرورة عن قرار يأخذه الرأسماليون عبثا. إن الضغوط التي تواجهها المشروعات وقياداتها الإدارية تتأتى من سوق المال متعدية الجنسية، هذه السوق التي هي مركز القوة للعولمة. فالتعامل العابر الحدود بالأسهم يلغي الروابط الوطنية على نحو أشد مما يفعله تشابك الإنتاج. فثلث أسهم شركة دايملر بنز هي الآن في أيد أجنبية. و 43 بالمائة من أسهم المصرف

الألماني (Deutsche Bank)، المساهم الرئيسي في شركة دايملر بنز، هي في أيدي مستثمرين أجانب. أما Bayer وHoechst وMannemann وغيرهم كثيرون فإن غالبية أسهمهم ملك لأجانب. وفي الواقع فإن هؤلاء المستثمرين ليسوا، في غالبيتهم، مساهمين صغارا لا حول لهم ولا قوة، كما أنهم ليسوا مصارف وشركات يمكن دمجها بسهولة في نسيج العلاقات المتينة القائمة بين الصناعات الألمانية من حيث ملكية أسهمها. ففي واقع الحال، فإن مشتري الأسهم الألمانية هم في الدرجة الأولى صناديق استثمار وتأمين ومعاشات تقاعد من الولايات الأمريكية وبريطانيا، تبذل قياداتها الإدارية كل الجهود، الآن، لأن تحصل من نشاطاتها الخارجية على عائد يساوي، على أدنى تقدير، ما تدره عليها محافظها الوطنية، وتتقدم إلى المصانع المعنية بمطالب لا تحيد عنها. ويعترف هلموت لور Helmut Loehr، المدير المالي لدى Bayer بهذه الحقيقة، فيقول: «إن الضغط الذي يمارسه المساهمون الأجانب على الصناعات الألمانية هو في تزايد مستمر»[45]. وفي الآونة الأخيرة صار مندوبو صندوق معاشات تقاعد المستخدمين الحكوميين الذي يتخذ من كاليفورنيا مقرا له، يثيرون الفزع بما تحت تصرفهم من مبلغ يصل إلى المائة مليار دولار تقريبا. فالقائمون على إدارة California Retirement System (نظام كاليفورنيا لمعاشات التقاعد)، (Calpers) وهم رجال استطاعوا أن يجبروا مؤسسات عملاقة من قبيل General Motors وAmerican Express على الإذعان لمطالبهم بشأن قيمة الأرباح والأسهم، زادوا، مؤخرا، استثماراتهم الأجنبية بمقدار 20 بالمائة، وذلك لأن «سوء الجدارة في الأسواق الدولية قد أضحى الآن أعظم مما هو سائد في السوق الوطنية»، كما يبرر چوز أرو Jose Arau، القيادي الاستراتيجي لدى Calpers، هذا التوسع. ومن منظور هؤلاء الموجهين للتدفقات العالمية لرأس المال تعاني المؤسسة من سوء الجدارة متى ما كانت إحدى الشركات التابعة لها تحقق أرباحا على رأس المال، المستثمر، تقل عن عشرة بالمائة - وهو معدل عادي تماما في خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولذا يضغط، الآن، Arau وفريقه، على نحو منتظم، على مديري الشركات المساهمة الكبرى في اليابان وفرنسا وألمانيا على وجه الخصوص، وذلك «بغية توعية هذه المؤسسات الأجنبية بمصالح المساهمين»، كما يقول أحد الاستشاريين لدى الصندوق[46].

وهكذا، وكرد فعل من ناحية، واستباقا لمثل هذه التحديات من ناحية أخرى، أخذت، على نحو متزايد، «كلاب مسعورة» تحتل كراسي المديرين في ألمانيا أيضا، حسب ما يقوله فرانك تايشمولر Frank Teichmueller، رئيس نقابة الصلب والحديد في شمال ألمانيا. فالقساوة في تسريح العاملين والعزيمة في مواجهة النقابات مزايا تضمن الارتقاء في السلم الإداري. وخير مثال على هذا هو يورجن شرمب Juegen Schrempp، الذي تسلم في مايو 1995 قيادة دايملر بنز. فهو، وإن كان قد تسبب شخصيا في العام المنصرم بخسارة بلغت حوالي ستة مليارات مارك، إلا أنه راح الآن يصفي مصانع فوكر لإنتاج الطائرات ومصانع AEG، المملوكة من قبل دايملر بنز، معلنا أن المؤسسة ستسرح في الأعوام الثلاثة القادمة ستة وخمسين ألف عامل. وكانت هذه الخطوات قد أدت إلى ارتفاع سعر سهم مؤسسة دايملر بمقدار 20 بالمائة، وزادت من ثروة مالكي أسهم دايملر بحوالي عشرة مليارات مارك وإن كان قد تعين عليهم الاستغناء عن حصة أسهمهم من الأرباح. ومن هنا، فقد راحت صحيفة Wall Street Journal ومجلة Business Week يكيلان المديح لهذا الرجل، الذي يتهمه العاملون بالفشل والإخفاق، معتبرتين إياه ثوريا قادرا على إنهاء دلال ألمانيا للعمال وعلى توجيه بنية المؤسسة، أخيرا، في الاتجاه الذي يخدم مصلحة المساهمين. ومهما كان الحال، فقد استطاع Schrempp (الذي يبلغ راتبه السنوي 2,7 مليون مارك) أن يحصل، من ممثلي المساهمين في مجلس الإدارة، لنفسه، ولمائة وسبعين إداريا كبيرا أيضا، على عقود خيارات بالأسهم (Aktienoptionen)، تدر، من خلال ارتفاع سعر الأسهم، على كل واحد منهم مبلغا يساوي ثلاثمائة ألف مارك.

إن ما اتخذه رئيس دايملر من خطوات أدت إلى ارتفاع سعر الأسهم، هو في واقع الحال نهج يطبقه، على نحو مشابه، عدد لا يحصى من زملائه المسؤولين عن إدارة مؤسسات أخرى. وإذا كانت، في السنوات السابقة، حالات فردية فقط، من قبيل تخلي IBM عن الأجر المتفق عليه مع النقابة أو تجزئة مؤسسة سيمنز والمصرف الألماني (Deutsche Bank) إلى شركات تتمتع بالاستقلالية، قد استقطبت الأنظار وحظيت باهتمام وسائل الإعلام، فإن الأمر قد تغير منذ ربيع عام 1996 على نحو جذري، إذ انهار، كليا، النظام الألماني المتحكم في العلاقات القائمة بين العاملين وأرباب العمل.

فبين ليلة وضحاها اكتشف النقابيون أن معركتهم لم تعد تدور حول رفع أجور زملائهم من العاملين، بل صارت معركة حياة أو موت للنظام النقابي أصلا. فما أن يتخلى مشروع عن مستويات الأجور الملزمة بحكم ما اتفقت عليه النقابة مع ممثلي اتحادات المشروعات، إلا ويتلوه مشروع آخر. من ناحية أخرى أخذت بعض المشروعات تنسحب من اتحادات أرباب العمل أصلا تخلصا من الأجر الذي اتفقت عليه مع النقابة. كما راحت بعض المشروعات المتوسطة الحجم تسعى للتوصل إلى اتفاقيات مع العاملين لديها تثير الرعب والفزع لدى المسؤولين النقابيين. ويكمن الأسلوب المتبع، في كل مكان تقريبا، بالابتزاز، بكل بساطة. فبالنسبة لمنتج مراجل التسخين ڤيسمان Viessmann، وهو مشروع مقام في مدينة كاسل ويعتبر عظيم النجاح، إذ استطاع أن يحقق، بعماله البالغ عددهم ستة آلاف وخمسمائة، مبيعات سنوية تبلغ 7 , 1 مليار مارك. نعم في هذا المشروع، كان إعلان الإدارة نيتها على نقل إنتاج ماكينات التدفئة إلى التشيك في المستقبل، كافيا لأن يوافق - دونما اعتراض - 96 بالمائة من العاملين على العمل ثلاث ساعات إضافية في الأسبوع بلا أجر رغبة منهم في عدم المجازفة على إغلاق أحد المصانع في ألمانيا[47]. كما تم «إصلاح» دريجر Draeger، المشروع المقام في مدينة لوبيك Luebeck والناشط في مجال المعدات الطبية، دونما اعتراض أو اهتمام تقريبا. فقد وزع مئات العاملين، ابتداء من معدى البيانات والسائقين وانتهاء بالمدربين والقائمين على أجهزة الكمبيوتر، على شركات تتمتع بالاستقلالية ولاتسري عليها العقود القديمة بشأن الأجور التي كان قد تم الاتفاق عليها مع النقابة. وهكذا، ومع أن ساعات العمل قد صارت أطول، إلا أن ما يحصل عليه العاملون من دخول في الشركات الجديدة قد انخفض بمقدار ستة آلاف إلى سبعة آلاف في السنة[48].

وفي حين يجري، على هذا النحو، تخفيض الأجور في ألمانيا، يجري، بنفس الأساليب، العمل على إبقاء الأجر عند مستواه المتدني في البلدان التي يُنقل إليها الإنتاج. فعلى سبيل المثال لاحظ العاملون لدى سكودا Skoda، وهي شركة تشيكية مملوكة من قبل مؤسسة فولكس ڤاجن أن إنتاجيتهم قد ارتفعت منذ انتقال ملكية شركتهم إلى عملاق إنتاج السيارات الناشط في مدينة Wolfsburg، في ألمانيا، بحوالي ثلاثين بالمائة، إلا أن أجورهم لم ترتفع

إلا بالكاد. ولهذا السبب اشتكى Zdenek Kadlec، الناطق باسم نقابة العاملين لدى Skoda، قائلا: «إذا استمر الحال على ماهو عليه، لن نحصل على ماهو سائد في ألمانيا ولا حتى بعد خمسين عاما من الآن». إلا أن رئيس فولكس ڤاجن Ferdinand Piéch رفض مطالبة عماله التشيك بزيادة الأجور على نحو اتسم بالهدوء والرزانة، إذ قال محذرا إنه لا يجوز للعاملين لدى Skoda أن يدمروا بأنفسهم ما لديهم من ميزة. وإلا «فإنه سيتعين علينا، بكل تأكيد، التفكير حول ما إذا كان نقل الإنتاج إلى المكسيك، على سبيل المثال، أفضل»[49]. ومع أن النقابيين يحاولون باستمرار، تقريبا، الوقوف بوجه عمليات الابتزاز هذه، إلا أنهم يخسرون هذه المواجهات دوما، وذلك لأن «بمقدور أرباب العمل أن يوقعوا بين العاملين وأن يبتزوا بعض مناطق الاستيطان الصناعي بالمناطق الأخرى». كما يقول شاكيا رئيس نقابة الصلب والحديد كلاوس زفيكل Klaus Zwickel[50]. ولا يزال هناك بعض المسؤولين النقابيين، من أمثال نائب Zwickel، أعني ريستر Rister، يوهمون أنفسهم بأن مشاركة ممثلي النقابات في مجالس إدارة المؤسسات، بحكم القانون، وكذلك انضواء جميع النقابات تحت تنظيم نقابي موحد، عاملان قادران على «صد التطور الوخيم» الذي ركع النقابات الأمريكية[51]. إلا أن عدد الأعضاء النقابيين يوحي بحقيقة مغايرة. فالتسريح وتجرئة المؤسسات والاعتقاد بأن العضوية في النقابة تكلف رسوما نقدية، إلا أنها لا تنفع شيئا عند الحاجة، لا بل إنها يمكن أن تكون سببا لفقدان فرصة العمل، قد أدت إلى أن يخسر الاتحاد العام للنقابات الألمانية حوالي خُمس أعضائه منذ عام 1991. فنقابة الحديد والصلب خسرت، بمفردها، سبعمائة وخمسة وخمسين ألف عضو. حقا يعود ما يزيد على نصف هذه الخسارة إلى انهيار الصناعة في الشطر الشرقي من ألمانيا، إلا أن هناك ما يقرب من مليون عامل نقابي في الشطر الغربي كانوا قد تخلوا عن عضويتهم. وكما هو الحال بالنسبة لشركة Viessmann كان سبب نجاح عمليات الابتزاز يكمن، إلى جانب عوامل أخرى، في أن عدد العمال المنضوين تحت راية النقابة كان في هذا المشروع عشرة بالمائة من مجموع العاملين لا غير.

ومنذ مطلع عام 1996 تستغل اتحادات أرباب العمل الألمانية ما أصاب النقابات العمالية، حديثا، من ضعف ووهن، فراحت تشن عليها هجوما تلو

آخر. وبتشجيع من الحكومة الاتحادية، طالب رئيس اتحاد الصناعيين الألمان أولف هنكل Olaf Henkel في مايو 1996، بأن تُلغى في جميع القطاعات الشروط العامة للعمل التي كان قد اتفق عليها مع النقابات، وذلك بهدف تقليص مستوى الأجور التي تُدفع للعامل عند مرضه. وبعد شهر من ذلك بدأ ڤرنر شتومفه Werner Stumpfe، رئيس اتحاد صناعة الصلب والحديد، محاولته الأولى الرامية إلى إلغاء حق الإضراب. فاتحاده يريد أن تقتصر المفاوضات الخاصة بعموم المصانع على النسب المئوية التي يتعين رفع الأجور وفقها وعلى تحديد مدة العمل السنوية. أما الأمور الأخرى، من قبيل ساعات العمل الأسبوعية أو موضوع المبالغ التي تُدفع للعامل إبان عطلته السنوية أو في حالة مرضه، فإنها ينبغي أن تُحدد من خلال المفاوضات المباشرة التي يجريها العمال مع أرباب عملهم في كل مصنع. وبناء على هذا، فإنه يطالب بإلغاء حق النقابات في الإضراب كوسيلة لتحقيق تصوراتها بشأن هذه الأمور، وذلك لأن «الإضراب لم يعد يتماشى مع طابع العصر أصلا»، ولأن الإضراب يعني «خسارة المشروعات لأسواقها». وعلى ما يبدو لم يدرك Stumpfe بأن محاولته هذه تتعارض مع حق مضمون دستوريا. من ناحية أخرى امتنع Henkel وStumpfe وزملاؤهما في الاتحاد عن الموافقة على وضع حد أدنى للأجور في قطاع البناء، وإن كان الاتفاق على هذا الحد مطلبا مهما بالنسبة للنقابات وأرباب العمل معا. فبناء على استقلالية أرباب العمل والنقابات في مفاوضاتهم بشأن العمل وشروطه، كان سن قانون اتحادي، بشأن الحد الأدنى للأجر، يتطلب موافقة أرباب العمل. إلا أن ممثلي أرباب العمل استمروا على رفضهم وإن كانوا يعلمون أن رفضهم هذا قد تسبب في انهيار العديد من شركات البناء الألمانية، واندلاع أكبر موجة إفلاس تمر عليها منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك لأنها لم تعد قادرة على مواجهة ما تقوم به الشركات الأجنبية من عمليات إغراق للسوق الألمانية. ومن هنا فإن هناك ستة آلاف شركة ستعلن الإفلاس وثلاثمائة ألف فرصة عمل ستلغى، بناء على ما أعلنه الاتحاد المركزي لشركات البناء الألمانية[52].

تحرير الأسواق: جنون منظم

ليس قادة صناديق الاستثمار والمؤسسات الصناعية بمفردهم المسؤولين

عن ضياع فرص العمل وتدهور الأجور. فهناك مجموعة أخرى من الناشطين في هذا السياق: إنها الحكومات الوطنية. فلا تزال الغالبية العظمى من الوزراء والأحزاب الحاكمة في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، تعتقد بأنه متى ما تراجع تدخل الدول في الاقتصاد على نحو كاف، فسيتحقق الازدهار وستزداد فرص العمل بصورة عفوية. وبناء على هذا البرنامج تُهدم، شيئا فشيئا، من طوكيو وحتى واشنطن وبروكسل مشرعات احتكارية أو شبه احتكارية، تديرها الدولة في داخل حدودها الوطنية. لقد صارت المنافسة كل شيء، ولم تعد هناك أهمية لفرص العمل. إلا أن الحكومات تتسبب، حينما تقوم بخصخصة البريد والاتصالات الهاتفية ومشروعات الكهرباء والمياه والنقل الجوي وسكك الحديد، وتفتح الباب على مصراعيه للمتاجرة الدولية بهذه الخدمات وتمنح الأسواق الحرية على اتخاذ القرار في كل الأمور، ابتداء من التكنولوجيا وحتى أساليب حماية حقوق العاملين، نعم حينما تقوم الحكومات بهذا كله، فإنها تتسبب في الواقع في تعميق الأزمة التي انتخبت هذه الحكومات من أجل معالجتها.

إن هذا التناقض واضح في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وضوحا تاما. ولعل تحرير قطاع النقل الجوي الأمريكي هو خير مثال عليه. فلأسباب تتعلق بالسلامة والسيطرة كان هناك كارتل حكومي يقوم بتوزيع الرحلات على الشركات المختلفة في السبعينيات، أما المنافسة فقد كانت حالة استثنائية. وكانت شركات الطيران تحقق، آنذاك، أرباحا مجزية كما أنها كانت تقدم فرص عمل مضمونة في الغالب. إلا أن أسعار الرحلات كانت مرتفعة نسبيا. ولذا، فمن كان لديه الوقت الكافي ولا يستطيع دفع السعر المطلوب، كان بإمكانه السفر بالحافلة أو بالقطار. إلا أن إدارة ريجان قلبت كل شيء رأسا على عقب. فانهارت الأسعار، ومعها العديد من المشروعات أيضا. وتحولت شركات الطيران وكذلك المؤسسات المنتجة للطائرات إلى قطاعات تفتقر إلى الاستقرار على نحو عظيم. وكانت حصيلة هذا كله تسريح جماهير عريضة من العاملين وعمليات شراء معادية للشركات، أي عمليات شراء يراد بها تصفية هذه الشركات والتخلص من منافستها، وحالات تتسم بالفوضى في المطارات. في نهاية المطاف لم يبق على قيد الحياة سوى ست شركات مسيطرة، صارت تبيع رحلات أكثر مما

كانت تبيعه في سالف الزمن، وإن كان عدد المستخدمين لديها قد أصبح أدنى مما كان قبل عشرين عاما. ولا مراء في أن السفر الجوي قد صار زهيدا على نحو لا مثيل له في السابق. إلا أن فرص العمل الجيدة قد ضاعت إلى الأبد.

وكان هذا البرنامج قد فاز في الثمانينيات بتأييد الطليعة الإدارية الموجهة للمؤسسات في أوروبا الغربية تأييدا متحمسا. المشكلة كانت تكمن فقط في أنه، باستثناء بريطانيا، لم تكن هناك أكثرية سياسية تؤيده إلا ما ندر. غير أن المفوضية الأوروبية، التي كان موظفوها يصوغون الجزء الأعظم من القوانين الأوروبية بتعاون وثيق مع شركات استشارية تخضع للقطاع الصناعي ومع منظمات غير موضوعية، كانت قد أضحت القلعة الحقة لدعاة نظام السوق المتطرفين[53]. ومن دون أي مناقشات علنية، تقريبا، جعل المرء من خصخصة وتحرير جميع القطاعات المدارة في الدولة جزءا معتبرا في الخطة الكبيرة الرامية إلى تطبيق السوق الواحدة. وانسجاما مع هذا التوجه رأى المفوض الأوروبي السابق بيتر شميث هوبر Peter Schmidhuber بهذه الخطوات «أكبر مشروع تحديد في التاريخ الاقتصادي». وفي بادئ الأمر أدت خطة «أوروبا 92» إلى اندلاع موجة تركيز عظيمة في الاقتصاد الخاص. وكانت هذه الموجة قد كلفت خمسة ملايين فرصة عمل على أدنى تقدير. أما الخطوة الثانية فإنها ترى أنه يتعين على بلدان الاتحاد الأوروبي تحرير القطاعات المحمية من الدولة، وكذلك المجالات الاقتصادية التي تحتكرها الدولة لنفسها؛ ولا ريب في أن هذه الخطوة ستؤدي إلى ضياع فرص عمل أخرى.

وكما كان الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، تمت التحولات، في أوروبا الجديدة أيضا، في قطاع النقل الجوي أولا، إذ حرر الاتحاد الأوروبي في عام 1990 مجمل النقل الجوي العابر للحدود. فتدهورت الأسعار ومعها جميع شركات الطيران الحكومية باستثناء شركة الخطوط الجوية البريطانية ولوفت هنزا، اللتين تمت خصخصتهما في وقت سابق على ذلك. وكان هذا التطور قد عصف بالشركات الصغيرة على وجه الخصوص، من قبيل Alitalia وAustrian Airlines وIberia وSabena وSwissair إذ لم تعد قادرة على المنافسة إلا بالكاد.

وبسبب النزاعات المستمرة مع العاملين، تتابعت الإصلاحات التي أجريت بمساعدات مالية حكومية بلغت الملايين. ومع هذا لم يحقق هذا كله النجاح المطلوب، بل كانت نتيجته ضياع ثلاثة وأربعين ألف فرصة عمل حتى هذا الحين[54]. وابتداء من أبريل من عام 1997 أمسى بوسع شركات الطيران تسيير رحلات داخلية في بلدان الاتحاد الأوروبي المختلفة، أي أنه بات بوسع شركة الخطوط الجوية البريطانية أن تسير رحلات بين هامبورغ وميونخ. ولمواجهة هذه المنافسة لابد من رفع الجدارة وتسريح أعداد كبيرة من العاملين في هذا القطاع. فشركة لوفت هنزا، بمفردها، عقدت العزم على تخفيض تكاليف العمل بمقدار 5, 1 مليار مارك في السنوات الخمس القادمة. وكان رئيس لوفت هنزا، يورجن ڤيبر Juergen Weber قد أعلن، إلى جانب تسريح عدد من العاملين لم يحدده، عن ضرورة الامتناع عن زيادة الأجور، وعن زيادة ساعات العمل اليومي وعن خفض مطالب العاملين بشأن العطلة السنوية[55]. إن ما سيترتب على هذا التطور هو بقاء أربع أو خمس شركات نقل كبرى في سماء أوروبا في نهاية المطاف.

وعندما يأخذ المرء بعين الاعتبار البطالة السائدة أصلا، فلا ريب في أن التشجيع الحكومي لهذا البرنامج المدمر لفرص العمل، هو بحد ذاته، سياسة مهووسة. ومع هذا فإن ما عصف بالنقل الجوي سيهون مقارنة بالمشروع الكلي. فابتداء من عام 1998 ستتحرر المتاجرة بخدمات الاتصالات الهاتفية في داخل الاتحاد الأوروبي أيضا بالكامل ـ الأمر الذي يعني أن هناك جنة عدن جديدة تنتظر المستثمرين والمؤسسات المتخمة برأس المال[56]. فمن هلسنكي وحتى لشبونة سيتعين الآن على المشروعات الاحتكارية التي لاتزال حتى الآن ملكا للدولة، أن «تتمتع بلياقة جيدة» تمكنها من مواجهة المنافسة القادمة، لا سيما أن اتحادات دولية خاصة تتهيأ للهجوم على السوق الواعدة بمبيعات تبلغ المليارات، ومعدلات نمو تتكون من خانتين وهامش ربح سنوي محتمل يصل إلى الأربعين بالمائة. وما يعنيه هذا في نهاية المطاف، تبينه المقارنة بين شركة الاتصالات الألمانية وشركة AT&T الأمريكية. فبمستخدمين لا يزيد عددهم على سبعة وسبعين ألفا حقق العملاق الأمريكي الأول في عام 1995 ربحا بلغ 49, 5 مليار دولار. أما شركة الاتصالات الألمانية، فإنها، وإن كانت قد حققت نفس المبيعات في العام

نفسه، أي حوالي 47 مليار دولار، إلا أنها استخدمت مائتين وعشرة آلاف عامل، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد العاملين لدى AT&T وحققت ربحا لا يزيد على 5, 3[57] . وبناء على الاتفاق المبرم بين المدير السابق لدى سوني والرئيس الحالي لشركة الاتصالات الألمانية، رون سومر Ron Sommer من ناحية والنقابة من ناحية أخرى، يتعين التخلص، حتى عام 1998 كخطوة أولى، من ستين ألف عامل في مجال الهاتف، وذلك عن طريق دفع مبلغ يعوض المسرَّحين عن الخسارة اللاحقة بهم أو عن طريق التقاعد المبكر. ولكن ولكي تكون شركة الاتصالات قادرة على المنافسة فإنه سيتعين تسريح ما يقرب من مائة ألف مستخدم حتى عام 2000، أي سيتحقق تعرّ لا مثيل له في تاريخ ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية[58]. ولا مراء في أن جزءا ضئيلا فقط من فرص العمل الضائعة هذه، سيجري تعويضها بفرص العمل الجديدة التي ستخلقها الشركات المنافسة الجديدة، القريبة من مؤسستي VEBA وREW الناشطتين في مجال انتاج الطاقة (بمشاركة AT & T وشركة الاتصالات البريطانية)، وذلك لأن هؤلاء الناشطين الجدد سيركنون إلى ما بحوزتهم من شبكة هاتف تمتد بمحاذاة ما لديهم من شبكة كهرباء. ولأنهم، بصفتهم شركات احتكارية في مجال الطاقة الكهربائية، يتوافر لهم احتياطي كبير من الأيدي العاملة، سيكون تحويله إلى المجالات الجديدة عملا مربحا. أضف إلى هذا أن المشرّع قد ضمن لهم حق استخدام ما لدى شركة الاتصالات من شبكة توزيع وسمح لهم بأن يركزوا عملهم، في البداية، على المناطق الصناعية فقط، وهي مناطق مربحة على نحو كبير ويمكن إشباع طلبها بكثافة عمالية أقل.

إلا أن القائمين على سدة الحكم لم يعودوا راغبين في تنفيذ الزيادة المقررة في البطالة، ولذا فقد قررت الحكومة الاتحادية بيع شركة الاتصالات على شكل صفقات متعددة في كل بورصات العالم الكبيرة، ابتداء من نوفمبر 1996، وذلك لكي يقوم مندوبو صناديق الاستثمار، المتطلعون إلى الأرباح العظيمة التي يدرها عليهم ارتفاع أسعار الأسهم، بتنفيذ المطلوب. وتتكرر هذه المأساة في كل أجزاء أوروبا، وسيرتفع، على نحو لا مناص منه، معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي، أكثر فأكثر. وفي حين لاتزال شركات الاتصالات الأوروبية تعد العدة لمواجهة منافسيها المستقبلين، تفتح السياسة جبهة

ثانية في مجال التحرير الاقتصادي.

في ربيع عام 1996 قرر الكونغرس الأمريكي تحرير سوق الاتصالات الهاتفية المحلي، وهو سوق كان يتمتع، حتى هذا الحين، في أمريكا أيضا، بالحماية. وهكذا تعين على العمالقة الثلاثة AT&T وMCI وSprint، وهي مؤسسات تنشط على مستوى الولايات المتحدة، أن يواجهوا في المستقبل، وعلى كل الأصعدة، منافسة الشركات الاحتكارية السبع التي كانت تنشط محليا حتى هذا الحين. وسرعان ما راح كل اثنين من هذه الشركات المحلية تتحدان وتكونان وحدات أكبر، وتسرحان المزيد من الأيدي العاملة. كما أعلنت AT&T من جانبها أيضا عن الاستغناء عن أربعين ألف فرصة عمل أخرى.

وكذلك الحال بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية، فهي أيضا عقدت العزم على زيادة الأرباح من خلال تخفيض فرص العمل. فهي وإن كانت قد ألغت، منذ اندلاع عملية الخصخصة في عام 1984، مائة وثلاث عشرة ألف فرصة عمل، إلا أنها تريد أن تسرح، حتى عام 2000 ستة وثلاثين ألف عامل آخر، أي أنها ستكون، بهذا، قد سرحت ما يقرب من خمسين بالمائة من مستخدميها. وعلى هذا النحو يتهيأ البريطانيون والأمريكيون لشن منافسة شاملة ذات أبعاد عالمية، كانت السياسة قد مهدت الطريق لها.، وفي مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف تتفاوض الوفود الحكومية منذ خريف عام 1995، حول تفاصيل معاهدة تحرير سوق الاتصالات على مستوى العالم أجمع. وإذا تم الاتفاق على هذه المعاهدة فعلا - وهو أمر يكافح من أجله لوبي المؤسسات المعنية - عندئذ «لن يبقى سوى أربعة أو خمسة عمالقة» في العالم، كما يتكهن الأستاذ الجامعي إلي نوام Eli Noam، الباحث المختص بشؤون هذا القطاع في جامعة كولومبيا في نيويورك[59].

ولا يكتفي المؤمنون بالسوق في واشنطن وبروكسل وفي غالبية العواصم الأوروبية بتحرير سوق الاتصالات. فإذا سارت الأمور على هوى المفوضية الأوروبية، فسيأتي، في عام 2001 دور الخدمات البريدية ومعها المليون وثمانمائة ألف عامل بريد في أوروبا. كما يتعين إلغاء الاحتكار السائد في مجال سوق الطاقة الكهربائية. وحسب ما يقوله البريطانيون، فإن هذا هو ما ترغب في تحقيقه الحكومة الاتحادية الألمانية، بمفردها، إن تطلب الأمر.

ويحظى هذا التوجه بمناصرة بعض الولايات الأمريكية أيضا.

بناء على هذا كله، فإذا كان السياسيون الأوروبيون صادقين فيما يزعمون على نحو متكرر من أن البطالة هي أكبر همومهم، فإنهم يطبقون، بلا ريب، جنونا منظما. ولكن، أهُم فعلا على علم بما يعملون؟ إن من حق المرء فعلا أن يثير الشكوك ههنا. وخير دليل على هذا هو التجربة التي عاشها Ron Sommer في مطلع عام 1996. ففي الأول من يناير أعاد رئيس شركة الاتصالات الألمانية هيكل التعريفات، إذ خفض تكاليف المكالمات الهاتفية مع خارج المدن ورفع تسعيرة المكالمات في داخل المدن. وكانت هذه الخطوة حكيمة كلية، إذا ما أخذ المرء بعين الاعتبار ضرورة تمهيد الطريق لعملاق الاتصالات الهاتفية الألماني لكي يواجه المنافسة القادمة، ولكي يكون في وضع جيد عندما يفتح الاكتتاب بأسهمه في البورصات. ففي سياق الصراع التنافسي لن يكون في الإمكان دعم أسعار المكالمات الهاتفية مع المناطق القريبة، وهي مكالمات ذات طابع أهلي في الغالب الأعم، بأسعار المكالمات الهاتفية الأبعد مدى، والتي يتعلق معظمها بالمعاملات الاقتصادية، وذلك لأن المنافسين الجدد سيحاولون، في البداية، استقطاب الزبائن الكبار بتعريفات منخفضة. ولهذا السبب تعين على Sommer اتخاذ الإجراءات المطلوبة لكي تكون شركة الاتصالات الألمانية قادرة على مواجهة هذه التطورات. إلا أنه ما أن جرى العمل بالتسعيرات الجديدة، حتى راحت الصحف المختصة بنشر الفضائح والأخبار المفزعة ومعها رجالات السياسة تهيج، على نحو موحد، الرأي العام ضد شركة الاتصالات الألمانية، متهمة إياها بالجشع وباستغلال حاجة بسطاء الناس إلى التليفون ومحاباة الأثرياء من رجال المال والصناعة، الذين سيدفعون تعريفات أدنى من تلك التي كانوا يدفعونها في السابق. فالسياسيون أنفسهم، الذين كانوا قد صادقوا على سلم التعريفات الجديد، راحوا الآن، يطالبون، برغم اختلاف انتماءاتهم الحزبية، بضرورة تطبيق تسعيرة لا تعيق ضعاف القوة الشرائية من التحدث إلى الأقرباء والأصدقاء عبر الهاتف. وكان وزير البريد ڤولڤجانج بوتش Wolfgang Boetsch في مقدمة هؤلاء. ومن هنا لم يبق في جعبة Sommer سوى التعجب والشكوى من أن هذه الرغبة في كسب ود الجمهور العام هو أمر «منكر»[60].

غير أن اللعب السياسي على الحبال والتأرجح بين الاستكار والنفاق لم يكن عملا أخرق فقط، بل هو دليل أيضا على أن غالبية رجال الحكم لم يعودوا يسبرون غور نتائج ما يصوغون من برامج اقتصادية ذات أبعاد عالمية. «إن القرار بتحرير بعض القطاعات الخدمية التي كانت الدولة تحتكر تقديمها، هو ليس خطوة ذات طابع أيديولوجي أبدا، بل هو تعبير عن رغبة طبيعية للتكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية»، كما يؤكد ذلك المفوض الأوروبي لشؤون المنافسة كارل فون ميرت Karel Van Miert[61]. ولا ريب في أن أسلوب Van Miert في التعبير يزيح القناع عن الأيديولوجية اللا مبالية، التي يلمسها المرء دائما وأبدا حينما يزعم السياسيون بأنهم يستجيبون لما تمليه عليهم طبيعة الأمور، عندما يتخذون قراراتهم بشأن خصخصة المشاريع الحكومية وتوزيع العوائد الضريبية والميزات الاقتصادية. وممثلو اللوبي، من قبيل ديرك هودج Dirk Hudig، المدافع عن مصالح المؤسسات الصناعية البريطانية في بروكسل، أكثر وضوحا في هذا الشأن، فهو يزعم، شاكيا، أن الأسعار المعتبرة التي يدفعها المواطنون في أوروبا عن الخدمات الحكومية، هي «نتيجة منطقية لسوء الجدارة السائدة في المشاريع الحكومية، فهذه تخدم المستخدمين لديها أكثر من خدمتها للزبائن»، ويواصل حديثه قائلا: «إذا كانت أوروبا تريد أن تكون قادرة على المنافسة، فإنه لا يجوز لها الاستمرار في إثقال كاهل القطاعات المنتجة في المجتمع بأعباء سوء الجدارة هذه»[62].

ولربما بدت هذه الكلمات منطقية للوهلة الأولى. فتكاليف الهاتف والنقل والطاقة الكهربائية، أو السفر لأغراض تخص المعاملات الاقتصادية تشكل، حينما تكون مرتفعة، عبئا يقلل من فرص الاقتصاد الأوروبي على مواجهة المنافسة، العالمية. أضف إلى هذا أن المستهلكين من الأهالي يدفعون أيضا أسعارا مرتفعة لما تقدمه لهم الاحتكارات من خدمات وأنهم كثيرا ما يتذمرون من سوء إنجاز هذه الخدمات. فالأمر الذي لا شك فيه هو أن غالبية المشروعات المعنية تعمل ـ مقارنة بما هو متاح لها من وسائل تكنولوجية ـ بجدارة متدنية. ومع هذا كله، تقدم هذه المشروعات، في أوقات الشدة والأزمات على وجه الخصوص، فرص عمل آمنة لجمهور واسع من العاملين. ومن هنا فعندما تكون هناك ملايين كثيرة من المواطنين مهمشة أو ترتعد

خوفا على فرص عملها وعلى مستقبل أطفالها، يصبح التحرير الاقتصادي طيشا سياسيا. وعلى الرغم من هذا تتمسك غالبية الحكومات بهذا التوجه، وذلك لأن خبراءها يؤكدون لها في كل يوم إيمانا منهم بالنظرية الليبرالية المحدثة، بأن تخفيض التكاليف سيمكن مشروعات التقنية العالية والخدمات من خلق فرص عمل جديدة وأكثر جدارة.

غير أن المعجزة لم تتحقق أبدا. ولن يختلف الأمر ههنا بالنسبة لصناعة الاتصالات أيضا التي تكثر الإشادة بها في هذا السياق، والتي يُزعم أن خصخصة شركة الاتصالات الألمانية ستعبد طريق نجاحها. فما يتنبأ به المرء من ازدهار سيعم، بفعل خفض التكاليف، الشركات المختصة بتقديم خدمات الربط الإلكتروني، سيكون برنامجا لضياع فرص عمل لا غير. إذ كلما توسع الزبائن أكثر في استخدام شبكات الربط الإلكتروني لإنجاز معاملاتهم المصرفية وحجوزاتهم للسفر ومشترياتهم المختلفة، كانت فرص العمل لدى المصارف وشركات التأمين ومكاتب السفر وتجارة المفرد أقل. من ناحية أخرى ليس ثمة شيء يبشر بأن الخسارة في فرص العمل، سيتم تعويضها من خلال الازدهار الذي سيعم مقدمي الخدمات المتعلقة بنظم المعلومات الإلكترونية، أعني منتجي برامج وأجهزة الكمبيوتر التي تربط - عبر الأسلاك - عالم المستقبل. فألمانيا وأوروبا تتوافر لهما، للأسف - بما لديهما من إمكانات محدودة وكثيفة العمل في صناعة الربط الإلكتروني - قوة تنافسية ضعيفة، كما تقول الشركة الاستشارية رولاند برجر Roland Berger، المملوكة من قبل المصرف الألماني (Deutsche Bank)، متوصلة إلى نتيجة مفادها أن من الأفضل للسياسة ألا تغتر كثيرا ببزوغ عصر المعلومات[63].

وهكذا تمضي استراتيجية التحرير الاقتصادي بعملية رفع الجدارة إلى حد يدمر الذات. ومع هذا تطالب الغالبية العظمى من الخبراء لدى المؤسسات الرائدة في الاقتصاد العالمي، سواء كانوا يعملون في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أو لدى البنك الدولي أو لدى صندوق النقد الدولي، بضرورة المضي قدما في عملية التكامل على المستوى العالمي. حقا لقد أثبتت المشاكل المتعاظمة في الدول المتقدمة بطلان مزاعمهم المتفائلة، إلا أن هؤلاء الخبراء يصرون، بالإجماع، على أن إزالة الحدود أمام السوق

يُعَبد الطريق أمام العالم الثالث، على أدنى تقدير، للخروج من مأزق الفقر والتخلف. «فالعولمة تحسن من فرص البلدان النامية للحاق، اقتصاديا، بركب البلدان الصناعية»، كما كتب إريش جوندلاخ Erich Gundlach وبيتر نوننكابم Peter Nunnenkamp، الباحثان لدى Kieler Institut Fuer Weltwirtschaf، (معهد كيل للاقتصاد العالمي)، الذي هو بمنزلة قلعة علمية تؤوي الليبراليين المحدثين في ألمانيا(64). ومن ناحيتها أكدت صحيفة Frankfurter Allgemeine، وهي الصحيفة التي تشكل رأس الحربة في الجهاد من أجل تحرير رأس المال، على أنه «من خلال العولمة» فقط، «سيكون بوسع ستة المليارات مواطن في العالم المشاركة في تلك الانتصارات التي لم ينعم بها حتى الثمانينيات، سوى ستمائة المليون مواطن في البلدان الصناعية القديمة لا غير». إنه هدف نبيل بلا شك. ولكن هل سيتحقق هذا الهدف فعلا ؟ هل سيذهب ما يخسره الشمال من رفاهية إلى فقراء الجنوب حقا ؟

5 أكاذيب تُرضي الضمير

أسطورة الميزة على استقطاب الاستثمارات وخرافة العولمة العادلة

جلس كالأخرس، وقد طوى ذراعيه بين ساقيه وزم شفتيه. وما كان المكسيكي چيزوس كونسلتز Jesus Gonzalez قد فكر في أن قدره سيقوده، في يوم من الأيام، إلى هذا المكان. فقد بذل قصارى جهده ليصبح عاملا فنيا مختصا بالكهرباء، الأمر الذي مكنه من أن يحصل على فرصة عمل في صناعة السيارات المزدهرة، هذه الصناعة التي كانت القلوب تهفو إليها، بسبب ما كانت تدفعه من أجر جيد وما تقدمه من أمان وظيفي. فمصنعه كان ينتج مخففات الصدمات للدراجات البخارية وللجرارات المكسيكية، وبالتالي لم يكن هناك شيء ينذر بالخطر. إلا أن كل شيء انهار بالفعل؛ في البداية انهارت العملة، ومن ثم التجارة وأخيرا الاقتصاد برمته. وعصفت الزوبعة بشركته أيضا، فأعلنت الإفلاس. فخسر رب الأسرة البالغ من العمر ثلاثين عاما فرصة عمله، وراح يجلس الآن على رصيف Avenida San José الشارع الشهير في قلب العاصمة المكسيكية، وتحته صندوق من الصفيح أودعه ما يحتاج إليه من آلات يدوية، وأمامه

لافتة من الورق المقوى كتب عليها بخط رديء: «كهربائي»، وكله أمل في أن يحصل على عمل من حين إلى آخر على أفضل حال، إذ إنه فقد الأمل كليا في أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه في الأيام السالفة. فالأزمة، كما يقول: «ستستمر مدة أطول مما كنا نتوقع».

إن القدر الذي عصف بـ Jesus Gonzalez حالة عادية في مكسيك عام 1996. فنصف السكان المكسيكيين في سن العمل إما عاطلون عن العمل أو يعملون بأجر يومي من آن لآخر لا غير. ومنذ عام ونصف انخفض نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي. وتسود البلد الاضطرابات السياسية والإضرابات العمالية والتمردات الفلاحية، وإن كانت الحكومة وخبراؤها الأمريكيون قد أرادوا للبلد الازدهار والاستقرار. فعلى مدى عشر سنوات نفذ ثلاثة رؤساء مختلفين للجمهورية مقترحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية تنفيذا تاما. فقد خصخصوا الجزء الأعظم من المؤسسات الصناعية، وألغوا كل العوائق من طريق المستثمرين الأجانب، وألغوا الضرائب الجمركية على الواردات، وفتحوا أبواب البلد على مصاريعها للنظام المالي الدولي. وذهبت المكسيك إلى أبعد من هذا، إذ عقدت في عام 1993 مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا اتفاقية ترمي إلى تأسيس منطقة التجارة الحرة المسماة: النافتا Nafta، والتي يتعين بموجبها أن تتكامل المكسيك في غضون عشر سنوات مع سوق أمريكا الشمالية كلية. وكان الليبراليون المحدثون في كل أنحاء العالم قد عثروا في المكسيك على تلميذهم المثالي. وبقبول المكسيك عضوا في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كافأ نادي البلدان الغنية في عام 1994 التوجه المكسيكي المثالي كا يُزعم.

وللوهلة الأولى، بدا البرنامج يبشر بالخير فعلا. فالعديد من المؤسسات متعدية الجنسية شيدت هناك مصانع أو وسّعت ما كانت قد شيدته. كما ارتفعت الصادرات بمقدار ستة بالمائة في السنة، وتراجعت المديونية الخارجية التي كانت قد أدت في عام 1982 إلى انهيار اقتصاد البلد. ولأول مرة شهدت المكسيك تنامي الطبقة الوسطى. حقا كان حجمها لايزال ضئيلا، إلا أنها توافرت لها قوة شرائية جيدة مكنتها من تأسيس المشروعات الجديدة والمشاركة في دفع الضرائب إلى الحكومة. غير أن المعجزة اقتصرت، في واقع الحال، على جزء ضئيل من الاقتصاد ومن السكان. فالمصانع الجديدة

التي نشرت الازدهار في إنتاج الكيماويات والكهربائيات والسيارات، كان مصيرها شديد التعلق بالاستيراد، وبالتالي فإن ما خلقته من فرص عمل كان ضئيلا نسبيا. من ناحية أخرى تركزت ملكية المشاريع الحكومية السابقة في أيدي أقلية من المساهمين الكبار. فخمسة وعشرون من الاتحادات الصناعية فقط كانت تسيطر على شركات تنتج نصف إجمالي الناتج القومي[1]. في الوقت ذاته عصف الانفتاح السريع علي الولايات المتحدة الأمريكية بقطاعات اقتصادية وطنية مهمة، إذ إنها لم تستطع الوقوف في وجه المنافسة الأمريكية. فأغرقت الواردات البلد، وركعت الصناعات المتوسطة الحجم المنتجة للبضائع كثيفة العمل البشري. ففي صناعة المكائن، بمفردها، توقف الإنتاج في نصف المصانع. وعلى نحو مشابه كان الحال في صناعة النسيج، وهي صناعة كانت تتمتع بالاستقرار حتى ذلك الحين. فانخفض معدل النمو الحقيقي إلى ما دون معدل نمو السكان. وتمت الرسملة المتصاعدة للقطاع الزراعي بنتائج وخيمة، التي كان ينبغي لها أن تكون عاملا مساعدا على زيادة التصدير والصمود أمام المنافسة الأمريكية العملاقة. فقد حلت الماكينات محل العمل البشري، الأمر الذي أدى إلى فقدان ملايين كثيرة من الفلاحين المكسيكيين فرص عملهم، ونزوحهم إلى المدن المكتظة بالسكان أصلا. وابتداء من عام 1988 تزايد الاستيراد بمعدلات نمو بلغت أربعة أضعاف معدلات نمو الصادرات. فارتفع العجز في الميزان التجاري ارتفاعا عظيما، حيث صار مجموعه في عام 1994 يضاهي مجموع العجز في مجمل بلدان أمريكا اللاتينية معا[2]. إلا أنه ما كان بوسع القائمين على مقدرات الاقتصاد المكسيكي التراجع عما سلكوا من طريق. ومن أجل تهدئة خواطر الناخبين، ولكي تبقى أسعار المواد المستوردة عند مستوى منخفض، رفعت الحكومة أسعار الفائدة على القروض الممنوحة بالعملة الوطنية.

غير أن حصيلة هذه الخطوة لم تتسبب في خنق الاقتصاد الداخلي فحسب، بل أدت أيضا إلى دخول خمسين مليار دولار إلى البلد، كانت صناديق الاستثمار الأمريكية قد استثمرتها في المكسيك لأجل قصير. في ديسمبر 1994 حدث ما لابد من حدوثه: فقد انهار الازدهار المبني على المديونية، وصار تخفيض قيمة البيسو أمرا لا مناص منه. وخوفا من الغضب

الذي سيعم المستثمرين الأمريكيين بسبب ما سيتكبدونه من خسائر، ودرءا لانهيار مالي على المستوى العالمي، اتخذ وزير المالية في واشنطن روبين ورئيس صندوق النقد الدولي كامديسو، الخطوات اللازمة لمنح أكبر قرض دعم في التاريخ (راجع فصل: دكتاتورية ذات مسؤولية محدودة). ومع أن هذا القرض قد أنقذ المستثمرين الأجانب، إلا أنه دفع المكسيك إلى حافة الكارثة الاقتصادية. فلكسب ثقة الأسواق الدولية ثانية، سقى رئيس الجمهورية إرنستو زديلّو Ernesto Zedillo البلاد مر الدواء من جديد. فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الذي وصل إلى عشرين بالمائة في السنة، والانخفاض الكبير الذي حدث في الإنفاق الحكومي، تسببا في اندلاع أقوى ركود منذ ستين عاما. وفي فترة زمنية لا تزيد على شهور وجيزة أُعلن الإفلاس لخمسة عشر ألف مشروع، وفقد ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن فرص عملهم. كما انخفضت القوة الشرائية لدى المواطنين بما لا يقل عن الثلث[3].

وهكذا وبعد عشر سنوات من الإصلاحات ذات الطابع الليبرالي المحدث أضحت أمة المائة مليون مواطن في وضع أسوأ مما كانت عليه من قبل. فابتداء من حرب العصابات التي يقودها الفلاحون في الجنوب وانتهاء بالمليون مواطن من أصحاب المشروعات المتوسطة، الذين لم يعد بمستطاعهم تسديد أسعار الفائدة المرتفعة على ما بذمتهم من قروض، أخذت حركات المعارضة المختلفة تعصف باستقرار الدولة. وكما تقول Anne Huffschmid، وهي عالمة اجتماع ذات اطلاع جيد على وضع المكسيك، فإن المكسيك لاتزال بلدا يقف في البداية حقا، لكنه لا يقف، على عتبة الدخول إلى عالم الغنى، بل يقف «على عتبة الفوضى والحرب الأهلية»[4].

وبهذا المعنى لم تكن حصيلة مغامرة تأسيس منطقة التجارة الحرة النافتا Nafta في مصلحة الجار الشمالي العملاق أيضا. فحينما راحت المصانع الأمريكية تهاجر باتجاه الجنوب، كان لايزال بوسع إدارة كلينتون القول بأن التصدير المتزايد إلى المكسيك، سيخلق للصناعة التصديرية الأمريكية مائتين وخمسين ألف فرصة عمل إضافية في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن انهيار الاقتصاد المكسيكي، أدى إلى تراجع الطلب المكسيكي على البضائع الأمريكية أيضا. وبالتالي فقد تحول فائض التجارة الأمريكية مع المكسيك إلى عجز في عام 1994. ومع هذا، فإذا كان الأمل في زيادة

فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية قد خاب، إلا أن الأرباح قد ارتفعت حقا بالنسبة لكل الشركات التي استطاعت أن تخفض تكاليف إنتاجها، من خلال الأيدي العاملة زهيدة الأجر في المكسيك. أضف إلى هذا أن تخفيض قيمة البيسو قد حقق للكثير من الاتحادات الصناعية الأمريكية، وكذلك للعديد من الشركات الألمانية والآسيوية المنتجة للسيارات والأجهزة الكهربائية، ميزة إضافية في السوق العالمية. حقا إن هذه الشركات تقدم فرص عمل للكثير من العوائل المكسيكية وتمكنها من كسب ما يسد رمقها، بيد أن هذا لا يعوض، ولا حتى بالكاد، الخسائر الناجمة عن انهيار الاقتصاد الداخلي. وهذه الحقيقة هي التي تفسر سبب الارتفاع الجديد في عدد المهاجرين المكسيكيين، الذين يعبرون نهر Rio Grand بشكل غير رسمي وبأساليب تتسم في الغالب بالمغامرة، بهدف الحصول على فرصة عمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت اتفاقية النافتا Nafta مع المكسيك قد سعت للحد من هذه الهجرة على وجه الخصوص.

وعلى هذا النحو تثبت التجربة المكسيكية أن الزعم بأن السيادة المطلقة لقوى السوق هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية، ليس سوى ادعاء ساذج. فحيثما حاول بلد أقل نموا الوقوف، من دون سياسة تهدف إلى تشجيع الصناعة وبلا رحمة جمركية، في وجه المنافسة القوية القادمة من البلدان الصناعية الغربية، فإن مصيره كان الفشل دائما: فالتجارة الحرة تعني أن الغلبة ستكون للأقوى فقط - ليس في أمريكا الوسطى فحسب.

وتركيا هي المكسيك الأوروبية. فعلى أمل تحقيق تطور سريع وقعت حكومة أنقرة مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية ترمي إلى إنشاء اتحاد جمركي، ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من مطلع عام 1996. وكان الصناعيون الأتراك قد توقعوا أن هذا الاتحاد الجمركي سيؤدي إلى زيادة صادراتهم إلى الاتحاد الأوروبي. غير أن المتطلعين إلى التنمية على ضفاف البوسفور قد أخطأوا في تقدير النتائج التي سيفرزها الانفتاح على أسواقهم، مثلما أخطأ من قبلهم المكسيكيون. فمنذ أن صار في الإمكان دخول البضائع من كل أنحاء العالم إلى تركيا بنفس الشروط السارية على البضائع القادمة من الاتحاد الأوروبي، أغرقت البضائع الأجنبية الزهيدة الثمن السوق المحلية. وفي خلال نصف عام فقط عصف العجز بالميزان التجاري التركي. حقا كانت

الصادرات قد ارتفعت بمقدار عشرة بالمائة، إلا أن الواردات كانت قد ارتفعت بمقدار ثلاثين بالمائة. وخوفا من تآكل احتياطيها من العملات الأجنبية فرضت الحكومة [السابقة] بقيادة حزب الرفاه الإسلامي، ضريبة على الواردات تبلغ ستة بالمائة. بيد أن الاتفاقية الجمركية مع الاتحاد الأوروبي تجيز اتخاذ وسائل حمائية من هذا القبيل لفترة لا تزيد على مائتي يوم. الأمر الذي يعني أن تركيا قد صار في مأزق لا مخرج منه[5].

ولا ريب في أن هذا دليل آخر على أن سعي الدول النامية المفتقرة لرأس المال، إلى التكامل الاقتصادي مع الدول الصناعية المتقدمة عن طريق إنشاء مناطق تجارية حرة لن يكون، في المحصلة النهائية في مصلحتها، بل ستكون مضاره أكثر من منافعه، إذا تم هذا التكامل دونما حماية للاقتصاد الوطني من مغبة المنافسة الأجنبية. وما نقوله ههنا ليس بالأمر الجديد؛ فعلى النقيض من المؤمنين بجدارة السوق من الأوروبيين والأمريكيين، أدرك الكثير من حكام البلدان الفقيرة في النصف الجنوبي من المعمورة، منذ سنين كثيرة، الأمور على حقيقتها، فساروا بأممهم إلى الرفاهية عبر طريق أكثر حصافة وذكاء.

نمور(*) بدلا من شِياه: المعجزة الآسيوية

منذ سنين كثيرة تستهوي Penang قلوب الأجانب. فجوها البحري المعتدل وأراضيها الخصبة أغرت المستعمرين البريطانيين في القرن الماضي بالقدوم إلى هناك، وبناء معقل لهم في هذه الجزيرة المواجهة للشاطىء الغربي من تايلاند وماليزيا. وفي هذا اليوم أيضا تسود الحركة George Town، المدينة الرئيسية في الجزيرة. بيد أن ما يغري الأجانب بالقدوم إلى هناك لم يعد يتمثل، اليوم، في المتاجرة بالمنتجات الزراعية أو في مشاهدة المعالم السياحية. إن ما يستهوي قلوب الزائرين اليابانيين والأوروبيين والأمريكيين، الذين يقفون في صالة المطار في الطابور منتظرين وصول حقائبهم، هو المعلم الجديد في Penang، وهو منطقتها الصناعية. فشركات من قبيل Texas Instruments وHitachi وIntel وSeagate وHewlett Packard، تشهد بلافتاتها

(*) استخدم المؤلفان مصطلح Drache أي التنين لوصف الدول المصنعة حديثا في آسيا. لكننا آثرنا استخدام المصطلح الشائع، وهو: النمور الآسيوية - المراجع.

العريضة أنه لم يعد بمستطاع مؤسسة كبيرة ناشطة في الصناعة الإلكترونية الاستغناء عن فتح مصنع لها ههنا. ويسمي الماليزيون، بكل فخر واعتزاز جزيرتهم هذه «Silicon Island » (جزيرة السيليكون)؛ وهذا ليس بالأمر العجيب، فمصانعها مكنت هذا البلد الواقع في الجنوب الشرقي من آسيا، لأن ترتقي إلى أكبر مصدر لأشباه الموصلات في العالم، وحققت لثلاثمائة ألف مواطن فرص العمل الضرورية.

وليست Penang سوى رمز واحد من الرموز الكثيرة للثورة الاقتصادية المذهلة، التي يعيشها منذ خمسة وعشرين عاما هذا البلد الزراعي سابقا. لقد خرجت ماليزيا منذ أمد ليس بالقصير من قائمة البلدان النامية. فمنذ عام 1970 ينمو الاقتصاد الوطني سنويا بمعدلات تتراوح، في المتوسط، بين سبعة وثمانية بالمائة، أما الإنتاج الصناعي فإنه ينمو بمعدل يزيد على العشرة بالمائة. وبدلا من خمسة بالمائة يعمل اليوم خمسة وعشرون بالمائة من السكان في سن العمل في القطاع الصناعي، الذي صار يخلق ثلث الناتج الإجمالي. وتضاعفت حصة الفرد الواحد من الدخل القومي في الفترة الواقعة بين عام 1987 وعام 1995 فوصلت، لدى هذا الشعب البالغ تعداده عشرين مليونا، أربعة آلاف دولار في العام. وإذا سارت الأمور على ما ترتئيه الخطط الحكومية، فسترتفع هذه الحصة حتى عام 2020 إلى خمسة أضعاف، أي أنها ستصل إلى المستوى السائد في الولايات المتحدة الأمريكية(6).

ولا يقتصر السعي لتحقيق المستوى الرفاهي العظيم على ماليزيا فقط. فكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، وهي كلها بلدان وصفت بـ «النمور» في وقت مبكر، كانت قد سبقت ماليزيا بخمسة إلى عشرة أعوام في هذا المضمار. وجاء بعد ذلك دور تايلاند وإندونيسيا وجنوب الصين، فهذه البلدان أيضا انطلقت في طريق التطور وصارت تحرز الآن نجاحات مشابهة، الأمر الذي دفع الكثيرين لأن يطلقوا عليها لقب «النمور». وأشاد الاقتصاديون والصناعيون، في كل أرجاء المعمورة، بالمعجزة الاقتصادية الآسيوية معتبرين إياها قدوة ودليلا حيا على جدارة نظام السوق لكسر طوق الفقر والتخلف. وفي الحقيقة ليست هناك صلة وثيقة بين الازدهار الاقتصادي في آسيا، ورأسمالية «دعه يعمل.. دعه يمر» السائدة في غالبية

بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. فمن غير استثناء طبقت البلدان الناهضة في الشرق الأقصى استراتيجية مستهجنة على نحو شديد في الغرب: دعم مالي عظيم على كل متسويات الأنشطة الاقتصادية. فبدلا من أن تحذو حذو المكسيك وتصبح شاة تُنحر في مجزرة المنافسة الدولية، طور نمو التنمية الموجهة حكوميا من جاكارتا حتى بكين مجموعة من الأساليب التي تتيح لهم فرصة توجيه عملية التنمية. فبالنسبة لها لايشكل التكامل مع السوق العالمية الهدف الذي تسعى لتحقيقه، بل هو وسيلة تخدم الهدف المنشود لا غير، وبالتالي فلا يستعان به إلا بتحفظ وبعد تمحيص دقيق.

وفي كل البلدان الآسيوية الصاعدة يتبع الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي مبدأ حاملات الطائرات الذي طوره اليابانيون، فالضرائب الجمركية المرتفعة والتعليمات الإدارية بشأن النواحي الفنية، تعيق الاستيراد في كل القطاعات الاقتصادية التي يرى المخططون أن المصانع الوطنية فيها لاتزال غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية، وأنه يتعين عليهم حماية فرص العمل من مغبة هذه المنافسة. وعلى العكس من ذلك، تشجع الحكومة وإداراتها بكل الوسائل ابتداء من الستهيلات الضريبية وانتهاء بتقدير هياكل تحتية دونما ثمن، وإنتاج البضائع التصديرية. وتكمن إحدى أهم وسائل هذه الاستراتيجية في توجيه أسعار صرف العملات الأجنبية بما يخدم التصدير. فكل البلدان الآسيوية تقتدي في هذا السياق بالنهج الياباني، إذ تسعى مصارفها المركزية للإبقاء على سعر صرف العملة الوطنية منخفضا، وذلك من خلال بيعها للعملات الأجنبية بسعر الصرف المناسب للتصدير، وإن كان سعر الصرف هذا لا يتناسب مع القوة الشرائية الحقيقية للعملة الوطنية في البلد المعني.

وهذه الحقيقة هي التي تفسر في الواقع السبب لأن يساوي متوسط الأجور في جنوب شرق آسيا، مقيسا بسعر الصرف، من متوسط الأجور في أوروبا الغربية، في حين أنه يساوي، مقيسا بقوته الشرائية، من المستوى الأوروبي[7].

ولا يتدخل منهدسو التنمية الاقتصادية الآسيويون في توجيه تدفقات رأس المال قصيرة الأجل في أسواق المال فحسب، بل يضعون أيضا شروطا دقيقة للاستثمارات المباشرة التي تقوم بها المؤسسات المتعددة الجنسية.

فماليزيا على سبيل المثال، ترعى على نحو منتظم مشاركة شركاتها الحكومية والخاصة في فروع هذه المؤسسات، وذلك رغبة منها في ضمان تلقي عدد متزايد من العمالة الوطنية الخبرات والمعارف الضرورية للسوق العالمي. أضف إلى هذا أن كل هذه الدول تنفق جزءا معتبرا من ميزانيتها على خلق نظام تعليمي جيد وقادر على رفع المؤهلات العامة لدى مواطنيها.

وفي كل الحالات التي لا تكفي فيها هذه الخطوات لسد الحاجة، تعقد هذه الدول اتفاقيات إضافية بشأن الحصول على التراخيص وحقوق براءات الاختراع لتضمن نقل التكنولجيا. إلى جانب هذا، تكفل التعليمات بشأن حصة المنتجين الوطنيين من الإنتاج للسوق العالمية، بقاء نسبة معتبرة من الأرباح المتحققة من التصدير في البلد لتساعد في تمويل المشاريع الوطنية. ولهذا السبب فإن أرخص سيارة في ماليزيا هي الـ Porton، فهي تُنتج حقا بمشاركة ميتسوبيشي، إلا أن سبعين بالمائة من أجزائها تصنع في الداخل. وبالاشتراك مع شركتين كوريتين ناشطتين في إنتاج السيارات تقتفي إندونيسيا أيضا خطى نفس الاستراتيجية، على الرغم من الاحتجاج غير المثمر الذي قدمته المؤسسات الناشطة في إنتاج السيارات في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. إن كل هذه الخطوات تخدم هدفا واحدا مشتركا: أن تبقى الحكومات صاحبة السيادة على اقتصادها الوطني وتضمن أن الرأسمال الوطني، والأجنبي أيضا، ينفذ الأهداف المقررة من قبل السلطة السياسية. ومن لا يسر على هدي هذه الأهداف، فإنه يبقى في الخارج[8].

ولا ريب في أن النجاح قد أثبت صواب منظور المخططين الاقتصاديين الآسيويين. وإذا كانت، تقريبا، كل بلدان جنوب شرق آسيا، الصاعدة اقتصاديا الآن، قد بدأت انطلاقتها، مثلها في ذلك مثل المكسيك، موردا ينتج بضاعة للمؤسسات المتعددة الجنسية، أي أنها بدأت انطلاقتها كورش ثانوية لهذه المؤسسات، إلا أن المسؤولين في الإدارات الحكومية لم ينسوا حتى هذا اليوم أبدا حماية اقتصادهم الوطني وتعزيز عوامل نموه وازدهاره، والعمل على تأمين تمويل استثماراته بعوائد ما تصدره فروع المؤسسات المتعددة الجنسية من بضائع. وخطوة بعد خطوة، خلقوا مشروعاتهم الوطنية التي تخضع للسيطرة الحكومية والخاصة مناصفة، والتي أخذت تحتل الآن، هي نفسها أيضا، مكانتها في السوق العالمية. فليست كوريا فقط صارت

تتوافر لها المجمعات الصناعية الوطنية العظيمة من قبيل هيونداي Hyundai وسامسونج Samsung، وهي مجمعات تضم تحت سقف واحد مصانع كثيرة ومختلفة، يمتد إنتاجها من السيارة وحتى الكمبيوتر والباخرة. فماليزيا أيضا، هي البلد الصغير نسبيا بسكانه البالغ عددهم عشرين مليونا، قد أضحت تتوافر لها الآن ست مؤسسات متعددة الجنسية. وسيم داربي Sim Darby، أكبر هذه المؤسسات المتعددة الجنسية ويوظف في واحد وعشرين بلدا وفي ما يزيد على مائتي شركة تابعة خمسين ألف عامل. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة رأسمال أسهمه قد فاقت، على سبيل المثال، قيمة كبرى شركات الطيران في آسيا، أعني شركة طيران سنغافورة Singapore Air lines.

يتبين من هذا كله أن العولمة في الاقتصاد العالمي، لا تتبع بالضرورة مبدأ واحدا يسري على كل أرجاء المعمورة. ففي حين تدعو بلدان الرفاهية القديمة إلى ضرورة تراجع دور الدولة وإعطاء قوى السوق مجالا أوسع، تطبق البلدان الصاعدة حديثا العكس من ذلك تماما. كما نلاحظ أن قادة المؤسسات أنفسهم الذين يرفضون في الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا، كل أنواع التدخل الحكومي في قراراتهم الاستثمارية رفضا قاطعا، نعم، هؤلاء أنفسم يُخضعون في آسيا صاغرين استثمارات تبلغ المليارات للشروط التي يضعها البيروقراطيون الحكوميون، الذين لا يتهيبون من تسمية عملهم بالتخطيط الاقتصادي المركزي. ولكن، على ما يبدو، تُنسي الأرباح المتحققة، في سياق معدلات نمو تتكون من خانتين، كل التحفظات الأيديولوجية.

المتاجرة العادلة: هل تنطوي على حماية للفقراء؟

ولا ريب في أن للمعجزة الآسيوية أيضا جوانب سلبية: إذ اقترن الازدهار الاقتصادي هناك بالرشا والاضطهاد السياسي والتدمير العظيم للبيئة والاستغلال غير المحدود، في أغلب الأحيان، للعاملين المحرومين من الحقوق، وللنساء منهم على وجه الخصوص. ولنأخذ على سبيل المثال شركة نيك Nike: فأحذية الرياضة الباهظة الثمن، هذه الأحذية التي يصل ثمنها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى 150 دولارا، يقوم بإنتاجها في

إندونيسيا حوالي مائة وعشرين ألف عامل وعاملة، يعملون لدى الموردين المحليين لهذه الشركة العملاقة بأجر يقل عن ثلاثة دولارات في اليوم. ومع أن هذا الأجر لا يسد الرمق إلا بالكاد في إندونيسيا أيضا، إلا أنه يساوي الحد الأدنى المقرر قانونا؛ كما أنه الأجر الذي يحصل عليه ما يزيد على نصف قوة عمل البلد البالغ تعدادها ثمانين مليون عامل[9]. ومن أجل المحافظة على القوة التنافسية الكامنة في انخفاض مستوى الأجور، تقضي الحكومة العسكرية التي يرأسها منذ ثلاثة عقود الدكتاتور سوهارتو على أي تمرد عمالي في المهد. فعلى سبيل المثال، حينما حاول تونجري سيتومورانج Tongri Situmorang، وهو عامل في سن الثانية والعشرين يعمل لدى Nike في المدينة الصناعية Serang، في خريف عام 1995، تشجيع زملائه على الإضراب عن العمل، اعتقلته السلطات المحلية العسكرية، دونما وجل، في أحد مخازن المصنع لمدة سبعة أيام وراحت تستجوبه وتحقق معه على مدار الساعة. من حسن حظه أن السلطات قد أطلقت سراحه واكتفت بطرده من العمل. فهناك آخرون، كالنقابيتين سوجيارتي Sugiarti ومارسينا Marsinah، المعروفتين في طول البلاد وعرضها، دفعوا حياتهم ثمنا لشجاعتهم. فقد عُثر على جثمانيهما المشوهين بفعل التعذيب في قُمامة المصنع الذي كانتا قد حاولتا تنظيم إضراب عمالي فيه. وفي هذا السياق يشير وزير الصناعة Tungki Ariwibowo إلى المنافسة الشديدة، على استقطاب الاستثمارات الأجنبية السائدة منذ فترة ليست بالقصيرة بين البلدان الزهيدة الأجور أيضا، مبررا موافقة الحكومة على الاستغلال السائد في البلد، بحجة أن الأجور في الصين وفيتنام وبنغلادش لا تزيد على مستوى الأجور الزائد في بلده أيضا، ومؤكدا أن رفع الحد الأدنى يعني «أننا لن نكون قادرين على منافسة هذه البلدان»، لاسيما أن استراتيجية بلده تكمن في استقطاب الإنتاج الأعلى قيمة بقدر الإمكان[10].

وكانت ماليزيا، جارة إندونيسيا، قد سبقتها في هذا الدرب. فارتقاؤها في الإنتاج كمورد للشركات الأجنبية حقق استخداما شاملا للأيدي العاملة، وارتفاعا في أجور الكثير من الماليزيين وذلك لأن الحكومة قد أجازت التنظيمات النقابية في المصانع على الأقل، وإن كان البلد لايزال يفتقر للحقوق الأساسية المميزة للبلد الديموقراطي الحر. فحكومة رئيس الوزراء

محمد مهاتير تقبض على السلطة منذ خمسة عشر عاما وتُخضع وسائل الإعلام لرقابة صارمة. أما الأحزاب المعارضة فليست سوى واجهة يراد منها التدليل على أن ثمة انتخابات ديموقراطية تهدئة للرأي العام الدولي. ومن ناحية أخرى غالبا ما يتحقق الانتعاش الاقتصادي للطبقة الوسطى المتزايدة العدد، في إطار ظروف عمل لا تتصف بالإنسانية بالنسبة للفئات الدنيا، وفي السماح بتشغيل ما يزيد على مليون عامل من أبناء البلدان الفقيرة المجاورة، واستغلالهم أفظع استغلال وكما يحلو للنفس، لاسيما أنه يتعين على هؤلاء أن يغادروا، بلا استثناء، البلد بعد مرور ثلاث سنوات، ويفسحوا المجال لعمال جدد زهيدي الأجور. إن هذه الحقيقة هي التي تفسر الأسباب التي تدفع المؤسسة العالمية سيمنز، لأن تدفع لمستخدميها الفنيين العاملين في مصنعها المنتج لرقائق الكمبيوتر في ماليزيا، أجورا جيدة نسبيا ومعاملتها للعاملات الإندونيسيات الستمائة كما لو كن مستعبدات. فهن يكدحن ستة أيام في الأسبوع، بل ويكدحن سبعة أيام في الأسبوع في الغالب، لقاء 350 ماركا في الشهر ويسكنَّ في بناية يمتلكها المصنع، تقفل أبوابها في الليل كما لو كانت سجنا. بل أكثر من هذا، فمن أجل الحيلولة دون هروب العاملات قبل انتهاء مدة عقودهن البالغة ثلاث سنوات، ارتأى مدير سيمنز المقيم أن تُسحب منهن جوازاتُ السفر[11].

وعلى نحو أكثر بشاعة، يجري استغلال العاملين لدى المائة والخمسين ألف مصنع الذي شاركت في تأسيسه أطراف صينية مع ممولين أجانب، أرادوا أن يضمنوا لأنفسهم حصة في التطور الانفجاري السائد في الاشتراكية الصينية القائمة على نظام السوق. إذ يتعين على الكثير من العاملات، اللاتي يفوق عددهن المليون، العمل خمس عشرة ساعة في اليوم وأكثر، إن كانت الحاجة تدعو لذلك. «إن البشر مجبرون على العمل كالماكينات» كما كتبت إحدى الصحف المحلية. وكثيرا ما يتوجب عليهم رهن العديد من رواتبهم الشهرية عند بداية عملهم، كضمانة لن تعود لهم في حالة تركهم العمل من دون موافقة إدارة المشروع. وفي الليل يُحشرون في قاعات نوم ضيقة ومقفلة الأبواب، الأمر الذي يجعل منها مصائد قاتلة في حالة اندلاع النار فيها. وحتى الحكومة المركزية في بكين نفسها كانت قد اعترفت بتجاهل المصانع لقوانين العمل، وبأن الحوادث في المصانع قد

أودت بحياة ما يزيد على أحد عشر ألف عامل في خلال ستة أشهر فقط في عام 1993. وبأن اندلاع النيران قد تكرر ثمانية وعشرين ألف مرة[12]. ومع هذا يمنع الحكام باسم الطبقة العاملة الصينية كل مقاومة، لاسيما في المناطق الصناعية المخصصة للمستثمرين الأجانب. وبناء على ما قاله الاتحاد الدولي للنقابات الحرة في عام 1996، «فإن جزاء من يتذمر أو يسعى لتأسيس نقابات عمالية هو، في الغالب، السجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، وإن هناك الآن مئات من العمال النقابيين رهن الاعتقال»[13].

وعلى نحو يدعو للدهشة تتجاهل غالبية الحكومات الغربية الأساليب المرفوضة ـ حسب المعايير الغربية ـ التي تسلكها الدول في جنوب شرق آسيا، في غزوها للسوق العالمية وفي سعيها للحصول على حصة في هذه السوق. وكان رؤساء الحكومات الأوروبية الغربية قد برهنوا عن تجاهلهم المتعمد هذا، في آخر مرة، في مطلع مارس عام 1996، وذلك حينما التقوا في بانكوك زملاءهم، من الأمم الآسيوية الثماني الرائدة، بغية تقوية العلاقات الاقتصادية المشتركة. ففي الوقت الذي كان فيه المتكلمون يتناوبون على إلقاء الخطابات المشيدة بتفاهم الشعوب، عقد ممثلو ما يزيد على مائة منظمة مركزية مؤتمرا معارضا لمؤتمرهم، أعربوا فيه عن استنكارهم لظروف العمل غير الإنسانية السائدة في المصانع الآسيوية.

وفي الوقت ذاته نصب ما يزيد على عشرة آلاف تايلندي مخيمات أمام مقر رئيس حكومة بلادهم، وراحوا يتظاهرون مستنكرين التوزيع غير العادل لثروة أمتهم. وبالرغم من هذا لم يتفوه أي من الضيوف الأوروبيين ولا حتى بكلمة واحدة في هذا الشأن. بدلا من ذلك فضل المستشار الألماني وكذلك رئيس الوزراء البريطاني، في أحاديثهم خلف الكواليس، التزلف بحماس لكسب صفقات كبيرة للمؤسسات التي لاتزال ألمانية أو بريطانية الجنسية بالاسم لاغير. وفي نفس الوقت راح رئيس مؤسسة دايملر بنز Juergen Schrempp يعلن أن على ألمانيا أن «تتعلم من آسيا»[14]. من ناحية أخرى قدمت غرفة التجارة والصناعة الألمانية دراسة تشيد بـ«الاستقرار السياسي»، وبـ«المناخ الاستثماري الجيد جدا» في إندونيسيا المحكومة حكما دكتاتوريا»[15].

ولاشك في أن تجاهلا من هذا القبيل يكشف عن موقف خطير النتائج

ومشؤوم العواقب: فهو يعني أنه يتعين تأجيل حماية البيئة، وصيانة صحة العاملين، وتطبيق الديموقراطية، والاعتراف بحقوق الإنسان إلى وقت آخر مادام هذا التأجيل يخدم الاقتصاد العالمي. «إلا أنه لا يجوز لنا أن نسمح بأن تكون الحكومات التسلطية شرطا ضروريا للنجاح الاقتصادي»، كما قال محذرا جون إيفانز John Evans السكرتير العام لمنظمة النقابات العمالية الدولية TUAC أمام ممثلي العمال لدى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في باريس. «ففي النظم الديموقراطية فقط يمكن التفاوض على توزيع الأرباح»[16]. ومن هنا، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم النقابيين في العالم، يطالب إيفانز، منذ أمد طويل، أيضا، بضرورة فرض عقوبات تجارية على البلدان التي تنتهك حقوق الإنسان وتُخل بمعايير المحافظة على البيئة.

وحتى حكومة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كانت قد أيدت، ظاهريا، هذه المطالب. ففي سياق المباحثات الختامية حول إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، نادى ممثل الحكومة الأمريكية بضرورة إدراج بند خاص بالظروف الاجتماعية للعمل، وبحماية البيئة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO). بناء على هذا البند كان المفروض أن يكون في الإمكان تقديم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية ضد الدول التي يثبت عليها أن صادراتها تُنتج في ظل شروط تخل بالمعايير الدنيا المقررة من قبل منظمة العمل الدولية ILO التابعة للأمم المتحدة، بغية فرض رسوم جمركية على صادراتها معاقبة لها على هذا الإخلال. ولكن سرعان ما جرى الاعتراض على هذا المسعى ليس من قبل الدول المعنية فحسب. بل من قبل دول أخرى أيضا، الأمر الذي زاد الطين بلة. فاعتراض الدول المعنية كان بالإمكان كسر طوقه، وذلك لأن عدم مشاركتها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية سيكلفها الكثير، بالنظر لأن الاتفاقية قد ضمنت لها إزالة الكثير من الرسوم الجمركية الحمائية والعقبات الأخرى الكثيرة التي كانت لاتزال تعيق صادراتها. المشكلة الحقيقية كانت تكمن في أن بلدان الاتحاد الأوروبي - باستثناء فرنسا - كانت قد شاركتها في هذا الاعتراض، الأمر الذي أحبط كل المساعي. وتصدرت قائمة الحكومات المعترضة الحكومتان الألمانية والبريطانية على وجه الخصوص، اللتان «تؤمنان بحرية التجارة إيمان الأطفال بالخرافات والأساطير»، كما علقت ساخرة الصحيفة الفرنسية لوموند دبلوماتيك

Le Monde Diplomatique[17]. على هذا النحو ضاعت الفرصة الفريدة لسن قانون تجاري يسري على مجمل بلدان العالم، وإن كانت المداولات قد استمرت سبعة أعوام كاملة.

وفي الواقع ليست هناك حجة معقولة على بطلان مراعاة الحد الأدنى من الشروط. فالمعايير الرئيسية المقررة من منظمة العمل الدولية من قبيل منع استخدام الأطفال وتحريم العمل بالإكراه ومعاقبة التمييز العنصري والجنسي، هي كلها، إلى جانب التوكيد على حرية العمل النقابي، من متممات الاتفاقيات التي صادقت عليها منذ أمد طويل جميع الدول، تقريبا، المشاركة في منظمة الأمم المتحدة. من هنا فإن التهديد بفرض عقوبات تجارية لم يكن في واقع الحال سوى العمل على جعل هذه الاتفاقيات نافذة المفعول وسارية التطبيق. ويزعم المعترضون من قبيل وزير الاقتصاد الاتحادي Guenther Rexroth أو السكرتير العام لمنظمة التجارة العالمية Ruggiero، أن مطالبة التجارة العالمية بضرورة مراعاة المعايير الاجتماعية «يمكن أن يكون منفذا خلفيا لتسلل سياسة حمائية محدثة»، وذلك لأنه سيكون بمستطاع البلدان الأكثر ثراء الاحتجاج بالأمور ذات الطابع الاجتماعي، للتخلص من منافسة بلدان النصف الجنوبي من العالم المنتجة بتكاليف أدنى. وعلى نحو مشابه احتج جميع ممثلي الدول النامية في سياق مفاوضات جنيف أيضا، إذ أكدوا على أن إدراج الشروط الاجتماعية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لا يراد منه سوى إبعاد فقراء الجنوب من المشاركة في الرفاهية الاقتصادية.

وفي أفضل الحالات ليس لهذه الحجة سوى قيمة إعلامية لا غير. أما إذا تفوه بها سياسي أوروبي فإنها في الواقع نفاق مكشوف. فحينما يتعلق الأمر بمصالح الصناعات الكبيرة وأصحابها ذوي النفوذ، لا تُظهر المفوضية الأوروبية وحكومات دول الاتحاد الأوروبي إلا القليل من الرحمة في سياستها التجارية. ففي كل الحالات التي لم تستطع فيها المشروعات الأوروبية إحراز موطئ قدم لنفسها في بلدان الأجور المنخفضة، دأبت المفوضية الأوروبية باستمرار على الاستجابة لشكاوى الاتحادات الصناعية ومطالبها بشأن فرض ضرائب جمركية موجعة، منعا لإغراق السوق ببضائع تباع بسعر أدنى من قيمتها؛ وكان المقصود ههنا هو البضائع المستوردة من آسيا على

وجه الخصوص. فبالنسبة لما يزيد على المائة سلعة، ابتداء من مَحْمِلات الكُريات (Ball Bearing) الصينية وكاميرات الفيديو الكورية والمواد الكيماوية الروسية، فرض المسؤولون عن التجارة في بروكسل ضرائب جمركية حمائية حتى بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، بحجة أن المصدرين يبيعون سلعهم بأسعار هي أدنى من القيمة الحقيقية لهذه السلع، وذلك قصد إغراق الأسواق على نحو غير عادل. بالقياس إلى هذا، لن ينطوي اتخاذ حد أدنى من الشروط الاجتماعية والبيئية على أمر جديد من حيث المبدأ، إذا كان الهدف من ذلك هو إنصاف العاملين أو السكان الذين يعانون، في الدول النامية من وطأة السموم المدمرة لبيئتهم. إن ما يزعمه الحكام هناك من أن حرية العمل النقابي أو تحريم عمل الأطفال سيزيدان الفقراء فقرا، زعم كاذب أيضا بلا مراء. فالعكس هو الصحيح، [فمعاقبة الموقف السلبي حيال مراعاة الشروط الاجتماعية والبيئية، ستهدد الأرباح الآتية من التجارة الخارجية] مما سيدفع النخب المتسلطة بأساليب غير ديموقراطية في دول الجنوب، لأن تفسح في المجال لفئات أعرض من السكان للمشاركة في ثمار التقدم الاقتصادي في بلدانها. ومن ناحية أخرى فإنه من السهولة بمكان تفادي سوء استخدام إعاقة الاستيراد للأغراض الحمائية، التي تجيزها البنود المتعلقة بالشروط الاجتماعية الواردة في اتفاقية منظمة التجارة الدولية، إذا ما أنيطت بمؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة مسؤولية الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان.

السياسة الحمائية: أهي السياسة التي ستحمي سوق العمل في الدول المتقدمة؟

ومع أن فرض عقوبات تجارية على الحكومات المتسلطة أمر مبرر وعادل، إلا أنه لن يحد كثيرا من وطأة الضغوط التي تفرزها المنافسة القادمة من الجنوب. إن أمل الكثير من النقابيين [في الدول المتقدمة] في أن تحد هذه الخطوة من تدهورمستويات الأجور وتفاقم البطالة، أمل خداع بلا مراء. فالميزة في انخفاض تكاليف الإنتاج لدى بلدان الأجر الزهيدة لاتكمن، فقط، في القمع السياسي الذي تقوم به الأجهزة الحكومية أو في الأساليب الاستغلالية التي تنتهجها المشروعات المتعطشة للأرباح. إن الازدهار الذي

تتمتع به صادرات قلة، قليلة نسبيا، من البلدان النامية يكمن في المقام الأول في انخفاض المستوى المعيشي العام للسكان، فهؤلاء لا يتطلعون، بناء على أسعار المواد الغذائية وأجور السكن المنخفضة، إلى دخول عالية. أضف إلى هذا أن هذه البلدان الفتية الصاعدة على درب الرأسمالية، لم تكن حتى الآن بحاجة إلى تأمين اجتماعي وذلك لأن الترابط العائلي لايزال متماسكا هناك. «إن نظامنا الاجتماعي يقوم على التماسك العائلي»، إن هذا هو الجواب الذي يرد به السياسيون الآسيويون دائما، على كل من يسألهم عن سبل الرعاية في حالة المرض أو العجز في الكبر. إلا أن العامل الأهم للميزة التنافسية يكمن في الواقع في التخفيض المتعمد لقيمة العملة الوطنية الذي تقوم به البلدان الصاعدة حديثا، فبهذه الطريقة تجعل هذه البلدان من صادراتها سلعا لا يمكن مجاراتها من حيث انخفاض أسعارها. إن معنى هذا هو أن مصنع سيمينز لإنتاج رقائق الكمبيوتر في ماليزيا سيظل يحقق أرباحا معتبرة، حتى إن اضطر إلى أن يدفع إلى العاملات لديه أجرا يبلغ سبعمائة مارك في الشهر، وحتى إن أطلقت الحكومة الحرية التامة للعمل النقابي. كما سيظل إنتاج أحذية Nike الرياضية في إندونيسيا وبنغلادش مربحا، حتى إن ضاعفت الحكومة الحد الأدنى للأجور. ومعنى هذا هو أن مراعاة الحدود الدنيا من الشروط الاجتماعية والبيئية، أمر ضروري ومهم بالنسبة لتعميق العدالة الاجتماعية في بلدان الجنوب، إلا أنه لن يكون ذا شأن يذكر بالنسبة للمحافظة على فرص العمل الحالية، أو بالنسبة لخلق فرص عمل جديدة في بلدان الشمال.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الكثير من الاقتصاديين الفرنسيين قد طالبوا بفرض ضرائب جمركية، انسجاما مع التقاليد الحمائية التي كانت بلادهم قد درجت عليها في سالف الزمن. فعلى سبيل المثال اقترح جيرار لافاي Gerard Lafay، مستشار الحكومة الاقتصادي في باريس، فرض رسم يحد من عمليات الإغراق التي يقوم بها المصدرون الآسيويون للسوق المحلية، وبقدر يوازي على أدنى تقدير نسبة التخفيض المتعمد في قيمة عملات البلدان المصدرة الآسيوية. وكان اقتراحه قد ارتأى ألا تذهب الموارد المتحققة من الرسوم الجمركية إلى خزينة الدولة، بل أن تدخل في حسابات لمصلحة المصدرين المعنيين وبعملة أوروبية، وذلك لتمكين هؤلاء المصدرين

من استخدام هذه الموارد في تمويل وارداتهم من أوروبا، أملا في أن يحقق هذا توازنا أفضل من الموازين التجارية وفي أسعار الصرف. ومع أن هذا الاقتراح يبدو منطقيا ومقبولا، إلا أنه لا يخلو من مشاكل. فتحديد نسبة الرسوم يفتح الباب على مصراعيه للعبث والتعسف. فليس هناك معيار موضوعي قادر على تحديد النسبة العادلة التي لن تغلق أبواب أسواق بلدان الشمال في وجه البلدان المعنية، لاسيما أن هذه الأسواق على جانب عظيم الأهمية بالنسبة لتطورها الاقتصادي.

إلى جانب هذا، فإن من المشكوك فيه أن يؤدي إغلاق الأسواق بوجه المنافسة القادمة من بلدان الأجور الزهيدة، إلى وقف الضياع المتنامي لفرص العمل في البلدان المتقدمة. نعم، لا خلاف على أن الاستيراد المتنامي من الشرق والشرق الأقصى قد تسبب في خسائر في القطاعات الصناعية الكثيفة العمل البشري. ففي الصناعات المنتجة للأحذية والمنسوجات وكذلك في صناعة الكمبيوتر والأجهزة الدقيقة، وما شابه ذلك من هذه الصناعات، ضاعت في كل بلدان المحور الثلاثي، أعني أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، فرص عمل لمصلحة الصاعدين الجدد في الاقتصاد العالمي بلا مراء. ولهذا السبب انخفض، على وجه الخصوص، الطلب على الأيدي العاملة غير المتعلمة، وما سواها من الأعمال التي لا تتطلب مهارة كبيرة. وكان الاقتصادي البريطاني أدريان وود Adrian Wood قد برهن في سياق دراسة تطبيقية واسعة، على أن القطاع الصناعي قد خفض منذ عام 1980، من حيث المتوسط في مجمل بلدان هذا المحور الثلاثي، فرص العمل بمقدار 15 بالمائة، وذلك بسبب المتاجرة المتنامية مع البلدان الصاعدة حديثا[18].

ومع هذا، فمن وجهة النظر الاقتصادية الكلية، كان ازدهار هذه المتاجرة فرصة مثمرة للغالبية العظمى من البلدان الشمالية الغنية. فمع زيادة استيرادها زادت أيضا مشتريات الدول الصاعدة حديثا من البلدان التي صدرت إليها بضائعها، فقد تعين عليها أن تستورد كل ما تزال عاجزة عن إنتاجه، ابتداء من معدات المصانع وانتهاء بالأقمار الصناعية المستخدمة في الاتصالات. وفي هذا السياق لم يكن هناك بلد آخر من بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي قد نجح نجاح ألمانيا. فهذا العملاق الاقتصادي القابع في قلب أوروبا، أكبر مصدر في العالم بالقياس إلى الناتج القومي

الإجمالي. فسواء في المتاجرة مع جنوب شرق آسيا أو مع بلدان اقتصادات السوق الجديدة في أوروبا الوسطى، لم تحرز ألمانيا الاتحادية توازنا في الميزان التجاري، بل حققت فائضا معتبرا. إلا أن غالبية الأرباح المتحققة في التصدير ذهبت إلى حسابات القطاعات التي يتصف إنتاجها بكثافة رأس مال عالية، وباستخدام واسع لأحدث المبتكرات والأساليب التكنولوجية المتقدمة، أعني قطاعات إنتاج المكائن والمعدات والصناعة الكيماوية وصناعة الأجهزة الإلكترونية والدقيقة.

إن هذا التحول هو أول وأهم سبب في الأزمة السائدة في سوق العمل. إن غالبية المشروعات الألمانية وكذلك الفرنسية أيضا أو اليابانية، قد كسبت الكثير من العولمة. المشكلة تكمن في أن الحصة التي تستقطعها هذه المشروعات من إيراداتها، لتنفقها على تشغيل الأيدي العاملة في وطنها الأم، هي في انخفاض مستمر، الأمر الذي يعني أن حصة الأجور، أي نسبة الأجور والرواتب إلى الدخل القومي هي التي تتدهور وليس المستوى المعيشي العام. ففي ألمانيا، البلد الذي كان حتى فترة وجيزة شديد الاهتمام بتحقيق التوازن بين الفئات الاجتماعية، انخفضت حصة الأجور بمقدار عشرة بالمائة مقارنة بعام 1982. في الوقت ذاته ازداد التفاوت في توزيع الأجور بين المهن المختلفة. فعلى سبيل المثال لايزال المستقبل مشرقا، من حيث الرواتب والأجور، بالنسبة للخبراء الذين يصعب الاستغناء عنهم أو بالنسبة للعاملين في مهن خدمية تتطلب مهارة تقنية عالية وغير مهددة بالمنافسة الأجنبية إلا بالكاد. أما بالنسبة للجزء الأعظم من العاملين، وغير المتعلمين منهم على وجه الخصوص، فقد بدأ العد التنازلي بلا مراء.

بيد أن نسبة ضئيلة فقط من هذا التطور يكمن مردها في بلدان آسيا وأوروبا الوسطى حديثة التصنيع. إن التدهور العظيم في أسواق العمل يعود في المقام الأول إلى التشابك السريع بين بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. ففي التسعينيات أيضا لاتزال هذه البلدان تستقطب ما يزيد على ثلثي الاستثمارات العابرة للحدود. حقا ما فتئت المشروعات في بلدان الشمال تستثمر على نحو متزايد في البلدان النامية، إلا أن ما يزيد على نصف هذه الاستثمارات يخصص لاستخراج الموارد الأولية وتأسيس مشروعات خدمية من قبيل الفنادق والمصارف، أي أنها لا تتسبب إلا على

نحو ضئيل في انتقال فرص العمل من الدول الصناعية إلى الدول النامية. ومع هذا فقد انتقلت رؤوس الأموال بين البلدان الغنية بهدف شراء المشروعات والاستثمار على نحو أعظم. ففي حين زادت الاستثمارات المباشرة(*2) في البلدان النامية في الفترة الواقعة بين عام 1992 وعام 1995، من حوالي 55 مليار إلى 97 مليار دولار في العام، ارتفع، في نفس الفترة الزمنية، مجموع المبالغ التي أنفقتها المؤسسات الصناعية على استثماراتها المباشرة في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، من حوالي 111 مليار دولار إلى 216 مليار دولار في العام[19]. كما أن النسبة العظمى من التجارة العالمية المزدهرة ما زالت تتم بين الدول الغنية.

وتوضح هذه الأرقام البعد الذي اتخذه التشابك في رأس المال والتجارة بين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. ولا مراء في أن ما يفرزه هذا التشابك في منافسة بين دول الثراء هو الذي يؤدي إلى أن تنمو الإنتاجية منذ سنوات، بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي. وبهذا المعنى فإن التحولات التكنولوجية المتسارعة بفعل هذه المنافسة قد أفقدت العمل البشري أهميته أكثر فأكثر؛ وبالتالي فإن الأجور الزهيدة في الجنوب والشرق من المعمورة ليست هي المسؤولة عن البطالة وتخفيض الأجور؛ إن هذه، في أفضل الأحوال، ليست سوى وسيلة تساعد على استمرار الحركة «اللولبية» القائمة بين عمليات الترشيد من ناحية، وتخفيض تكاليف العمل البشري من ناحية أخرى في داخل بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

لقد قدمت المدرسة الليبرالية المحدثة في العلوم الاقتصادية بحوثا ودراسات بلغت من الكثرة بحيث صارت تكون مكتبات كاملة. وتحاول هذه البحوث والدراسات إثبات أن سبب الأزمة السائدة في سوق العمل يكمن فقط فيما تحقق من تقدم في التكنولوجيا وفي أسالب إدارة المشروعات، وليس بسبب التشابكات والمنافسة العابرة الحدود[20]. إلا أن هذه التفرقة أكاديمية الطابع بكل تأكيد. ففي العالم الحقيقي تكون كلتا الظاهرتين مترابطتين ترابطا وثيقا جدا، وذلك لأن التشابك العالمي هو الذي يمنح

(*2) يميز الاقتصاديون بين الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية. ففي حين يعني الاستثمار المباشر الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي. يُقصد بالاستثمار في المحافظ المالية الاستثمار في أسواق المال، أي في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى - المترجم.

التقدم التكنولوجي تلك القوة الفعالة التي تهمش اليوم ملايين العاملين. ولا ريب في أن أي محاولة تبذل لوقف هذا التطور من خلال تقييد التجارة وفرض رسوم جمركية حمائية، ستبقى سلاحا غير فعال، مادامت هذه السياسة الحمائية مقتصرة على مواجهة البلدان الزهيدة الأجور. إن الدولة التي تسعى إلى الحفاظ على صناعاتها الكثيفة العمل البشري، ستنجح في سعيها هذا فقط في حالة إغلاق حدودها، في وجه المنافسة القادمة من البلدان المتطورة الأخرى. وليس ثمة شك في أن ثمن هذا سيكون خسران هذه الدولة لكل أسواقها الخارجية، وذلك لأن المنافسين سيردون بالمثل ويتخذون نفس الخطوات. إنها استراتيجية فوضوية بكل تأكيد. أضف إلى هذا أن الثمن الذي ستدفعه هذه الدولة لقاء حمايتها للأساليب التكنولوجية المختلفة، سيتمثل في خسارة عظيمة في مستواها الرفاهي، وإن كانت قد حققت استخداما أكبر لقوى العمل.

وفي كل الحالات التي يرفع فيها الاقتصاديون ورجالات الاقتصاد صوتهم محذرين، وداعين مواطني دول الرفاه الاقتصادية، لأن يقبلوا بشيء من ضيق العيش في المستقبل، وذلك لأن العاملين بأجور زهيدة يغرقون الأسواق في كل مكان، فإنهم يتجاهلون الحقيقة ويتكتمون على أن الناتج القومي الإجمالي لايزال متناميا حتى الآن. وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط معدل ربحية رأس المال المستثمر، فهي أيضا لاتزال متنامية، بل وتنمو على نحو أسرع من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، الأمر الذي يثبت أن البلدان الفقيرة لا تنتزع من الأغنياء فرص الرفاهية الاقتصادية قط.

إن العكس هو الصحيح: إن أصحاب الامتيازات في الشمال والجنوب، أعني أصحاب الثروة والمستثمرين وذوي المهارات العالية، هم الفئة التي تحقق لها عولمة الاقتصادات حصة متزايدة من مجموع الرفاهية المتزايدة في العالم على حساب باقي السكان. وتثبت إحصائيات المصرف المركزي الألماني بشأن منابع دخول الأفراد أن هذا التطور قد شمل ألمانيا أيضا، على الرغم من سياستها الاجتماعية الداعمة، عبر المدفوعات التحويلية، الفئات الاجتماعية الدنيا، ونقاباتها العمالية، القوية حتى الآن. ففي عام 1978 كانت حصة الأجور والرواتب من الدخل القومي القابل للتصرف تبلغ في الشق الغربي من ألمانيا 54 بالمائة. وكان الباقي يتوزع، مناصفة، على

دخول متأتية من الفوائد على رأس المال ومن الأرباح وعلى المدفوعات للتقاعد والتأمين الاجتماعي. بعد ستة عشر عاما من ذلك انخفضت حصة الأجور الصافية إلى 45 بالمائة. وبالمقابل صار ما يزيد على ثلث الدخل القومي من حصة المتبطلين المتنعمين بالدخول التي تدرها عليهم الأوراق المالية والفوائد وأرباح المشاريع[21].

بناء على هذا كله فإن فحوى التواترات المرافقة للتشابك الاقتصادي العالمي، لاتزيد ولا تنقص، عن كونها صراعا على توزيع الدخل القومي، أي أنها ليست بالظاهرة الجديدة، بل هي الصراع القديم قدم النظام الرأسمالي نفسه. والأمر العجيب هو أنه لا يزال بوسع المغرمين بنظام السوق التغاضي عن هذه الحقيقة البسيطة الساطعة وخداع أنفسهم والرأي العام معهم. ويحدث هذا في ألمانيا على سبيل المثال؛ فما يدور فيها من جدل حول مدى جاذبيتها حيال استقطاب الاستثمارات، قد أضحى مهزلة غريبة وصار يفرز سياسة خاطئة على نحو رهيب.

النموذج الألماني: أكذوبة ضياع القدرة التنافسية

كان هلموت كول قد أثنى ثناء عظيما، وراح بعبارات من قبيل: «لقد قدمت النقابات العمالية معاونة استثنائية وأثبتت استعدادها لتفهم الأمور» ـ راح يتملق ممثلي الطبقة العاملة الألمانية، مؤكدا على أن تحالفهم من أجل زيادة فرص العمل قد أفرز «نتائج إيجابية»، وأن رئيس نقابة صناعة الصلب والحديد كلاوس زفيكل Klaus Zwickel «مواطن ألماني قادر على اتخاذ القرار الصائب». كما راح يعلن رغبته «في إبداء تقديره وشكره» لنقابة الصناعات الكيماوية. وبعبارات جياشة مضى يؤكد لمنافقيه وقوفه في صفهم في أوقات الشدة: «إني تلميذ لودفيج إيرهارد Ludwig Erhard[*3]»، وبالتالي فإن هذا الحزب لن ينتهج، أبدا، سياسة تقبل بالنتائج التي تفرزها السوق دونما

(*3) إيرهارد (1897 ـ 1977) اقتصادي ألماني يرى فيه الألمان باعث النهضة الاقتصادية الألمانية الحديثة، ومؤسس النظام الاقتصادي الألماني القائم على فكرة ضرورة تطعيم النظام الرأسمالي بتكافل اجتماعي يقلل من النتائج السلبية التي تفرزها السوق. وكان إيرهارد أول وزير للاقتصاد في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شغل هذا المنصب منذ عام 1949 وحتى عام 1963. وانتخب مستشارا لألمانيا في الفترة الواقعة بين 1963 و 1966 ـ المترجم.

قيد أو شرط. إن الجانب الاجتماعي جزء من هذه السياسة، ولذا فلن يكون هناك أي تخل عن الرعاية الاجتماعية»[22]. على هذا النحو تحدث المستشار الاتحادي في أبريل من عام 1996 عبر شاشات التلفزيون، وفي أفضل أوقات البث حرصا منه على أن يسمعه جميع المواطنين. وبعد شهرين من ذلك فقط نظم الرجال المقصودون بهذا المديح والإطراء في بون أكبر تظاهرة نقابية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك للإعراب عن استيائهم من هذا المستشار عينه ومن سياسته. فقد كان هناك ما يزيد على ثلاثمائة ألف فرد قد أتوا بواسطة 74 قطارا سُيرت خصيصا لهم، و5400 حافلة ليعربوا عن احتجاجهم على هدم نظام التكافل الاجتماعي وعلى البطالة السائدة ومساعي الدولة لتخفيض الأجور. وأكد رئيس الاتحاد العام للنقابات العمالية ديتر شولته Dieter Schulte على أنه في حالة استمرار الحكومة الاتحادية في تنفيذ برنامجها، فإن «هذه الجمهورية ستعيش أجواء لن تكون حيالها الأجواء التي عصفت بفرنسا سوى بداية متواضعة»، إشارة منه إلى الإضرابات العمالية التي نظمها زملاؤه الفرنسيون قبل نصف عام فقط. وإثر ذلك تغيرت لهجة كول فراح يصف المتعاونين معه فيما سبق بعبارات من قبيل: «رجالات مهنتهم التذمر ونشر الريب»، وأنهم «لا يفكرون إلا في الدفاع عن مصالحهم الخاصة» دونما خوف من «ضياع مستقبل ألمانيا»[23].

لقد انتقلت ألمانيا بلا ريب من عهد إلى عهد جديد: فالحكومة القائمة على ائتلاف يضم قوى محافظة وليبرالية قد أضحت تتبنى، ليس على نحو مبطن فقط، بل على نحو عام وهجومي، ما كانت الطليعة الرأسمالية في البلد تدعيه وتطالب به منذ سنوات. فحينما يقول المستشار علانية: «إننا أصبحنا مرتفعي الثمن كثيرا»، فإنه يقصد بـ«إننا»، في الواقع، فقط أولئك الذين يحصلون على دخولهم بصفتهم مستخدمين وعمالا. من ناحية أخرى أخذت تعم وتنتشر على نحو بيِّن وسريع تهمة التفكير بالمصلحة الذاتية والدفاع عن المكتسبات الخاصة لا غير. وكان رئيس وزراء مقاطعة سكسونيا ومنظر الحزب المسيحي الديموقراطي (CDU) كورت بيدنكوبف (Kurt Biedenkopf)، قد أعلن عثوره على «جبل شامخ من المصالح الخاصة» التي يتعين «القضاء عليها»[24]. وكان المقصود هنا استمرار دفع الأجور في

حالة مرض العامل، والمدفوعات النقدية التي تدفعها الحكومة للعوائل عن كل طفل تنجبه، وحماية العاملين من الطرد التعسفي والمدفوعات النقدية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل، والبرامج الحكومية لتشغيل العاطلين عن العمل والعمل خمسة أيام في الأسبوع لا غير، وكذلك ثلاثون يوما إجازة سنوية، وغير ذلك مما كان يشكل إلى هذا الحين الجانب الاجتماعي من النظام الرأسمالي الألماني. وليس ثمة شك في أن الغالبية العظمى من العاملين الألمان في وضع معيشي جيد حسب المقاييس الدولية، وضع مكن البلد من أن يحظى بإعجاب وحسد عالميين، ودفع الأحزاب الألمانية في السابق لأن تتباهى في حملاتها الانتخابية بـ «النموذج الألماني». إلا أن المكاسب تصبح مصالح أنانية عندما يُنظر لها من منظار المنافسة المعولمة. فتنفيذا للبرنامج الحكومي المقدم في أبريل 1996 تحت عنوان: «من أجل النمو وزيادة درجة التوظف»، عقد كول ووزراؤه العزم الآن على نزع المكتسبات من أصحابها وتخفيض شامل لمجمل الدعم الاجتماعي والأجور. وحتى النساء الحوامل لن يسلمن من هذه الإجراءات. فالإجازة التي يحصلن عليها في أثناء الوضع تعتبر مكسبا لا يحصل عليه النساء الأخريات، ولذا لابد من تخفيض أجورهن في المستقبل.

إن الهدف من كل هذا واضح بلا مراء: فبما أن القيمة المتبقية لتسديد أجر العمل في تناقص مستمر في عالم الاقتصاد المعولم، لذا فإنه يتعين على العمال وعلى أولئك الذين يعيشون من المدفوعات التحويلية أن يتقاسموا فيما بينهم الصافي المتبقي، بحيث يحصل كل واحد منهم على شيء منه وبطريقة تضمن تخفيض عدد العاطلين عن العمل. فعلى ألمانيا أن تتعلم من أمريكا، التي حققت درجة توظيف أعلى، ولكن بمستوى أجور أدنى ومدفوعات تحويلية لا وجود لها إلا بالكاد وبساعات عمل أطول وظروف عمل أسوأ، وكان أحد دعاة زيادة معدل الربحية في ألمانيا قد أعلن صراحة عن ذلك عندما قال: «إن خفض الأجر الإجمالي بمقدار عشرين بالمائة أمر ضروري لتحقيق التوظيف الشامل من جديد»؛ إن هذه هي الصيغة التي دعا إلى تحقيقها نوربرت فالتر، المدير السابق لمعهد الاقتصاد العالمي التابع لجامعة كيل والرئيس الحالي للبحوث الاقتصادية لدى المصرف الألماني Deutsche Bank، هذا المصرف الذي كان قد منح، توا وعلى نحو سخي،

أعضاء مجلس إدارته خيارات بالأسهم مكافأة لهم على اهتمامهم الشديد، بتطلع مالكي أسهم المصرف إلى رفع قيمة أسهمهم في البورصات (Shareholder Value)[25]. وحتى سنوات قليلة ما كان بوسع فالتر أن يحصل على دعم السياسيين لمقترحه هذا؛ أما اليوم فإنه على ثقة من أن الحكومة ستقف إلى جانبه. ويعود نجاح فالتر وأقرانه إلى حملة إعلامية تستعر منذ سنوات ودونما مبالاة من استخدام كل المغالطات والحجج الزائفة لتأكيد مراميها، أعني الحملة الإعلامية المنذرة من أسطورة فقدان ألمانيا لقوتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

وتؤكد إحدى الحجج الرئيسية في هذه الحملة الإعلامية على أن ما تقدمة الدولة الألمانية من رعاية اجتماعية، قد أضحى أمرا مكلفا جدا، وأن الكثير من المواطنين قد استسلموا لعقلية مفادها أن الدولة تقدم «التأمين الشامل» وأنهم صاروا يحبذون الحصول على المساعدات الاجتماعية الحكومية كبديل عن العمل. ولا ريب في أن الكثير من أسس النظام الألماني للتكافل الاجتماعي بحاجة إلى إصلاحات جذرية. فمائة واثنتان وخمسون صيغة مختلفة من المدفوعات التحويلية، منظمة تنظيما تسوده الفوضى إلى حد ما وتتسبب في تحمل الدولة تكاليف إدارية باهظة، وتفسح في المجال لأن يحصل عليها في العديد من الحالات من لا يستحقونها، في حين أنها لا تكفي من هم أهل لها لأن يحصلوا على سكن مناسب. فهناك ما يزيد على ثمانية ملايين مواطن يعيشون دون حد الفقر؛ لا تستطيع الدولة دمجهم مجددا في الحياة الاجتماعية عن طريق التعليم وخلق فرص العمل، وذلك لعدم توافر المال اللازم. إن هناك أمرا واحدا مؤكدا هو بهتان دعوى أن دولة الرعاية الاجتماعية قد أضحت عظيمة الكلفة. حقا لقد بلغت قيمة النفقات على مجمل النواحي الاجتماعية ما يقرب من مليار مارك في عام 1995، أي أنها زادت على ما أنفق في عام 1960 بمقدار أحد عشر ضعفا. إلا أن الناتج القومي الإجمالي قد ارتفع في خلال هذه الفترة بنفس المقدار أيضا. من ناحية أخرى استحوذ المجموع الكلي لجميع المدفوعات الاجتماعية على ما يقرب من 33 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي الألماني في عام 1995. وفي عام 1975، أي قبل عشرين عاما، كانت هذه الحصة تساوي 33 بالمائة تماما بالنسبة لألمانيا الغربية[26]. ولو تجاهل المرء المدفوعات

الاجتماعية في الشق الشرقي من ألمانيا لانخفضت هذه الحصة اليوم بمقدار ثلاث نقاط مئوية.

إن ما تغير على نحو دراماتيكي هو الطريقة التي يُمول بها هذا العبء المالي. فما يقرب من ثلثي المدفوعات الاجتماعية يُمول من خلال الأقساط المفروضة على الدخول المتأتية من أجور العمال ورواتب المستخدمين. وبما أن حصة هؤلاء من الناتج القومي تنخفض باستمرار بسبب البطالة وبسبب انخفاض معدلات نمو دخولهم، لذا تعين رفع الأقساط على نحو عظيم مع مرور الزمن، بغية تمويل رواتب التقاعد والمدفوعات التي يحصل عليها العاطلون عن العمل والخدمات الطبية. فأربعة ملايين عامل عاطل عن العمل يشكلون بالنسبة لصناديق التقاعد خسارة تبلغ 16 مليار مارك في العام الواحد. من هنا فإن سبب الأزمة السائدة في نظام الرعاية الاجتماعية الألماني يكمن في المقام الأول، في الأزمة السائدة في سوق العمل وليس في ما انتاب المواطنين من تكاسل أفرزه نظام الرعاية الاجتماعية. فتفاديا لارتفاع تكاليف العمل على نحو غير مبرر، كان، بناء على الثراء المتنامي في البلد، من الأولى إشراك أولئك الذين لا يدفعون أي أقساط اجتماعية، أعني الموظفين الحكوميين والعاملين لحسابهم وأصحاب الثروة، أيضا في تمويل المدفوعات التحويلية، وذلك من خلال رفع الضرائب على دخولهم. بيد أن حكومة كول اتخذت عكس ماهو مطلوب تماما. فهي راحت، في سياق إعمار الشق الشرقي من ألمانيا، تنتهب صناديق الرعاية الاجتماعية لتنفقها على كل النواحي التي ليست لها علاقة بما خُصصت له، ابتداء من التعويضات التي حصل عليها ضحايا النظام السابق في الشق الشرقي، وانتهاء برواتب موظفي هذا النظام الذين أُحيلوا إلى التقاعد قبل بلوغهم السن القانونية. فلو رُفعت عن كاهل صناديق التقاعد والضمان ضد البطالة والمرض الأعباء المالية التي لم تؤسس هذه الصناديق أصلا لتمويلها، لكان في الإمكان أن تنخفض نسبة أقساط التأمينات الاجتماعية إلى الأجر بمقدار ثمانية بالمائة، حسب حسابات المسؤولين عن إدارة الدوائر الإدارية المختصة[27]. من ناحية أخرى فقد استغل المتذمرون الرئيسيون، من الخدمات غير المعقولة التي تقدمها دولة الرعاية الاجتماعية، أيضا ومن دون وازع أو خجل، أموال المشاركين في صناديق التأمين الاجتماعي. فقد قامت

المشروعات الألمانية والمسؤولون فيها عن إدارة الأفراد في الفترة الواقعة بين عام 1990 وعام 1995، بإحالة ثلاثة أرباع مليون عامل ومستخدم إلى التقاعد المبكر واستبدالهم، وعلى حساب دافعي أقساط التأمين من العاملين لديه، بأفراد يتمتعون بالشباب والحيوية. وكان هذا التوجه بمفرده قد أدى إلى أن تتحمل صناديق التقاعد إنفاقا إضافيا بلغ 15 مليار مارك في العام، أي ما يساوي نقطة مئوية من نسبة الأقساط إلى دخول الأفراد أو واحدا بالمائة من مجموع الأجور[28].

كما يجري التركيز على مقارنة تكاليف العمل في بلدان العالم المختلفة وذلك بغية إقناع المواطن الألماني بقبول تخفيض أجره. ومع أن تكاليف العمل قد فاقت في ألمانيا فعلا ماهو سائد في باقي بلدان العالم، إلا أن مقارنة من هذا القبيل أمر ينطوي على الكثير من الإشكالات والشكوك. فالفارق بين أجر الساعة في البلدان المختلفة لا يوضح حقيقة الأمور. إن تكاليف الوحدة الواحدة من الإنتاج هي التي تحظى بالأهمية في السوق العالمية. وكان الاقتصاديان هاينر فلاسبك Heiner Flassbeck ومارسل شتريمه Marcel Stremme، من المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut fuer Wirtschafts Forschung) في برلين قد توصلا، من خلال دراستهما للبيانات العالمية بشأن هذه القيمة، إلى أمور مدهشة. فتكاليف الوحدة الواحدة من الإنتاج، محتسبة بالعملة الوطنية بكل بلد، ارتفعت في الفترة الواقعة بين عام 1974 وعام 1994 بمقدار 97 بالمائة في ألمانيا الغربية، إلا أنها كانت قد ارتفعت في باقي بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، في المتوسط، بمقدار 270 بالمائة[29]، الأمر الذي يعني أن الجدارة الاقتصادية قد كانت في ألمانيا على أفضل ما يكون. وإلى هذه الحقيقة خاصة يرجع تفوق المشروعات الألمانية في الكثير من الأسواق. وإلى نفس النتيجة وصل في يوليو من عام 1996 الاقتصاديون العاملون في معهد IFO في ميونخ، وهو أحد المراكز البحثية الستة في المجال الاقتصادي التي تستعين الحكومة الاتحادية بمشورتها. فقد كان الخبراء العاملون لدى IFO قد كتبوا في إحدى دراساتهم المقدمة إلى وزارة الاقتصاد في بون: «إن معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للعامل الواحد كان متدنيا على نحو لا مثيل له في باقي الدول»، وأن «معدل النمو كان في الولايات المتحدة فقط على نحو متدن

مشابه. إن البيانات تؤكد صحة المقولة القائلة بأن النقابات العمالية الألمانية قد كانت معتدلة في مطالبها، كما أنها تؤكد على أن أجر الساعة المرتفع وساعات العمل الفعلية القصيرة أمور تبررها الإنتاجية المتحققة»[30].

ولاشك في أنه ليس بوسع أي بلد أن يصدر إلى مجموع العالم أكثر مما يستورد منه على مدى عشرات من السنين من دون تبعات. إذ إن النتيجة الحتمية لهذا التطور تكمن في ارتفاع قيمة المارك الألماني مقارنة بباقي العملات، الأمر الذي يعني أن ما يُجبر عليه الألمان في كل جولة من جولات التفاوض بين النقابات العمالية وأرباب العمل من سلوك حسن، معتدل، مراع لتكاليف الإنتاج يُحيد باستمرار وبسرعة من خلال انخفاض قيمة العملات الأجنبية التي تحصل عليها المشروعات. ومن هنا فقد انخفضت الإيرادات التي حققتها الصادرات الألمانية في عام 1994 بمقدار عشرة بالمائة مقارنة بعام 1992، لا لشيء إلا لأن الأزمة في النظام النقدي الأوروبي والسياسة المنتهجة من قبل المصرف المركزي الأمريكي، والرامية إلى خفض قيمة الدولار، قد تسببتا في رفع سعر صرف المارك الألماني وخفض سعر صرف الدولار. وعند أخذ هذه التطورات في أسعار الصرف بعين الاعتبار، يتضح بجلاء أن التكاليف قد تطورت في جميع البلدان الصناعية في السنين الماضية على نحو مواز للتطور الذي طرأ عليها في ألمانيا، بناء على ما توصل إليه الباحثون في المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW). ولذا تساوي، اليوم، تكاليف الوحدة الواحدة من الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية - محتسبة بالدولار - مثيلتها الأمريكية إلى حد ما، كما تؤكد الحسابات التي أجراها «معهد الاقتصاد الألماني (Institut der Deutschen Wirtschaft) في كولون، وهو معهد عادة ما يحابي في توجهاته عادة اتحادات رجال الأعمال[31].

بناء على هذه المعطيات لم تكن الحملة التي شنها، في خريف عام 1995، أولف هنكل Olaf Henkel، الرئيس السابق لشركة IBM والرئيس الحالي للاتحاد العام للصناعة الألمانية، ضد أجور العمل المرتفعة في ألمانيا، سوى حملة دعائية عارية عن الصحة بكل معنى الكلمة.

فقد أشار إلى أن المشروعات الألمانية تستثمر الكثير من مليارات الماركات في الخارج سنويا، وأكد على أن هجرة رأس المال تعني هجرة فرص العمل

أيضا. وفي هذا السياق يقول هنكل Henkel: «إن فرص العمل أضحت أكبر سلعة تصديرية ألمانية»[32]. وكان هذ الزعم قد أثار دويا عظيما لدى الرأي العام وانتشر انتشار النار في الهشيم في كل أنحاء البلد. إلا أنه، ومع هذاكله، يبقى زعما خاطئا على نحو مكشوف.

وللبرهنة على زعمه كان هنكل Henkel قد قدم الحساب التالي: منذ عام 1981 استثمرت المشروعات والمؤسسات الألمانية 158 مليار مارك في الشركات التابعة لها في العالم الخارجي. وأن عدد العاملين في هذه الشركات قد ارتفع في خلال هذه الفترة بمقدار 750 ألفا. بهذا «صدّرت» ألمانيا سنويا حوالي 70 ألف فرصة عمل. إلا أن حقيقة الأمر هي على نحو آخر. فالبلد الذي يجني على نحو مستمر وعلى مدى سنوات كثيرة فائضا تجاريا، لابد أن تتفوق صادراته من رأس المال على وارداته منه. وللسبب نفسه كانت المؤسسات اليابانية قد استثمرت في نفس الفترة الزمنية في الشركات التابعة لها في العالم الخارجي، مبلغا زاد على حجم الاستثمارات الألمانية بمقدار مائة مليار مارك. أضف إلى هذا أن الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات لم تتحقق في بلدان الأجور المتدنية، إنما استهدفت الأمم الصناعية. فبريطانيا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، هي الأهداف الأساسية التي انصب عليها التوسع الخارجي الألماني.

وإنه من لغو الكلام، على وجه الخصوص، الحديث عن خلق فرص العمل الإضافية في العالم الخارجي حسبما برهن على نحو لا يخالطه الشك، الاقتصادي ميخائيل ڤورتمان Michael Wortmann من معهد الأبحاث في التجارة الخارجية (Forschungsinstitut Fuer Aussenwirtschaft) في برلين، هذا المعهد الذي يقوم منذ عشرات السنين بإحصاء استثمارات المشروعات الألمانية في العالم الخارجي[33]. حقا ارتفع عدد العاملين في المشروعات الألمانية في العالم الخارجي في الفترة الواقعة بين عام 1989 وعام 1993 بمقدار 190 ألف عامل، كما تشهد على ذلك إحصائيات المصرف المركزي الألماني، إلا أن المشروعات الألمانية كانت، أيضا، قد اشترت في نفس الفترة الزمنية شركات أجنبية ضمت ما يزيد على 200 ألف عامل، الأمر الذي يعني أن فرص العمل هذه لم تُصدّر إلى هناك، بل هي كانت موجودة أصلا ومن قبل. ولا مراء في أن الكثير من المؤسسات قد شيدت فعلا مصانع

جديدة. فها هي BMW وسيمنز وبوش وفولكس ڤاجن تشيد مصانع جديدة، على التوالي، في ولاية كارولينا الجنوبية South Carolina الأمريكية وفي شمال بريطانيا وفي ويلز وفي البرتغال والصين. إلا أن الألمان المتطلعين إلى إحراز النصر في السوق العالمية ينتهجون في ما يشترون وما يمتلكون من شركات أجنبية، نفس النهج الذي يطبقونه في عقر دارهم: الترشيد ونقل الإنتاج إلى الخارج ورفع درجة التركيز. وهناك كثير من الشركات الأجنبية يتم شراؤها لا لشيء إلا بهدف التخلص من وجودها في السوق. ولذا فإنها تُصفى بعد فترة وجيزة من شرائها. وفي المحصلة النهائية فإن ما تخلقه المشروعات الألمانية في العالم الخارجي من فرص عمل ضئيل ضآلة ما تخلقه في الوطن الأم.

من هنا يفتقر النقاش الدائر حول القوة التنافسية الألمانية إلى المنطق، وينطوي على المغالطات، ويبدو مشبعا بحب تضليل الجمهور. إلا أن أثرها في السياسة طامة كبرى. فإيمانا منها بصحة ما يدعيه أنصار السوق المتطرفون بشأن القوة التنافسية، أخضعت الحكومة الاتحادية بلدها إلى برنامج تقشف يضر أكثر مما ينفع. ففي الدوائر الحكومية، بمفردها، ستلغى 200 ألف فرصة عمل حتى عام 1998. أضف إلى هذا أن خفض الدعم الحكومي لخلق فرص العمل، سيسبب في الشق الشرقي من ألمانيا فقدان 195 ألف مواطن لفرص عملهم. في الوقت ذاته سيؤدي خفض المدفوعات الاجتماعية هو الآخر أيضا إلى خفض القوة الشرائية في السوق الداخلية. ويتوقع هولجرفنزل Holger Wenzel، المدير التنفيذي للاتحاد العام لتجارة التجزئة الألمانية أن يتسبب انخفاض عدد الزبائن في ضياع 35 ألف فرصة عمل في المحال التجارية سنويا[34]. من ناحية أخرى يذهب ڤولفجانج فرانز Wolfgang Franz أحد الحكماء الاقتصاديين الخمسة الذين تسترشد الحكومة الاتحادية بآرائهم، إلى الأبعد من هذا إذ قال محذرا: «إن البطالة تغذي نفسها بنفسها»[35]. ومع هذا يؤكد وزراء الحكومة الاتحادية على أنه ليس ثمة بديل لبرنامج التقشف، مشيرين إلى العجوزات المتزايدة في الموازنات العامة كبرهان على ذلك.

إلا أن هذه الحجة أيضا واهية. فإنه لأمر طبيعي أن تنخفض الإيرادات الحكومية من الضرائب عندما تتنامى البطالة. من ناحية أخرى يتكتم

المسؤولون عن معالجة العجز المالي تكتما شديدا، وعلى نحو دؤوب، على أنهم هم أيضا قد عملوا بوعي وإرادة على تخفيض الإيرادات الحكومية. فسنويا توزع الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات بسخاء إعفاءات ضريبية متزايدة على المشاريع وعلى العاملين لحسابهم الخاص، وتغض الطرف سنة بعد أخرى عن النقل المتزايد للثروات إلى مناطق الواحات الضريبية. فعن طريق التخفيضات العديدة التي طرأت على معدل الضريبة المفروضة على المشروعات، وبسبب الكرم الذي حظيت به هذه المشروعات في احتساب الاندثار في رأس المال، انخفض العبء الضريبي المفروض على أرباح المشروعات في الفترة الواقعة بين عام 1990 وعام 1995 من 33 بالمائة إلى 26 بالمائة، الأمر الذي حتم أن تنخفض إيرادات ما تجنيه الحكومة من هذه العوائد بمقدار 40 بالمائة[36]. وحتى عام 1980 كانت الضرائب على الأرباح تحقق عائدا يبلغ ربع إجمالي الإيرادات الحكومية. وبالتالي فلو كانت هذه النسبة قد ظلت على ما كانت عليه، لكانت الموازنات العامة قد حصلت على 86 مليار مارك إضافي، أي لكانت قد حصلت على إيرادات إضافية تزيد على ما اقترضه وزير المالية الاتحادي في عام 1996 بمقدار مرة ونصف. وحتى البرنامج التقشفي المزعوم نفسه قد انطوى على تخفيض جديد في الإيرادات. فبإلغاء الضريبة على الثروة وعلى رأس مال المشروعات ستنخفض الإيرادات الحكومية بمقدار أحد عشر مليار مارك أخرى. والمراد من هذا كله هو تشجيع بناء مصانع جديدة وخلق فرص عمل إضافية. فحول الضرائب المفروضة على المشروعات أيضا ثمة منافسة بين الدول كما يقول وزير المالية تيو ڤيجل Theo Waigel، كتبرير للإصلاحات الضريبية وما تنطوي عليه من خفض للإيرادات الحكومية. إلا أن الأمل في أن تؤدي الأرباح المتزايدة عفويا إلى نمو اقتصادي متزايد وفرص عمل أكثر قد خاب هو الآخر أيضا منذ أمد طويل. فمن عام 1993 وحتى عام 1995 ارتفعت أرباح المشروعات في ألمانيا في المتوسط بمقدار 27 بالمائة، إلا أن حصة الاستثمار إلى الناتج القومي ظلت ثابتة ولم تتغير في خلال هذه الفترة.

كسر طوق التردي

إن ما تنطوي عليه الرغبة في زيادة القوة التنافسية الألمانية من تناقضات،

برهان على الخطأ الجذري الذي ترتكبه تلك السياسة التي تجعل من المنافسة المعولمة هدفا بحد ذاته: فهي تتجاهل بهذا النظرة المستقبلية. فالتسابق غير المحدود على زيادة الحصة في الأسواق العالمية للسلع والعمل، يُفقد العمل البشري قيمته على نحو متسارع، ويبدو في منظور الغالبية العظمى كما لو كان سباقا بين أرنب وقنفذ. فدائما ثمة منافس زهيد الثمن، وإذا لم يكن له وجود اليوم، فهو سيكون موجودا في القريب بكل تأكيد. وبالتالي، فإن من «يكيف» نفسه، إنما يُجبر أطرافا أخرى على التكيف من جديد فاتحا بذلك الأبواب على مصاريعها لأن يكون هو نفسه، في القريب، مجبرا على تكيف آخر. ومعنى هذا هو أن غالبية العمال لا يمكن أن يخرجوا من هذه اللعبة، إلا وهم خاسرون، مهما بذلوا من جهود. إن قلة ضئيلة فقط من أصحاب الثروات، وإلى حين من الزمن من العاملين ذوي المهارات العالية، ستحقق ما تتوخاه من مكاسب؛ ولن يزيد عدد هذه القلة على خُمس السكان في البلدان الصناعية القديمة. وحتى أولئك المدافعون عن الليبرالية الاقتصادية بحكم المهنة، كالاقتصاديين العاملين لدى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في باريس، لم يعودوا قادرين على نكران هذا التطور باتجاه مجتمع الخُمس الثري وأربعة الأخماس الفقيرة. فإحصائيات الدخل تشهد على نحو بين على تزايد الهوة بين الفقر والثراء.

إلا أن استمرار هذه الحركة اللولبية نحو الأسفل دونما نهاية ليس قدرا لامناص منه. فكسر طوقها أمر ممكن بناء على الاستراتيجيات الكثيرة المقدمة للوقوف في وجه هذه الحركة. المهم هو أن يتمحور التحرك المضاد حول إعلاء شأن العمل البشري. فحتى الاقتصاديون الليبراليون لا ينكرون الآفاق العظيمة التي سيحققها في هذا الخصوص، الإصلاح الضريبي الرامي إلى المحافظة على البيئة. فرفع كلفة استهلاك الطاقة تدريجيا وعلى نحو طويل المدى وذلك من خلال النظام الضريبي، لن يؤدي إلى الحد من التلوث البيئي الخطير فحسب، بل سيؤدي في الوقت ذاته إلى زيادة الطلب على العمل البشري أيضا، وإلى تباطؤ السرعة التي يخطوها استخدام تكنولوجيا الإنتاج الآلي. أضف إلى هذا أن ارتفاع تكاليف النقل ستؤدي بلا ريب إلى التخفيف من حدة تقسيم العمل بين الأمم، وذلك لأن المخازن المتنقلة الحاوية على السلع الوسيطة، الممثلة في طابور الشاحنات الخانقة

لحركة المرور على الطرق الخارجية السريعة، لن تكون اقتصادية من حيث الكلفة.

وكان المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW) قد توصل في نموذج متحفظ الفروض إلى نتيجة مفادها، أنه في الإمكان خلق ما يزيد على 600 ألف فرصة عمل في ألمانيا في خلال عشر سنوات، إذا ما فُرضت ضريبة بيئية وبمعدل يتزايد سنويا بخطوات صغيرة على استهلاك النفط والبنزين والغاز والكهرباء، وذلك لأن هذه الضريبة ستؤدي إلى ترشيد استهلاك الطاقة وتدفع المواطنين إلى ترميم عماراتهم ومساكنهم ورفع جدارة أساليب تدفئتها، الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة للعمل الحرفي[37].

وستكون الحاجة إلى العمل البشري أكثر، إذا ما ارتفعت كلفة المواد الأولية عموما. وفي هذا السياق قدم الباحث المتخصص في الإنتاج الصناعي ڤالترشتيل Walter Stahel دراسة جديرة بالملاحظة[38]. فقد أشار في دراسته ذات العنوان المعبر: «مأزق التسارع أو فوز السلحفاة»، إلى أن رفع أسعار المواد الأولية سيمنح السلع المعمرة ميزات واضحة من حيث الكلفة، مقارنة بمنافساتها من السلع ذات العمر القصير غير القابلة للإصلاح في حالة العطل. ولا ريب في أن تطورا من هذا القبيل سيرد الاعتبار للعمل البشري. ويستعين شتيل Stahel بإنتاج السيارات للتدليل على فكرته. فمن الناحية التكنولوجية، بالإمكان إنتاج سيارات تعمر هياكلها وماكيناتها عشرين عاما، وليس عشر سنوات، كما هو جار الآن. وبالنسبة للسيارات المعمرة عشر سنوات يشكل ثمن الشراء، في المتوسط 57 بالمائة من النفقات الإجمالية على السيارة، في حين لا تشكل نفقات صيانتها سوى 19 بالمائة فقط. أما في حالة السيارات المعمرة لمدة عشرين عاما فإن النسبة التي ينفقها المستهلكون على شراء السيارة تنخفض لتساوي 31 بالمائة. وبالمقابل ترتفع حصة ما ينفقه الأفراد على صيانة السيارة لتصل إلى 36 بالمائة من النفقات الإجمالية على السيارة. وبناء على هذه المعطيات، وإذا ما افترضنا أن الأفراد سينفقون في كلتا الحالتين نفس المبلغ على سياراتهم، فإن هذا سيعني أن الإنسان الآلي (الربوت) سيفقد شيئا من أهميته في المصانع لمصلحة العمل البشري الأكثر أهمية في أعمال الصيانة.

وفي قطاعات المجتمع الأخرى هناك أيضا مهام مفيدة تتطلب الإنجاز.

ففي القطاع الطبي وفي الجامعات والمدارس الغاصة بالطلبة وفي الريف المتخلف عن ركب ما بلغه التطور، وكذلك في الضواحي المتدهورة من المدن الكبيرة هناك ما يكفي من الحاجة للعمل البشري. إلا أنه ليس هناك شيء من هذه المهام تستطيع المشروعات الخاصة أو السوق النهوض به بمفردها. إن الأمر يتطلب أن تأخذ ـ أولا ـ الدولة، والمدن والقرى بالمقام الأول، زمام الاستثمار في هذه المجالات، خالقة بذلك فرص عمل إضافية.

ولن يكون من الصعب جني الإيرادات الحكومية الضرورية لتمويل هذه المهام. فمن دون آثار سلبية على الاقتصاد فإنه بالإمكان فرض ضريبة على حركة رأس المال العابر للحدود، والاستفادة من نبع مالي غزير من دون زياد في كلفة العمل البشري. وستحقق الدولة إيرادات أكثر فيما لو منعت نقل الثروات إلى الواحات الضريبية الممتدة من «لشتنشتاين» إلى جزر القنال الإنجليزي، هذه الواحات التي تشكل في الاقتصاد العالمي منفذا تتخلص عبره الثروات من العبء الضريبي على نحو متزايد عاما بعد عام. ولا ريب في أن إصلاحا ضريبيا من هذا القبيل سيكسر طوق إعادة التوزيع من الأسفل نحو الأعلى.

إن الاعتراض على مثل هذه الاقتراحات واضح بجلاء: فبسبب التورط في الاقتصاد المعولم، على وجه الخصوص، لم تعد الدول القومية، ودول الشمال الغنية على أدنى تقدير، قادرة على النهوض بمثل هذه الإصلاحات الجذرية. فمع أن جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان الاتحادي تؤيد، من حيث المبدأ، ضريبة حماية البيئة، إلا أن إشارة واحدة من قبل ممثلي الصناعات إلى أن رفع أسعار الطاقة سيدفع آلاف المشروعات إلى الانتقال إلى العالم الخارجي، تكفي لإحباط البرنامج الإصلاحي. وعلى هذا النحو تفقد الديموقراطية حيويتها وتصبح مسرحية لا طائل منها.

من هنا فإن استعادة الإرادة السياسية، أعني استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد، هي المهمة المستقبلية الأساسية. فقد صار جليا الآن استحالة الاستمرار في السير على هدي التوجه السائد الآن. فالتكيف الأعمى مع الضرورات التي تفرزها السوق العالمية يقود المجتمعات ـ التي تتمتع بالثراء الآن ـ إلى فوضى لا مناص منها، إنه يقود إلى هدم البنى الاجتماعية، هذه البنى التي تشكل سلامتها ضرورة حتمية لهذه الدول. ولا طائل من انتظار

ما ستقدمه الأسواق والشركات العابرة للقارات من حلول، لمواجهة القوة التدميرية الآتية من أولئك الذين سيدفعهم التهميش والخسران إلى التطرف، فلا الأسواق ولا الشركات العابرة للقارات لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر.

6 ولكن: من هو ذا الذي سيفلح؟ لينقذ نفسه من يستطيع

«هل سيتحول العالم بأجمعه إلى برازيل كبيرة، أعني إلى دول تسودها اللامساواة، مع وجود أحياء مقفلة تسكنها النخب الثرية؟إنكم بهذا السؤال تطرحون لب المشكلة على بساط البحث. وإنها لحقيقة أن روسيا نفسها ستصبح على شاكلة البرازيل».

ميخائيل جورباتشوف

في فندق «الفيرمونت»

سان فرانسسكو عام 1995(1)

ضمور الطبقة الوسطى وبزوغ نجم المضللين المتطرفين

متأخرة، ولكن على نحو يوحي بالثقة، أقلعت طائرة اللوفت هانزا في رحلتها رقم (5851)، من مطار فيينا متوجهة إلى برلين. وبمحاذاة النافذة، في الصف السادس عشر، جلس بيتر تشلر Peter Tischler، الذي يبلغ من العمر ثلاثين عاما، محاولا أن يبدو رائق البال، وإن كان لسان حاله يقول: لقد أعياني التعب. إنه منهك القوى بلا ريب، فقد تسمرت عيناه على الطاولة الصغيرة الموجودة أمامه وراح ينظر في الفراغ متحدثا عما ينتظره في هذا اليوم[2].

فقد كان قد نهض في الساعة الخامسة من صبيحة هذا اليوم، أحد أيام الجمعة من شهر يونيو في عام 1996، وأخذ سيارة أجرة لتوصله على وجه السرعة، عبر مزارع العنب المنتشرة في شرق النمسا، إلى المطار الذي ستقلع منه الطائرة المتوجهة

في الساعة التاسعة إلى برلين، حيث في انتظاره مداولات تستغرق النصف الأول من هذا اليوم. في المساء سيكون في منزله الواقع في مدينة أيتورف Eitorf القريبة من بون.

وفي عطلة نهاية الأسبوع يتعين عليه السفر إلى إسبانيا. وفي يوم الثلاثاء يتوجب عليه أن يكون في الولايات المتحدة الأمريكية. إن السفر بالطائرة أمر عادي بالنسبة له. فهو يركب الطائرة كما يركب الآخرون الترام في رحلاتهم داخل المدن. ولكن، أهو يحيا بهذا فعلا حياة يحسد عليها ؟

إن تشلر يعرف العالم، إلا أنه لا أحد يعرفه. إنه موظف إداري كبير ولاعب تنس مرموق، بل هو على نحو ما عجلة تدور في خدمة عصر العولمة. إنه وعلى وجه التحديد، شخص مناط به إصلاح ما يُصيب برامج الكمبيوتر الموجهة للآلات التي تُستخدم لتصنيع السلع البلاستيكية، إنه منهك ومصاب بالإحباط، ويعبر عن رأيه بصراحة لا تعرف المواربة.

«هل ثمة نفع من كل هذا الجهد؟». قال متسائلا باقتضاب: «إني أعمل 260 ساعة في الشهر، علما بأن ما يقرب من مائة ساعة منها هي عمل إضافي. ومع هذا فإن ما يتبقى لي من ثمانية آلاف مارك يزيد على أربعة آلاف مارك، وذلك لأني أخضع إلى الفئة الضريبية الأولى. وهو ليس لديه الوقت الكافي لأن يكون لنفسه عائلة. ويقول شاكيا: «إن الدولة تبذر أموالي ولن يبقى شيء يضمن لي راتب التقاعد في سن الشيخوخة». ويواصل حديثه قائلا إن باتنفلد Battenfeld (الشركة التي يعمل لديها) وهي شركة ناشطة في مجال تصنيع الآلات والمكائن، تحقق أرباحا عظيمة، إلا أنها، مع هذا، ألغت منذ زمن قريب ربع ما لديها من فرص عمل، ولذا فإن «العمل لم يعد ينطوي على أي متعة» كما يقول. ومن دون أن يُسأل يذكر تشلر أولئك الذين يعتقد بأنهم يفسدون عليه طعم الحياة، «إنهم المهاجرون [من أوروبا الشرقية ذوو الأصول الألمانية] والأتراك». علاوة على هذا «فإني لا أستطيع أن أفهم السبب الذي يدفعنا لأن نعطي هذه المبالغ الهائلة لروسيا ونقدم هذه المساعدات المالية إلى الدول النامية ونستمر في دفع الأموال إلى اليهود». ويواصل حديثه قائلا بأن هذا كله يكلف وطننا ومشاريعنا خسائر اقتصادية فادحة، إنه عمل جنوني بلا مراء». ولأنه رجل «خبر

العالم ودوله»، لذا فإنه على علم بالحزب الذي سينتخبه، إنهم «الجمهوريون(*) طبعا» ، وإن كان هذا الحزب، للأسف، «ليس الحل الأفضل». حقا لا يجوز له «أن يبوح بصوت عال»، إلا أن الكثير من المواطنين قد بدأوا يسلحون أنفسهم».

ولننتقل إلى مطار آخر وعيشة مشابهة، ولكن مع ردود فعل مختلفة: في عصر يوم شديد الحرارة والرطوبة من أيام يوليو من عام 1996 تعين على لوتز بيوشنر Lutz Buechner ، نائب المدير المسؤول عن حركة طائرات شركة اللوفت هانزا في فرانكفورت، تهدئة خاطر أحد الزبائن الكثيري الطيران، الذي مُنع من السفر على متن الطائرة، التي كان قد حجز عليها، لوصوله قبل اثنتي عشرة دقيقة من موعد إقلاع الطائرة الرابضة عند البوابة ب31. فقد كانت قد أُجريت بعض التعديلات على التعليمات قبل أسابيع وجيزة، فصار يتعين على المسافر الحضور قبل خمس عشرة دقيقة من موعد الإقلاع. وبهدوء يشرح Buechner مغزى التعليمات الجديدة وتفهمه لغضب الزبون المستعجل: « إن المرء يتحسس الضغوط المتزايدة المتأتية من كل ناحية. فحتى أولئك الأفراد الذين عُرفوا فيما مضى بالرزانة والتأني، صارت ردود أفعالهم على أبسط المآزق تتصف بالعدوانية»[3] ويواصل Buechner حديثه قائلا: ومع هذا، «فإني أذهب إلى عملي في صبيحة كل يوم وأنا غاية في السعادة. إني مخلص لشركتي». ولكن على الرغم من هذا، فإنه كان قبل أيام وجيزة قد شارك ألفا من زملائه بالوقوف أمام بوابات المطار محتجين على القرار المزمع اتخاذه، والرامي إلى تسريح 86 مستخدما من مستخدمي لوفت هانزا من جديد وإن كانت الشركة تحقق أرباحا جيدة. وكما هو الحال بالنسبة لخبير الكمبيوتر بيتر تشلر Peter Tischler، كذلك الأمر بالنسبة لبويشنر Buechner، فهو أيضا ليس لديه أطفال، وذلك لأن البطالة يمكن أن تدركني، أنا أيضا، بالقريب». وهو أيضا مستعد شخصيا «لتحمل تبعات التقشف والقبول بتخفيض راتبه، إذا كان في ذلك ضمانة لفرص العمل». إلا أن الحركة اللولبية التي تنطوي عليها العولمة لن تبقى دون ردود فعل، «إن ثمة عصيانا في الأفق بلا أدنى شك»، حسب ما يقول Buechner. إلا أنه هو شخصيا «مسالم حقيقي. إني لن أبقى

(*) حزب نازي جديد ـ المترجم.

متفرجا طبعا، لكني لن أقابل الرصاص وأضحي بحياتي في سياق إحدى التظاهرات؛ قبل أن تتخذ الأمور هذا المنحى، سأهاجر مع خطيبتي اليونانية إلى إحدى الجزر الصغيرة في بحر إيجة». ولكن أيمثل المتطرف Peter Tischler والمسالم الخائف Lutz Buechner، وكلاهما في وضع اقتصادي جيد حتى الآن، النماذج التي ستهيمن على التطور المستقبلي في ألمانيا، بل، لربما، في أوروبا قاطبة؟ أتُصور هذه النماذج الحالة السياسية التي ستسود في مطلع العام 2000؟ الاقتتال أو الهجرة، أسيكون هذا هو الخيار الوحيد ؟ ومع أن التاريخ لا يعيد نفسه بالضرورة، إلا أن الكثير من الدلائل تشير إلى أن الصراعات التي عمت القارة الأوروبية في العشرينيات من هذا القرن، ستعود من جديد.

لقد أخذ الإطار الذي كان يصهر المجتمع في بوتقة واحدة ينهار. ومن هنا فإن الهزة السياسية الملوحة بمخاطرها في الأفق صارت تتحدى كل الديموقراطيات الحديثة. وبجلاء لا مثيل له هذا التحدي في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وإن لم يُدرس بعدُ دراسة مستفيضة.

شارلي براون في وحدته

«لماذا تصر أوروبا على الانتحار؟ ألا ترون أنه قد حان الأوان وصار يتعين عليكم التكيف مع المسار الاقتصادي والتغيرات الشمولية ؟» إن جلين داونج Glenn Downing، استشاري المشروعات في واشنطن، هو الذي فاضت شفتاه، بكل جد وإيمان، بهذه العبارات أمام الضيف القادم من القارة المصرة على الانتحار كما زعم. وهو رجل محافظ العقيدة منذ صباه. من ناحية آخرى فإن أحب شيء إليه اليوم هو الاستثمار في البترول الروسي[4]. أما ابنته أليسون Allison، وهي حقوقية تحمل شهادة الدكتواره، فإنها أحد أركان مجموعة العمل المناط بها مساعدة إحدى ممثلات الحزب الجمهوري في الكونغرس. وكانت قد احتفلت في الكنيسة في الليلة الماضية، أعني في أمسية آخر يوم سبت من شهر سبتمبر من عام 1995، احتفالا ينم عن ذوق سليم. وكان الأب Downing شديد الفرح. «وأخيرا يحدث شيء ما من جديد» قال ذلك وكله غبطة وسعادة. ولم يكن ما عناه بهذه العبارات سوى الـ « American Revolution»: الثورة الأمريكية الجديدة التي بشر بها زعيم الأغلبية

الجمهورية في مجلس النواب، باعتبارها الأمل الكبير الذي يمني به اليمينيون الأمريكيون أنفسهم منذ رونالد ريجان.

فهم يطالبون بالكف عن الزعم بأن الأجور تتدهور»، فالديمقراطيون هم المسؤولون عن هذا كله، وذلك لأن هؤلاء هم الذين يزورون الإحصائيات ولا يحسبون معدل التضخم حسابا صحيحا» وبالتالي «سيجعل من نفسه أضحوكة»، كل من يتحدث «عن تدهور أو انهيار الطبقة الوسطى، الأمريكية» أو يزعم أنه قد صار يتعين على البيض أيضا من أبناء الطبقة الوسطى أن يعمل الزوج والزوجة معا عملا مضنيا لكي يحققوا، ولو بالكاد، المستوى المعيشي الذي كان سائدا في السبعينيات، والذي كان الأمريكيون يُحسدون عليه في كل أرجاء المعمورة. ففي تلك الحقبة كان الرجال يجدون فرص عمل مضمونة، وبأجر جيد، أما زوجاتهم فإنهن كن يقبعن فيما تمتلك العائلة من دار سكن في إحدى الضواحي، وقد خيم عليهن الملل من طول ساعات الفراغ، إن لم يكن لديهن أطفال. أما بالنسبة لأولئك النسوة اللاتي كن يعملن، فإن الغالبية منهن كن يحبذن العمل، لاحبا بالأجر، بل رغبة في التخلص من الملل. إن آل داوننج Downing لا يزالون يعيشون على هذا النحو، فسكنهم يقع وسط غابات منطقة Fairfax County المزدهرة في Reston في ولاية فرجينيا، ولا يبعد كثيرا عن مطار دلس ولا عن المركز الرئيسي لوكالة المخابرات الأمريكية. «انظر إلى ما حولك ههنا»، قال استشاري المشروعات وهو يقف بكل فخر واعتزاز على طارمة مسكنه، التي كان قد عبدها بنفسه قبل حفلة الزواج بأحجار جديدة، مثلت البُنية منها القارات الخمس والحمراء الفاتحة المحيطات، إنها تمثل الكرة الأرضية برمتها، ولكن على نحو منبسط.

وخير شاهد على فقدان هذا المستثمر للنظرة الواقعية، نجده في الحالة التي سادت في صيف عام 1996، أي بعد مرور أقل من عام واحد على احتفال Allison بزواجها. فالعالم الهادئ الذي كانت تعيشه الطبقة الوسطى البيضاء لم يعد له وجود يذكر. وتحاول ابنة Downing، البالغة من العمر ثلاثين عاما، أن تبرر بأسلوب ينم عن حب وتقدير موقف والدها، الذي صار يقف على أبواب العام الستين من عمره. «إن أبناء جيله لايلاحظون التطورات الاجتماعية على نحو دقيق»، قالت ذلك كتفسير لمواقف والدها

وبحضور زوجها جوستين فوكس Justin Fox، الذي كان قد ترعرع في إحدى الضواحي القريبة من Berkeley في كاليفورنيا وسط أجواء تسودها الرعاية والاهتمام(5). وتواصل حديثها قائلة، «ليس في مقدورنا أن نعيش المستوى الذي يعيشه آباؤنا، إن هذا أمر لا سبيل إليه، فالدار التي اشتراها أبي بعد فترة وجيزة من ولادتي، تكلف الآن ما يقرب من أربعمائة ألف دولار، أي أنه سيبقى بالنسبة لنا أمرا صعب المنال».

ومع هذا، فإن بوسعهما أن يكونا سعيدين فعلا، فقد حالف الحظ Justin Fox، إذ حقق لنفسه مستقبلا مهنيا جيدا حينما حصل على وظيفة محرر في المجلة الاقتصادية الواسعة الانتشار: Fortune، ومن هنا يعيش الآن الزوجان الشابان في منهاتن، إذ تركت Allison وظيفتها السابقة في العاصمة وصارت تحصل من عملها كمنظمة للحملة الانتخابية التي تقوم بها إحدى المرشحات الجمهوريات، للفوز بمقعد في المجلس النيابي في ولاية نيويورك على أجر تافه لا يبلغ سوى ألف ومائة دولار في الشهر، أما راتب Justin الصافي، فإنه هو الآخر أيضا لا يزيد على 1157كل أسبوعين. علما بأن ما يدفعونه من أجرة شهرية عن شقتيهما الجميلة حقا، ولكن الصغيرة جدا، الواقعة في الشارع رقم 39 يبلغ 1425 دولارا، أي أنهما يدفعان نصف راتبيهما على الإيجار ومصاريف الكهرباء والتليفون. وبهذا مع أن الراتب الإجمالي الذي يحصل عليه Jostion Fox يبلغ 45 ألف دولار في العام، «إلا أنه لا يكفي إلا بالكاد» حسب ما تقوله Allison. وعلى الرغم من هذا فإنها على شيء من الغبطة.«انظر إلى أولئك الذين ينهون دراستهم الجامعية وهم في سن الثانية والعشرين أو الثالثة والعشرين. إن هؤلاء لن يحصلوا على فرصة عمل مناسبة، بل صار يتعين عليهم أن يعملوا نادلين في أحد المطاعم أو موزعين للرسائل يمتطون دراجاتهم الهوائية متنقلين من شركة إلى أخرى، لإيصال الرسائل التي لا ترسل بالبريد العام، وذلك لأنه يراد لها أن تصل في نفس اليوم وفي أسرع وقت. ويعلق زوج Allison على هذا كله بأسلوب صحفي مقتضب، إذ يقول: « إن الطبقة الوسطى تتضاءل وتختفي».

واحتياطا لما يضمره المستقبل من نوائب يستثمر من تبقى في التسعينيات من الطبقة الوسطى الأمريكية مدخراتهم في الأسهم، ويتطلع Downing

وFox ههنا إلى شركة كوكولا أيضا وقد عمتهما الغبطة بسبب الإقبال الذي حظي به شرابها أيام الألعاب الأولمبية. ففي خلال الأيام الستة عشر التي استغرقتها مباريات القرن في أتلانتا ارتفعت أسهم شركة كوكولا في الوول ستريت بمقدار 4,2 بالمائة(6).

إن هناك عشرين مليون عائلة أمريكية تقامر في الأسهم، وقد علقت كل آمالها على صناديق الاستثمار البالغ عددها أكثر من 6 مليارات دولار موزعة على كل أرجاء المعمورة. وإذا كان الأمريكيون قد فضلوا قبل عشرين عاما الادخار في دفاتر الادخار وفي السندات، إذ كانت نسبة ما ادخروه في هذه المجالات تساوي 75 بالمائة من مجموع الادخار الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية - أي على نحو مشابه لما هو سائد اليوم في أوروبا - إلا أن هذه النسبة انقلبت في التسعينيات رأسا على عقب: فلقد بلغ حجم المضاربة في البورصة ثلاثة أرباع هذه المدخرات. وعلى هذا النحو يمنح المدخرون المسؤولين عن إدارة هذه الصناديق، القوة التي تمكنهم من المطالبة بتخفيض الأجور وتقليص فرص العمل، وهو مطلب غالبا ما تخضع له تلك المشروعات أيضا، التي كانت تقدم لهؤلاء المدخرين الصغار فرص العمل حتى الآن.

ومع هذا تظل «المضاربة بالأسهم أمرا يحتمه المنطق» كما كتب أحد زملاء Fox في المهنة، في صدر مقالته المنشورة في المجلة الأمريكية المرموقة Harper's Magazine في أكتوبر من عام 1995(8). وعلى نحو تعجز عنه التحليلات النظرية والسلاسل الإحصائية تزيح مقالة C. Fishman ، من مدينة شيكاغو، وبعد مرور ما يزيد على الخمسة عشر عاما على بداية السياسة الاقتصادية الريجانية [Reaganomics، نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان]، الستار عن الحالة الاقتصادية والوضع النفسي اللذين يخيمان على هذه الطبقة الوسطى، التي تتكون غالبيتها العظمى من أفراد ذوي بشرة بيضاء وخلفية سياسية قلقة.

«بالرغم من أني أبلغ الثلاثين من العمر وأبيض البشرة وخريج أرقى الجامعات، وهي كلها عوامل تمكنني، كما تقول كل الإحصائيات، من أن أنال تقريبا كل ميزة يستطيع المرء مثلي في المجتمع الأمريكي أن ينالها» كما كتب Fishman، «إلا أني لا أستطيع أبدا أن أتوقع بلوغ سن التقاعد وقد جمعت مالا يكفي لأن أحافظ عند ذاك على مستواي المعيشي الحاضر.

إني أرى في سوق الأسهم السبيل الوحيد الذي يمكنني من الحصول على المبالغ التي سأحتاج إليها عند بلوغي سن التقاعد. ولهذا السبب فإني واحد من أولئك الخمسين مليون مضارب أمريكي . إني أزيد حصتي في كل شهر في أربعة صناديق استثمار مختلفة، واستثمر علاوة على هذا أموالا أخرى في سبعة من هذه الصناديق، علما بأني أنقل هذه الأموال، في بعض الأحيان، من صندوق لآخر حسب ما يقتضيه الحال».

ولكن، خلافا للثمانينيات، أي الحقبة التي زاد فيها ازدهار أسواق الأسهم «بفعل شيء من التفاؤل الذي نشرته السياسة الريجانية، إذ كان قد صار بمستطاع أولئك الذين لديهم بعض المال أن يزيدوا أموالهم، يسود الخوف سوق الأسهم الآن»، حسبما يقول كاتب المقالة المقيم في شيكاغو. «I need all the friends I can get» إني بحاجة إلى كل الناس الذين أستطيع كسب صداقتهم، لقد كانت هذه العبارة مكتوبة في السبعينيات، وبحروف سوداء كبيرة على ظهر قمصان الرياضة (T-Shirts) البرتقالية اللون، التي كان يفضل ارتداءها طلبةُ المدارس الثانوية [التوجيهية] في كاليفورنيا. وعلى صدر هذه القمصان كانت تبدو صورة شارلي براون، أحد أبطال المجموعة المسماة «Peanuts» (الفستق السوداني)، في مسلسل الكارتون (Cartoonfigure)، الذي يحمل اسم هذه المجموعة، وقد علت وجهه الفرحة والإشراقة. لقد أصبح صبيان ذلك الزمن أرباب عوائل، تئن غالبيتهم تحت متاعب الحياة، كما صار الحصول على الأصدقاء أصعب من أي وقت مضى. كيف لا، وها هو مجتمع المنافسة الحرة الأمريكي يسحق أبناءه؛ وحتى نجم الـ Peanuts لم يعد في جعبته ما يواسي به هذا الجيل ويعزيه عما يُدفع له من رواتب بائسة .

لقد صار مزاج ملايين العوائل يرتفع وينخفض الآن، بارتفاع وانخفاض مؤشر داو جونز (Dow-Jons-Index) للأسهم، حتى إن كانت هذه التحركات لا تزيد على نقاط مئوية ضئيلة؛ وتناقش هذه العوائل هذه التحركات على مدى ساعات طويلة مع خبراء صناديقهم ومع سماسرة البورصات، بشأن النتائج المترتبة على هذه التحركات، وإن كان جلهم، تقريبا، على علم بأن قلة ضئيلة، فقط، هي التي ستكسب، في نهاية المطاف، كسبا كبيرا، وبأن هذا الكسب لا يمكن أن يكون على حساب أولئك الأصدقاء الذين راهنوا

على الأسهم أو السندات الخاسرة. وهكذا صار شارلي براون يعاني معاناة قاسية في وحدته وعزلته.

وإذا كان الأكاديميون من شاكلة آل Downing وآل Fox وآل Fishman في وضع حرج، وضع يدفعهم لأن يعتقدوا بأنهم لن يستطيعوا تأمين رفاههم الاقتصادي في المستقبل إلا بالمضاربة في الأسهم، فمن حق المرء عندئذ أن يسأل عما يدور في مخيلة أولئك الأمريكيين الذين لا يتوافر لهم لا شبابهم ولا امتيازاتهم ولا عافيتهم ولا بشرتهم البيضاء. فعلى سبيل المثال فإنه يتعين على ملايين من المستخدمين المكتبيين البالغ عددهم حتى الآن (18,2) مليونا، أن يتوقعوا خسرانهم لفرصة عملهم وإحلال زميلهم الكمبيوتر محلهم في العمل، حسب ما ذكرت جريدة New York Times في مطلع فبراير من عام 1996[9]. وفي نفس هذا اليوم، الذي وزع في صبيحته موزعو الصحيفة عددها المتضمن هذا الخبر المرعب على المنازل والمكاتب، كان ذلك الإضراب الذي نظمه عمال الصيانة في نيويورك، أعني مشغلي المصاعد الكهربائية والمنظفات وخدم المنازل، منذ أسابيع عدة، قد بلغ ذروته. فاتحادات أرباب العمل كانوا قد طالبوا بتخفيض أجر المستخدمين الجديد بمقدار 40 بالمائة. بناء على هذا المطلب فإن البوابين، الذين كانوا يحصلون على أجر جيد إلى ذلك الحين، سيتعين عليهم أن يقنعوا بأجر لا يزيد على 352 دولارا في الأسبوع[10]. ولم تكن نقابة ذوي المهن الخدمية (Service Employees) مستعدة للخضوع لهذه التوجهات، وذلك مخافة أن تؤدي موافقتها إلى دفع أرباب العمل إلى طرد ما لديهم من مستخدمين وإحلال قوى عمل جديدة ورخيصة في مواقع عملهم. وفعلا، أقدمت المشروعات المتحدة الصفوف على كسر شوكة الإضراب تحت جنح الظلام، إذ شغلت ليلا ما يزيد على 15 ألف عامل، كانوا على استعداد لطعن زملائهم في المهنة من الخلف، لقاء أجر يبلغ تسعة دولارات في الساعة.

في نيويورك، وهي المدينة التي كانت على الدوم تعتبر «مدينة النقابات العمالية»، ولا تعرف الرحمة حيال العمال الذين لا يناصرون زملاءهم في الإضراب، لم تُسمع في هذه المرة أي صرخة احتجاج - ولا حتى حينما طُرد من عملهم الكثير من العمال المضربين، أو عندما انتهى الإضراب باتفاق يقضي بعودة هؤلاء العمال إلى أماكن عملهم، ولكن بأجر يقل بمقدار 20

بالمائة عن أجرهم السابق. لقد مر حتى الآن، الكثير من المواطنين الأمريكيين بتجربة الطرد من العمل بحجة مفادها: أن الجياع المنتشرين في الشوارع هم الأفضل بالنسبة لنا.

ولا ريب في أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تر في نفسها أبدا مجتمعا متجانسا أو قائما على روح التضامن والتكافل، وإن كنا نود أن نكون مخطئين في هذا التقييم. إلا أنه، ومهما كان الحال، فإن الأمر الذي لاريب فيه، هو أن الهجوم على مجمل الطبقة الوسطى قد صار بمنزلة بارود جديد، يغذي النار التي تصلي فئات كثيرة من هذا المجتمع الرائد في العالم أصلا، أعني الصراعات العرقية المستمرة ومشكلات المخدرات المعروفة وكذلك أرقام الجرائم المعلنة، وتدهور المدارس الثانوية (التوجيهية) التي كانت في يوم من الأيام تحظى بالاعتراف والتقدير، هذه المدارس التي تشغل المدرسين بأجر لاتقبل به في ألمانيا ولا حتى الخادمة في المنازل. وهكذا لاتبدو أي حدود للتدهور، وهذا في الوقت الذي تستمر فيه ثورة المتبقين في أعلى الهرم على أولئك الموجودين في أسفله.

وأنتِ يا أوروبا، هل أنت على الدرب القويم ؟ إنه لأمر مفروغ منه في الوقت الحاضر أنه لا يجوز لأي كان، من لشبونة وحتى هلسنكي، أن يرفع أنفه ويشمخ. حقا إن المستثمر واستشاري المشروعات Glenn Downing ليس على صواب في زعمه بأن القارة القديمة، أوروبا، هي على وشك الانتحار. ولكن، مع هذا، كيف تستطيع أوروبا، القارة التي جاء منها في الأيام السوالف أولئك الآباء الأول الذين خططوا وحققوا الحلم الأمريكي، نعم كيف تستطيع أوروبا هذه أن تؤكد ذاتها، إذا كان ما حققته أمريكا من كابوس قد صار ينعكس عليها وينتقل إليها فجأة.

نهاية الوحدة الألمانية

لقد أفرز التخلي عن البرنامج الذي كانت تسير على هديه الاقتصادات الغنية، والرامي إلى إتاحة الفرصة لطبقة وسطى عريضة بقدر الإمكان لأن تشارك في جني ثمار الازدهار، نعم أفرز هذا التخلي تدهورا اجتماعيا متزايدا.

ففي ألمانيا كف ربع السكان، على أدنى تقدير، من التطلع إلى الرفاهية؛

إن الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى تزداد فقرا بخطى وئيدة. ويترك هذا البلد - الذي هو أكثر المجتمعات الأوروبية ثراء - شبيبته، على وجه الخصوص، تعاني من الإهمال والإحباط، إذ هناك مليون طفل صاروا يعيشون على مدفوعات الرعاية الاجتماعية[11]. وكان ڤلهلم هايتماير Wilhelm Heitmeyer من مدينة Bielefeld، وهو باحث متخصص في دراسة الشبيبة قد قال محذرا: «إن الشباب يطمحون دائما لأن يحققوا لأنفسهم مكانة تتفوق على مكانة عوائلهم في السلم الاجتماعي أو أن يحافظوا على هذه المكانة على أدنى تقدير. إلا أن تحقيق هذا الطموح لم يعد أمرا هينا، إذ تضاءلت الفرص العملية للحصول على أماكن العمل وسبل التعليم المناسبة تضاؤلا عظيما. إن هذه الآفاق المعتمة أخذت تنتشر شيئا فشيئا لتعم جميع الأوساط الاجتماعية. هذا وإن العنف هو إحدى سبل التعامل مع الإحباط ومع الصراع التنافسي»[12]. ومنذ نهاية عام 1989 ومطلع عام 1990 يرصد الإحصائيون في ألمانيا ارتفاعا عظيما في حوادث الجنايات التي يرتكبها الصبيان والشباب. ويعترض Heitmeyer على التبريرات السائدة التي تعزو هذه الجنايات إلى «تدهور في الأخلاق والعادات»، إذ يؤكد أن «مرتكبي هذه الجنايات من الشبان لا يستنكرون المثل العليا، التي ينادي بها المجتمع المؤمن بالسوق على نحو متطرف، إنما هم يطبقونها بحذافيرها وبأسلوب أكثر تطرفا[13].

«السعي إلى الارتقاء، والنهب، والرغبة في الحصول على متع الحياة بأسرع ما يكون»، بهذه العبارات المقتضبة صورت صحيفة Tageszeitung، الصادرة في برلين، المشاعر الطاغية على حياة جيل الشباب، لا سيما أن «المنافس يربض في كل مكان تحينا للفرصة المناسبة»[14]. وكان ممثل الحزب الاشتراكي (SPD) في البرلمان ورئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الداخلية، النائب ڤلفرد بنر Wilfried Penner قد حمل الآباء المسؤولية، إذ قال: « إن العوائل تهمل التربية»، إلا أن ملايين العوائل ترد على هذه التهمة ولسان حالها يقول: كم هو الوقت الذي يتبقى للوالدين المنهكين الأعصاب، اللذين يتعين على كليهما أن يكدا في العمل حتى يوفرا للعائلة سبل العيش، نعم، كم هو الوقت الذي يتبقى لهما لتربية الأبناء ؟ وكم هو عدد الأطفال الذين يترعرعون في كنف عوائلهم أصلا[15].

إن التدهور الذي عصف بالملايين من أبناء الطبقة الوسطى الألمانية الموفورة الرزق وحولها إلى فئة متواضعة العيش، لن تجدي معه نفعا ولا حتى تلك البرامج الرامية إلى رفع مستويات التعليم في السنوات القادمة، فصبيان اليوم لن يستفيدوا بهذه البرامج. إن الهوة بين الفقير والغني تزداد وتتعمق، والغني لا يرغب في أن يجمعه شيء ما ببقية الشعب، لا سيما حينما يبدو له أن هذه البقية تزداد تطرفا من يوم إلى آخر. إن الوحدة الألمانية تنهار، وإن لم يمض وقت طويل على تحقيقها من الناحية الجغرافية، فبدلا من السير على هدي «الرفاهية للجميع»، هذا العنوان الذي وسم به لدفيج إيرهارد كتابه المنشور في عام 1957، أخذ يسود الآن الشعار القائل: «تمرد النُخَب»، وذلك انسجاما مع النظرية الواردة في المؤلف المنشور عام 1995 للمؤرخ الأمريكي كريستوفرلاش Christopher Lasch. إن اعتزال الأغنياء أصبح قاعدة والبرازيل غدت القدوة الحسنة.

خيانة النُخَب: البرازيل بوصفها قدوة نموذجية للعالم

في الوقت الذي كان فيه الضيوف يلهون أنفسهم بشيء من الفطائر التي تحوي الجبنة المطعمة بالأعشاب ويحتسون الجعة المثلجة، كانت شرائح عريضة من اللحم تُشوى على الشوّاية. وراح الابن البالغ الثامنة من العمر، والذي كان يرتدي قميصا رياضيا يحمل اسم Miami National Football League (رابطة ميامي الوطنية لكرة القدم) يترك الحديقة مسرعا إلى غرفته، ليحضر كأسا من البلاستيك ذا لون ذهبي، كان قد ربحه مؤخرا في مسابقات الجودو في المدرسة. أهذه هي الحياة الهنية التي تتصف بها عطلة نهاية الأسبوع في إحدى الضواحي الأمريكية؟[16].

وجرت عادة رب الأسرة روبرتو يونجمان Roberto Jungmann على أن يركب دراجته البخارية الصغيرة، ليطوف في أرجاء الحي السكني وقد اصطفت على جانبي الشوارع أشجار الأويكالبتوس المزروعة حديثا، والمنازل المرممة التي راحت تطل منها الشرفات الخشبية الشبيهة بالشرفات المعهودة في مناطق جبال الألب، وكذلك الواجهات التي تحمل طابع عصر الحداثة المتأخرة (Postmodern). واشتملت الشوارع على مصدات تخفف من سرعة حركة مرور السيارات التي هي أصلا حركة متواضعة. وتراكمت أمام بوابات

جراجات السيارات أكياس القمامة المركبة على السلال الحديدية العالية منعا للكلاب من الوصول إليها. وكانت لاورا، زوجة روبرتو، قد وصفت الحياة ههنا قائلة: «إن الجنة بعينها ههنا». وألفافيل (Alphaville) هو اسم الجنة التي تقع في الغرب من مدينة ساوباولو ! وتبلغ مساحتها 322581 مترا مربعا بالضبط، أي ما يعادل مساحة أربعة وأربعين ملعب كرة قدم. ويحيط بها سور شاهق ومزود بأضواء كاشفة وأجهزة إلكترونية تفشي سر كل حركة: إنها فعلا المكان الآمن الذي تهفو إليه نفوس سكان المدن، الذين يفرون من الجناة والعصاة المنتشرين في مراكز المدن؛ وبهذا المعنى فإن هؤلاء الفارين يتصرفون فعلا على النحو الذي تتصرف به، في المتوسط، العائلات في أوروبا أو في بعض الأماكن من الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يزال الرخاء يعمها، فهذه العائلات تود الحياة من دون أن تكلف نفسها عناء النظر إلى حقيقة الواقع الاجتماعي السائد في وطنها.

وبهدف رصد كل من سولت له نفسه الدخول دونما ترخيص، يتجول في أرجاء ألفافيل، وعلى مدار الساعة، رجال الحرس، الذين يعمل غالبيتهم في صفوف الشرطة العسكرية أيضا، مستخدمين دراجات بخارية وعربات مزودة بالرصاصات المضيئة الدارجة الاستعمال لدى البحرية - إنها فعلا نفس الأجواء التي عرض صورتها المسلسل التلفزيوني الشهير «Die Strassen Von San Francisco» (شوارع سان فرانسسكو). إن حرس ألفافيل الخاص موجود في الحال في موقع الحدث، حتى إن كان مقتحم سور جتو الرفاهية قطة لا غير.

وتؤكد المترجمة «Maria da Silva» «أهمية أن يكون نظام المراقبة ناجحا مائة في المائة»، وذلك «لأن الكثير من المعدمين يعيشون بجوارنا تماما». وراح مالك الحي يضيف قائلا: بأن «الأثرياء فعلا هم وحدهم القادرون على الاستعانة بالحرس الخاص»، مؤكدا على أن «ألفافيل ليست سوى هدف مستقبلي» بالنسبة للطبقة الوسطى. وانبرى رجل القانون Jungmann يعبر عن فرحته، إذ قال: «إن ولدي يستطيع أن يلعب ههنا اليوم كله، من دون أن ينتابني خوف من شيء». فحتى الأطفال الذين هم دون الثانية عشرة من العمر لا يُسمح لهم بتخطي البوابة الحديدية والخروج إلا في رفقة ولي الأمر. أما بالنسبة لمن هو دون سن الرشد، فإن الأمر يتطلب

موافقة الأبوين الخطية.

ويتعين على كل زائر أن يُثبت هويته، ولا يُسمح له بالدخول إلا بعد التحدث بالهاتف مع ساكن الجتو المقصود والحصول على موافقته. ويجري تفتيش العربات تفتيشا دقيقا؛ كما يتلمس رجال الحرس أبدان موردي السلع وعمال البناء دائما وأبدا خوفا من أن يكونوا قد سرقوا شيئا ما.

إن أهمية القوات الخاصة تكاد تكون بلا حدود. فخدم المنازل، الذين لايشكل استخدامهم امتيازا تتنعم به الطبقة الراقية فقط في البرازيل، لايجوز تعيينهم، إلا بعد موافقة قوات الحراسة. فسواء تعلق الأمر بمربية الأطفال أو بالخادمة في المطبخ أو بسائق السيارة ، لا بد من معرفة مسيرة حياتهم السابقة معرفة دقيقة من خلال ما لدى الشرطة العسكرية من أضابير. ويؤكد الشريك في ملكية الحي السكني Yojiro Takaoka على أنه: «لا فرصة عمل لدينا لمن سرق أو نهب شيئا». وبشأن السؤال عما إذا كانت هناك علاقة بين فيلم الخيال العلمي «ألفافيل»، الذي أنتجه المخرج السينمائي الفرنسي Jean -Luc Godard قبل ثلاثين عاما، وصور فيه عالما يستخدم كل الابتكارات التكنولوجية لإخضاع المواطنين للرقابة التامة، يؤكد الرأسمالي الكبير، المشارك في ملكية الحي والمتحدر من أصول يابانية، على أن ألفافيل الحقيقية لا علاقة لها بالشريط السينمائي وأن الاسم قد خطر مصادفة على ذهن أحد المهندسين البرازيليين - وبهذا المعنى فإنه ليس سوى توارد خواطر عبر القارات.

ولا يبيع Takaoka قطع الأراضي «إلا لأولئك الذين يتمتعون بالصيت الحسن». ويبلغ ثمن المتر المربع خمسمائة مارك - وهو مبلغ لا تستطيع دفعه إلا قلة ضئيلة ليس في البرازيل فقط، هذا البلد الذي يعتبر من مجموعة بلدان العالم الثالث.

إن ما أفرزه هذا المشروع من تميز اجتماعي، وهو مشروع يرى فيه Takaoka «حلا لمشاكلنا»، قد حاز نجاحا مخيفا. فهناك ما يزيد على اثنتي عشرة مما يسميه المواطنون المحليون بـ «الجزر» الشبيهة بألفافيل، قد تم تشييدها فعلا؛ وهناك أخريات في طور البناء أو في مرحلة التخطيط. وبناء على ما يتوقعه شريك Takaoka، أعني Albuquerque، فإنه بمستطاع مائة وعشرين ألف فرد أن يعيشوا في ألفافيل وفي الجتو المجاور لها

Aldeia da Serra، اللتين تبلغ مساحتهما الإجمالية اثنين وعشر كيلو مترا مربعا.

وانتشرت ههنا المصانع والمكاتب والأسواق التجارية والمطاعم، التي تخضع هي أيضا للحراسة الصارمة. ولذا فإن المرء نادرا ما يرى هنا الشرطة الحكومية المعروفة بالارتشاء والعجز عن أداء مهمتها. فبدلا من هذه الشرطة هناك أربعمائة رجل حراسة يحملون في أحزمتهم المسدسات؛ ومن هذا المنظور، يا لهذا الذي عمروه من واحة رائعة! بالإضافة إلى هذا تجول حول الجتو وحدات خاصة يحمل كل فرد منها في يده بندقية من نوع Taurus (عيار 12) عمدا «لكي يكون في الإمكان إصابة خمسة أو ستة أشخاص في وقت واحد»، كما يشرح ذلك طواعية جوزيه كارلوس ساندورف José Carlos Sandorf، رئيس الوحدات المسؤولة عن الجهاز الأمني في ألفافيل رقم واحد.

ويحق لأفراد الحراسة إطلاق النار على كل من يخترق الأسوار دونما عذر شرعي، حتى إن لم يهدد أحدا ولم يكن مسلحا. «ففي البرازيل»، كما يقول Sandorf»، لا يعاقب القانون أبدا من يقتل مقتحم داره».

«عمليا، فإن تلك حرب أهلية يشنها أولئك الذين يسيطرون على المال والسلطة، حماية لأنفسهم»، كما يقول Vinicius Caldeira Brant، السوسيولوجي لدى مركز التحليل والتخطيط البرازيلي (Cebrap). ويضيف Brant ، الذي عانى من الهيمنة العسكرية على السلطة حتى عام 1985، قائلا: «في أوروبا يعيش الجناة خلف جدران السجون، أما عندنا فإن الأثرياء هم الذين يعيشون هناك». ويبرر المالك الشريك Takaoka ذلك فيقول: «إن ألفافيل ضرورة يحتمها السوق. وبالتالي فإننا لا نحقق سوى الشروط الضرورية لنعم العالم الفاني».

وإذا كان حراس ألفافيل لم يستخدموا أسلحتهم إلا في حالات نادرة حتى الآن، « فما ذلك إلا لأن الغوغاء على علم بجدارة الحراسة». كما يقول مسؤول الحماية Sandorf. أما بالنسبة لرب عمله الآخر، أي الشرطة العسكرية، فإن الأمر يختلف، فخيوط العنكبوت لا تتجمع على فوهات أسلحتهم أبدا، وذلك لأن الشريعة السائدة في الشارع هي: «من هو أكثر قدرة، يذرف دموعا أقل». ولكن، ماذا سيحدث لو هاج الجياع وماجوا في

كل جهة من حول ألفافيل ؟ «أمنيتي أن لا تكون لدي إجازة في ذلك اليوم»، رد Sandorf، وقد علت وجهه ابتسامة تعكس حرارة أمنيته هذه، «فعند ذلك سيكون بوسعي أن أصول وأجول».

ألفافيل - أهذا هو النموذج الذي يتطلع إليه العالم ؟ منذ أخذت نتائج العولمة تمزق النسيج الاجتماعي في البلدان أيضا، التي لا تزال تنعم بالرفاهية، يتزايد باستمرار عدد الجزر الشبيهة بهذا الجتو الانعزالي: في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، وحول Kapstadt ومنطقة Stellenbosch المختصة بزراعة العنب، على وجه التحديد، حيث لا يزال التمييز العنصري والتباين في الثراء يتعمقان، على الرغم من انقضاء التمييز حكوميا؛ وطبعا في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، حيث أخذت الأسوار العالية المحيطة بالمنازل الواقعة في Beverly Hills ووحدات الحراسة الخاصة، تنتشر لتعم ضواحي Buckhead في أتلانتا أو Mirinda في Berkeley أيضا؛ كذلك الحال في فرنسا، وفي المناطق الساحلية من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، ونفس الأمر ينطبق على نيودلهي وعلى المنازل السكنية والعمارات المحمية من قبل الحراس في سنغافورة. لا، بل حتى تلك الجزر التي كانت في يوم من الأيام سجونا يقبع فيها السجناء السياسيون الذين ناضلوا من أجل العدالة الاجتماعية، قد غدت الآن مأوى لأولئك الأثرياء الذين يبخلون في دفع كلفة كبريائهم؛ وخير شاهد على ذلك جزيرة Ilha Grand، هذه الجزيرة الرائعة الواقعة قبالة الساحل من أمريكا الجنوبية.

وحتى بالنسبة لألمانيا الجديدة لم تعد القيم البرازيلية أمرا غريبا: فالرغبة في الحصول على مستثمرين تسببت في أن يكون Heiligendamm، أقدم مصيف ساحلي في ألمانيا، من حصة شركة العقارات Fundus المقيمة في مدينة كولون. وفي ما مضى من الزمن، أي قبل أن تتدهور، كانت هذه المدينة، الواقعة على ضفاف بحر البلطيق وبالقرب من مدينة Rostock، تسمى «المدينة البيضاء» بسبب ما فيها من عشرات الفيلات ذات الطابع الكلاسيكي، كما كانت مصيف النبلاء المفضل أيام حكم القيصر ولهلم. أما اليوم فإنه صار يُراد منها أن ترمم وأن يعمر فيها ما يتراوح بين المائة والخمسين، والمائتين والخمسين فيلا راقية إضافية مع فندق جديد لكي تكون المأوى الراقي الجديد، الذي تنعزل فيه الطبقات الراقية وفئات المال

الكبير الراغبة في التواري عن الأنظار، وإن كانت تتعطش شوقا لدفء الشمس. وكان الشرط هو تحويل مسار الشارع العام إلى خارج المدينة وضرورة وضع قيود على الراغبين في الإقامة. ومن حق المرء أن يسأل هنا، عما إذا كان ثمة جدار جديد يشيد في الجانب الشرقي من ألمانيا شبيه بجدار برلين؟ «المهم هو أن ثمة شيئا يحدث هنا في نهاية المطاف»، كما يقول جونتر شميت Guenter Schmidt، المستأجر الذي أُبلغ بانتهاء استئجاره المقهى الخرب الذي يعيش مما ينفقه زواره من طلبة معهد الفنون الجميلة على وجه الخصوص، هؤلاء الطلبة الذين لايزال يُسمح لهم بالإقامة ههنا. «إنه لأمر طبيعي أن يحظى بحراسة خاصة من هو بمنزلة خاصة»(17).

على هذا النحو إذن سيكون مجتمع الخُمس إلى أربعة الأخماس، إذا ما تم تطبيقه. ولكن، وقبل أن يتحقق هذا المجتمع بوقت طويل، ستسفر الأمور عن مقاومة تحنّ إلى الماضي وذات طابع تسلطي متزايد.

شوفينية الرفاهية واللاعقلانية:
المواطن المتطرف الجديد بيتر تشلر

«إن هؤلاء سيأخذهم العجب»، قالها المواطن الألماني بيتر تشلر Peter Tischler مرارا وبلهجة تهديد ووعيد، في أثناء رحلته الجوية وقبل أن تحط به الطائرة في مطار برلين. وكان يقصد بهؤلاء كل أولئك الموجودين في ألمانيا تقريبا. «إننا نستقبل سنويا 200 ألف نازح من أوروبا الغربية من ذوي الأصول الألمانية، إن هذا يجعل منا مسخرة في أعين الجميع، سواء كانوا فرنسيين، أو إسبانيين. إن المكان قد غص بساكنيه، ومع هذا لايزال هؤلاء يتوافدون أكثر فأكثر من أوروبا الشرقية. ولم لا يأتون؟ إننا ندفع لهم كل شيء دونما جهد أو تعب، في حين أنه يتعين علينا أن نعمل ونكدح. إلى الجوار من منزلي حصل بعض الروس ذوي الأصول الألمانية على قطعة أرض ممتازة، وهذا في الوقت الذي يتحتم فيه على الواحد منا أن يقدم الضمانات والضمانات لدى المصرف. أما هؤلاء فإن الدولة تدفع عنهم كل شيء».

وسرعان ما يتحول غضب خبير الكمبيوتر ذي المشاعر الوطنية من الألمان الوافدين من الشرق، إلى ما هو دارج من مشاعر عداء ضد الأجانب.

«لقد ازداد عدد الأجانب على نحو كبير، وهذا في وقت تتفاقم فيه البطالة. ويجري استنزاف نظام الرعاية الاجتماعية على نحو مستمر، وبالأخص، من قبل المسجلين عاطلين عن العمل وإن كانوا يعملون خفية. لقد صار يتعين أخذ الحذر من ألا يتطور الأمر في ألمانيا على نحو خطر».

ولكن من هم هؤلاء الذين يتعين عليهم أخذ الحذر؟ إنهم «أولئك الذين يديرون دفة الحكم والأجانب طبعا» كما يشرح ذلك Tischler. «إنه ليس بالأمر العجيب أن نعاني نحن أيضا الآن من المشاكل التي تمس قدرتنا التنافسية. لقد كنت أروم أن أكون لنفسي مشروعا خاصا، إلا أن الحصول على دعم الدولة أمر بإمكان المرء أن ينساه، بسبب ما يُفرض من شروط. وهو، في الوقت ذاته، على بينة من أسباب ما تواجه المشروعات الألمانية من مشاكل: «إننا نشتري الكثير من السلع الوسيطة من الخارج، الأمر الذي يسيء إلى النوعية؛ إن السلعة النهائية ليست سلعة ألمانية إطلاقا».

في نهاية الثمانينيات كانت الأمور على أحسن ما يرام، حسب ما يقوله، ولذا فإنه يطالب بضرورة العودة إلى العوامل التي أبرزت قوتنا آنذاك. ألمانيا، بطل العالم الأول في التصدير، هو الهدف الذي يتعين على السياسيين الاهتمام به، «إن واجبهم هو أن يفكروا في المواطنين ثانية». إنه أمر لا يصح أبدا «أن يقوم أكراد [من تركيا] بتعطيل حركة سير السيارات في شوارع النقل السريع». فآنذاك كان Tischler في طريقه إلى مطار دسلدورف Duesseldorf ليأخذ منه الطائرة المتوجهة إلى الجزائر، وكان عليه أن يصل إلى الجزائر في وقت محدد، «فالجزائريون لا ينتظرون حتى ينهي الأكراد قطع الطريق السريع ثم وصولي إلى الجزائر». ويقدم خبير الكمبيوتر الطريقة الصائبة من وجهة نظره لحل هذا التحدي فيقول: «لو كان الأمر بيدي لوجهت في الحال قوات الحدود وقوات مكافحة الإرهاب (GSGg) وأنهيت المشكلة في خمس دقائق».

إنه يشارك في مشاعره هذه العديد من ملايين الألمان: فعلى الرغم من أنه يتعين عليهم جميعا أن يكدحوا أكثر، إلا أنهم لا يحصلون على ما يساوي كدحهم. وبما أن الرفاهية حق مشروع بالنسبة لشوفينيي الثراء، لذا لابد أن يكون هناك شخص ما مسؤول عن تراجع الرفاهية. وهكذا، وبدلا من تحليل الأسباب، يطالب هؤلاء بطرد الأجانب واللاجئين.

وبصفته ناخبا لا يرى Tischler الحزب الجمهوري [وهو حزب نازي جديد] أيضا حزبه المفضل، وإن كان يؤيد مطالبهم. «المشكلة تكمن وللأسف في أننا في ألمانيا لانزال نفتقد الحزب الصحيح». إلا أن كل شيء سيتغير «فيما لو قُدر أن يظهر بيننا شخص شبيه بالسياسي النمساوي [اليميني المتطرف] جورج هيدر Goerg Haider».

على هذا النحو راح Tischler يصور، وهو يواصل رحلته الجوية من فيينا إلى برلين، الملامح الرئيسية لتنظيم شعبي متطرف حديث، تنظيم «ينهض بوطننا من جديد. إن حزبا من هذا القبيل سيحصل بالتأكيد على أصوات تتراوح نسبتها من العشرين إلى الثلاثين بالمائة». وحينما وضع قدميه على أرض مطار العاصمة الألمانية، طغت عليه مشاعر الغبطة على نحو بين. فعلى الرغم من أن طائرة اللوفت هانزا قد طارت من مطار دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إلى مطار دولة عضو أيضا في هذا الاتحاد، وقف في البوابة رقم 14 في قاعة الوصول أفراد من شرطة الحدود. «إن تفتيش هؤلاء لجوازات السفر» ـ راح Tischler يقول مبررا غبطته ـ «ينال إعجابي حقا، حتى إن تعين علي أن أنتظر ساعة هنا». ولكن فور أن انتهى التفتيش، سرعان ما اختفى المواطن النجيب عن الأنظار. كيف لا، والمواعيد في انتظاره.

أصوليون في السلطة
أنقذونا من هؤلاء بحق السماء

لربما لاتزال شخصية هلموت كول Helmut Kohl تُخفي في ألمانيا، ما لم يعد يمكن تجاهله في كل الدول الصناعية الأخرى تقريبا: فمن يوم إلى آخر يتزايد عدد الناخبين الذين يشيحون بوجوههم من ممثليهم التقليديين. فهم يحجبون ـ كما لو كانوا مسيرين من قبل يد خفية ـ أصواتهم عن أحزاب الوسط ويجدون ضالتهم لدى الديماجوجيين اليمينيين. وتتقوض المؤسسات السياسية القديمة باستمرار؛ ويبدو هذا التطور في الولايات المتحدة الأمريكية جليا على أفضل نحو. حقا إنه لتقليد دارج ألا يشارك المواطنون الأمريكيون مشاركة كبيرة في الانتخابات؛ فحتى إبان الحملات الانتخابية التاريخية، كتلك التي دارت بين جون كندي وريتشارد نيكسون

في عام 1960 على رئاسة الجمهورية، لم يصوت سوى 7 , 60 بالمائة من مجموع الناخبين. إلا أن الحال قد تغيرت في عام 1992، إذ لم يصوت لمصلحة الرئيس الفائز بيل كلينتون سوى 2 , 24 بالمائة فقط، هذا في حين حصل الديماجوجي اليميني روس بيرو Ross Perot على 7 , 10 بالمائة في ترشيحه الأول، وبذا فإنه نال 19 بالمائة من مجموع الأصوات الصحيحة.

وكما تنبأت استطلاعات الرأي قبل أربع سنوات، سقط Perot في صيف عام 1996 أيضا سقوطا واضحا، وإن كان استعان في هذه المرة بمساعدين منظمين تنظيما محكما وبما أسس من حزب كان يدعو أعضاءه إلى التصويت عبر الإنترنت، إن تطلب الأمر ذلك[18]. وبسبب خيبة أملهم من سياسة كلينتون المعادية للأقليات ومن مواقفه الديماجوجية حيال مسائل المحافظة على البيئة، شارك الخضر أيضا بمرشح يعبر عن أفكارهم، أعني رالف نادر، المحامي المدافع عن مصالح المستهلكين، والذي كان قد قال إنه يهدف إلى «تكوين قوة تنهج سياسة هجومية في المستقبل»[19].

ومهما كانت حظوظ هؤلاء المرشحين في الانتخابات، فإن الأمر الذي لامراء فيه هو أن قدرة كلا الحزبين الأمريكيين الكبيرين، على توحيد صفوف المجتمع هي في تراجع مستمر، الأمر الذي يهيئ فرصا كبيرة لظهور مسؤولين لا يتمتعون بالعقلانية ولاتخاذ قرارات تفتقد الحكمة. فحتى سنوات وجيزة ما كان بإمكان المرء أبدا أن يتصور أن يتسابق، في بلد الهجرة الأول في العالم، مرشحا الجمهوريين والديموقراطيين على إخراج المهاجرين. إلا أن الأمر اختلف في أغسطس من عام 1996، فها هو جاك كيمب Jack Kemp، لاعب الكرة الشهير سابقا، يتراجع عن مواقفه السابقة المتسامحة نسبيا بشأن توطين المهاجرين غير الشرعيين، ثمنا لترشيح نفسه نائبا لمرشح رئاسة الجمهورية بوب دول Bob Dole[20].

وتدوي صيحات بعض المراقبين السياسيين، المرهفي الإحساس، محذرة من التحولات السائدة الآن في أكثر ديموقراطيات العالم استقرارا حتى الآن: «إننا نمر في ظرف يسبق عادة المرحلة الفاشية»، كما قال محذرا الصحفي والكاتب المرموق وليم جريدر William Greider من واشنطن، الذي كان قد أثبت في العديد من الحالات أنه توافر له إحساس صائب بالتحولات الاجتماعية. فقد كان قد صور في مؤلفه الموسوم «Secrets of the Temple»

[أسرار المعبد] على نحو دقيق، النهج الذي يتبعه المصرف المركزي الأمريكي «الحكم الوطني». كما كان قد نشر في عام 1992 مؤلفه الموسوم «Who will tell the People?» (من سيُطلع الشعب؟) الذي تناول فيه النظام السياسي المريب السائد في وطنه؛ وكان قد أضفى على مؤلفه، الذي كان في عداد أكثر الكتب بيعا حسب قائمة صحيفة New York Times، العنوان الجانبي «خيانة الديموقراطية الأمريكية»[21]. وإذا ما أخذ المرء بعين الاعتبار كل الاتجاهات المتعددة في الحركة النازية الجديدة، وكل زارعي المتفجرات الذين يطلقون على أنفسهم «militias» [المتطرفون]، وكذلك كل أولئك الذين يُطلق عليهم لقب «المجانين»، من قبيل أولئك الذين أعلنوا في Wyoming عن تأسيس «ولاياتهم المستقلة» عن الحكومة المركزية في واشنطن، هؤلاء الذين ما هم في الواقع سوى أفراد همشهم ونسيهم مجتمع الرفاهية، نعم حينما يأخذ المرء بعين الاعتبار هؤلاء جميعا، وقد اختلطوا بطوائف تقوم على البدع الدينية من قبيل Scientology، هذه الحركة التي يرى فيها الخبراء «صيغة جديدة من صيغ التطرف السياسي»، فإنه سيرى، بلا ريب، أن في الأفق جوا مشحونا بالنُّذُر[22].

«تزدهر الفاشية في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينة. إن كل سياسي أمريكي تسلطي يوحي بشيء من المصداقية حينما يعد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيش، سيفوز فوزا باهرا، خاصة عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه بنبرات عنصرية الفحوى»، كما يتنبأ Greieder.

وكان هذا التنبؤ على وشك التحقيق على يد بات بوكانان Pat Buchanan، ذي النزعة القومية والداعي إلى إغلاق الحدود في وجه الصادرات الأجنبية، إذ راح يحقق النصر تلو النصر في الانتخابات الأولية التي كان يُجريها الجمهوريون في عام 1996، لاختيار مرشحهم لرئاسة الجمهورية. فكما يقول كلاوس لجوي Claus Leggewie من مدينة Giessen الألمانية، والذي يقوم الآن بتدريس العلوم السياسية في جامعة نيويورك «فإن الأمر لا ينطوي على مبالغة، عندما يقول المرء بأن برنامج Buchanan قد انطوى على سمات ترجع جذورها إلى الصيغ الفاشية التي سادت في أوروبا سابقا»[23]. إلا أن الهجوم الديماجوجي الكبير الذي شنه Buchanan على رجالات المال الكبير، وما رافق هذا الهجوم من مشاعر عداء لليهود وللأجانب عامة، هي، على

وجه الخصوص، العوامل التي لم ترق لأولي الأمر الجمهوريين ولحركة الائتلاف المسيحي (Christian Coalition) المنظمة تنظيما جيدا والتي تشكل، بأعضائها البالغ عددهم 1,7 مليون، قوة رئيسية مؤثرة في صفوف الجمهوريين، الأمر الذي أدى إلى وقف ترشيحه.

بيد أن «حركة Buchanan تذكرنا بديماجوجيين قوميين في أوروبا الحالية، من أمثال جورج هيدر Joerg Haider وأمبرتو بوسي Umberto Bossi وليبان Lepen وجان ماري Jean - Marie، الذين يتخذون مواقف متطرفة ويبدون خصومتهم للطبقة السياسية ويجاهرون بعدائهم للأجانب، ويطالبون بتقليص متطرف للتوجه الحكومي وبضرورة تطهير الأخلاق»، كما يقول Leggewie في معرض حديثه عن قرائن Buchanan في أوروبا، ويمضي قائلا: «إن ما يسعى هؤلاء لتحقيقه في فيينا أو في روما أو في باريس أو في بروكسل، هو ما يسعى لتحقيقه Buchanan في واشنطن. أضف إلى هذا أنه هو أيضا يستغل الأفكار المعادية للضرائب الحكومية في مسعاه هذا». ولا تكمن القوة التي تتمتع بها هذه الحركة اليمينية الجديدة في شخصية ممثليها بالضرورة وفي كل مكان، بل إنها تعود إلى ما تنطوي عليه أفكارهم من قوة تضليلية وغواية وإغراء. فمع بدء المرحلة الحاسمة من الحملة الانتخابية الأمريكية في عام 1996 لم يعد Buchanan، شخصا ذا أهمية تذكر، إلا أن أفكاره كانت عظيمة الشأن.

إن النزعة إلى تأسيس النظم الاستبدادية (Autoritarismus) تنتشر، كرد فعل على التطبيق الزائد على الحاجة لليبرالية المحدثة، كالنار في الهشيم في أرجاء المعمورة. فنيوزيلندا على سبيل المثال، هذا البلد الذي حد في وقت مبكر من التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية (Deregulation)، تصارع الآن حركة تناهض هذا التوجه وتنطوي على نزعات عنصرية ولاعقلانية، أعني الحركة التي تسمي نفسها «New Zealand First» (نيوزيلندا أولا)، والتي صار بوسع زعيمها ونستون بيترز Winston Peters تسلم زمام الحكم عما قريب. وفي منتصف أغسطس من عام 1996 احتلت جارتها أستراليا، هذا البلد الذي نادرا ما يكون محط الأنظار العالمية، مكان الصدارة في الأنباء الدولية، وذلك لأن الحكومة المحافظة الجديدة كانت تنوي تطبيق قوانين عمل جديدة غاية في القساوة واتخاذ إجراءات تقشف واسعة، الأمر

الذي دفع السكان الأصليين والعمال والطلبة إلى الاعتصام في البرلمان[24]. وحتى في السويد، البلد الذي انفتح على العالم منذ وقت مبكر، صار عدد المعادين للأجانب يتزايد باستمرار؛ كما نلاحظ نفس الحال في سويسرا وفي إيطاليا وفي فرنسا أو في بلجيكا.

«إن لكل واحد منا زيوجانوفه»، هكذا علقت صحيفة International Herald Tribune، ملمحة إلى غينادي زيوجانوف (Gennadi Zyuganow) الزعيم الشيوعي الروسي، الذي يريد أن يعيد عجلة التاريخ إلى الوراء[25]، وفي هذا السياق أيضا كان النمساويون قد سبقوا الجميع: فمنذ عام 1986 قطع الديماجوجي اليميني المتطرف Joerg Haider شوطا سياسيا بعيدا سيوصله، ليس حسب توقعاته هو ذاته فحسب، إلى مكتب المستشار [أي رئاسة الوزراء] في فيينا قبل نهاية القرن. إن هفواته اللسانية، وهي هفوات تذكر النمساويين بالحكم النازي، فقط قد أضرت به حتى الآن، ولكن لفترات قصيرة لا غير.

إن هذا الديماجوجي المحترف الذي لايزال مظهره يوحي بحيوية الشباب، وإن كان قد اقترب من الخمسين من العمر، يستثمر، على نحو فاق به كل قرنائه في الأيديولوجية المنتشرين في أرجاء المعمورة، الظرف الخصوصي الذي يجتاح بلده. فالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في يناير 1995، وهو حدث كان Haider قد ناضل نضالا مريرا لإحباطه، ترك سكان هذه الجمهورية، التي تخترقها سلسلة جبال الألب، يعانون معاناة قاسية ومريرة من التكيف على معايير الجدارة الأوروبية.

أضف إلى هذا أنه تعين عليهم أن يذللوا، في الوقت ذاته، النتائج التي أفرزتها العولمة، وهي نتائج يعاني منها الاتحاد الأوروبي بمجمله. وبالنسبة لغالبية النمساويين، الذين يميلون دائما، في العادة، إلى غض الطرف عن المشاكل والهروب من مواجهتها، كان هذا كله ينطوي على تحد مزدوج فاق قدرتهم على التحمل.

وهكذا، وإذا كان Haider قد قال متباهيا: «إننا نُنتخب من قبل شعب يفكر على نحو طبيعي»، إلا أن هذا الشعب لم يلاحظ في الواقع أن المرشح يزيد من معاناته، لاسيما حينما يكون هذا الزعيم مناصرا على نحو متحمس ومتطرف لنظام السوق، ومتباهيا بأنه قد تعلم الكثير من أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد الليبرالي الجديد جيفري زاكس Jeffrey Sachs، فمنه

تعلم «الكيفية التي يهيئ فيها الاقتصاد لمواجهة تحديات العولمة». وكان قد اتخذ إبان الحملة الانتخابية في خريف عام 1996، الإجراءات لكي تعلق في شوارع فيينا لافتات كُتب عليها: «لا يجوز لفيينا أن تصبح شيكاغو»، و«لكي تبقى فيينا موطنا لنا»، يتعين على «يوم الاقتراع، أن يكون يوم الحساب». وكان وزير الدولة الاشتراكي الديموقراطي كارل شلوجل Karl Schloegl، قد اعترف قائلا: «إننا أصبحنا في موقف غاية في الخطورة»، كما راح بيتر ناريزي Peter Marizzi، السكريتر العام الأسبق للحزب الشيوعي يتنبأ: «إن الحال سيفضي إلى كارثة»(26).

التنبؤ الأولي: العودة إلى عاصمة الملوك والقياصرة

لو أردنا أن نحذو حذو ما يُجرى من تنبؤ يقوم على معرفة الاتجاه العام السائد، وعلى العدد الأولي لأصوات الناخبين لتحديد من سيفوز في المستقبل بالانتخابات، لما كان هناك شك بأن عاصمة القياصرة والملوك فيما سلف من الأيام ستكون في المقدمة. فمع أن هذه المدينة، التي كانت في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي سابعة أكبر مدن العالم، قد أصبحت، من حيث عدد السكان، في نهاية قائمة الثلاثمائة والخمس والعشرين مدينة التي يزيد عدد سكانها على المليون ساكن، إلا أنها يمكن أن تستعيد عافيتها بالقريب، وذلك بناء على ماضيها التليد من ناحية، ومنظورها الحاضر من ناحية أخرى.

فعندما سيهدد، في عام 2050 على أبعد الفروض، ارتفاع مستوى سطح البحر - وهو ارتفاع تسببه التغيرات المناخية - غالبية هذه المدن الجبارة، ويترك المناطق الجبلية في شتى أنحاء العالم تصارع فيضان الأنهار والجداول وما تحمله من طين وأوحال، فسيظل مكان ميلاد الحداثة المحيط بمدينة فيينا، في منأى عن هذا كله: فعلى الرغم من الارتفاع العام في درجات الحرارة، لايزال يسودها مناخ قاري معتدل، كما ليس هناك بحر يهددها، بل هناك فقط سلسلة المرتفعات التي تغطيها غابات فيينا التي يكثر التغني بها، والتي كانت فيما مضى من الزمن الدرع الحصين أمام جيوش الأتراك.

لقد أخذ حكام اليوم الدروس والعبر من أخطاء

الهابسبورغ[2*]: فعلى خلاف الفوضى التي زامنت مرحلة Fin de siècle[3*]، أُوقف نزوحُ الأجانب غير المرغوب فيهم في مرحلته الأولى. فقد كان الهدف هو منع كتل أبناء البوسنة والهرسك القذرين وشلل الغجر والأفارقة السود المتاجرين في السوق السوداء، من أن يُخلوا بالحياة الهادئة الهنية التي تسود متنزه Prater في فيينا، هذا المتنزه الذي عثر في مناطقه المجاورة أكثر من مائة ألف من يهود أوروبا الشرقية، على مأوى يحميهم مما كانوا يعانون من فقر وعداء قبل مائة عام.

ولا ريب في أنه ليست هناك دلائل تشير إلى توقع طرد اليهود ثانية، لاسيما أن عددهم ـ كما يقول سياسيو المقاهي في خبث ـ قليل، بحيث لاجدوى من طردهم. إلا أن البضاعة التصديرية[4*] النمساوية ذات الجدارة العالية، أعني العداء لليهودية، عثرت على ضالتها في بديل جديد لا يقل فائدة: العداء للأجانب من دون وجود أجانب.

وكانت الحكومة الائتلافية المكونة من الحزب الاشتراكي الديموقراطي وحزب الشعب، قد اتخذت الاحتياطات اللازمة في عام 1994، أي في وقت مبكر نسبيا، وعلى نحو ينم عن بعد نظر، أي لا لشيء إلا بسبب الخوف من القلق الشعبي الذي انعكس في عدد الأصوات التي حصل عليها Joerg Haider. فكما هي العادة فقد صوت أعضاء مجلس الوزراء بالإجماع على مشروع قانون، جعل بلد جبال الألب يحتل آخر مرتبة في قائمة دول أوروبا الغربية قاطبة، من حيث سياسة إشراك الأجانب في الحياة العامة. إذ، سنويا، لم تعد تُمنح تراخيص العمل الجديدة إلا لبضعة آلاف فقط من مواطني الدول غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي، الذين غالبا ما يكونون مديري مشروعات وذوي قدرات عالية أو رياضيين محترفين.

إلا أن هذا لا يضير Haider، بل على العكس، فعلى هذا النحو صار العداء للأجانب سلعة رائجة. إن Haider يزداد نجاحا من يوم إلى آخر؛ فهو

(*2) العائلة المالكة التي حكم قياصرتها الإمبراطورية النمساوية حتى الحرب العالمية الأولى ـ المترجم.

(*3) فن ساد في القرن التاسع عشر اتصف بالانحطاط ـ المترجم.

(*4) المقصود هنا الأفكار التي كان يعتنقها أدولف هتلر؛ فكما هو معروف كان هتلر نمساوي المولد والأصل ـ المترجم.

يضفي طابعه على السياسة، وإن كان بعيدا عن السلطة. فحينما أوصى وزير الداخلية، عضو الحزب الاشتراكي الوطني كاسبار أينم Caspar Einem، وهو من سلالة مستشار الإمبراطورية الألمانية بسمارك، باتخاذ موقع متسامح بعض الشيء في مجال لم شمل العائلة على الأقل، تعين على مستشاريه أن يبرروا معارضتهم لما أوصى به على نحو اتسم بالحيرة بحيث بدوا كما لو كانوا تلامذة مدارس أغبياء حيرهم سؤال معلمهم، أو كما لو كانوا قد نصحوا وزير الداخلية بالكف عن الملاحقة القانونية لتجار الهيروين.

وفي أكتوبر من عام 1996، وخوفا من خسران ما لديهم من أكثرية ساحقة في سياق الانتخابات المحلية في فيينا، روج الاشتراكيون الديموقراطيون، ممثلين في شخص العضو المسؤول عن النقل في المجلس البلدي جوهان هاتسل Johann Hatzl، إلى الطريق الصحيح: «وهكذا فإن بوسعي أن أتصور أننا قد نعثر في إحدى حملات التفتيش أن هناك شخصا يتوافر معه ترخيص شرعي للإقامة، يقترف باستمرار أعمالا جنائية تتصل بالقيادة السريعة أو بركن السيارة في مناطق غير مسموح بها ذلك. إن هذا دليل على عدم الرغبة في التكيف مع عادات المجتمع. ولذا فإنه يتعين في مثل هذه الحالة إلغاء حق الإقامة»[27].

وعلى الرغم من كل حملات التنظيف هذه لم يعد في الإمكان تفادي ما يرافق الأزمة الاقتصادية من فقر وعنف كليا. فإذا كان الاشتراكيون الديموقراطيون، قد بذلوا، في العشرينيات من هذا القرن - أي في السنوات الذهبية التي سادتها النزعة الاشتراكية - قصارى جهدهم لأن يعلوا من منزلة الشوارع التي تلتف حول الضواحي الداخلية لمدينة فيينا، فيجعلوا منها «خطا دائريا للبروليتاريا» تطل على جانبيه العمارات السكنية الجميلة، فإن هذا الخط قد أضحى الآن جحيما لا يطاق بالنسبة لسائقي السيارات، فصارت «المومسات»، من أوروبا الشرقية على وجه الخصوص، يقفن على جانبيه. وعلى نحو غريزي راح Haider يشن حملة واسعة النطاق تستهدف التدهور العظيم الذي عصف بهذه المنطقة والمناطق المجاورة لها، وهي كلها مناطق أضحت ملاذا رخيص الثمن للعمال الأجانب النازحين من جنوب شرق أوروبا على وجه الخصوص، الأمر الذي دفع بلدية المدينة لأن تتخذ الآن الإجراءات الضرورية الكفيلة بتطوير المنطقة.

إن هذا الحل ليس رؤية صائبة. فانسجاما مع أفكار Hatzl وHaider ثمة حل أنجع. فبدلا من الدفاعات العسكرية التي كان المطلوب منها صد هجمات الأتراك والغزاة الآخرين قبل عام 1850، المطلوب الآن تشييد جدار حول هذه الأحياء، جدار تتكون سدته ولحمته من أحدث الابتكارات التكنولوجية العالية. وبهذا لن تكون عاصمة الملوك والقياصرة العتيدة قد خلقت فرص عمل جديدة، بل إنها ستكون قد حققت مشروعا تجريبيا يحظى باهتمام عالمي واسع. وهكذا، وكما يقال، سيكون بوسع العاصمة المضطربة سياسيا الآن، والتي كانت تتطلع دوما للهدوء والحياة الهنية، تحقيق الهدوء من جديد.

وخلافا لهذا ستظل المدينة ترحب دوما بالأموال المهربة لمختلف الأسباب، والتي تؤويها منذ عشرات السنين المصارف المنتشرة في مركز المدينة الجميل، وتمنحها الحماية اللازمة من خلال ما تتمتع به المعاملات المصرفية من سرية صارمة. ففي سياق تعليقه على اغتيال رجل أعمال جورجي مشبوه في مركز المدينة، ذكر التلفزيون النمساوي في صيف 1996 بأن الضيوف الروس، وإن كانوا قلة قليلة منتقاة، ينفقون في فيينا مبالغ تفوق ما تنفقه جموع السياح الألمان المتدفقة يوميا[28]. ويحظى الضيوف القادمون من روسيا بترحيب سماسرة الأراضي والمساكن وأصحاب محلات المجوهرات، فبيع الأحجار الكريمة ضرب أرقاما قياسية، الأمر الذي دفع أصحاب المحال الكبيرة لأن ينفقوا الأموال الكثيرة على ترميم محلاتهم وتزيينها على نحو باهظ الكلفة.

«لقد غدا الترف أمرا شائعا في كل مجتمعات العالم، ولم يعد يتوارى عن الأنظار، بل صار مقبولا ويحظى بالتقدير، وأصبح يستقطب الاهتمام العام. إن هذا التوجه نغمة أساسية في التسعينيات. ومن خلال ترميم متجره في فيينا تشارك مؤسسة الذهب والمجوهرات Cartier بتحديد مسار هذا التوجه على نحو مؤثر وفعال»، كما أخبرت مؤسسة Cartier Joalliers زبائنها في يوليو من عام 1996، حينما علقت لافتة اشتملت على هذه العبارات على جدار الحائط المواجه للمتجر الواقع في منطقة Kohlmark الرفيعة المستوى.

ولكن، وعلى نحو ينم عن غضب، مُزقت هذه الكتابات مرات عدة، ولُطخ

الجدار بشعارات بدائية في عدائها للرأسمالية. كما عبر المتسكعون عن غضبهم من هذه اللافتة.... واضطرت مديرة المحل إلى أن تغطي هذه الشعارات بورق المؤسسة غالي الثمن.

العجلة، العجلة:
إن الرأسمالية تحمل الجميع ما لا يطاق

كلا، وألف كلا، إن هذا هو ما يود المرء أن يقوله بأعلى صوته. إن المرء يود ألا يكون ما بعث فيينا بهذا النحو سوى حلم، سوى شريط سينمائي من خيال أحد مخرجي هوليوود، وليس أمرا واقعيا، أو ليس الأمر الذي سيتحقق في المستقبل فعلا، نعم إن المرء يود ألا يكون ما يراه سوى أضغاث أحلام أو هذيان الحمى التي تفرزها السرعة التي تسير بها العولمة بحيث لاتترك للمرء الوقت للتفكير الرزين.

فعلى وجه الخصوص، فإن «تسارع عملية الهدم الخلاق هي الطابع الجديد الذي اتخذه نظام السوق الرأسمالي»، كما قال محللا إدوارد لوتاك Edward Luttwak، الاقتصادي الأمريكي الذي صاغ لهذا الطابع الجديد مصطلح «الرأسمالية النفاثة»[29]. ويواصل هذا العالم الروماني الأصول، والذي كان قد نال شهرة واسعة كاستراتيجي في الشؤون العسكرية وكمؤرخ، تحليله قائلا: «إن السرعة المروعة التي تتم بها التحولات قد غدت صدمة لشطر عظيم من السكان»[30].

ويشن Luttwak، القريب الصلة بالجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية، هجوما عنيفا على نظرائه في المعتقد، حينما يؤكدون على لسان مرشحهم لرئاسة الجمهورية على «قيم الأسرة» إلا أنهم يطبقون سياسة معاكسة لذلك. من يرى توطيد أركان الأسرة والمجتمع أمرا مهما، لا يمكن له أن يناصر في ذات الوقت تراجع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعولمة الاقتصاد، فهذان هما اللذان يمهدان الطريق للتحولات التكنولوجية السريعة. إن تفكك الأُسر الأمريكية وما نلاحظه في الكثير من أصقاع المعمورة من انهيار في المؤسسات الاجتماعية المناط بها السهر على التربية، وكذلك الاضطرابات السائدة في بلدان شبيهة بالمكسيك على سبيل المثال، ليست سوى نتائج أفرزتها هذه القوة التدميرية ذاتها»[31].

وكمثال معبر، غاية التعبير، عن النتائج التي تفرزها «الرأسمالية النفاثة»، يستشهد Luttwak بتحرير النقل الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل الحكومي، فهذا التحرير أدى حقا إلى تخفيض أسعار الرحلات، إلا أنه أفرز في الوقت ذاته اندلاع موجات تسريح من العمل و«شركات نقل جوي تعمها الفوضى وتعاني من انعدام الاستقرار». ويواصل تحليله مؤكدا على أن هذا التطور «يمكن أن يشكل مادة مهمة لدراسة سوسيولوجية، تبحث عن عدد حالات الطلاق التي سببها هذا التطور، وعن عدد أولئك الأطفال الذين يعانون من حالات الطلاق هذه، وعن هول المتاعب الاقتصادية التي جرها على عائلات العاملين لدى شركات الطيران»[32].

ولننتقل إلى نتيجة أخرى لا تقل وطأة، أفرزتها السرعة التي تسير بها هذه التحولات: في سياق المنافسة الدولية يتغير المعروض السلعي على ذلك النحو السريع، بحيث لم يعد بمستطاع الشاب البالغ من العمر ثلاثين عاما، التعامل مع البضائع الدارجة لدى الشبيبة التي تصغره بسنوات قليلة لاغير. فالإلكترونيات من أجهزة التسلية والكمبيوتر صارت تفوق مداركه. وهناك ملايين العمال الذي يتعين عليهم تغيير مهنهم على نحو جذري ولمرات عديدة؛ فمن يبغي السير إلى الأمام، فإن عليه أن يُظهر مقدرة كبيرة على «الحركة والتنقل» (Mobilitaet) وأن يكون مهيأ لتغيير محل سكنه باستمرار. وفي هذا السياق يقول هربرت هوبر Herbert Huber الساكن في فيينا في الزقاق المسمى Herrengasse، وهو الشارع الذي وقف فيه كارل ماركس إبان عام ثورة 1848 ليلقي فيه خطاباته النارية: «إنه أمر يدعو إلى الدهشة والاستغراب. في السابق كنا نُصلح ماسورة واحدة في اليوم مما أصابها من تصدع؛ أما اليوم فإننا نُصلح ثماني ماسورات في اليوم الواحد. في مجال البناء أيضا صار يتعين على بعض الناس تأدية أضعاف الإصلاحات التي كانوا يقومون بتأديتها فيما سبق من الزمن».

وفي سياق سرعة التطور هذه يتزايد بالضرورة عدد أولئك الأفراد الذين يتخلفون عن مسايرة الركب، وذلك إما لأنهم ليسوا على استعداد، أو لأنهم ليسوا قادرين على تغيير رؤيتهم لمعنى الحياة باستمرار، وقضاء العمر كله في تحقيق أقصى عطاء. وغالبا ما تُتخذ قرارات أساسية تتعلق بمصائر الأفراد أو بمستقبل المشروعات الاقتصادية بسرعة فائقة تدعو للقلق؛

أضف إلى هذا أن المرء صار ينتظر من السياسيين أن يمتلكوا دائما وأبدا «ردود فعل جاهزة». من ناحية أخرى أمسى في الإمكان أن تتغير مواقف الناخبين من الأحزاب المشاركة في الانتخابات في قاعات الانتخابات نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى أن تبدو أحدث التنبؤات قديمة ولا جدوى من الاعتماد عليها .وبهذا تصبح المزاجات العرضية والانطباعات المؤقتة أُسسا تُقام عليها قرارات بعيدة الأثر. فعلى سبيل المثال، فإن Huber، الذي عمل سباكا على مدى خمسة وعشرين عاما، وفقد عمله هذا فصار يعمل، من حين لآخر، بوابا الآن. نعم ان Huber هذا كان ينتخب دائما فيما مضى من الزمن الحزب الاشتراكي الديموقراطي، إلا أنه أخذ ينتخب منذ عام 1994 «Joerg Haider طبعا . فإنه يتعين على المرء أن يعطيه فرصة»[33] .

ومن باب الدفاع عن الذات «ينشأ في العصور الشبيهة بعصرنا ميل لاستلطاف التراخي في الفعالية والجدارة، لابل ينشأ ميل لاستمراء الإهمال والتقصير»، كما يقول إيرنفرد ناتر Ehrenfried Natter، الاستشاري الاقتصادي المتخصص في مجال تنظيم المشروعات في فيينا[34] . إن عبارة «الترويح عن النفس»، هذه العبارة التي يراها البعض وهما بأن الدهر قد أكل عليها وشرب، والتي يدعو إليها، بحذر، المفكر النمساوي فرانز كوب Franz Koeb، مطالبا بأن يقوم كل فرد من جانبه «بالتخفيف من سرعة الزمن»[35]، نعم إن هذه العبارة تغدو فجأة «talk of the town»، أي حديث الناس في العالم الواحد.

«إن العولمة تؤدي إلى أن تتم التحولات الهيكلية بسرعة يصعب على عدد متزايد من الأفراد مسايرتها وتحمل أعبائها»، إن هذا هو ما اعترف به تل نكر Tyll Necker نفسه، هذا الرجل الذي يترأس منذ سنوات طويلة اتحاد الصناعة الألمانية (BDI) والذي لايزال يقول بكل فخر واعتزاز: «لقد كان لي نصيب وافر في اندلاع النقاش حول مسألة القدرة التنافسية [الألمانية]»[36]. أما الآن فإن هذا القائد الصناعي الشديد الثقة من نفسه يرى أن «نقاشا جديا حول آثار العولمة قد صار أمرا لا مناص منه». وهكذا، وعلى ما يبدو، فقد أرهقت سرعة التحولات المعاصرة الجميع، وليس بسطاء الناخبين فقط، أي أنها أرهقت حتى أولئك الذين يُزعم بأنهم لاعبون عالميون (Global Player) قادرون على تحمل كل الضغوط.

7 جناة أم ضحايا ؟

بالرغم من كل الحماية الصارمة يبقى الخوف من محاولات الاغتيال مخيما بكلكله على الجميع. فكل من يرغب في المشاركة في الاجتماعات العالمية التي تنظمها الأمم المتحدة في بنايتها الواقعة على الـ East River في نيويورك، لا يحصل على الهوية التي تخوله المشاركة، إلا بعد أن يتم استجوابه على نحو مضن. من ثم يتعين عليه الوقوف في الطابور الطويل انتظارا لعمليات التفتيش الدقيقة. فمن دون هذا التفتيش لا يُسمح له بالدخول إلى بناية المقر الرئيسي للأمم المتحدة، هذه البناية التي أراد لها، قبل ما يقرب من الخمسين عاما، مصممها المهندس لي كوربوزير Le Corbusier أن توحي بأنها ترحب بكل داخل في أروقتها. فكل الرواد لا بد أن يخضعوا لتفتيش شخصي، كما لابد من تفتيش كل حقيبة تفتيشا دقيقا وجذريا. إن الخوف من الأعمال العدوانية يخيم على الجميع[1].

إلا أن الحال يختلف بالنسبة لمن هو على موعد شخصي مع الأمين العام، فهو يجتاز الحواجز كما لو كان شبحا. فالمرء ليس بحاجة، في هذه الحالة، لأن يبرز هويته، بل يكفي التعريف باسمه فقط. وما أن يتصل المسؤول عن الحراسة بمكتب الرئيس

«إني على علم، أيها السيدات والسادة، بأن كل الأمور غاية في التعقيد، مثلها في ذلك، مثل العالم الذي نحيا ونتصرف في كنفه».

فرد سينوفاتز المستشار النمساوي Fred Sinowatz في بيان حكومته في عام 1984

عبر الهاتف، إلا ويكون الطريق مفتوحا للداخل فورا. في الطابق الثامن والثلاثين من بناية الأمم المتحدة ستكون في انتظار الضيف رموز تشهد على السلطة على نحو يفتقر إلى الخيال القويم، وأبهة تزيد على الحاجة وصالات مترامية الأطراف تُشعر الداخل بصغر شخصه. أما بالنسبة للحراسة، فإنك لا ترى ههنا ولا حتى شخصا واحدا مسلحا[2].

إن بطرس بطرس غالي يحيا حياة تحف بها المخاطر الجسيمة. وكما هو الحال بالنسبة للكثيرين من مشاهير العالم، فإنه هو أيضا يبدو، على الطبيعة، أي خلافا لمظهره على شاشات التلفاز، أقصر قامة وأكثر رقة. وتركت النزاعات المستمرة حول عمله الشمولي آثارها البينة على محياه. فقد كان في هذا اليوم المصادف الثاني والعشرين من يوليو 1996 قد نهض من فراشه في الساعة الثالثة فجرا، محاولا ـ مجددا، ودونما جدوى ـ تنبيه المجتمع الدولي في الوقت المناسب لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع اندلاع النزاع وليس الانتظار حتى يسفر النزاع عن النتائج الوخيمة التي يتعين التعامل معها. فقد كان قد نُقل إليه أن ما لا يقل عن ثلاثمائة مدني من قبيلة الهوتو (Hutu) قد قُتلوا وأن مذابح جديدة تلوح في الأفق. إلا أن فرنسا فضلت الصمت والسكوت، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، كيف لا، والإدارة الأمريكية تخوض حملة انتخابية تزامنت مع الألعاب الأولمبية.

إن العولمة هي الموضوع الرئيسي الذي يشغل بال بطرس غالي منذ فترة من الزمن. ومن أجل التحدث بشأنها أضاف ساعة أخرى إلى ساعات عمله البالغة خمس عشرة ساعة في اليوم. «ليست هناك عولمة واحدة، بل ثمة عولمات عديدة. فعلى سبيل المثال، هناك عولمة في مجال المعلومات والمخدرات والأوبئة والبيئة، وطبعا، وقبل هذا وذاك، في مجال المال أيضا. ومما يزيد الأمر تعقيدا، أن العولمة قد صارت تتعاظم في المجالات المختلفة بسرعة متباينة»، حسبما قال في سياق التمهيد لحديثه. «لأعطي مثالا على ذلك: حقا نحن نتحدث في المؤتمرات والاجتماعات العالمية، الشبيهة بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا في مدينة نابولي، عن الجرائم العابرة للحدود، إلا أن رد الفعل هذا يبقى ردا متواضعا بطيئا غاية في البطء، مقارنة بالسرعة التي تتعاظم فيها عولمة الجريمة».

إن كثرة التحولات التي تعصف بالعالم، وعدم تحقق هذه التحولات في

كل أرجاء المعمورة في وقت واحد، يسبب حسبما يقول بطرس غالي: «تعقيد المشكلات على نحو بالغ، وبالتالي فإنها يمكن أن تُفضي إلى توترات وخيمة». ومستقبل الديموقراطية أصبح همه الأول. «إن هذا هو الخطر الحقيقي: أسيشرف على توجيه العولمة نظام تسلطي أم ديموقراطي؟ إننا بحاجة ماسة إلى خطة دولية لتحقيق الديموقراطية». إن هذا يسري على كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وعلى علاقة هذه الدول بعضها بالبعض الآخر. «فما هي الجدوى؟»، هكذا قال محذرا الرئيس المتربع على قمة منظمة الأمم المتحدة «من أن تُصان الديموقراطية في بعض الدول، في حين يهيمن على النظام الشمولي (das globale system) نظام تسلطي، نظام يقوده التكنوقراط ؟»

ويترتب على ما تفرزه العولمة من نتائج «تضاؤل إمكانات الدول المختلفة على التدخل أكثر فأكثر، في حين يتعاظم أكثر فأكثر تجاور اللاعبين الدوليين حدود اختصاصهم من دون رقيب يذكر. ولعل القطاع العام خير مثال على ذلك». ولكن أيعي رؤساء أهم الدول، هؤلاء الرؤساء الذين يتداول معهم بطرس غالي بلا انقطاع، هذا كله؟ «كلا» رد الأمين العام للأمم المتحدة وهو يهز رأسه أسفا، «فبصفتهم قادة بلدانهم، فإنهم لا يزالون يتصورون بأن السيادة الوطنية ما فتئت في أيديهم وأن بمقدورهم السيطرة على العولمة في النطاق الوطني». وعلى نحو دبلوماسي أضاف قائلا: «إنني لا أود التشكيك بذكاء القادة السياسيين طبعا».

ولكن، سرعان ما يتفوه هذا المصري، الذي اختمرت في ذهنه تجارب أربع عشرة سنة مرت عليه بصفته عضوا في حكومة بلده في القاهرة، بالحقيقة، فيقول: «إن القادة السياسيين لم يعودوا يمتلكون الكثير من المجالات السيادة الفعلية التي تمكنهم من اتخاذ القرار. إلا أنهم يتصورون بأنهم قادرون على حل المسائل الرئيسية. إني أقول، إنهم يتوهمون، إنهم يتخيلون، أن هذا بوسعهم».

ويرى بطرس غالي أحقية الشكوى القديمة التي تؤكد على أن مشكلات السياسة اليومية تعيق السياسيين من التفكير بالمشاكل المزمنة، فهو يعتقد بأن هذه الحقيقة صارت ذات أبعاد عالمية. «في بلد فقير، فقير جدا، يقع في مكان ما في أفريقيا، تكون للتغيرات التي تطرأ على أسعار الكاكاو أو

البذور أهمية لا تقل عن هطول الأمطار أو عدم هطولها. إلا أنه ليس ثمة أحد ههنا على بينة ووعي بمسارات العولمة. من ناحية أخرى، في بلد عظيم كألمانيا، هذا البلد المشغول بتوحيد شطريه، يعتقد القادة السياسيون بأن العولمة تشبه مشكلات البيئة، أي أن بمستطاع المرء أن ينتظر، وأن يحلها في وقت لاحق».

وكلاوس توفر Klaus Toepfer، الرجل الذي شغل منصب وزير البيئة الأسبق في ألمانيا على مدى سنوات طويلة والذي يشغل منصب وزير الإسكان الآن، هو واحد، ليس من أهم الشهود على النتائج الخطيرة لهذه الاستراتيجية فحسب، بل هو واحد من أهم ضحاياها أيضا. «إننا، وفي أفضل الحالات، نجري لاهثين وراء الأحداث ونفضل صرف النظر عن الإشكالات طواعية حينما تلتبس علينا الأمور»، هذا هو ما قاله هذا الرجل بترو في عصر أحد أيام شهر يوليو[3]. وواصل حديثه إذ راح يقول: «ولربما يغض المرء طرفه من دون وعي، لا لشيء إلا لأن المسألة التي نود حلها، تكاد تكون مستعصية الحل».

وكان Toepfer قد برز إبان مؤتمر البيئة الذي نظمته الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو في عام 1992، كوسيط مرغوب فيه بين بلدان الشمال والجنوب. في هذه الفترة لم تتوافر الإدارة الأمريكية، وهي الإدارة التي كانت لها دائما الهيمنة في النزاعات الدولية، على المنظور الواضح على نحو يدعو للدهشة، ويعود سبب هذا إلى السلوكية التي «كانت قد تمرنت عليها بصفتها القوة الرادعة في العالم ذي القطبين» (Toepfer)، أيام الحرب الباردة، لم تعد تجدي نفعا فجأة. وبعد أربع سنوات من مساعيه في ريو دي جانيرو، وهي المساعي التي نالت إعجاب الآخرين والتي دفعت صحيفة الـ New York Times نفسها لأن تمتدح هذا الوزير الألماني، لم يعد لدى هذا المشارك في حل مشكلات العالم سوى الاعتراف بالحطام الذي يبدو لناظريه اليوم.

وكان قد قضى في ربيع عام 1996 بعض الوقت في أكاديمية Dartmouth المرموقة والواقعة وسط غابات New Hampshire: «إن ما أدهشني، ولا أود أن أقول إن ما سبب لي الإحباط» - كما يقول الأستاذ الجامعي سابقا - «هو أن الطلبة، لا، بل حتى الأساتذة والمحاضرون، قد توصلوا إلى نتيجة مفادها

أن هناك احتمالين بشأن ارتفاع حرارة المناخ المتزايد: إما أن هذه التنبؤات العلمية على خطأ، وهو أمر يدعو للفرحة والسرور، أو أن هذه التنبؤات على حق، الأمر الذي يعني عندئذ أننا لم نعد قادرين، على كل حال، على وقف النتائج، وذلك لأن إصلاح الحال يتطلب تكاليف يصعب، سيكولوجيا، تحميل المواطنين أعباءها. وبهذا فإنه ليس بالإمكان، لا سياسيا ولا اجتماعيا، تمرير التحولات الاقتصادية الهيكلية الضرورية لمواجهة هذه النتائج».

وبحسابات من هذا القبيل، هي دقيقة في الواقع وليست هازئة بالضرورة، يقف، في كل أرجاء المعمورة، جيل من العلماء الشبان ومن قادة المجتمع في المستقبل على عتبة الألف الثالث بعد مولد السيد المسيح. وبناء على كل التجارب التي عاشها عضو الحزب المسيحي الديموقراطي Toepfer فقد اندهش اندهاشا عظيما، من السرعة التي بدت بها شمولية الإشكالات كما لو كانت أمورا ثانوية، أي تحديات لا تحظى بالاهتمام إلا بعد أن تُحل جميع المشكلات الأخرى.

«لقد كنت أعتقد أن نتائج مؤتمر ريو دي جانيرو ستكون لها قوة فعالة على التعامل مع الأزمات. إلا أن جل هذه المعاهدات والاتفاقيات سرعان ما وضعت في صندوق كُتب عليه: يُفتح عند تحسن الحالة الاقتصادية».

إن القادة السياسيين يتعامون عن مشكلات البيئة. ومن دون القوة العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية، لا شيء يحدث. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لا تنشط في هذا المجال أبدا. «إن ويلات النقاش الذي دار حول الضريبة على مصادر الطاقة لاتزال حديثة العهد»، حسب ما يقوله Toepfer في سياق تعليقه على المحاولات المتخاذلة التي قام بيل كلينتون وإدارته لاتخاذ الخطوات، الأولى على أدنى تقدير، الرامية إلى فرض ضريبة لحماية البيئة ابتداء من ربيع عام 1993. ورغم أن آل غور (Al Gore)، كان، بصفته سناتورا أمريكيا خبيرا في الأمور، أمل ومحط أنظار المشاركين في مؤتمر ريو دي جانيرو 1992، إلا أنه لم يفعل شيئا على الإطلاق لتحقيق «السبل إلى التوازن» التي دعا إليها في مؤلفه الواسع الانتشار، حينما تقلد منصب نائب رئيس الجمهورية. وحتى بعد إعادة انتخاب كلينتون وآل غور، ومع أنه قد صار يتعين على نائب رئيس الجمهورية أن يبرز نفسه ويظهر اطلاعه الواسع لكي يتبوأ هو نفسه رئاسة الجمهورية في عام

2000، يبقى Toepfer متشائما: «إني لا أعتقد بأن المرء سيكون في أمريكا على حظ أكبر لكسب الانتخابات الرئاسية، عندما يبرز نفسه مدافعا عن مسائل حماية البيئة».

إلا أن الأمر اختلف إبان مؤتمر الأمم المتحدة للسكان، الذي عُقد في القاهرة، المدينة التي شاخت على أرضها خمسة آلاف سنة، في سبتمبر من عام 1994، أي بعد مضي خمس سنوات بالتمام على انهيار جدار برلين، ففي هذا المؤتمر لاحت في الأفق معالم عالم جديد تدعو للتفاؤل. فآنذاك وأمام مندوبين يمثلون (155) دولة امتدح آل غور بلهجة لاتَرِد على لسان الأمريكيين عادة إلا حينما يشيدون بوطنهم. امتدح النظام الصحي العقلاني الذي تنتهجه الولاية الهندية الجنوبية kerala، وإن كان الشيوعيون، أعداء النظام الأمريكي التقليديون، هم الذين يحكمون هذه الولاية منذ عشرات السنين.

فقد عبر نائب الرئيس الأمريكي عن انبهاره، إذ راح يقول: «فههنا انخفض معدل نمو السكان إلى الصفر تقريبا»[4]، لابل ذهب إلى الأبعد من هذا، فقد راح في سياق النقد الذاتي يعترف بأن النجاحات التي تحققت في Kerala، و«الرؤى الصائبة في بعض البلدان النامية لم تحظ بالتقدير الكافي»، وبأنه يود الآن أن «يتخطى الحدود العازلة».

وهذا قول فارغ المعنى.

لقد سمعت المجموعة الدولية هذا كله وصمتت في ذهول. وكان آل غور قد انتشى من حميا التصفيق الحار الذي قوبل به حينما راح يتحدث للمؤتمرين، بلهجة صبي طغت عليه الفرحة عما عاشه في صبيحة أحد أيام الأحد قبل أربع سنوات خلت. فقد كان يجلس بمعية أصغر أبنائه مشدود الأعصاب قبالة جهاز التلفاز ليشهد إطلاق صراح «نيلسون ماندلا الشجاع وصاحب الرؤى الصائبة». وكما هو معروف فإن هذا الرجل أيضا كان لسنوات طويلة شيوعيا محروما من حماية القانون.

وما كاد نائب رئيس الجمهورية الأنيق يغادر المؤتمر، حتى كان تيموثي ويرث Timothy Wirth، صديق كلينتون المقرب، يتولى قيادة الوفد الأمريكي. وكان هذا الرجل المتخرج في جامعتي هارفرد وستانفورد في عداد الأعضاء الليبراليين في الكونغرس، قبل أن يعينه الرئيس في عام 1993 وزير دولة

أمريكيا «للشؤون العالمية». «إن كل شيء ممكن»، هذه هي العبارات التي قالها Wirth في القاهرة بنبرة مفعمة بالحماس، وبابتسامة تنم عن الرضا عن «التحالفات الشاذة»[5]. فبفرحة راح يتحدث عن لقاء تم مع مندوبي الحكومة الإيرانية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدا على أن هذه الدولة قد أصبحت «تدعم موقفنا كليا بشأن سياسة تنظيم الأسرة».

إن التباين بين المواقف المتخدة هنا وتلك المتخذة في ريو دي جانيرو عام 1992 ما كان يمكن أن يكون أكثر وضوحا. فإذا كان حزب جورج بوش الجمهوري قد رضي لنفسه أن يكون في ريو دي جانيرو المسؤول الذي يقع على عاتقه إفشال المؤتمر، برز أعضاء حزب كلينتون الديموقراطي على ضفاف النيل بصفتهم قوة الدفع المرنة. فهم بدوا كما لو كانوا يسيطرون سيطرة تامة على لعبة التعامل مع ما في عالم عدم الانحياز الجديد من بلبلة وارتباك. إنهم كانوا يؤكدون على أن السياسة السكانية أمر لا غنى عنه، إنها لمصلحة الجميع، الفقراء منهم والأغنياء. وكانت هذه الدعوة قد انطوت على نبرة واثقة وصادقة، بحيث لم يعد بمستطاع الأصوليين الإسلاميين المحليين أنفسهم الحصول على تأييد مواطنيهم المصريين.

وفجأة تحول الأمريكيون، الذين كانوا مكروهين لفترة طويلة، إلى قادة محنكين ليبراليين في المسائل التي تخص الجنس البشري، قادة يأخذون في الحسبان التغيرات التي طرأت على الواقع العالمي. فآل غور و ويرث، وكلاهما من الناشطين المعروفين في المسائل العالمية، تخليا، مقدما، عن مظاهر القوة العظمى، بحيث لم يبق بمستطاع أي فرد التملص من دماثتهما ومناوراتهما. «لقد جرى لفترة طويلة من الزمن تناسي أن الحكمة القائلة (فكر عالميا وتصرف محليا)، قد صارت حقيقة واقعة على نحو متزايد». فتدريجيا يزداد الشعور بأنه أمسى بالإمكان حكم الشعوب من خلال المؤسسات الدولية الجديدة كبديل عن الأطر الوطنية الصرفة. «إن النظام العالمي الجديد قد صار يتحدد من خلال هذه المؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة»، كما يؤكد ويرث. أما العمليات الشبيهة بتلك التي تمت في البوسنة أو رواندا، فهذه، وخلافا لذلك، ليست سوى عمليات شبيهة بعمليات إطفاء الحرائق [التي تندلع في هذا النظام العالمي الجديد].

بعد أشهر وجيزة من ذلك ما كان بمستطاع أي شخص آخر يستخدم

عقله، أن يوضح بجلاء أكثر من الوضوح الذي قدمه Wirth مقدار ما تضمره الإدارة الأمريكية من انتهازية حيال ناخبيها المذعورين. فبعد الانتصار الذي حققه جماعة غرينرش المتطرفين في الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس في نوفمبر من عام 1994، اختلف موقف Wirth كليا إبان المؤتمر الاجتماعي العالمي المنعقد في كوبنهاجن في يناير من عام 1995. فمن دون أن ينبس ببنت شفة أحبط الاقتراحات المقدمة من مختلف الجماعات، وراح يتحدث بلا انقطاع عن «الأغلبية الجمهورية في الكونغرس الأمريكي التي تعيق مسؤوليتنا الدولية». وهكذا صار الخضوع الصرف للضغوط وليست المواقف القيادية الشجاعة، هي التي تحدد المسار.

وهكذا وانسجاما مع الأكثرية الجديدة في البرلمان، دعا Wirth إلى التخلي عن العرف القاضي بأن «يُوضع في آخر يوم من أيام مؤتمرات الأمم المتحدة مبلغ من المال على طاولة المفاوضات قصد توزيعه على المجالات المختلفة»، فحسب اعتقاده، فإن هذا العرف من بقايا «الأفكار الرثة». وبالتالي واتفاقا مع هذا التوجه راحت إدارة كلينتون تشن في عام 1996 حملة إعلامية شعواء ضد الأمم المتحدة، مطالبة دونما سبب بعزل بطرس غالي، رغبة منها في كسب ود ناخبيها الموحدي الصفوف في عدائهم للأمم المتحدة.

إن انتظار وقوع الحدث وليس اتخاذ المبادرة الحازمة، والإصلاح المكلف للأخطاء وليس تفادي وقوع الخلل، إن هذا هو كل ما تستطيع فعله السياسة الدولية حسب تقدير اللاعبين الدوليين. وميشيل كامديسو، رئيس صندوق النقد الدولي (IWF) في واشنطن، وصلة الوصل بين عالم السياسة وإمبراطورية أسواق المال، يؤكد من جانبه على أنه «يتعين على المرء أن يعلم بأن اتخاذ المبادرة الذاتية أو عدم اتخاذها يُسفر الآن عن نتائج ذات أبعاد عالمية»(6). وبهذا التقييم فإنه لا يبرر مغامرته المكسيكية في تلك الليلة من ليالي شهر يناير من عام 1995، حينما خصص ثمانية عشر مليار دولار من أموال المشاركين في صندوق النقد الدولي بهدف مواجهة «أول أزمة في القرن الحادي والعشرين»، فحسب، بل هو على ثقة أيضا بأن «التكيف مع البيئة العالمية المعولمة قد أضحى أمرا لا مفر منه». كما أنه لايترك مجالا للشك بأن الوول ستريت وقادة صناديقه الاستثمارية هي المهيمنة: «إن العالم في قبضة هؤلاء الصبيان».

إلا أن These guys [هؤلاء الصبيان]، كما يسميهم كامديسو في الإنجليزية، يرفضون تقييم رئيس صندوق النقد الدولي رفضا قاطعا. كلا، إنهم، هم أنفسهم أيضا، لا يجلسون على كرسي القيادة driving seat، كلا، إنهم، أيضا، ليسوا مسؤولين عما يحدث، حسب ما يقولون. «It is not us, it is the marketplace»، إن السلطة للسوق وليس لنا نحن. إن هذه هي العبارة التي يرددونها بصوت واحد. ابتداء من ميخائيل سنو Micheal Snow، الرجل الذي أشرف توا على تأسيس صندوق سلامة عظيم المخاطر يعمل في شارع نيويورك الشهير Park Avenue لمصلحة المصرف السويسري UBS[7]، وانتهاء بالمضارب بمبالغ تصل إلى المليارات ستيف ترنت Steve Trent في واشنطن، هذا الرجل الذي يبدو البيت الأبيض من نافذة مكتبه الفاخر العملاق، كما لو كان لعبة أطفال صغيرة[8].

«أمعن النظر في بلجيكا أو النمسا على سبيل المثال»، راح Trent يشرح لنا، «لا مراء في أن المستثمرين من أبناء البلد هم دائما أولئك الذين ينقلون أموالهم إلى الخارج متسببين بذلك في خلق المشكلات لبلادهم. فحينما تكون المخاطر ضئيلة والعوائد المتوقعة مرتفعة، فإن شركات التأمين والمصارف النمساوية والبلجيكية هي التي ستقوم بنفسها في استثمار المزيد من مدخرات بلدانها في الأرجنتين على سبيل المثال. ولم سيتصرفون على هذا النحو؟ إنهم يتصرفون على هذا النحو لأنه يخدم تطلعات المستثمرين النمساويين وزبائنهم النمساويين. وبالتالي فليس لأي مؤسسة مالية أمريكية علاقة بذلك، بل هو محض قرار اتخذه أُولو الشأن الساعون إلى اتخاذ أفضل ما في مصلحتهم من قرارات. ومعنى هذا أنه ليس بوسعك أن تحملنا، بصفتنا شركة مضاربة معولمة، مسؤولية ما ستنجم عن هذه القرارات من انهيار في قيمة العملات الوطنية أو ما ستفرزه من تسرب كبير في رؤوس الأموال. إننا، وفي أفضل الحالات ننشط في أسواق بعض البلدان الكبيرة أو نتعامل بعملات مهمة».

وفضفاض على نحو أشد هو التبرير الذي ساقه فنست تروجليا Vincent Truglia[9]، نائب مدير مؤسسة Moody's Investors Service [وكالة موديز للخدمات المالية]. «لقد غدا منحنا تصنيفا من درجة AAA مرآة تعكس السوق. ولا ريب في أنه ليس بوسعنا أبدا أن نضمر عواطف حيال البلدان

والشركات المختلفة. فأنا أفكر في سياق عملي بهؤلاء العجائز اللاتي استثمرن أموالهن في صناديق الاستثمار. فهن في أمس الحاجة للحصول على عائد كبير بقدر الإمكان، سواء لأنهن لا يتوافر لهن مرتب تقاعدي كاف، أو لأن أحفادهن لا يستطيعون الدراسة في إحدى الكليات الجيدة المكلفة، إلا إذا درت عليهن هذه الصناديق عوائد جيدة. ومن هنا، فأنا حينما أساعد هؤلاء العجائز، إنما أساعد جميع المستثمرين».

وكان فرديناند لاسينا Ferdinand Lacina، الاقتصادي النمساوي الذي كان، إلى حين اعتزاله العمل الحكومي في أبريل من عام 1995، أكثر وزراء المال الأوروبيين تجربة، قد لمس عن كثب، ماهية الآثار التي تتركها روح التجبر والتعالي الجديدة السائدة عالميا لدى المستثمرين في الصناديق وفي الصناعة، إذ يرى Lacina[10] أن «مديري صناديق الاستثمار لا شغل لهم، في الغالب الأعم بالسياسة، ولكن، مع هذا، تبقى عملية تحرير الأسواق من تدخل الدولة أمرا أيديولوجيا»[*]. فهو كثيرا ما لاحظ أن «كل أولئك الذين يؤيدون المنافسة شفهيا، سرعان ما يعتقدون بأن السوق قد دُمر وأن الأمر صار يتطلب تدخلا والمساعدات المالية للدولة، حينما تتحقق المنافسة الحقة فعلا».

وحتى إن ظلت المساعدات المالية الحكومية مستهجنة في إطار الاتحاد الأوروبي، «إلا أن حقيقة الأمر هو أن الكثير من المساعدات المالية قد صارت تُمنح على شكل إعفاءات ضريبية. فمن قبل أن يحدد المستثمرون المكان الذي سيستثمرون فيه ومن قبل أن يتخذ المصنع القرار بشأن الموقع الذي سيؤسس فيه فرعا له، يُقال للمسؤولين بكل صراحة، إن عليهم أن يقدموا الإعفاءات الضريبية ونوعية هذه الإعفاءات».

فإذا كانت المشروعات في السابق تخطط، حينما تختار موقعا تنتج فيه الصلب والحديد مثلا، بأن مصنعها هذا سيستمر في الإنتاج من هذا الموقع لعشرات السنين وأنه سيخلق آلافا من فرص العمل، لم تعد هذه القرارات سارية المفعول في عصر الإلكترونيات. فلدى سيمنز، على سبيل المثال،

(*) الأيديولوجية كانت تعني، حسب أصلها، علم الأفكار. لكنها تستعمل اليوم بمعنى مجموعة متجانسة من الأفكار والمعتقدات التي تضفي الشرعية على أنماط عمل هذه الجماعة أو تلك في المجتمع ـ المترجم.

تُتخذ هذه القرارات «في الغالب لسنوات وجيزة لا غير ولا تخلق أكثر من بضع مئات من فرص العمل». ويؤكد Lacina، الذي يدير الآن مصرف الائتمان والتحويل (Giro - Credit - Bank) العائد إلى صناديق الادخار النمساوية على أن العولمة قد أخذت، بما تفرزه من «أعباء متزايدة»، تحد كثيرا من السيادة الوطنية، ويقول متسائلا: «ولكن أي سياسي يعترف طواعية، بأنه يخضع لـ الضغوط في الواقع؟».

وليس ميخائيل جورباتشوف بكل تأكيد، هذا الرجل الذي فتح - بهدم جدار برلين - أمام السوق المعولمة أبواب آخر ثلث من العالم على مصاريعها، من ناحية، والذي لايزال يمني نفسه بالعودة إلى الحياة السياسية وببناء الاشتراكية الديموقراطية، من ناحية أخرى. فها هو يستمتع، كما لو كان سيد نفسه، بالتصفيق، الذي دوى ترحيبا به في فندق فيرمونت، إبان تلك الندوة التاريخية التي عُقدت في سبتمبر من عام 1995. وإذا كانت كاليفورنيا آخر النواحي المهمة في العالم التي وصل إليها خبر التحولات الجذرية في الشرق، فإنها الآن آخر نواحي العالم التي تشيد بجورباتشوف باعتباره بطلا. «إن النظام الدولي لا يتصف بالاستقرار»، كما راح يعلن آخر رئيس للاتحاد السوفييتي من مقصورته في فندق فرمونت، هذه المقصورة التي دفع له إيجارها المروجون له من أُولي الثروة الأمريكيين(11). «إن السياسة تجري وراء الأحداث. إننا نتصرف كما لو كنا رجال إطفاء حرائق، ينتقلون، عند اندلاع النيران، إلى أوروبا وإلى باقي أنحاء العالم. إننا، جميعا لانتصرف إلا على نحو متأخر».

وقد شن الرجل الأسطوري، الذي يبدو كما لو كان سيارة جاغوار (Jaguar) متينة وجاهزة للاستعمال بقوتها الحصانية العالية، ولكن، ومنذ تنحيه الاضطراري من السياسة، قد غدا من دون عجلات، يشن هجوما لاذعا على «اتساع رقعة الاستقطاب الاجتماعي (Soziale Polarisierung)، الذي يؤدي إلى هوة تغدو في نهاية المطاف من العمق بحيث يصبح الصراع الطبقي أمرا لا مفر منه. بدلا من هذا، فإننا في حاجة إلى تضامن وتكاتف اجتماعيين».

وعند الحديث عن التضامن، من حق عملاق الإعلام تيد ترنر (Ted Turner) أن يشعر بأن الحديث موجه إليه. فترنر، الذي يقيم، مثل جورباتشوف

في فندق فيرمونت، يشير بسعادة إلى أن محطته للبث التلفزيوني CNN تخصص، إلى جانب الأحداث اليومية المهمة، عددا لا يحصى من دقائق البث التلفزيوني للمواضيع ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للمستقبل، مشجعا بذلك على خلق «العالم الواحد». فقد كشف بجلاء، إبان المؤتمر العالمي للسكان في القاهرة في عام 1994، عما يعنيه تحديد النسل من أهمية كبيرة بالنسبة له. فمحطته الشمولية الأبعاد جعلت من المؤتمر «حدثا تاريخيا». فكل الموضوعات التي تحدث عنها المؤتمرون، حتى إن كانت أمرا تافها، إلا وتبعتها في الحال برامج خاصة «Beyond the numbers» [وراء الأرقام] تبلغ كلفتها ملايين الدولارات، تؤكد على أن الكوكب الأرضي قد صار يئن تحت ضغط سكاني يفوق طاقته على التحمل.

وجرت عادة العاملين لدى CNN على أن يردوا على النقد الموجه إلى أساليب التدليس المكشوفة بحجة مريبة مفادها، أن «الهدف النبيل» يبرر هذه الأساليب برمتها. وفي الدعوات الرسمية التي توجهها منظمة الأمم المتحدة يتنافس أصدقاء ترنر، وهم ثملون، مع مخرجات البرامج لدى CNN، على معرفة الأطراف التي دفعت «تيد» [Ted] وزوجته، حاملة جائزة الأوسكار، جين فوندا (Jane Fonda) على الاهتمام بمشاكل البشرية. إلا أن الرجل، الذي اعتبرته مجلة Forbes في عداد الأربعمائة أثرى الأثرياء في الكوكب الأرضي، أكد تأكيدا جازما بأنه قد أدرك عظمة المخاطر بنفسه[12]. «إن أصحاب المليارات الكثيرة مشغولون الآن بتسريح كادرهم الإداري الوسطي قبل أن يكون لهم حق الحصول على راتب تقاعدي من الشركة. إننا في طريقنا لأن نصبح المكسيك أو البرازيل حيث يعيش الأغنياء خلف الأسوار، مثلهم في ذلك مثل أغنياء هوليوود. ويُشغل العديد من أصدقائي جيشا من فرق الحماية الخاصة لخوفهم من الاختطاف».

ويستنكر الملياردير العصامي، وهو يجلس في مركز CNN المتواضع في مدينة أتلانتا، ضآلة المبالغ التي يتبرع بها سنويا أثرى الأثرياء من أجل الأمور الاجتماعية والبيئية، مقارنة بما يتبرع به أصحاب الملايين المعدودة. «إن هذا أمر منكر»، حسب ما يقول ترنر. «فالحكومة الاتحادية مفلسة، وحكومات الولايات المختلفة مفلسة هي الأخرى. إن الثروة برمتها في قبضة هذه الفئة العظيمة الثراء والقليلة العدد، ومع هذا لا أحد منهم يعطي من

ثروته. إن هذا ينطوي على مخاطر جسيمة بالنسبة لهم وبالنسبة للبلد. إننا على وشك أن نعيش ثورة فرنسية جديدة ، ثورة تجلس في سياقها سيدة أخرى شبيهة بالسيدة ديفارج Defarge لتشاهد، وهي تحبك الغزل، كيف يُنقل الأثرياء بعربات تجرها الثيران إلى ميدان المدينة لتقطع رؤوسهم».

وكان عملاق الإعلام التلفزيوني ذو التطلعات الحالمة قد تبرع على مضض في عام 1994 بمائتي مليون دولار لمصلحة بعض الجامعات والمؤسسات المدافعة عن البيئة. «حينما وقعتُ على سندات التبرع، كانت يدي ترتجف، لعلمي بأني سأخسر بهذا التوقيع المنافسة على أن أكون أثرى أثرياء أمريكا». وهكذا، وبدلا من أن يشعر براحة الضمير من جراء جوده هذا، أكل قلبَه الخوفُ من تراجع منزلته الاجتماعية. ولا ريب في أن هذا الخوف أمر يمكن للمرء أن يفهمه، إذا ما أخذ طبائع النفس البشرية بعين الاعتبار، إلا أنه يبقى، بلا شك، حصيلة سلوك شاذ. وترنر، الرجل الذي نال شهرة باعتباره رياضيا، يعتقد الآن بأن «قائمة Forbes بشأن الأربعمائة أثرى الأثرياء قد دمرت البلد، وذلك لأن أثرى الأثرياء الجدد سيتسترون على حساباتهم المصرفية». إنه يود أن يتخذ مبادرة ترمي إلى تصنيف المتبرعين العظام حسب مقدار تبرعاتهم والاتفاق على معاهدة نزع الثروة شبيهة بمعاهدة نزع السلاح. «فلو ضحى كل واحد منا بمليار من ثروته، لظل تسلسلنا جميعا على ماهو عليه الآن في القائمة».

إن ترنر سيبقى في القمة حتى إن ضحى بهذا المليار. فمنشآته تزدهر في أتلانتا وهوليوود. ففي القريب سيكون بوسعه بث برامجه الإخبارية والوثائقية عبر محطة التلفاز الأمريكية HBO، أي أنه سيحقق ، في القريب، صفقة عظيمة، صفقة يجري التراهن عليها في أتلانتا، الآن، أي في يوليو من عام 1996، وعلى هامش الألعاب الأولمبية. ومع هذا، ثمة قلق يخيم على ترنر بالنسبة لمستقبل إمبراطوريته الإعلامية، إنه القلق من أن يعجز أبناؤه المحبون للحياة والمتعة، عن النهوض بأعباء المهام. ولكن، ومهما كان الحال، فقد انتصر نظام السوق، وهذا هو الأمر الذي فيه الخير للجميع، أما الأمور الأخرى فإنها، برمتها، مسألة تكيف.

«إلا أننا سنحقق تقدما حقيقيا فقط، حينما نكون على وعي تام بالتحولات التي لا مفر منها ولا مناص»، بهذه العبارات أشار رئيس اتحاد

الصناعة الألمانية Tyll Necker إلى التوجه الجديد الذي يتعين على أوروبا أن تسير عليه[13]. وفي مقصورة قيادة الباخرة التي تمخر في عباب محيطات المنافسة في السوق العالمية يقف، أيضا، هرمان فرانز Hermann Franz، الرجل الذي كان عضوا في قيادة سيمنز على مدى ثلاثة عشر عاما والذي يشغل الآن منصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة. فهذه المؤسسة الأممية تعلن سنة بعد أخرى تحقيقها أرباحا عظيمة. ففي عام 1995 بلغت الأرباح التي جنتها في أرجاء المعمورة 27 ,1 مليار دولار، أي ما يزيد على ما حققته في عام 1994 بمقدار 8 ,18 بالمائة. ومع هذا سرحت هذه المؤسسة ـ التي تشغل 383 ألف عامل والتي تعتبر خامسة أكبر المؤسسات العالمية في ألمانيا ـ المزيد من الأيدي العاملة.

«انظر»، هكذا قال Franz في مركز الإدارة الرئيسية للشركة في ميونخ: «إن ساعة عمل المرأة العاملة في إنتاج الأسلاك الكهربائية التي تنتجها لحساب شركة فولكس ڤاجن، تكلفنا في مدينة نيرنبرغ 45 ماركا. أما في ليتاون (Litauen) فإنها أقل من مارك ونصف المارك. أضف إلى هذا أننا نحصل على موقع العمل هناك بلا ثمن. في مثل هذه الحالة لابد لنا من أن نفكر بشركة فولكس ڤاجن أيضا وأن نسعى للإنتاج بأقل كلفة ممكنة»[14]. وعلى ما يبدو، يشعر رئيس مؤسسة سيمنز بتأنيب الضمير وعدم الارتياح إزاء التوترات الاجتماعية الجديدة؛ فعلى الأقل، هو يتنبأ بأن التطورات «ستفرز بعض الاحتكاكات»، لكنه سرعان ما يستدرك فيقول: «إلا أن الصناعة ليست مسؤولة عن ذلك بكل تأكيد». وهكذا يصبح Franz أسير تلك الشبكة التي شارك هو نفسه في نسجها. فهو يشارك، بجلاء، في تعميق الهوة الاجتماعية، لكنه يشعر بأنه ليس إلا منفذا مطيعا لقوانين السوق العالمية. ويضيف قائلا إن سيمنز مؤسسة شمولية النشاط، حتى إن كانت إدارتها الرئيسية تعمل في ألمانيا؛ ومن هنا «فإننا نتحمل المسؤولية نحو جميع العاملين لدينا في كل أرجاء المعمورة». فلو قرر الاتحاد الأوروبي اتباع سياسة تعيق التجارة على سبيل المثال، فإنه سيتعين علينا، والحالة هذه، نقل مقرنا الرئيسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو الشرق الأقصى، حتى إن كان اتخاذ قرار من هذا القبيل مدميا للفؤاد. ففي الشرق الأقصى ثمة فرص جديدة، كما يقول اللاعب الدولي بلهجة تعمها الفرحة. وكان

Franz قد تنبأ للألمان في عام 1993 بأن وطنهم سيكون بلدا مختلفا على نحو جذري: «إننا جميعا صار علينا أن نعلم أن تكاليف العمل قد غدت لدينا مرتفعة جدا، وإن كان الكثير من العاملين لا يزالون غير واعين لذلك». وفي هذا السياق، هكذا مضى Franz قائلا: «فإننا سنتخلى في ألمانيا عن الكثير من الإنتاج الصناعي البسيط. لابد أن يحل أكثر وأكثر بشر، من لحم ودم، في العمل بُدلاء عن الآلات والمكائن» - ولكن بأجر أدنى، أي بأجر منخفض، في أغلب الحالات، إلى أبعد حد ممكن.

إنها عبارات رنانة، بلا مراء، لاسيما حينما تُقال في ألمانيا، إنها عبارات تشهد على عظم الآلام التي يرزح قائلها تحت وطأتها. ففي صفوف قادة المؤسسات الصناعية الناشطة في جمهوريات أوروبا يسود خوف عجيب مكتوم. فهم يشيرون في أحاديثهم الخاصة ومع أصدقائهم إلى المخاطر غير المحسوبة التي يخضعون لها، في ظل «رأسمالية صالات القمار» المعولمة الجديدة (Casino - Kapitalismus)، حسب تعبير الاقتصادية البريطانية سوزان سترانج (Susan Strange) أو التي يعتقدون، بأنه يتعين عليهم أن يخضعوا لها. فحسب التبرير الذي يقدمه قادة الاقتصاد علنا، فإن الصين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا والعربية السعودية، هذه كلها أسواق واعدة، لابد من الدخول إليها والاستفادة منها؛ إن إهمالها يعني التخلي عن فرصة تضمن زيادة المبيعات وتعظيم الأرباح. ولكن، ومع هذا، ليس بوسع أي واحد منهم أن ينام قرير العين حين يفكر فيما اقترف من مغامرة في الشرق الأدنى وفي جنوب شرق آسيا.

«إن المشكلة تكمن في اختلاف النظم الثقافية السائدة في هذا العالم»، بهذه العبارة بدأ رجل الأعمال الكبير أنطون شنيدر Anton Schneider تحليله. وScheider هو ابن عامل متخصص في صناعة الأجبان في منطقة غابات Bregenz [في النمسا]. وكان قد ترعرع مع أخوته في ملتقى الحدود الألمانية / النمساوية / السويسرية، وأصبح من ثم اقتصاديا يساريا متحمسا في الدفاع عن مصالح النقابات. وكان قد عمل لدى الشركة الاستشارية الدولية في شؤون البناء Boston Consulting، فبرز هناك ونال شهرة مكنته في نهاية المطاف من أن يحتل في عام 1995 مركز القيادة في مؤسسة (KHD) Kloeckner - Humbolt - Deutz في كولون، ليصلح ما تعاني منه من مشكلات

وما تمر به من أزمة[15].

«إن ما يسميه البعض Fair Play [لعبة عادلة] وFair Treatment [معاملة عادلة]، يفهمه الآخرون في ضوء مفاهيمهم الثقافية، وليس في ضوء ما نقصده نحن. فالكوري، على سبيل المثال، يرى في التدخل الحكومي لتوجيه التجارة الخارجية أمرا بديهيا غاية في البداهة، لكنه مع هذا، يتحدث إلى العالم، بأن ما يقوم به هو اللعبة العادلة تماما؛ ولا ريب في أن هذا أمر يصعب علينا أيضا فهمه. ومع أن السعوديين أعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) وتدعمهم الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن لديهم، بالرغم من هذا، قيما أخرى مختلفة كلية. في هذه الحقيقة يكمن، في الواقع، الخطأ الأساسي، الذي يقوم عليه مشروع السوق المتشابكة على المستوى العالمي».

ويمضي شنيدر Schneider في تحليله قائلا: إنه في الشمال الغربي من أوروبا وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، «قد ترسخت في سياق المائتي سنة الماضية رأسمالية تقوم على ما جاءت به الإصلاحات الدينيةالبروتستانتية، من مبادئ جديدة (Puristischer Protestantischer Kapitalismus)، الأمر الذي مهد الطريق لأن تسود السوق قواعد نلتزم بها من حيث المبدأ. في المناطق التي تطغى عليها العقيدة الكاثولويكية، لربما اقترف المرء الذنوب في تطبيقه لهذه القواعد، إلا أنه سرعان ما يكفر عن ذنوبه هذه بلا مراء. أما بالنسبة للمحيط الآسيوي البوذي، فإن المرء لا يأخذ هذه القواعد مأخذ الجد، فالغلبة هنا للوطن والعائلة».

إن العولمة تلم شمل اللاعبين الممثلين لشتى الشركات والأمم، كما لو كانوا فرق كرة قدم تتنافس في إطار التصفيات الدولية. مجازا يعني هذا التشبيه: أن عالم القرارات الاقتصادية المهمة لا يفتقد القواعد المشتركة المنظمة للمباراة فحسب، بل هو لا يجد المحكمين الضروريين أيضا. «إن الأمر على هذه الصورة تماما» - قال رئيس مؤسسة (KHD) مؤيدا - «فالكثير من الثقافات تُقر قواعد لعب مختلفة كلية. إني لا أود أبدا تقويم هذه الثقافات وإعطاء حكم حول أي منها أفضل أو أجدر. المهم هو أن الكثير من اللاعبين والفرق الجديدة لا تدرك ولا تفهم مطلقا ما نفهمه نحن من المنافسة العادلة».

ويتوصل شنيدر Schneider إلى نتيجة مهمة فيقول: «إني أعتقد أن معظم الشركات الأوروبية الكبيرة قد صارت ترى في نفسها عجلات تسيرها العولمة الاقتصادية. وإلا، فهل هناك فعلا مؤسسة أوروبية كبيرة تشعر بالراحة والطمأنينة حينما تفكر باستثماراتها في الصين ؟ ولا أحد من هؤلاء يشعر بالطمأنينة أبدا. فكل واحد على بينة من أن هؤلاء القوم لا يتوافر لهم النظام القانوني الذي يحمي حقوقنا. وهذه الحقيقة لا تنطبق على الصين فقط. فليس هناك ما يحمي الاستثمارات وما يصون حقوق البراءة والاختراع. إن هذه كلها أمور يتعين على المرء أن ينساها. إن كل مشروع مشترك (Joint Venture)، يتم الاتفاق عليه، لا يكون ملزما إلا لثلاثين عاما في أقصى الحالات؛ بعد ذلك فإن كل شيء يكون ملكا للصينيين».

وإذا كانت الأمور على هذا الحال، فلم إذن كل هذه النشاطات العالمية؟ «لا مناص لنا من هذا النشاط» - رد القائد الصناعي مجيبا - «فنحن نرغب في قطف ثمار هذه الأسواق، وبالتالي فإننا نذعن في سياق مساعينا هذه للشروط التي تُطلب منا. إن الدخول إلى هذه الأسواق أمر ضروري بالنسبة لنا، إذ إنه من الأفضل طبعا أن يكون لي، وليس للمنافس، موطئ قدم. ولكن، ومع هذا لا أحد يشعر بالطمأنينة».

ولا ريب في أن قادة المشروعات يعرفون ما يعرفه العامة من الناس من أن الخوف لا يُسدي المشورة الصائبة. فمهما بذل من جهود لاتباع النهج القويم، تظل تلوح في الأفق أخطاء جسام لا مناص منها. فكل قائد إداري في مشروع ما معرض لأن يدمر أكثر مما يُنقذ، وذلك لأن هناك احتمال أن يجابه المخاطر، المبررة فعلا بناء على التطور السائد في الحاضر، بإخضاع المشروع إلى عمليات إعادة الهيكلة (Re - engeneering)، ونقل الإنتاج إلى الخارج (Outsourcing) والتصغير (Downsizing) بأكثر مما هو ضروري. أما ذلك الذي لا يساير الزمن ويفضل اتخاذ المواقف الدفاعية، تفاديا لكل قرار خاطئ، فإن كل القرارات التي يتخذها هذا ستكاد تكون خاطئة بلا ريب.

وبهذا، فمن هم هؤلاء اللاعبون الدوليون في مجالات السياسة والمال والإعلام والاقتصاد: أهم مسيرون دونما إرادة أم هم جناة مع سبق الإصرار؟

8 لمن الدولة؟

انحطاط السياسة ومستقبلُ السيادة الوطنية

مسكين ثري أنت يا مارتين. فحينما راح مائتان وخمسون من موظفي الضرائب يفتشون في مارس 1996، في مقر مصرف الـ Commerzbank في فرانكفورت مكاتب القسم الأجنبي وقسم الضرائب عن وثائق تُدين المصرف، توترت أعصاب رئيس رابع أكبر المصارف الألمانية. فهو مارتن كول هوزن Martin Kohlhaussen الرجل الذي يعتبر أحد رجال المال الكبار في العالم، قد صار ومعه مصرفه، الذي يعتبر أحد أفضل المؤسسات الاقتصادية الألمانية، ضحية مؤامرة مدبرة من الدولة، كما قال شاكيا هذا القائد الاداري الرفيع المستوى. فالتفتيش، حسب رأيه ليس سوى «عملية مقصودة ضد مصرفنا وضد زبائننا وضدنا شخصيا، كما كتب في تعميم داخلي موجه إلى العاملين لديه. فما من عضو في قيادة المصرف «قد تصرف تصرفا يتنافى مع القوانين السائدة. إن مصرفنا لم يرتكب شيئا يُجيز الاتهام»، قال شاكيا: «إننا جميعا نعامل، دونما إنصاف، كما لوكنا قد ارتكبنا جريمة تستحق العقاب».

إلا أن Kohlhanussen كان أعرف بخفايا الأمور

«إن الإجرام والرأسمالية فقط هما المنظمان في أوروبا تنظيما عابرا للحدود».

كورت توخولسكي Kurt Tucholsky **في عام 1927**

«بعدما ينقل أصحاب المشروعات كل ما بحوزتهم من أموال إلى الخارج، يتحدث البعض عن تفاقم الحال».

كورت توخولسكي Kurt Tucholsky **في عام 1930**

في الواقع. ففي نفس اليوم، الذي هدأ فيه نفيه الجبهة الإعلامية، حرر زميلاه في إدارة المصرف وهما: كلاوس بارتيج Klaus Partig ونوربرت كيزبك Norbert Kaesbeck، رسالة موجهة إلى دائرة الضرائب المختصة في فرانكفورت يعترفان فيها بارتكاب أعمال تخالف القانون الضريبي، وبأن الميزانيات المعلنة أمام الدوائر الضريبية قد انطوت على «بيانات غير صحيحة»، وذلك لأن المصرف قد قام في العديد من الحالات بطرح الخسائر التي تكبدتها فروعه الأجنبية من الأرباح التي حققتها المؤسسة الألمانية، الأمر الذي ترتب عليه تخفيض في الأرباح المتحققة في الداخل وبذا تخفيض العبء الضريبي أيضا. ولأن المصرف كان قد نهج ههنا أسلوبا فظا وغير لبق، انكشف التمويه غير القانوني على حقيقة الخسائر، كما كتبتْ بعد وقت وجيز من ذلك مجلة دير شبيغل (Der Spiege) مستندة إلى ما قاله المفتشون الضريبيون.

فمنذ عام 1984 كان المصرف قد دأب، على مدى فترة تزيد على العقد من السنين، على تقديم بيانات ضريبية خاطئة. ففي عام 1988، فقط، كان الخبراء في شؤون الضريبة لدى المصرف قد خفضوا - على ما يقال - الأرباح التي يتعين على مصرفهم أن يدفع عنها الضريبة، بمقدار 700 مليون مارك. وهكذا، وعلى ما يقال، ضاعت من وزارة المالية، في مجمل هذه السنوات، عوائد ضريبية تصل قيمتها إلى نصف مليار مارك[1].

وبهذا الحدث المحدد وبأدلة بينة كشف المفتشون الضريبيون في مقاطعة هسن لأول مرة على الملأ، عما يتحدث عنه المطلعون على خفايا الأمور والموظفون في المكاتب الضريبية منذ سنوات: في ظل تشابكات العولمة تعمل المشروعات متعدية الجنسية بأسلوب لا يتفق مع روح القوانين الضريبية، أسلوب يؤدي إلى خفض الضريبة على العوائد المتحققة إلى أدنى مستوى ممكن. وبحملة التفتيش المثيرة في عاصمة المصارف الألمانية [أي في مدينة فراكفورت] بلّغ موظفو الضرائب، إلى حين، ذروة هجمتهم المستمرة منذ سنتين ضد ما يقوم به بعض من المواطنين والشركات الألمانية من هروب ضريبي إلى العالم الخارجي. ففي ما يزيد على الأربعين فرعا من فروع مصارف شهيرة من قبيل Dresdner Bank و Bayerische Hypotheken-u Wechselbank والمصرف الأمريكي Merrill Lynch، حجز هؤلاء الموظفون على

وثائق تتعلق بحسابات مصرفية تعود إلى آلاف الزبائن، المشتبه في أنهم قد نقلوا أجزاء من ثروتهم إلى لوكسمبورغ ولشتنشتاين وإلى ما سواهما من الأماكن بقصد التهرب من دفع الضريبة. وكانت الفرحة قد عمت الكثيرين حينما لاحظوا أن تحولا ملموسا قد طرأ فعلا الآن، على الموقف المتسامح الذي كانت الدوائر الحكومية تتخذه حيال المساعي التي تبذلها المصارف لتخليص الأثرياء من دفع الضريبة. وحتى هلموت كول نفسه أعلن عن «شماتته» بما ينتظر هؤلاء الأفراد والشركات من ملاحقة قانونية، وقال مؤكدا أن أي بلد، يرى في التهرب الضريبي خطيئة طفيفة، «يضيع مستقبله»، بلا مراء.

لقد قوم المستشار المخاطر تقويما صحيحا بلا أدنى شك، ولكن مع هذا، ليس هناك ما يدعو للفرحة بكل تأكيد. فمهما زادت الدوائر الحكومية من حملات تفتيشها وتحقيقها، ومهما أبدت من صرامة ودقة في هذه الحملات، فإنها ليست قادرة على الانتصار في الحرب المستعرة منذ سنوات حول إخضاع عوائد الثروات والمشروعات للعبء الضريبي. ويكمن سبب هذه الحقيقة في أن الأشخاص الذين يسيطرون على المعلومات أو قادة المشروعات الجسورين على نحو غير عادي فقط، هم أولئك الذين يتبعون الطرق غير القانونية في تخليص ثرواتهم وعوائدهم من الفوائد على الثروة من العبء الضريبي. فالمؤسسات الصناعية التي تدار على نحو محنك، وكذلك المكاتب التي تدير الثروات الخاصة على نحو جيد، ليست بحاجة إلى هذه الطرق غير القانونية. فمن دون مخالفة للقوانين بالإمكان تخفيض العبء الضريبي، في جنح الظلام السائد في السوق الدولية لرأس المال، إنه يمكن تخفيضه إلى أقل من عشرة بالمائة، إن تطلب الأمر ذلك.

«إنكم لن تحصلوا على شيء منا»

أما عن الكيفية التي يتم بها هذا كله، فإن المشروعات الألمانية الكبيرة تعطي درسا جيدا منذ سنوات طويلة. فشركة BMW، على سبيل المثال، والتي تعد أكثر الشركات الألمانية المنتجة للسيارات ربحا، كانت قد دفعت إلى الدوائر الضريبية الألمانية ما يزيد على 545 مليون مارك في عام 1988. بعد سنوات أربع لم تدفع سوى ستة بالمائة من هذا المبلغ، أي 31 مليون

مارك فقط. في العام الثالث أعلنت BMW - بالرغم من ارتفاع الأرباح إجمالا ومع أنها دفعت إلى المساهمين نفس الحصة من الأرباح التي كانت قد دفعتها إليهم في السابق - عن خسارة عصفت بها في ألمانيا، الأمر الذي مكنها من استرجاع 32 مليون مارك من مكتب الضريبة. «إننا نحاول أن نحمل ما نتحمل من نفقات تلك المناطق التي تكون فيها الضريبة في أعلى مستوى. ولا ريب في أن ألمانيا هي هذا المكان»، هذا ما قاله فولكر دوبلفلد Volker Doppelfeld شارحا بكل طواعية، وهو المسؤول عن إدارة الشؤون المالية في قيادة BMW. وبهذه الطريقة خفضت المؤسسة مدفوعاتها الضريبية إلى الدولة بما يزيد على المليار مارك في الفترة الواقعة بين عام 1989 وعام 1993، بناء على حسابات المطلعين على واقع الحال في قطاع إنتاج السيارات(2).

وسيمنز، العملاق في إنتاج الأجهزة الإلكترونية، نقل - من حيث التشريع الضريبي - مقره الرئيسي إلى الخارج أيضا. ولم تحصل وزارة المالية الألمانية ولا حتى على 100 مليون من الأرباح المعلنة، في التقرير السنوي لعام 1994/1995 والبالغة 1,2 مليار مارك. أما في عام 1996 فإن سيمنز لم تدفع أي شيء(3). وكذلك الحال بالنسبة للتقرير السنوي الذي قدمته شركة دايملربنز عن نشاطاتها في عام 1994، ففيه أيضا يرد على نحو مقتضب أن الضرائب على العائد «دُفعت في الغالب في العالم الخارجي». وKohlhaussen نفسه هذا الرجل الواقف على قمة الـ Commerzbank أثبت في مارس من عام 1996، أن خبراءه في الشؤون الضريبية قد تعلموا الآن، كيف يتملص المرء من العبء الضريبي على نحو شرعي. فكما لو كان يريد أن يكشف عن عناده، قدم، بعد ثلاثة أسابيع فقط من قيام موظفي الضرائب بالتحري في مكتبه، ميزانية تكاد أن تسخر من دافعي الضرائب العاديين. فبناء على هذه الميزانية تضاعفت الأرباح التي حققهاCommerzbank في العام 1995 مقارنة بالعام السابق عليه فبلغت 1,4 مليار مارك، في حين انخفضت المدفوعات إلى الدولة إلى ما يقل عن مائة مليون(4).

إن التهرب الضريبي المتعاظم ليس من مبتكرات المؤسسات الصناعية الكبيرة فقط. فالأمر ذاته ينطبق، أيضا، على ذلك العدد الهائل من

المشروعات المتوسطة الحجم. فبما أن هذه المشروعات تستغل ـ على نحو منتظم ـ الفروقات السائدة بين النظم الضريبية الوطنية المختلفة، لذا فإنها قادرة على تخفيض مدفوعاتها الضريبية إلى أدنى مستوى ممكن دوليا. وأبسط طريقة في ما يسميه الخبراء بالخطة الضريبية هو الـ «transfer pricing» [التسعيرة التحويلية]. وقاعدة هذا هو خلق اتحاد يضم شركات وفروعا تابعة للشركة الأم وموزعة على بلدان مختلفة. ولما كانت هذه الشركات والفروع التابعة لها تتعامل فيما بينها بالسلع الوسيطة وبالخدمات أو بحقوق البراءة والاختراع أيضا، لذا فإن هذه الشركات والفروع التابعة لها قادرة لأن تحتسب لنفسها تكاليف يكاد مستواها أن يكون اعتباطيا. ولهذا السبب تكون نفقات المشروعات الناشطة دوليا في أعلى مستوى في تلك البلدان على وجه الخصوص، التي تكون فيها المعدلات الضريبية في مستوى أعلى. أما بالنسبة للواحات الضريبية، أو البلدان ذات المعدلات الضريبية المنخفضة نسبيا، فإن الأمر على العكس من ذلك، فالشركات والفروع التابعة، تحقق ههنا أرباحا عظيمة على نحو غير اعتيادي، حتى إن كان تمثيلها لا يزيد على مكتب يتوافر على جهاز فاكس لا غير وعن موظفين اثنين فقط. إن المفتشين الحكوميين ليسوا قادرين على مواجهة هذه الأساليب. فمن أين لهم أن يثبتوا أن الأسعار التي تحتسبها المؤسسات ذات الفروع والشركات التابعة لها في تجارتها البينية مرتفعة على نحو يجافي الواقع، لا سيما أنه لا توجد في السوق أسعار مقارنة للكثير من عناصر هذه التجارة البينية إلا بالكاد. إن موظفي الضرائب يتشككون فقط، حينما ترتكب المؤسسات مغالطات مفضوحة على نحو صارخ، تماما كما حدث في اليابان، هذا البلد الذي يعتبر من البلدان ذات المعدلات الضريبية العالية نسبيا، حينما تجاوز العديد من الشركات متعدية الجنسيات في مطلع التسعينيات الحدود إلى أبعد مدى في خدعهم الضريبية. إذ أجبرت وزارة المالية في طوكيو في خريف عام 1994 ما يزيد على الستين مشروعا، التي كان من جملتها مشروعات عالمية من قبيل Ciba - Geigy وكوكا كولا، على دفع ما يساوي مليارين من الماركات لاحقا، وذلك لأنها كانت قد احتسبت أسعارا تحويلية مبالغا فيها في ميزانياتها. وكان من جملة هذه المؤسسات المؤسسة الألمانية متعدية الجنسية الناشطة في صناعة الأدوية Hoechst، إذ اتهمتها السلطات

هناك بأنها بالغت في الفترة الواقعة بين عام 1990 وعام 1992، في احتساب كلفة المواد الأولية التي وردتها لها شركاتها التابعة لها بمبلغ يساوي100 مليون مارك تقريبا[5].

ولا ريب في أن حملات تنفيس متواضعة من هذا القبيل يقوم بها موظفون ضريبيون يشعرون بأن الكيل قد طفح، لا تضير كثيرا التهرب المنظم من دفع الضريبة. فحيثما لا تجدي التسعيرة التحويلية (transfer pricing) كثيرا في التهرب الضريبي، فإن هناك خدعا من نوع آخر. فعلى سبيل المثال يُستخدم في الكثير من الحالات الـ «double-dip leasing» [الاستئجار الثنائي التخفيض]. وفي سياق هذا الأسلوب تستغل المشروعات التعليمات المختلفة السائدة في العديد من بلدان العالم، بشأن احتساب اندثار الأجهزة المستأجرة على نحو يسمح بأن تخفض تكاليف شراء الآلات والمكائن، أو معامل الطاقة أو الطائرات العبء الضريبي في بلدين اثنين في آن واحد. كما انتشر، أيضا، استخدام الـ «Sandwich Dutch» [السندويش الهولندي]. وهو أسلوب تتشارك في سياقه شركة تابعة مقيمة في هولندا بمصنع يقع في جزر الأنتيل الهولندية أو في سويسرا. فاستغلال كلا التشريعين الضريبيين يعطي الفرصة لأن تُدفع عن تسعة أعشار أرباح المؤسسة ضريبية لا يزيد معدلها عن خمسة بالمائة فقط.

ولمواجهة هذه الأساليب وما شابهها تحاول، طبعا، الحكومات والمؤسسات التشريعية في كل أرجاء المعمورة، إجراء الإصلاحات في طرق الرقابة والتحري وسد الفجوات والثغرات القانونية. إلا أن هذا كله لايجدي نفعا عادة. «ففي نهاية المطاف بالإمكان التغطية على كل سبل التدليس من خلال ما يسود المشروعات من هياكل شاملة معقدة التركيب»، كما أكد أحد المحامين المختصين بالشؤون الضريبية والذي يقدم خدماته إلى زبائن منتشرين في كل أرجاء المعمورة. ففي هذا المجال «فإن الأمر يشبه لعبة تدور بين أرنب وقنفذ»، حسب وصف الخبير المسؤول عن الضريبة في وزارة الاقتصاد الاتحادية [الألمانية] چوهانز هوفر Johannes Hoefer. «فالخبراء الجيدون الذين تسترشد المشروعات بنصيحتهم في المسائل الضريبية، أكثر دهاء من موظفي الضرائب دائما وأبدا»[6].

وهكذا تمكنت الشركات الناشطة عبر الحدود أن تورط خلال السنوات

العشر الماضية كل دول العالم تقريبا، في ما يسميه وزير الدولة للشؤون المالية في بون هانزجورج هاوزر Hansgeorg Hauser بـ «تنافس النظم الضريبية». فبما أن الدول المختلفة تتنافس دوليا فيما بينها من أجل استقطاب الاستثمارات، لذا لم يعد أمامها، إزاء عجز دوائرها وموظفيها الضريبيين، سوى العمل على جعل معدلاتها الضريبية تتقارب عند مستوى متدن. وكانت مسيرة الانحدار قد بدأت في عام 1986، حينما خفضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المعدل الضريبي على عوائد الشركات المساهمة، من 46 بالمائة إلى 34 بالمائة واضعة بذلك مستوى عالميا جديدا. فمع مرور السنين تعين على غالبية الدول الصناعية الأخرى منح نفس الميزة.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي اتخذ التنافس صيغا عجيبة غريبة. فبلجيكا تعرض منذ عام 1990 على المشروعات، التي تنشط في أربعة بلدان على أدنى تقدير، تأسيس ما يسمى بـ Coordination Centers [مراكز تنسيق]، يُسمح فيها للمؤسسات بتركيز جميع خدماتها وعمليات ترويجها وتسويقها وكذلك أقسامها القانونية، وطبعا وقبل كل شيء، جميع عملياتها المالية، من دون أن تكون هذه المؤسسات مضطرة إلى دفع ضريبة على ما تحققه من أرباح. كل ما في الأمر هو أنه يتعين عليها دفع ضريبة على جزء ضئيل من نفقاتها المحلية. ومن هنا، لا عجب أن يلقى هذا النموذج تجاوبا واسعا عريضا. فقائمة المنتفعين من مزاياه تبدأ بالشركات الأممية الناشطة في مجال البترول Exxon و Mobil، وتنتهي بمنتج إطارات السيارات Contnental. وعن طريق مركز مالي أسسته في مدينة Antwerpen توفر شركة أوبل على نفسها دفع الكثير من الضرائب. كما نقلت شركة فولكس ڤاجن قسمها المالي إلى بروكسل. وإلى ضاحية Zaventem انتقل المسؤولون عن التهرب الضريبي لدى دايملر بنز. أما زملاؤهم لدى BMW فإنهم يقيمون في Bornem. وهكذا، وبفضل السخاء البلجيكي نمت وترعرعت الجذور المالية التي زرعتها هذه المؤسسات في قلب الاتحاد الأوروبي، لتغدو أكثر شركاتها التابعة لها تحقيقا للأرباح أصلا.

فبناء على ماهو مُعلن في الميزانية، تزعم شركة BMW أنها حققت في فرعها البلجيكي ثلث المجموع الكلي من أرباح المؤسسة، وإن لم تُنتج هناك

حتى سيارة واحدة[7]. وأكثر سخاء وإغراء للتهرب الضريبي هو العرض الذي تقدمه الحكومة الأيرلندية لكل أولئك الذين يديرون صفقاتهم المالية، من مكتب يقع في «Dublin Docks» [منطقة منياء دبلن]. فمن كل مارك تدره الفوائد التي يجنيها، ظاهريا، الفرع المقيم في أيرلندا، لا تأخذ خزينة الدولة سوى عشرة بالمائة فقط. ولهذا السبب تقيم الآن، في المكاتب الفاخرة الواقعة في ميناء المدنية سابقا، فروع صغيرة لما يقرب من خمسمائة شركة متعدية الجنسية - شركات تُعتبر، كما يؤكد رئيس غرفة التجارة الألمانية الأيرلندية، «كبرى الشركات». فإلى جانب Mitsubishi و Chase Manhattan، صارت كل المصارف الكبيرة وشركات التأمين الألمانية ممثلة هناك. وحتى تعاونية التمويل البروتستانتية (Kreditgenossenschaft) في مدينة كاسل أمست تدير ثروة ههنا. وبلغ المجموع الكلي للمبالغ التي تخفيها الشركات الألمانية عبر أيرلندا عن أنظار دوائر الضريبة الألمانية ما يقرب من 25 مليار مارك في عام 1994، حسب تقديرات المكتب الاتحادي لشؤون المال[8].

إن آثار السياحة الضريبية، التي لا تُعيقها حدود دولية، أصبحت واضحة جلية، وإن ظل الحديث عنها محرما في المناقشات السياسية: فعلاوة على السياسة النقدية والقدرة على تحديد مستوى أسعار الفائدة وأسعار الصرف، يضيع شيئا فشيئا في الاقتصاد متعدي الجنسية موضوع رئيسي آخر من مواضيع السيادة الوطنية: السيادة الضريبية. فخلافا لما تُوحي به المعدلات الضريبية. فخلافا لا تُوحي به المعدلات الضريبية العالية الواردة في القوانين الضريبية، انخفض، في ألمانيا، متوسط الضريبة الفعلية على أرباح الشركات والعاملين لحسابهم الخاص منذ عام 1980، من 37 بالمائة إلى 25 بالمائة فقط في عام 1994، حسب ما توصل إليه المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية في برلين. وفي الواقع فإن هذا التطور ليس ظاهرة ألمانية بحتة. ففي ظل التنافس الضريبي السائد تنخفض نسبة الضرائب المفروضة على الشركات ليس في بلدان معينة فحسب، بل هي في انخفاض مستمر على مستوى العالم.

فإمبراطورية سيمنز دفعت في عام 1991 ما يقرب من نصف الربح إلى المائة والثمانين دولة، التي فيها فروع لها. وفي خلال أربع سنوات لا غير انخفضت هذه النسبة إلى عشرين بالمائة فقط.

وهكذا لم تعد الحكومات المنتخبة ديموقراطيا هي التي تقرر مستوى الضرائب، بل صار القائمون على توجيه تدفقات رأس المال والسلع هم الذين يحددون مقدار المبالغ التي يريدون دفعها، لكي تستطيع الدولة أن تؤدي المهام الموكلة إليها. ولا ريب في أن الكثير من اللاعبين الدوليين قد صار على وعي تام بهذه الحقيقة، هذه الحقيقة التي أبى رئيس دايملر بنز يورجن شرمب Juergen Schrempp إلا أن يصرح بها في نهاية أبريل من عام 1996 للجنة الضرائب في البرلمان الألماني، على الرغم من كل ما تنطوي عليه من كرب وأسى. ففي عام ألفين، على أبعد تقدير، هكذا أعلن Schrempp، عرَضا، في سياق وليمة عشاء مشتركة مع البرلمانيين، لن تدفع مؤسسته أي ضريبة على عوائدها. وزاد Schrempp في تأكيده، فراح يقول: «إنكم لن تحصلوا على شيء منا». ولم يكن بوسع ممثلي الأمة، وهم يسمعون ما حدثهم به مانفرد جرنتس Manfred Grenz، المسؤول المالي في قيادة المؤسسة، عن تسوية الأرباح مع الفروع الخارجية وعن الاستثمارات في الشق الشرقي من ألمانيا، سوى الصمت والحيرة إزاء ما يسمعون[9].

استنزاف أموال الدولة:

إن نضوب أموال الدولة بفعل الاقتصاد العابر للحدود لا ينعكس في جانب الإيرادات فحسب. فالأممية الجديدة تستحوذ على حصة متزايدة من الإنفاق الحكومي أيضا. إن التنافس على دفع أدنى الضرائب يتزامن مع تنافس على الحصول على أسخى التبرعات والمساعدات. وفي هذا السياق يُعتبر الحصول على قطع الأراضي وكل ما هو ضروري، من قبيل مد الشوارع والطرق والسكك الحديدية وإيصال الطاقة الكهربائية والماء، بلا ثمن، حدا أدنى في المستوى الدولي. أضف إلى هذا أنه حينما تنوي مؤسسة ما تشييد مصنع للإنتاج خاص بها، فإن بوسع الساهرين على احتساب التكاليف أن يتوقعوا حصول المؤسسة على إعانات ومساعدات بمختلف الصيغ والأسماء. ومن هنا، فحينما توافق الشركة الكورية متعدية الجنسية سامسونج Samsung على استثمار مليار دولار في مصنعها الجديد، المنتج للأجهزة الإلكترونية، في شمال إنجلترا، لقاء حصولها على مائة مليون من وزارة الخزانة، فإنها تكون قد تساهلت كثيرا وقبلت بسعر مناسب

جدا. فالدول والمناطق التي تتطلع لأن تشيد شركة مرسيدس بنز مصنعا في أراضيها، يتعين عليها أن تدفع ماهو أكثر من ذلك بكثير. فبالنسبة للمصنع الذي تشيده شركة مرسيدس في منطقة Lothring - Lorraine، لإنتاج سياراتها من فئة الحجم الصغير، يتحمل دافعو الضرائب في فرنسا وفي باقي دول الاتحاد الأوروبي ربع مجموع المبالغ المستثمرة، وذلك على صيغة إعانات مباشرة تحصل عليها الشركة. وإذا ما أضاف المرء إلى هذه المبالغ مقدار الإعفاءات الضريبية المتوقعة، فستكون الدولة قد شاركت، من دون أي حق لإبداء الرأي، بثلث المبالغ المستثمرة(10). وهذه ليست حالة استثنائية أبدا. فما خلا المناطق الصناعية المكتظة، يمثل عمق وسعة هذه المساعدات المتوسط السائد في أوروبا. علما بأن سُلَّم المساعدات يتوقف على نسبة البطالة في الأيدي العاملة وعلى حيرة السياسة وبالتالي فلا سقف علويا له. ففي ألاباما (Alabama) على سبيل المثال، وهي ولاية أمريكية فقيرة نسبيا، تحملت مرسيدس بنز في عام 1993 نسبة 55 بالمائة فقط من مجموع نفقات بناء مصنع جديد هناك. مقارنة بهذا، فإن الإعفاء الضريبي الكلي على مدى عشر سنوات، الذي اشترطه جنرال موتورز General Motors على بولندا وتايلاند، ابتداء من عام 1996 غاية في التواضع.

وأفلحت الحكومة الألمانية في تحقيق ذروة استقطاب الاستثمارات إلى الشق الشرقي من ألمانيا عن طريق المنح النقدية السخية. فها هي المؤسسة الأمريكية الناشطة في صناعة الأجهزة الإلكترونية (AMD)Advanced Micro Devices، تحصل على 800 مليون مارك أو ما يساوي 35 بالمائة من مجموع الاستثمارات المتوقعة، لقاء تشييدها مصنعا جديدا لإنتاج شرائح الكمبيوتر في مدينة دريسدن. بالإضافة إلى هذا تقدم الحكومة الاتحادية وحكومة مقاطعة سكسونيا الضمان لقرض يبلغ مليار مارك بالعدد والتمام. كما تقدم مجموعة مصرفية، تشارك فيها فروع مصرف الدولة في القطاعات [أي فروع المصرف المركزي] خمسمائة مليون مارك أخرى. في المحصلة النهائية لا تمول المؤسسة ولا حتى خمس إجمالي المبلغ المستثمر؛ أي أن الجزء الأعظم مما ينطوي عليه المشروع من مخاطر ومجازفات يقع على كاهل دافعي الضرائب من المواطنين(11).

وعلى نحو مشابه من هذا هي الحالة السائدة في مصانع أوبل وفولكس

ڤاجن في مدن كمنتس وموزل وايزناخ. من ناحية أخرى تلتهم المساعي التي تقدمها المصانع الألمانية لبناء البواخر Bremer Vulkan، والعملاق النرويجي في بناء البواخر Kvaerner لإصلاح حال مصانع بناء البواخر على ضفاف بحر البلطيق [أي في ألمانيا الشرقية]، وهي مساعي، تكاد أن تكون بفعل جذريتها، إنشاء جديدا، نعم تلتهم هذه المساعي حسب الخطة المرسومة مبلغا يساوي ٦,١ مليار مارك.

أضف إلى هذا أن إفلاس مجموعة مصانع Vulkan، هذه المجموعة التي كانت قد أنفقت جزءا معتبرا من المعونات الحكومية التي حصلت عليها على مصانع ألمانية غربية منهكة، قد جعل تحمل الدولة لعبء مالي إضافي يبلغ، على ما يبدو، نصف مليار، أمرا لا مناص منه. ولكن، ومهما كان الحال، فقد لمست حكومة كول في سياق مساعيها الرامية إلى إصلاح حالة الصناعة الكيماوية التي ورثتها من ألمانيا الديموقراطية [أي ألمانيا الشرقية سابقا] والواقعة حول المدن الصناعية Buna وLeuna وBitterfeld، لأول مرة على نحو بين، كيف تؤدي محاولة استقطاب المؤسسات الصناعية العالمية، عبر المنح والمساعدات المالية، إلى استنزاف أموال الدولة. ففي سياق هذه الإصلاحات وقع كول نفسه دونما بصيرة في الشرك.

«فكروا في عائلاتنا»

عندما حطت طائرة الهليوكوبتر في العاشر من مايو 1991 على أرض Schkopau [في ألمانيا الشرقية سابقا] لينزل منها هلموت كول، كان ذلك اليوم يبدو كما لو كان يوما عاديا من أيام الحملة الانتخابية الدائرة. فقد كان يود أن يتحدث من دار الثقافة التابع لمصانع Buna لكسب ثقة الناخبين و«لنشر الآمال المشرقة» في صفوفهم. لكنه سرعان ما لمس، عن كثب، الإحباط الذي عم السكان بفعل ما أصابهم من فقر وإملاق. «فكروا في عائلاتنا»، هذه هي العبارة التي صرخ بها في الحال أحد العمال الواقفين خلف الحواجز. وهناك، في داخل القاعة، راحت رئيسة النقابة العمالية في مصانع Buna تدعوه للإسراع بالخصخصة، من أجل المحافظة على الثمانية آلاف فرصة عمل المتبقية من أصل ثماني عشرة ألف فرصة عمل في السابق، على الأقل. «إني أرجوك ألا تخيب آمالنا» قالت المتحدثة إلى

المستشار متوسلة. لقد هزت هذه النداءات فيل السياسة الألمانية(*) ولامست شغاف قلبه على ما يبدو. ولما كان هو نفسه قد نما وترعرع في مدينة Ludwigshafen، المدينة التي تقع فيها مصانع BASF الكيماوية، لذا ما كان بوسع كول مقاومة ما أعرب عنه العاملون في الصناعة الكيماوية من رجاء وتضرع. فقد خرج عن خطابه المكتوب، ليعلن أنه «أمر طبيعي» ألا تُخيب آمالهم، مؤكدا أنه يقطع لهم العهد على استمرار هذه المصانع في عملها».

ولا ريب في أن هذا التعهد قد انطوى على أهداف نبيلة، إنه تعهد أملته المشاعر الإنسانية بلا شك، لكنه، مع هذا يبقى، من حيث تبعاته المالية، واحدا من أعظم الأخطاء التي اقترفها كول خلال سنوات حكمه. فمن الآن فصاعدا صارت الحكومة الاتحادية معرضة للابتزاز من قبل كل مَن يتطلع إلى ذلك. وكانت قيادات المؤسسات الألمانية الثلاث الناشطة في الصناعة الكيماوية قد رفضت ـ على الرغم من إلحاح كول عليها ـ التدخل للمشاركة في إصلاح حال المصانع القديمة العهد، وذلك بسبب وضعها الذي لا طائل منه. إلا أن الأمر كان مختلفا بالنسبة لبعض قادة المؤسسة الأمريكية Dow Chemical ، فهؤلاء أدركوا قيمة الفرصة السانحة. وبشخص برنارد برويمر Bernhard Bruemmer، الرئيس السابق لشركة Gulf Coast Operation التابعة للمؤسسة الأمريكية، والرجل الذي يدير الآن ـ نيابة عن المؤسسة الحكومية الوصية على مصانع حكومة ألمانيا الشرقية السابقة ـ أعمال مصانع Buna، بشخص رجل Dow السابق هذا، كانت المؤسسة الأمريكية مطلعة على كل المعلومات الضرورية. في بادئ الأمر ألمحت قيادة خامس أكبر منتج للكيماويات في العالم إلى أنها تفكر في الموضوع لا غير، وبالتالي فإنها لم تقدم سوى عروض غامضة غير محددة. وفي سياق مفاوضات دامت سنوات فضح محامو المؤسسة الأمريكية ممثلي المؤسسة الحكومية الوصية على المصانع فضحا تاما بكل معنى الكلمة. فبسبب التعهد الذي قدمه المستشار كان ممثلو المؤسسة الحكومية مجبرين على تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات، وعلى تقديم مجموعة لا نهاية لها من الوعود والضمانات. وأخيرا، أسفرت المفاوضات عن انتقال ملكية المصانع، التي كانت تعرف في السابق باسم BSL، إلى Dow Chemical؛ وكان محامو المؤسسة الأمريكية قد

(*) إشارة إلى ضخامة جسم المستشار الألماني هلموت كول ـ المترجم.

توصلوا إلى عقد يضمن لهم صفقة تبلغ المليارات من الماركات دون أي مخاطرة أو مجازفة. ومن أصل أربعة المليارات مارك تقرر استثمارها، لم تشارك المؤسسة الأمريكية، بناء على هذا العقد، إلا بمائتي مليون مارك، قدمتها كقرض تأخذ عليه فوائد من المصانع التي آلت إليها ملكيتها. في الوقت ذاته تعين على BVS، المؤسسة التي حلت مكان المؤسسة الحكومية الوصية، التعهد بتعويض كل الخسائر التي تُمنى بها مصانع BSL حتى نهاية عام 1999 وبحد أعلى لا يزيد عن 2,7 مليار مارك. وبما أن المصانع قد بدأت عملها الجديد محملة بخسارة دفترية تبلغ 3,2 مليار مارك، لذا فستبقى Dow معفاة من الضرائب على مدى سنوات لا يعرف مداها إلا الله تعالى، حتى إن تحققت أرباح معتبرة. بالإضافة إلى هذا فقد سُمح للمؤسسة الأمريكية أن تطهر أرض المصانع من جميع ما انتابها من تلوث بيئي وما انتشر بها من سموم كيماوية على حساب خزينة الدولة، كما أُعطيت الفرصة لأن تحصل على أنبوب يوصل المصانع بميناء روستوك البحري. مقارنة بكل هذه العطايا السخية، فإن ما تقدمه المؤسسة الأمريكية أمر يدعو للسخرية فعلا. فمؤسسة Dow تعهدت بالمحافظة على ألف وثمانية عشر ألف فرصة عمل لا غير، وحتى عام 1999 فقط. أما إذا لم تستطع الإيفاء بهذا التعهد، فإن هذا ليس بالأمر الذي يشغل بال مديري Dow. فعن كل فرصة عمل ضائعة يتعين عليها أن تدفع غرامة نقدية تبلغ 60 ألف مارك، وهو مبلغ تافه مقارنة بمجموع ما حصلت عليه.

في المحصلة النهائية ستدعم الحكومة الاتحادية كل فرصة عمل لدى مصانع BSL المملوكة الآن من قبل Dow. بمبلغ يُتوقع أن يصل إلى خمسة ملايين مارك، أي بمبلغ إجمالي يصل إلى قرابة عشرة مليارات مارك، عند أخذ المجموع الكلي لعدد فرص العمل التي تعهدت Dow بالحفاظ عليها. إنها لمهزلة حقا. فحتى لو كانت الدولة قد خصصت هذا المبلغ لبناء ناطحات سحاب في غابات Thueringen، لكانت قد شغلت وأطعمت عددا أكبر من المواطنين. أما لو كانت قد استثمرت هذه الأموال في ترميم المدن وفي المرافق السياحية والجامعات، لكانت قد أعطت الشق الشرقي دفعة قوية، بلا مراء، لأن يقترب من المستوى السائد في الشق الغربي. ولولا الزملاء العاملون لدى مجلة دير شبيغل، لما اطلع الرأي العام على الشروط المضحكة

التي بيعت وفقها مصانع مدينة Buna، فقد قضى هؤلاء الزملاء أشهرا طويلة في التنقيب عن خلفية هذا العقد. فبناء على ما قدموه من تحليل يستند إلى ما يؤكده العاملون لدى BVS، ستحقق مؤسسة Dow Chemical، من دون أن تتحمل أي مجازفة، ربحا يبلغ 1,5 مليار مارك على أدنى تقدير[12]. وعندما ظهر تحقيقهم الصحفي على صفحات المجلة، لم يكن هناك احتجاج إلا بالكاد. ولم لا ؟ فأي سياسي ذو مكانة متقدمة كان بوسعه الاعتراض ؟ وإذا كان كول قد لقي الأمرين في Buna، فإن القائمين على إدارة السياسة الاقتصادية ليسوا في وضع أفضل، فجلهم تقريبا مر بما هو مشابه لذلك، ففرص العمل هي الأول وهي الآخر.

ومن دون بصيرة يوزع وزراء البحث العلمي في كل البلدان، أيضا، الأموال التي يعملون على إدارتها . فها هي مؤسسة دايملر بنز، على سبيل المثال، هذه المؤسسة التي لم تعد تدفع الآن أي ضريبة، تحصل على ما يزيد على خمسمائة مليون مارك من ميزانية وزارة البحث العلمي الاتحادية في عام 1993. ومعنى هذا أن ما يزيد على ربع ما تنفقه الحكومة الاتحادية على تشجيع البحث العلمي، قد صار من حصة مؤسسة واحدة، مؤسسة بوسعها أن تستثمر نتائج هذه الأبحاث، غدا وفي الطرف الثاني من المعمورة قصد الحصول على المزيد من الأرباح من دون أن تخلق أي فرصة عمل في ألمانيا. لقد جنت سيمنز أيضا ثمار الحيرة التي تتخبط بها السياسة إزاء القواعد الجديدة السائدة في الحياة الاقتصادية المعولمة. فعلى مدى سنوات عديدة حذر كونراد زايتس Konrad Seitz، الرئيس السابق لهيئة التخطيط في وزارة الخارجية، ومَن سواه من أنصار السياسة الصناعية الوطنية القديمة، من مخاطر احتكار اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لإنتاج المادة الأولية الأولى في عصر المعلومات، أعني شرائح الكمبيوتر. واستجابة لهذه التحذيرات استثمرت الحكومة الاتحادية والمفوضية الأوروبية العديد من مليارات الأموال لدى المؤسسة الصناعية الأوروبية الناشطة في مجال الأجهزة والمعدات الإلكترونية، وفي مقدمتها سيمنز - ولكن من دون جدوى أبدا. فاليوم، تطور هذه المؤسسة في مقرها الرئيسي في ميونخ، معا إلى جانب خصومها المزعومين IBM وToshiba، الجيل الجديد من شرائح الكمبيوتر. وابتداء من عام 1998 ستقوم سيمنز والمؤسسة الأمريكية الناشطة

في مجال الصناعة التكنولوجية Motorola، معا، ببناء مصنع مشترك في المدينة الأمريكية Richmond، ينتج شرائح ذاكرة ذات سعة تبلغ 64 ميغابايت، جرى تطويرها بمساعدات مالية أوروبية لتكون أجدر من كل ما تم تطويره حتى الآن[13].

إن التسابق المدمر والجنوني على إعطاء الدعم المالي يميط اللثام عن تخبط السياسة والحكومات في متاهات الاقتصاد المعولم. «إن الضغط الذي تفرزه المنافسة الدولية، يدفع الحكومات على تقديم إغراءآت مالية، لا تبررها المعايير الموضوعية»، حسب ما أكد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، هذا المؤتمر، الذي يحلل باستمرار الأساليب المتبعة في منح الدعم والمساعدات المالية في العالم. ويواصل خبراء الأمم المتحدة حديثهم مؤكدين على أن إيجاد طرق جديدة «تقي من هذا الشَطَط»، قد أمسى غاية ملحة جدا[14]. ولكن ما جدوى هذه التحذيرات ؟ فلأنهم مضطرون لأن يظهروا أمام ناخبيهم بمظهر يوحي بأنهم يعملون شيئا ما لمواجهة البطالة، لم يعد السياسيون السائرون قدما في تحقيق التكامل في السوق العالمية، يدركون بأنهم يتسببون بأضرار فادحة في الأمد الطويل من جراء الإغراءات المالية المكلفة التي يقدمونها إلى المشروعات في بلادهم. فهم حينما يُنهكون موازناتهم المالية بهذه الأعباء، سعيا منهم للمحافظة على الحصة الوطنية في ثمار الاقتصاد العالمي، إنما يُخضعون دولهم لمنطق يرى الأمور من منظور المشروع الواحد، إلا أنه يقود إلى الكارثة من وجهة النظر الاقتصادية الكلية. فحتى إن لم يأخذ المرء القطاعات التي لا تستطيع، تقليديا، أن تقف على قدميها من دون دعم مالي، أعني القطاع الزراعي، والمناجم وبناء المساكن والسكك الحديدية، نعم حتى إن لم يأخذ المرء هذه القطاعات بعين الاعتبار، يكلف الآن الدعم الاقتصادي، في ألمانيا الاتحادية فقط، ما يزيد على المائة مليار مارك في العام الواحد، حسب ما تؤكده التقديرات المتحفظة.

لقد أخذ هذا التمادي في إعادة توزيع الثروة يغير، بشكل ملحوظ، الهيكل الذي يقوم عليه جوهر الدولة. وكان المنظرون الليبراليون الجدد في معهد الاقتصاد الدولي في مدينة كيل (IFW)، قد استخدموا صورة مجازية معبرة في تعليقهم على المهمة الجديدة التي تضطلع بها الدولة الآن. ففي

إحدى دراساته يرى معهد IFبأن الدولة غدت في منظور الشركات متعدية الجنسية بمنزلة «مضيف»، الأمر الذي يعني أن الشركات المتشابكة عبر الحدود الدولية قد أمست، على نحو متزايد، ذات طبيعة طُفيلية. فبضائعها تُنقل عبر الطرق وسكك الحديد الممولة من قبل الحكومة، والعاملون لديها يرسلون أبناءهم إلى المدارس العمومية وقادتها الإداريون يمتعون أنفسهم بما تقدمه المسارح ودور الأوبرا الحكومية من عروض. إلا أنها، مع هذا، لا تشارك في تمويل هذه وما سواها من المرافق العامة، إلا من خلال الضرائب المفروضة على دخول ما لديها من عمال ومستخدمين ومن خلال الضرائب المفروضة على ما يستهلكه هؤلاء العمال والمستخدمون، من بضائع. ولما كانت دخول العمال المأجورين، أيضا، تميل إلى الانخفاض بفعل المنافسة، وبما أن الدولة قد حملت، أصلا، هؤلاء العاملين أعباء مالية تفوق طاقتهم على التحمل، لذا صارت الدولة، أيضا، ترزح تحت أعباء أزمات مالية هيكلية متتالية. إن الموازنات الحكومية باتت تخضع لنفس التيار الجارف نحو الأسفل، الذي تخضع إليه دخول السكان أيضا. ويحدث هذا كله في وقت يطالب فيه السكان الحكومات في المجتمعات الصناعية المتقدمة بالنهوض بأعباء متزايدة. فالطرق التكنولوجية الجديدة جعلت صيانة البنية التحتية متزايدة الكلفة باستمرار. من ناحية أخرى يحتم تلوث البيئة عمليات إصلاح واسعة جدا. وبما أن السكان أمسوا يعمرون مدة أطول، لذا تزايد الإنفاق على المرافق الطبية وعلى الرواتب التقاعدية. وبناء على هذا كله ليس بوسع المسؤولين السياسيين، في الكثير من الحالات، سوى الحد من الإنفاق الحكومي على كل تلك المجالات والمرافق التي ليس ثمة لوبي يدافع عنها، أعني الحد من الإنفاق الحكومي على نظام الرعاية الاجتماعية والمرافق الثقافية والخدمات العامة ـ ابتداء من أحواض السباحة وانتهاء بالمدارس والجامعات. وعلى هذا النحو تتحول الدول إلى مؤسسات تنفذ إعادة توزيع الثروة والدخل القوميين من الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي إلى الفئات الموجودة في قمته. ويؤكد على هذه الحقيقة القانون الضريبي الذي قدمته الحكومة الاتحادية في صيف عام 1996، مفتتحة به المناقشات البرلمانية بشأن الموازنة الحكومية للعام القادم. فحسب هذا القانون ستنخفض عوائد قطاع الأفراد والقطاع الحكومي بمقدار 14,6

مليارا في العام الواحد، وبالمقابل، سيخفف العبء الضريبي بالنسبة للمشروعات وللعاملين لحسابهم الخاص بنفس المقدار[15].

وتعطي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، وهما البلدان اللذان خفضت فيهما الحكومة طواعية وفي وقت مبكر نشاطها، صورة عن الحالة التي سيفضي إليها ترتيب الموازنة الحكومية لمصلحة الاقتصاد الحر [الخاص]. فبالنسبة لصيانة وتوسيع البنية التحتية العمومية ثمة ضائقة مالية في كل النواحي. فمقارنة بالناتج القومي الإجمالي لا تستثمر الإدارات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، سوى ثلث ما تنفقه اليابان على الطرق وسكك الحديد والمدارس والجامعات والمستشفيات[16]. ففي واشنطن، على سبيل المثال، أضحت بنايات غالبية المدارس جاهزة للهدم. وبناء على ما يقوله عمدة المدينة، فإن المدينة بحاجة إلى 1,2 مليار دولار، إذا ما أرادت ترميم بنايات هذه المدارس. وتقدر شرطة المدينة بأنها بحاجة إلى مبلغ مشابه لإصلاح آلاتها ومعداتها وسياراتها. ويرفض الكونغرس تخصيص الأموال اللازمة، بالرغم من أن المدارس ما كانت لتحقق ماهو مطلوب منها، لولا تبرعات المتطوعين للمساعدة، وأن رجال الشرطة قد صاروا، في بعض الأحيان، مجبرين على دفع نفقات التصليح من جيوبهم الخاصة، لكي يتمكنوا من تأدية مهامهم[17]. وفي الجزر البريطانية، أيضا، وهي البلد الذي يُعتبر الدولة المثالية من حيث تطبيق النظرية الليبرالية الحديثة، توشك نظم التعليم والرعاية الاجتماعية أن تتخذ المستوى السائد في بلد نام. فمن بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين ينشأ طفل واحد في ظل الفقر والفاقة. وبسبب عدم كفاية الرعاية الاجتماعية يتعين على 1,5 مليون صبي دون الستة عشر عاما العمل من أجل كسب القوت. وفي حين يتلقى، في القارة الأوروبية، أربعة أخماس من هم في الثامنة عشرة من العمر تعليما مهنيا، يتعلم في بريطانيا أقل من نصف الصبيان شيئا جديدا في هذه المرحلة من العمر. في الوقت ذاته يرتفع معدل الأمية ارتفاعا متصاعدا. ففي استطلاع يقوم على أسس علمية لم يستطع خُمس من هم في سن الواحد والعشرين عاما إجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة شفهيا، ولم يستطع سُبْعُهم القراءة والكتابة[18].

وفي ألمانيا، البلد الغني نسبيا والذي لايزال الرفاه موزعا بين سكانه

الذين ينتظرون، تقليديا، من الدولة النهوض بالكثير من المهام والواجبات، أخذت تلوح في الأفق بدايات هذا التطور. وتعكس فرانكفورت، هذه المدينة التي تُعتبر أغنى، وفي نفس الوقت، أكثر المدن الألمانية مديونية، مغبة هذه التطورات، على نحو مثالي، فإلى عام 1990 كان ڤولكر هوف Volker Hauff، عمدة المدينة وعضو الحزب الاشتراكي الديموقراطي يعلن على الملأ: «أن ثراء فرانكفورت في خدمة الجميع». بعد ست سنوات لم يبق أمام أمين خزانة المدينة [الأسبق] وعضو حزب الخضر توم كونيجز Tom Koenigs سوى التخلي شيئا فشيئا عن هذا التعهد. ويكمن سبب ذلك، من ناحية، في تراجع أهم إيراداتها، أعني إيراداتها من الضرائب على عوائد المشروعات، إذ انخفضت هذه الإيرادات إلى ما دون المستوى الذي كانت عليه في عام 1986، على الرغم من وجود 440 فرعا مصرفيا ومن تحقق معدل نمو اقتصادي يزيد على العشرين بالمائة، ومن ناحية أخرى، في ارتفاع الإنفاق، المقرر قانونيا، على سبيل الرعاية الاجتماعية، إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في السابق. ولهذا السبب فقد تعين الآن غلق أبواب 46 مرفقا ترفيهيا. وهناك ستة من المسابح العمومية جاهزة إما للبيع أو لإغلاق الأبواب في وجه الجمهور. نعم لم يبق ثمة مال يمكن تخصيصه للمبادرات الاجتماعية، وصار تخفيض عدد مدارس الموسيقى وعدد المتاحف أمرا لا مناص منه. ولم يعد أحد مسارح المدينة يعمل سوى ستة أسابيع في الموسم الواحد؛ وبسبب انخفاض الدعم الحكومي يهدد مدير دار الأوبرا بوقف العروض. ومع أن التضحيات لاتزال طفيفة، إلا أن ثمة حدسا مرعبا يثير القلق لدى Koenigs «فإننا في طريقنا إلى فقدان القدرة على تحقيق التوازن الاجتماعي»، كما قال شاكيا. وإذا استمر هذا التطور «فسيكون التعايش السلمي بين الطبقات والقوميات وطرائق الحياة المختلفة في فرانكفورت عرضة للانهيار»[19].

مجرمون إلى أقصى مدى

لقد جعل التخفيض الإجباري في الموازنات الحكومية السياسيين حيارى، لا يعرفون كيف ينهضون بأعباء المهام الملقاة على عاتقهم؛ وعاجزين عن تحمل مسؤولية البلوى السائدة، وذلك لأن سبب هذه البلوى يكمن في ما

ينطوي عليه التقدم الاقتصادي من سلطة لا مرد لها، حسبما يزعمون. ولا ريب في أن هذا يؤدي إلى هدم أسس نظام الدولة الديموقراطية. ولاشك في أن الأزمات الدائمة في المالية الحكومية ليست سوى مظهر واحد من بين المظاهر الكثيرة للانحطاط السياسي. فإلى جانب سيادة الدولة في الأمور النقدية والضريبية، يترنح الآن ركن آخر من أركان القومية: احتكار الدولة للسلطة، فكما هو الحال بالنسبة للمصارف والمؤسسات الصناعية، ينتفع مرتكبو الجرائم متعدية الجنسية أيضا من إلغاء القيود القانونية المفروضة على الاقتصاد. فعلى مستوى كل البلدان الصناعية تتحدث دوائر الشرطة والقضاء عن طفرة بينة في نمو الجريمة المنظمة. وكان أحد موظفي الشرطة الدولية (Interpol) قد أشار إلى هذه الحقيقة بعين العقل، حينما راح يقول: «إن ما هو في مصلحة التجارة الحرة، هو في مصلحة مرتكبي الجرائم أيضا»[20]. وحسب تقديرات مجموعة خبراء، شكلتها الدول الاقتصادية السبع الكبرى في عام 1989، ارتفع حجم المبيعات في السوق العالمية للهيروين حتى عام 1990 إلى عشرين ضعفا في خلال العشرين سنة الماضية، أما المتاجرة بالكوكايين فقد ارتفعت إلى خمسين ضعفا[21]. ومَن هو قادر على المتاجرة بالمخدرات، يستطيع بلا ريب، المتاجرة بكل شيء آخر يتنافى مع القوانين. فالمتاجرة بالسجائر المهربة عن أنظار الدوائر الضريبية، وبالأسلحة والسيارات المسروقة، وبإدخال الراغبين في النزوح على نحو غير شرعي، أضحت تنافس اقتصاد السراديب المظلمة من حيث ما تدره من عوائد. فتهريب النازحين على نحو غير شرعي، وهو صيغة حديثة من صيغ المتاجرة بالرقيق، در، بمفرده على بعض العصابات الصينية (Triaden) الناشطة في الولايات المتحدة الأمريكية، أرباحا تصل إلى 2,5 مليار دولار في العام الواحد، بناء على تقدير إحدى الدوائر الحكومية الأمريكية[22].

وفي أوروبا، يعبر النمو الانفجاري في تهريب السجائر عن القوة الجديدة التي تتمتع بها الشركات الناشطة في هذه التجارة على نحو غير شرعي. وحتى وقت متأخر من فترة الثمانينيات كان التهرب من دفع ضريبة الدخان مشكلة إيطالية بالدرجة الأولى. إلا أن التنظيمات المنظمة تنظيما صارما استباحت لنفسها منذ مطلع التسعينيات العمل في مجمل الأسواق الداخلية

الأوروبية. ففي حين بلغ عدد السجائر غير المجمركة، التي صادرتها السلطات الألمانية بعد عامين 347 مليون سيجارة، ارتفع العدد في عام 1995 ليصل إلى 750 مليون سيجارة. ويساوي هذا العدد، حسب تقديرات موظفي الجمارك، خمسة بالمائة من مجموع المبيعات. ويقدر مكتب الجنايات الضريبية في كولون مقدار الخسائر السنوية التي تلحق بالضرائب الحكومية في ألمانيا فقط بمليار ونصف المليار. أما على المستوى الأوروبي فإن هذه الخسائر تتراوح ما بين ستة وثمانية مليارات مارك.

إن ازدهار عمليات التهريب لا يكمن في تقاعس الشرطة عن أداء مهامها. فالتنظيمات وطرائق عملها تكاد أن تكون معروفة على نحو جيد، كما يقول هانز يورجن كولب Hans-Juergen Kolb، رئيس الادعاء العام، الذي انكب، بصفته رئيس مجموعة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مدينة Ausburg، على دراسة هذه النشاطات الهدامة منذ عام 1992. ومصدر البضاعة الأصلي هو، عادة، المصانع الأمريكية لإنتاج السجائر، هذه المصانع التي تصدر، على نحو شرعي، مبيعاتها الأوروبية، في البدء، إلى المناطق الحرة في موانئ روتردام أو هامبورج أو إلى ما شابهها من مناطق التخزين المؤقت في سويسرا. وإلى جانب ما يشتريه المستوردون الأوروبيون الغربيون من سجائر على نحو شرعي في هذه المناطق، تشتري شركات مبهمة الهوية تقيم في قبرص أو لشتنشتاين أو بنما أيضا، كميات كبيرة لتصدرها إلى أوروبا الشرقية أو أفريقيا. وفي شاحنات خُتم عليهابالشمع الأحمر، تبدأ البضاعة رحلتها في منطقة الاتحاد الأوروبي، لا لتصل إلى هدفها المزعوم، بل لتُستبدل البضاعة المهربة، قبل عبور الحدود ثانية، ببضاعة تمويهية. وإذا ما أثارت إحدى الشاحنات الريبة لدى أحد موظفي الجمارك وشعر سائق الشاحنة بأنه قد صار مراقبا، يأمره أصحاب الصفقة عبر أجهزة الهاتف، المربوطة بالأقمار الصناعية، بالاستمرار في الرحلة على نحو طبيعي وعبور عدد من الحدود الدولية لكي يضمن ضياع أثره على أولئك الذين صاروا في ريبة من أمره. وبما أن كل شاحنة تدر ربحا يزيد على 1,5 مليون مارك، لذا فإنه بالإمكان التضحية بدفع ضريبة عن هذه الشاحنة أو تلك، أو بمصادرتها، إن تطلب الأمر ذلك. فبناء على عظمة تنامي التدفقات التجارية لم تعد أجهزة الشرطة قادرة على مراقبة سوى جزء ضئيل من مجمل الشاحنات

الناقلة للسجائر. ومن هنا فإنه لأمر يدعو للدهشة أن تستطيع أجهزة الشرطة مصادرة هذه الكميات الكبيرة من السلع المهربة. ومع هذا، فإن هذه المصادرات لا تضر عمليات التهريب هذه، فالمحققون يستطيعون إلقاء القبض، فقط، على الأعوان المناط بهم التوزيع وأولئك الناشطين في مجال النقل. أما أُولو الأمر المسؤولون عن التنظيم، فإنهم، بصفتهم أرباب عمل أسخياء، يظلون بمنأى عن الإدانة. «إننا نعرف أسماء هؤلاء القوم، لكننا نعجز عن إثبات التهمة عليهم»، كما قال Kole شاكيا، فلشتنشتاين أو بنما تظل خارج دائرة صلاحيتنا، فهنا، على أدنى تقدير، يتوقف التعاون عابر الحدود بين أجهزة الشرطة.

ويلقى المحققون صعوبات أكثر وطأة في مساعيهم لمصادرة ثروة الشركات الناشطة في مجال الجريمة. فمهما اتصفت أعمال أجهزة الشرطة والقضاء بالجدارة، تبقى الأرباح المتراكمة تستظل بمظلة سوق المال الشمولية التي لاتدركها القوانين. فسرية الأعمال المصرفية، هذه السرية التي يدافع عنها رجال المال دفاعا مستميتا، لا تحمي الهاربين من دفع الضريبة فقط. وفي هذا السياق فليس من باب المصادفة أن تزدهر أهم الواحات الضريبية على طول المسالك الرئيسية لتجارة المخدرات. «فبنما وجزر البهاما صارت مشهورة بأنها مراكز لتسوية المدفوعات (Clearing - Zentrum) في تهريب الكوكايين. وتقوم هونغ كونغ بنفس الدور بالنسبة للأرباح المتحققة في المتاجرة في الهيروين في جنوب شرق آسيا. أما جبل طارق وقبرص فإنهما تسهران على حماية رأس مال المتاجرين بالمخدرات في الشرق الأوسط وتركيا»، حسبما تؤكد الاقتصادية البريطانة Susan Strange في سياق تحليلها لدور الواحات الضريبية بالنسبة لاقتصاد السراديب المظلمة(24). من ناحية أخرى، ليس هناك قانون قادر، مهما كان صارما في مكافحة غسل أموال الجريمة، على وقف تغلغل المستثمرين الناشطين في الإجرام في القطاعات الاقتصادية الشرعية. «فهم إذا كانوا يريدون غسل الأموال التي حصلوا عليها عن طريق الإجرام، فإنهم قادرون على ذلك اليوم في كل أرجاء المعمورة دونما عقبة تذكر» كما يعترف ـ دون لف ودوران ـ المصرفي ڤولكر شتريب Folker Streib، الذي عمل في خدمة المصرف الألماني Commerzbank في آسيا وأمريكا، والذي يشرف اليوم على إدارة أحد فروع هذا المصرف

في برلين[25].

إن النتائج المترتبة تثير الرعب بلا شك. ففي منظور الخبراء، أضحت، اليوم، الجريمة المنظمة، عالميا، أكثر القطاعات الاقتصادية نموا؛ إنه يحقق أرباحا تبلغ خمسمائة مليار دولار في العام. وفي دراسة قدمها خبراء من جامعة مدينة Muenster إلى مكتب مكافحة الجرائم الاتحادي، تنبأ الخبراء بأن جرائم من قبيل المتاجرة بالبشر وإعارة العاملين على نحو غير شرعي وسرقات السيارات، وعمليات الابتزاز ستنمو في ألمانيا حتى عام 2000 بمعدل يبلغ 35 بالمائة[26]. وبالنظر لما في حوزتهم من رصيد مالي تزداد، على نحو متصاعد أيضا، قدرة كارتيلات الإجرام على إفساد نزاهة بعض الشركات الشرعية وبعض الإدارات الحكومية، بل وأكثر من هذا، هناك احتمال أن تشتري ملكيتها أو تسيطر عليها كلية. إن مخاطر هذا الاحتمال تكون أكثر وطأة، كلما كانت أجهزة الدولة أقل كفاءة. في روسيا وأوكرانيا وفي كولومبيا وهونغ كونغ تتداخل العمليات غير الشرعية والعمليات الشرعية بحيث صار يصعب وضع حد فاصل بينها. ولم يعد بمستطاع أي كان معرفة ما إذا كان هذا الجهاز أو ذاك من أجهزة الدولة يكافح من أجل فرض القانون، أم أنه يحارب بتكليف من المجرمين أنفسهم من أجل دحر خصومهم. وإيطاليا، أيضا، لم تستطع كسب الجولة في حربها ضد المافيا، على الرغم من كل النجاحات الباهرة التي حققتها في إلقاء القبض على بعض أعضائها.

فرأسمال الزعماء القدماء انتقل، بسلام، إلى أيدي ورثة مجهولي الهوية، لا يتعين عليهم أكثر من تحديث تنظيماتهم الإرهابية.

فمن مجموع الثروة التي تمتلكها التنظيمات الإرهابية الإيطالية الأربعة، وهي ثروة تتراوح ما بين 150 - 200 مليار مارك، حسبما تقول التقديرات، صادرت الدولة حتى يونيو 1996 مبلغا لا يتجاوز 2,2 مليار مارك - علما بأن هذه المصادرة ليست مصادرة نهائية، بل هي مصادرة وقتية لا غير. فمحامو الدفاع عن المافيا أقاموا دعوى قضائية ضد الدولة يطالبون فيها باسترجاع هذه المبالغ، بحجة أنها تمثل ثروة تحققت في سياق عمليات مشروعة[27].

ومن قواعدهم في البلدان المختلفة وبواسطة الحماية التي تقدمها لهم المصارف، تتغلغل شبكات الإجرام شيئا فشيئا في الدول الغنية التي لا تزال

إدارتها الأمنية والقضائية تعمل بجدارة لا بأس بها على ما يبدو. وفي ألمانيا أيضا لم يعد تنفيذ الاغتيال لحساب طرف ثالث جريمة دخيلة غريبة. وفي سياق حرب استعرت بين عصابات فيتنامية، كانت تقدم خدمات تسويقية لمصلحة مافيا السجائر في الشق الشرقي من ألمانيا، لقي حتفه في برلين تسعة عشر شخصا في النصف الأول من عام 1996. في الوقت ذاته تتوارى الحدود في التعامل الاقتصادي بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي. فمن دون علم قادة المشروعات يمكن، بسهولة، أن تتورط شركات ومصارف محترمة في عمليات غير مستقيمة. فحينما يستخدم مشروع منافس تُسيطر عليه عصابات ناشطة في مجال الجريمة، أساليب غير شرعية، فإن هناك احتمالا كبيرا لأن يحاول بعض المستخدمين اتباع نفس الأساليب رغبة في دحر هذا المنافس. أضف إلى هذا أن الرشا الكبيرة قادرة على كسر طوق العوائق الأخلاقية.

وقد كشف استطلاع للرأي قامت به مؤسسة المحاسبين القانونيين KPMG، استجوبت فيه قادة مئات من المشروعات في ثمانية عشر بلدا، أن ما يقرب من نصف هؤلاء كان يرى في الجرائم الاقتصادية المتزايدة مشكلة تقض مضجعه[28].

وهكذا أصبحت الدولة والسياسة في كل أرجاء المعمورة في موقع دفاعي بلا مراء. وقانون مكافحة الكارتيلات، وهو قانون كان في ما مضى من الزمن ركنا يضمن لاقتصاد السوق منع تآمر بعض المشروعات واتفاقها على استغلال المستهلكين أو دافعي الضرائب، قد فقد فاعليته هو الآخر أيضا. فعمليا لم يعد له تأثير في العديد من الأسواق المعولمة.

ولعل في شركات النقل الجوي وصناعات المواد الكيماوية والمتاجرة بحقوق الأفلام والبث التلفزيوني خير شاهد على ذلك. فكيف يمكن التأكد مما إذا كانت التحالفات الأوروبية - الأمريكية الثلاثة التي أنشأتها كل من، لوفت هانزا وشركة الخطوط الجوية البريطانية وشركة الخطوط الجوية الفرنسية مع شركائها الأمريكيين، قد شكلت اتفاقيات احتكارية أم لا، إذا ما تسببت هذه التحالفات في إفلاس جميع المنافسين الصغار الناشطين في النقل الجوي عبر الأطلسي؟ ومَن هو ذاك الذي ينبغي عليه منع عمالقة إعلام، من قبيل ليوكيرش و Leo Kirch وروبرت ماردوخ Rupert Murdoch

وبرتلزمان / س ت ل Bertelsmann / CLT، التعاقد على توزيع مناطق النفوذ؟

وتتسم سياسة حماية البيئة بالفشل أيضا. ففي سياق تنافسها على ما تخلفه المشروعات من فرص عمل ضحت غالبية الحكومات بكل خططها الرامية إلى إصلاح البيئة أو أجلت تنفيذ هذه الخطط. ففي صيف عام 1996 أشار غالبية خبراء الجو إلى أن كارثة الفيضانات في الصين وحالة الجفاف، المستمرة منذ ثلاث سنوات في أمريكا بشدة لا مثيل لها في هذا القرن، ليست سوى إنذار للكارثة المناخية القادمة بفعل تعاظم انحباس الغازات فوق كوكب الأرض. ومع هذا، لا شيء يحدث، وحتى تحذيرات بعض وزراء البيئة صارت ترن كما لو كانت تتفوه بها شفاه متعبة مرهقة.

إن قائمة فشل الدولة في التعامل مع فوضوية السوق العالمية تكاد تكون بلا نهاية. إذ شيئا شيئا تفقد الحكومات في أرجاء المعمورة قدرتها على أخذ زمام المبادرة في توجيه تطور أممها. فعلى كل الأصعدة يتضح للعيان الخطأ السائد في نظام التكامل العالمي: فمع أن تدفق السلع ورأس المال قد اتخذ أبعادا عالمية، إلا أن التوجيه والرقابة ظلتا مهمة وطنية. لقد صار الاقتصاد هو المهيمن على السياسة.

وبخلاف التصور الواسع الانتشار في العالم لا يؤدي عجز الدولة المتزايد إلى ضعف عام في جهاز الدولة أبدا، أو إلى «نهاية الدولة القومية» التي تنبأ بها رئيس ماكينزي Mckinsey في آسيا سابقا الياباني كينيشي أوهامه kennichi Ohmae[29]. فالدولة وحكومتها تظلان المؤسسة الوحيدة التي بمستطاع المواطنين والناخبين، مطالبتها بالسهر على العدالة والنهوض بالمسؤولية وتحقيق التحولات المطلوبة. وكذلك الحال بالنسبة للتصور من أن تشابك الشركات العالمية ذاته قادر على النهوض بمهام الدولة؛ فهذا التصور، الذي روجت له المجلة الأمريكية Newsweek، في صفحة الغلاف وهم بلا شك[30]. فمهما بلغت قدرة المشروعات من القوة والعظمة، لن يفكر أي منهم بتحمل مسؤولية ما يحدث من تطورات وتحولات خارج نطاق مشروعه. فهذا ليس من واجبه أصلا. إن قادة المشروعات هم أول من يطالب بتدخل الدولة، إذا ما أحسوا بالضائقة. ومن هنا، وبدلا من تطبيق خفض عام في الإدارة البيروقراطية، يتحقق في الكثير من الأصعدة عكس ذلك تماما. فبسبب عجزهم عن تحقيق إصلاحات جذرية، يجد بعض

الوزراء والموظفين أنفسهم مجبرين على اتباع سياسة تتعامل مع الظواهر وليس مع لب المشكلة. فعلى سبيل المثال، صارت التشريعات الألمانية لحماية البيئة تشتمل على ثمانية آلاف مادة. ولا يكمن سبب هذا العدد الكبير في ميل الألمان إلى وضع قواعد صارمة لكل صغيرة وكبيرة، بل هو يكمن، من ناحية، في سعي المسؤولين إلى عدم تعريض صحة المواطنين للمخاطر والأضرار، ومن ناحية أخرى في عجزهم عن مواجهة المخاطر المدمرة للبيئة. ولا ريب في أن حصيلة هذه السياسة العرجاء لن تكون سوى أعباء بيروقرطية لا نهاية لها. وتنطبق هذه الحقيقة على التشريعات الضريبية أيضا. فيما أن تطبيق إصلاح ضريبي يفي بمتطلبات العدالة الاجتماعية، يتنافى مع تطلعات أصحاب المشروعات والشركات، لذا اتخذ السياسيون من كل الأحزاب جملة تفضيلات لهذه المجموعة من الأفراد واستثناءات لتلك المجموعة، الأمر الذي جعل الموظفين الضريبيين أنفسهم يتخبطون في متاهات هذه التعليمات.

وتسير ردود فعل السياسة على مخاطر الجريمة على نفس النهج، ولكن بأساليب غير مأمونة العواقب. فلأنها عاجزة عن النَيل من العمود الفقري، أي رأس مال «المجرمين الآخذين بقواعد اقتصاد السوق» حسب وصف وزير الدولة للشؤون الداخلية في بافاريا هرمان ريجنزبوجر Herrman Regensburger، لذا عثر السياسيون المسؤولون عن الأمن الداخلي في دول العالم المختلفة على ضالتهم في التوسع في أجهزة الشرطة[31]. وعلى الرغم من الاحتجاج الشديد الذي أبداه المكلفون الحكوميون، المناط بهم السهر على عدم إساءة استخدام ما لدى الحكومة من معلومات تخص حياة المواطنين (Datenschutzbeauftragte)، اتفق الحزب الديموقراطي المسيحي (CDU) الحاكم مع الحزب الاشتراكي الديموقراطي (SPD) المعارض، على قانون يُجيز «التنصت» في سياق ما تقوم به الأجهزة الأمنية من تحقيقات. وبالتالي فقد صار بالإمكان التنصت على المواطنين القابعين في مساكنهم، إذا ما توافر المحققون على شك طفيف بأن هؤلاء المواطنين متورطون في إحدى الجرائم المنظمة. أما مقاطعة بافاريا فإنها كانت قد سنت، قبل عام من ذلك، قانونا يُجيز للشرطة إلقاء القبض على أي مواطن كان وفي أي وقت تشاء، حتى إن كانت الأسباب تقوم على الشبهة لاغير. إن التوسع في

أجهزة الرقابة يعطينا صورة عن الاتجاه الذي يسير فيه التطور: فإذا لم يعد بالإمكان، سياسيا، وضع حد للضغط الفوضوي الناجم عن الأسواق المتكاملة، فإنه لا بد من مكافحة النتائج بأساليب قمعية، الأمر الذي يعني أن الدولة المتسلطة ستغدو الرد المناسب على عجز السيادة عن التحكم في الاقتصاد.

إن الاستراتيجية الضرورية الصائبة واضحة وضوحا جليا بلا مراء: إنها تكمن في التعاون الدولي. فالعلماء المهتمون وحماة البيئة والسياسيون يطالبون منذ أمد طويل، بضرورة تشابك السياسات الوطنية عبر كل الحدود الدولية. والدول الصناعية الغنية على وجه الخصوص قامت فعلا، بتكثيف تعاونها في السنوات العشر الماضية، إذ ازداد على نحو كبير عدد المؤتمرات الحكومية الدولية والاتفاقيات عابرة الحدود. وذهبت أوروبا الغربية إلى الأبعد من هذا، إذ أنشأت في سياق معاهدات السوق المشتركة وتأسيس الاتحاد الأوروبي، مجلسا تشريعيا يسري مفعوله على العديد من الدول، وابتداء من مؤتمر البيئة في ريو دي جانيرو في عام 1992 وعبر مؤتمر السكان في القاهرة في عام 1995، وانتهاء بمؤتمر مستقبل المدن في إسطنبول في عام 1996، هناك سلسلة طويلة من المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة، تشير إلى أن السياسات الوطنية قد اتخذت أبعادا دولية متزايدة التأثير. إذ شيئا فشيئا يتبلور، على ما يبدو نوع من التنسيق الحكومي على المستوى العالمي. وكان بطرس غالي، أمين عام الأمم المتحدة [السابق] قد كلف مجموعة تتألف من شخصيات سياسية ريادية من كلا الجنسين لدراسة سبل هذا التنسيق. وقدمت هذه المجموعة في عام 1995 برنامجا مسهبا للسبل التي يمكن من خلالها تحقيق إدارة شمولية مُثلى للعالم (Global Governance). وكان جوهر هذا البرنامج يتمثل في إصلاح مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وبخلق «مجلس للأمن الاقتصادي» كمؤسسة مكملة لمجلس الأمن الدولي؛ وكانت هذه الاقتراحات تهدف إلى جعل منظمة الأمم المتحدة أكثر ديموقراطية وأشد قدرة على اتخاذ المبادرة(32). وفي نفس الوقت عَولَمتْ بعض المنظمات السياسية غير الحكومية، أيضا، نشاطاتها. إذ وسعت منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) ومنظمة العفو الدولية (Amnesty International)، كفاحهما من أجل حماية البيئة وحقوق

الإنسان في كل أرجاء المعمورة تقريبا، فصارتا تحظيان في الكثير من مناطق العالم بشهرة لاتقل عن شهرة الكوكاكولا، ومحطة البث التلفزيوني MTV المختصة بتقديم الأغاني والموسيقى. وكان الكثير من المراقبين قد رأى في النصر الذي حققه حماة البيئة في صيف 1995، في صراعهم للحيلولة دون إقدام شركة البترول متعدية الجنسية شل والحكومة البريطانية على إغراق قاعدة استخراج البترول المسماة Brent Spar، صيغة جديدة لسياسة تعلو على السياسة الوطنية (Supernational)، نعم رأوا فيها ديموقراطية يعبر فيها المستهلكون عن رأيهم، بمساندة وسائل إعلام يتوافر لها مراسلون في كل أرجاء المعمورة.

أيعني هذا كله أن العالم قد أخذ يقترب من التعاون الشامل الهادف إلى إنقاذ الاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي ؟ أبات الأمر لا يحتاج إلا لتحركات بسيطة حتى تتحقق الإدارة الشمولية للعالم ؟ إننا حينما نأخذ العدد الهائل للمؤتمرات والمنشورات العلمية الخاصة بهذا الموضوع بعين الاعتبار، سيبدو لنا الحال كما لو كنا نقف على عتبة عصر جديد. إلا أن الأمر ليس كذلك في الواقع، فالنتائج المتحققة حتى الآن مخيبة للآمال.

9 التوقف عن السير على غير هدى

الإفلات من المأزق

إلى أي مدى تستوعب الديموقراطية السوق ؟ حتى سنوات وجيزة كان البحث عن هذه المسألة أمرا لا طائل منه. ففي المجتمعات الغربية الديموقراطية كان اقتصاد السوق قد حقق لأعداد متزايدة من البشر حياة خالية من معاناة مادية كبيرة. «السوق زائدا الديموقراطية»، هذا هو الشعار الذي أنهى في نهاية المطاف دكتاتورية الحزب الواحد في الشرق.

ومع هذا، لا تعني نهاية النظام الشيوعي نهاية التاريخ أبدا، بل هي تعني التسارع العظيم في التحولات الاجتماعية. فمنذ ذلك الحين توسعت دائرة اقتصاد السوق العالمية لتشمل أقواما أخرى يزيد عددها على مليار إنسان، وليتحقق التشابك بين الاقتصادات الوطنية المختلفة بشكل حقيقي. إلا أنه تكشف في هذا السياق، أكثر فأكثر مصداقية التجارب المرة التي مر بها مؤسسو دولة الرعاية الاجتماعية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبات واضحا أن اقتصاد السوق والديموقراطية

«إن المرء قادر على مكافحة التكنوقراطية الدولية بجدارة، إذا ما تحداها في مجالها المحبب، أعني علم الاقتصاد، وإذا ما طرح - بديلا لما تستخدم من معارف مشوهة - معارف تتفوق عليها من حيث احترام بني الإنسان ومراعاة الحقائق السائدة».

Pierre Bourdien

أستاذ في Collège de France

في خطاب وجهه إلى

المضربين عن العمل

في Gare de Lyon

في باريس يوم 12 ديسمبر

1995

ليسا الركنين المتلازمين، اللذين يعملان بانسجام وتواؤم على زيادة الرفاهية للجميع. فالأمر الأقرب إلى الحقيقة هو أن هناك تعارضا مستمرا بين كلا النموذجين اللذين يحتلان أهمية مركزية لدى الدول الصناعية الغربية.

إن مجتمعا يقوم على أسس ديموقراطية يضمن لنفسه الاستقرار فقط، حينما يشعر الناخبون ويلمسون أن حقوق ومصالح الجميع تُراعى وتؤخذ بعين الاعتبار، وليس حقوق ومصالح المتفوقين اقتصاديا فقط. من هنا يتعين على السياسيين الديموقراطيين أن يبذلوا قصارى جهدهم على تحقيق التوازن الاجتماعي وعلى الحد من الحرية الفردية، إذا ما كانت في ذلك مصلحة المجتمع. في الوقت ذاته، لا بد من توافر الحرية للمشروعات في اقتصاد السوق، إذا ما أُريد لها أن تنمو وتزدهر. فالتطلع إلى تحقيق الربح هو المحفز الذي يحرك تلك القوى الضرورية لزيادة الرخاء عن طريق الابتكارات والاستثمارات. ولهذا السبب يحاول، منذ القدم، أرباب المشروعات والمساهمون الإعلاء من حقوق أصحاب رأس المال. ويكمن الإنجاز العظيم الذي حققته السياسة الغربية في عصر ما بعد الحرب العالمية، في المحاولة الناجحة للموازنة بين كلا القطبين. وفي الواقع، كانت هذه الموازنة هي الفكرة التي قام عليها اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية (Soziale Marktwirtschaft)، الذي ضمن لألمانيا الغربية الاستقرار والسلام طيلة أربعة عقود من السنين. إلا أن هذا التوازن يذهب أدراج الرياح في الوقت الراهن. فتدهور مقدرة الدول على توجيه السوق العالمية يؤدي إلى أن تكون المسيرة في مصلحة الأثرياء في المقام الأول. وبتجاهل عجيب غريب يتناسى مهندسو الاقتصاد الجديد المعولم الأفكار التي سار على ضوئها أولئك الذين حققوا لهم أساس نجاحهم. فهم يعتقدون أن التخفيض المستمر للأجور وزيادة ساعات العمل وخفض المساعدات والمنح الحكومية للمحتاجين، هي السبل الصحيحة «لتهيئة» الشعوب لمواجهة المنافسة المعولمة. ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سارت خطوة أبعد في هذا السياق، إذ إنها تخلت كليا عن نظام الرعاية الاجتماعية. وفي منظور غالبية قادة المشروعات والسياسيين الداعين إلى تحقيق النظام الاقتصادي الليبرالي، لن يكون الاعتراض على هذا البرنامج سوى محاولة لا طائل منها للوقوف في وجه تطور متحقق لا قدرة لأحد على وقفه. فحسبما

يقولون فإن العولمة مسيرة حتمية، لا يمكن مقارنتها إلا بالثورة الصناعية فقط. وبالتالي، فمَن يعترضها، سينهزم في نهاية المطاف، كما انهزم أولئك الذين أرادوا الوقوف في وجه الماكينة في بريطانيا في القرن التاسع عشر.

هل نتقدم عائدين إلى مرحلة الثلاثينيات المنصرمة؟

إن الشؤم كل الشؤم سينزل علينا فيما لو كان أنصار العولمة محقين في هذه المقارنة. فعصر الثورة الصناعية كان من أشد مراحل التاريخ الأوروبي بشاعة. فحينما توحدت صفوف الإقطاعيين القدماء والرأسماليين الجدد استطاعوا معا، وبما لدى الحكومة من وسائل عنف غاشمة، تقويض القيم الاجتماعية القديمة، والقضاء على قواعد النظام الحرفي وعلى الحقوق العرفية، التي كانت تضمن للفلاحين حدا أدنى من المعيشة على الأقل، نعم حينما استطاعوا إنجاز هذا كله، لم يتسببوا في بؤس وشقاء ملايين وملايين كثيرة من بني البشر فحسب، بل كانوا قد تسببوا أيضا في اندلاع حركات مضادة ما كانت أممهم قادرة على التحكم فيها، حركات أدت قواها التدميرية في بادئ الأمر إلى انهيار نظام التجارة الدولية الحرة الحديث العهد، وإلى حربين عالميتين وإلى ارتقاء الشيوعيين إلى سدة الحكم في الشق الشرقي من أوروبا في نهاية المطاف.

وكان كارل بولاني Karl Polanyi، المؤرخ الاجتماعي، الذي ترك مسقط رأسه فيينا لينزح إلى الولايات المتحدة الأمريكية. قد رسم في مؤلفه القيم «Grosse Transformation» (التحول الكبير) صورة دقيقة للآثار التي تركتها قوانين السوق على العاملين، وللكيفية التي نسفت بها هذه القوى البنى الاجتماعية القديمة، الأمر الذي أجبر الحكومات الأوروبية على التورط أكثر فأكثر في تطبيق أساليب مضادة تفتقر إلى العقلانية والحكمة. فحسب ما يقوله Polanyi فإن تأسيس أسواق تتمتع بالحرية الكاملة «لا يؤدي، أبداً، إلى القضاء على اللوائح والتدخلات [الحكومية]، بل يتسبب في زيادتها وتوسعها العظيمين[1]». ومع تكاثر موجات الإفلاس بين المشروعات وتزايد حركات التمرد والعصيان بين اولئك الذين يعانون الفاقة، اضطر الحكام أكثر فأكثر إلى الحد من حرية قوى السوق. فهم قمعوا في البداية حركات التمرد العمالية المختلفة فقط. لكنهم راحوا، في وقت لاحق، يحمون السوق

من مغبة المنافسة الزائدة على الحاجة، ومن مغبة المنافسة الأجنبية على وجه الخصوص، الأمر الذي أجبر البلدان الأخرى على الرد بالمثل. ومن هنا، لم تكن التجارة الحرة، بل «السياسة الحمائية» هي المسألة اليومية التي واجهت الحكومات منذ نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحاضر على أدنى تقدير، ومنذ العشرينيات من هذا القرن بكل تأكيد. ومن دون إرادة منها تسببت الحروب التجارية والنقدية التي شنتها هذه الحكومات بتصاعد بين، في اندلاع الركود الكبير الذي عصف في الثلاثينيات بالاقتصاد العالمي، الذي اتصف آنذاك أيضا بتشابك عظيم.

إن العرض الذي يقدمه Polanyi بشأن ردود الفعل التي نجمت عن تحرير قوى السوق لا تنطبق، آليا، على اقتصاد التقنية العالية المعولم السائد اليوم بكل تأكيد. إلا أن ما خَلَص إليه متحقق فعلا. فالتصور الذي عم الحكام المؤمنين بالاقتصاد الليبرالي في القرن التاسع عشر والذي كان مفاده، أن من الأفضل لهم ترك مجتمعاتهم تُدار من قبل نظام سوقي دولي الأبعاد ينظم نفسه بنفسه، ليس سوى «وَهْم» خطر، وَهْم يحمل في طياته أسباب فشله، وذلك لأن سياسة دع المرء يعمل بما يخدم مصلحته والبضائع تنتقل عبر الحدود، تحقيقا لربح أوفر (Laisser - Faire) تدمر الاستقرار الاجتماعي باستمرار. ولنفس هذا الوَهْم يخضع اليوم أيضا، كل أولئك الذين كتبوا على راياتهم إضعاف دولة الرعاية الاجتماعية وتحرير قوى السوق دونما قيد أو شرط. إلا أن هذه «الأصولية المؤمنة بقوى السوق ليست سوى أُمِّيَّة ديموقراطية»، كما يقول عالم الاجتماع أولريش بيكر Ulrich Becker عن الشغف الذي يكنه أولئك المجددون المزعومون، الذين لا يتعظون بدروس التاريخ، لقوانين العرض والطلب. فترويض الرأسمالية من خلال حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، لم يكن مِنَة خيرية يمكن للمرء أن يتخلى عنها عند الضيق والشدة، بل كان الرد المناسب على التوترات الاجتماعية العنيفة وعلى فشل الديموقراطية في أوروبا إبان عقد العشرينيات.

ويواصل Becker تحليله قائلا: «إن أولئك البشر الذين يتحقق لهم الحصول على سكن وعلى فرصة عمل مضمونة، أي على مستقبل مادي مأمون الجوانب، هم فقط أولئك المواطنون الذين يتبنون الديموقراطية ويضفون عليها الحيوية المنشودة. إن كلمة الحق الصادقة تصرخ بأعلى صوتها: من

دون أَمْنٍ من غوائل الدهر المادية، لا حرية سياسية. أي لا تتحقق الديموقراطية، أي سيبقى الجميع مهددين بأن تحكمهم نظم وأيديولوجيات تسلطية جديدة»[2]. ولهذا السبب يكتسب التناقض بين السوق والديموقراطية، في التسعينيات أيضا، قوة تدميرية تقض المضاجع من جديد. ولاح هذا الخطر في الأفق منذ وقت ليس بالقصير. فموجة العداء للأجانب السائدة بين السكان الأوروبيين والأمريكيين أضحت ظاهرة جلية، تأخذها السياسة بعين الاعتبار منذ أمد طويل. فللحد من نزوح اللاجئين والمهاجرين لم تعد حقوق الإنسان تحظى بالاحترام، بل صارت تُقيد من خلال قوانين هجرة وأساليب ردع تتزايد قسوة وصرامة من يوم إلى آخر، في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كل البلدان الأوروبية تقريبا.

ومن ناحية أخرى هناك حركة تهميش للفئات المستضعفة اقتصاديا في المجتمع: فالذين يعيشون على الرعاية الاجتماعية وكذلك العاطلون عن العمل والمعاقون والشبيبة غير المتعلمة لمهنة ما، يلاحظون على نحو متزايد تخلي أولئك الذين لا يزالون ينعمون بالرفاهية عن أسس التكافل الاجتماعي. فلأنهم، هم أنفسهم مهددون بالتدهور والانحطاط، لذا يتحول مواطنون سليمو الطوية إلى شوفينيين أثرياء لا يودون الاستمرار في دفع المعونات للخاسرين على طاولة القمار في السوق العالمية. ويترجم السياسيون الممثلون لهذه الجماعات اليمينية الجديدة، الملتفة في ألمانيا حول الحزب الليبرالي FDP على وجه الخصوص، الحقد المنتشر على الطفيلية الاجتماعية إلى مقولة مفادها أن تدبير الحياة في حالة الشيخوخة والمرض، وفقدان فرصة العمل يجب أن يترك للمبادرة الشخصية الفردية من جديد. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ـ حيث يقاطع الانتخابات نصف المواطنين المنتمين إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة على وجه الخصوص ـ فاز الداروينيون الاجتماعيون(*) الجدد بالأغلبية الساحقة في البرلمان نفسه، وراحوا يعملون

(*) الداروينية الاجتماعية نظرية اجتماعية متأثرة بأفكار عالم الطبيعة البريطاني تشارلز روبرت داروين (1809 ـ 1882)، صاحب النظرية التي تعزو بقاء الأنواع الحية ونمو الخصائص المفيدة لها إلى تنازعها على القوت، وترى أن الحياة صراع في سبيل البقاء. أخذت الداروينية الاجتماعية هذه الفكرة وطبقتها على المجتمع، معتبرة أن المنافسة صراع في سبيل البقاء وضمانة أكيدة لنمو الخصائص المفيدة في المجتمع. من أشهر دعاة هذه النظرية الفيلسوف الإنجليزي هربرت سبنسر (1820 ـ 1903) ـ المترجم.

الآن على فصم عرى وحدة أمتهم على غرار ما يحدث في البرازيل. وصار هذا المنطق يُطبق على النسوة أيضا. فالقرار الذي اتخذه السياسيون المسيحيون الديموقراطيون المسؤولون عن سياسة الأسرة في ألمانيا والرامي إلى قطع الأجر عن النسوة عند الوضع، يتركنا نتحسس ما ينتظر النسوة من تضحيات مادية، لا سيما أن الأمهات المضطرات إلى مد اليد إلى مكاتب الرعاية الاجتماعية لعدم وجود مَن يُعيلهن، يناضلن أصلا نضالا مريرا لتدبير القوت اليومي. وكانت صحيفة Financial Times الليبرالية قد أذاعت على الرأي العام حجة تبرر الإمعان في عزل النساء العاملات، إذ راح أحد معلقيها من الرجال يؤكد أن أخطر مشكلة تفرزها اللامساواة المتنامية تتمثل في الشبان من الرجال غير المؤهلين لمهنة معينة، إذ يميل هؤلاء إلى العنف والإجرام حينما لا تتاح لهم فرصة عمل. وبما أن النساء العاملات يستحوذن على ما يقرب من ثلثي فرص العمل غير المتطلبة لمهارة ما، لذا فإنهن ينافسن هؤلاء الشبان في الحصول على فرصة عمل. وبالتالي يكمن الحل الأفضل للمشكلة في «الحد من عمل النساء، وذلك لأنهن أقل ميلا للإجرام». من هنا يجب أن يكون المبدأ المستقبلي للسياسة الاقتصادية هو «More Jobs for boys» [فرص عمل أكثر للصبيان][3].

على هذا النحو تخلق الدول التي لا تزال تنعم بالرفاهية حتى الآن، توترات اجتماعية متصاعدة، ستعجز ، عما قريب، هذه الدول والحكومات عن التخفيف من شدتها. فإذا لم تدرأ هذه المخاطر في الوقت المناسب، فسيتشكل حتما رد الفعل الاجتماعي المضاد الذي تحدث عنه Polanyi. هذا وإنه لأمر بين أن رد الفعل هذا سيحمل في ثناياه ملامح قومية معادية لحرية التجارة الخارجية.

وكان قادة المشروعات الصناعية والاقتصاديون، الذين يتصفون بعقول أكثر تنبها وحذرا قد لمسوا هذا الخطر منذ أمد طويل. فرئيس اتحاد الصناعيين الألمان تل نيكر Tyll Necker، لم يكن وحيدا في تحذيره من «أن العولمة تؤدي إلى تسريع التحولات الهيكلية التي لم يعد عدد متزايد من الأفراد قادرا على تحمل أعبائها. كيف يمكننا إذن التحكم في هذه التحولات مع بقاء الأسواق حرة مفتوحة للجميع؟»[4]. وكان بيرسي بارنفيك Percy Barnevick، رئيس عملاق إنتاج الآلات والمكائن Asea Brown Boveri (ABB)

وهي المؤسسة الصناعية التي تمتلك ألف شركة موزعة على أربعين بلدا، قد ذهب إلى الأبعد من هذا، حينما راح يقول محذرا: «إذا تجاهلت المشروعات التحدي الذي يفرزه الفقر والبطالة، فستؤدي التوترات بين الأثرياء والفقراء إلى تصعيد بين العنف والإرهاب»(5). كما رأى كلاوس شڤاب Klans Schwab، مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي في دافوس، والذي، بصفته هذه، أبعد ما يكون عن تهمة الرومانسية الاجتماعية، رأى العلامات التي تلوح في الأفق بلغت ـ حسبما يقول محذرا ـ «مستوى صار يشكل، على نحو لامثيل له أبدا، تحديا لمجمل البناء الاجتماعي الذي تقوم عليه الديموقراطية» وأن «مشاعر الضياع والخوف» المتزايدة الانتشار توحي بُنذر انتكاسة مفاجئة لا يمكن السيطرة عليها (disruptive backlash)، إنها حركة مضادة «يتحتم أخذها مأخذ الجد». ويمضيSchwab قائلا: «إن على قادة السياسة والاقتصاد أن يبينوا، أن الرأسمالية المعولة الجديدة ستحقق النفع لغالبية [السكان] أيضا، وليس لما فيه مصلحة قادة المشروعات والمستثمرين»(6).

إلا أن المؤمنين بقوى السوق غير قادرين على إقامة هذه البينة أبدا. إن من السهولة جدا إثبات أن تعميق تقسيم العمل بين الدول يساعد على زيادة الإنتاج العالمي. فتكامل الأسواق العالمية يؤدي من وجهة النظر الاقتصادية، إلى جدارة عظيمة جدا. إلا أن عجلة الاقتصاد المعولم لاتتمتع بهذه الجدارة بالنسبة لتوزيع الثراء المُنتج، إذا لم تتدخل الدولة. فعدد الخاسرين سيتفوق تفوقا كبيرا على عدد الرابحين. ولهذا السبب بالتحديد لن يكون هناك مستقبل مُشرق للسياسة الماضية قدما حتى الآن على خلق تكامل معولم. فالسير قدما على درب التجارة العالمية الحرة لن يستمر عهدا طويلا من دون تكافل اجتماعي ترعاه الدولة. حقا إن بون ليست فيمار(*1) (Weimar) وأن الدول الأوروبية باستثناء الدول التي كانت تشكل يوغسلافيا سابقا، قد أضحت اليوم تعيش سلاما داخليا وخارجيا لم يكن له مثيل من قبل سبعين عاما. أضف إلى هذا أنه ليست هناك حركة شيوعية تسعى للإطاحة

(*1) فيمار كانت في السابق عاصمة مقاطعة فيمار ـ سكسونيا الألمانية. امتدت فترة عصرها الذهبي من عام (1775) إلى عام (1830) حيث احتضن أميرها كارل أوجست كبار مفكري عصره من أمثال جوته وشلر وهردر وفيلاند وشوبنهور ـ المترجم.

بأنظمة الحكم، وأنه لم يعد هناك جنرالات وصناعات عسكرية في أوروبا تفكر في إشعال فتيل غزوات ضد دول الجوار. إلا أن الخطر الذي يفرزه التطور الفوضوي السائد في الأسواق عابرة الحدود، هو نفس الخطر الذي يخيم على هذه الدول فيما مضى من الزمن. فإنذار انهيار عالمي الأبعاد في البورصات يلوح في الأفق، وهو أمر يعرفه أفضل من غيرهم المقامرون بالمليارات في أسواق المال المتشابكة عالميا بفضل التكنولوجيا الإلكترونية. ومن جديد تصارع الأحزاب الديموقراطية في بلد تلو الآخر سكرات الموت، وذلك لأنها لم تعد تعرف أين وكيف تستطيع أن تأخذ بيدها زمام المبادرة والسيطرة على الأمور. فإذا قصرت الحكومات برامجها على مطالبة شعوبها بتقديم التضحيات لمصلحة أقلية من السكان لاغير، فإن على هذه الحكومات أن تعلم أنها ستخسر الانتخابات إن عاجلا أو آجلا. ومع كل زيادة في البطالة أو تخفيض في الأجور تزداد أيضا، مخاطر أن ينتهج السياسيون الحيارى سياسة تحد من حرية التجارة الخارجية، وأن يتسببوا في اندلاع حرب تجارية وتنافس على تخفيض أسعار صرف العملات، مع كل ما تنطوي عليه هذه الخطوة من ردود فعل اقتصادية فوضوية وخسارة فادحة في الرفاهية بالنسبة لكل الشعوب. ولا يتوقف تحقق هذه المخاطر على فوز القوميين [الشوفينيين] أو مَن سواهم من الغلاة في الانتخابات أبدا. فالحكام الذين لا يزالون يؤمنون بحرية التجارة، سيتحولون، بين ليلة وضحاها، إلى حماة للاقتصاد الوطني من مغبة المنافسة الأجنبية، إذا ما رأوا أن في ذلك كسبا لأصوات الناخبين. إننا لانزعم أن هذا كله سيتحقق بكل تأكيد، بل نقول فقط إن الأمور يمكن أن تسير على هذا النحو فنحن نمتلك اليوم ميزة عظيمة، أعني التجربة التاريخية التي تشهد على أن الإفلات من مصيدة السوق العالمية من خلال مساع وطنية مستقلة ـ أي بمعزل عن مساعي باقي الأمم ـ أمر غير ممكن. ولهذا السبب يتعين علينا التفكير بأساليب أخرى تنسجم مع ما نهدف إليه. فمَن يريد أن يتلافى العودة إلى المشاعر القومية [العدوانية] في الشؤون الاقتصادية، يتعين عليه أن يبقى مصرا على تهذيب السوق عابرة الحدود من خلال نظام حكومي، يرعى التكافل الاجتماعي ويضمن إشراك جميع المواطنين في ثمار الارتفاع العظيم في الجدارة الاقتصادية. إن هذا فقط هو الضمانة

الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذي لا يزال يكنه المواطنون لنظام السوق العالمية المفتوحة.

ويخدع نفسه بكل تأكيد كل مَن يعتقد أن انتخاب الأحزاب الصحيحة في ألمانيا أو فرنسا أو في سواهما من البلدان الأوروبية، سيعيد ـ بحد ذاته، وبقرار سياسي ـ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إلى هذه البلدان. فليس هناك مجال للعودة إلى عصر الستينيات وأوائل السبعينيات، حينما كانت الحكومات الوطنية تتمتع باستقلالية نسبية تمكنها من فرض ضرائب تضمن تحقيق التوزيع العادل للثروة بين أبناء أممها، وتتيح لها المجال لأن تخفف من وطأة التقلبات التضخمية والانكماشية عن طريق التخطيط الحكومي للاستثمار. فالتشابك الاقتصادي قطع شوطا كبيرا. إن الأمم تسير بأقصى السرعة في تنافسها الكوني على تحقيق حصة مناسبة في السوق العالمية، الأمر الذي يعني أن عودة أي أمة من هذه الأمم إلى الانكفاء على الداخل سيكون كارثة على هذه الأمة بلا مراء.

علاوة على هذا لا يشكل الانكفاء على الداخل الهدف المطلوب أصلا. فالتكامل الاقتصادي العالمي ينطوي على فرص عظيمة بكل تأكيد. إن الارتفاع الخيالي في الإنتاجية يمكن أن يستخدم لتحرير مزيد من الأفراد من الفاقة والفقر، لتمويل الإصلاحات اللازمة للحد من الأضرار البيئية التي يفرزها اقتصاد التبذير في الدول الثرية. الأمر المهم في هذا السياق هو أن يُوجه التنافس على السوق العالمية ذو الأبعاد المدمرة حتى الآن، إلى ما يخدم المعايير الاجتماعية والديموقراطية وإلى ما يحول عولمة اللاعدالة إلى مساواة شمولية.

وهناك مقترحات استراتيجية عديدة ترمي إلى وقف التطور صوب مجتمع الخُمس الثري. وتكمن الخطوة الأولى على هذا الدرب في الحد من السلطة السياسية التي يتمتع بها الناشطون في أسواق المال. ولو فرضت ضريبة مبيعات على المتاجرة بالعملات الأجنبية وعلى القروض الخارجية، لما تعين على المصارف المركزية والحكومات في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، الخضوع بلا قيد أو شرط، لما يمليه عليها تجار المال من مطالب غير مبررة. فبدلا من الحد من الاستثمارات عن طريق الزيادة المستمرة في أسعار الفائدة، كوسيلة لمكافحة تضخم، لا وجود له، بمستطاع

هذه المصارف المركزية وهذه الحكومات معا البدء في إنعاش النشاط الاستثماري لدى المشروعات الصناعية، وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف المركزية، الأمر الذي سيعزز النمو الاقتصادي وسيرفع درجة الاستخدام[8]. ولا مناص من أن يتزامن هذا كله مع إصلاح ضريبي يفي بمتطلبات المحافظة على البيئة، إصلاح يرفع من أسعار الثروات التي تستهلك بشكل قاس ويزيد من استخدام العمل البشري، عن طريق خفض التكاليف التي تتحملها المشروعات في مجالات التقاعد والتأمين ضد المرض وضد البطالة عند تشغيلها للعمل البشري. إن هذا هو الطريق الوحيد القادر على الحد من استمرار التدمير الذي يعصف بالأساس البيئي، هذا التدمير الذي لن يترك للأجيال القادمة مزيدا من الفرص.

وبالإضافة إلى هذا، هناك اتفاق عريض على ضرورة إدخال الإصلاحات الكفيلة بتوسيع النظام التعليمي وبرفع جدارته. وإذا كان الزعم بأن المجتمع الصناعي سيتحول إلى مجتمع معلومات صحيحا، ستكون عندئذ فضيحة كبيرة أن يزداد عدد الشبان غير المتعلمين لمهنة ما في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأن تنحط الجامعات، لا لشيء، إلا لأن المشروعات الصناعية وأصحاب الثروات يتهربون من دفع الضريبة ويتسببون بذلك في خواء الموازنات الحكومية. من هنا، لا بد من زيادة الإيرادات الحكومية، ليس فقط لإعطاء عدد أكبر من المواطنين فرصة للتعلم، بل ولخلق فرص عمل أكثر من خلال الاستثمارات الحكومية على نظام نقل يفي بالمتطلبات البيئية على سبيل المثال. ولهذا السبب لا يجوز أبدا أن تبقى الفوائد التي يحصل عليها أصحاب الثروات بمنأى عن الضريبة. كما سيؤدي رفع ضريبة المبيعات على السلع الكمالية إلى عدالة ضريبية لا مراء.

شرطي العالم الخطِر

إن كل هذه المقترحات تقوم على فرضية واحدة غير متحققة في الوقت الراهن: حكومات قادرة على اتخاذ زمام المبادرة وإجراء هذه الإصلاحات للوقوف في وجه الكونية الجديدة، من دون أن تعاقب على هذه الإصلاحات بهروب رؤوس الأموال. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة

الاقتصادية والعسكرية العظمى في العالم، لذا فإنها الأمة الوحيدة القادرة على فرض تحول بهذا الاتجاه بمحض إرادتها. بيد أن التطلع إلى أن تُتخذ مبادرة أمريكية تروض قوى السوق اجتماعيا أمر غير مبرر أصلا. والأمر الأكثر توقعا هو أن تصعد الحكومات الأمريكية مستقبلا من فرض حلول مظهرية تعزز حماية تجارتها الخارجية، محاولة بذلك تحقيق أفضليات تجارية لبلدها على حساب الآخرين. ولا يتناقض هذا مع التقاليد السائدة في أمريكا. فالزعم القائل بأن أمريكا تساعد باقي العالم على حل مشاكله حبا في الخير لوجه الله لا غير، هو زعم باطل أصلا. فبغض النظر عن كل ما بينها من اختلافات، لا تحقق حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، منذ قديم الزمان، إلا ما تراه يخدم مصلحتها القومية. فمادام يتعين مكافحة إمبراطورية الشر في الشرق [أي الاتحاد السوفييتي] كان من المصلحة أن يعم الرخاء والاستقرار أوروبا الغربية أيضا، كواجهة حسنة للرأسمالية ودليل أكيد على فشل الشيوعية. إلا أن حاجة واشنطن إلى أوروبا انتفت الآن. فإذا كان إبعاد السلع والخدمات الأجنبية من السوق الأمريكية أو من الأسواق الأخرى المهمة، يحقق الأرباح للمصانع الوطنية أو للمصانع المستوطنة في الولايات المتحدة الأمريكية، فلن تتورع الحكومات الأمريكية القادمة من تقديم العون السياسي لقوى السوق. وكانت إدارة كلينتون قد قدمت إبان أزمة الدولار في عام 1995 مثالا على الصراعات الدولية القادمة. وفي أغسطس 1996 جاء المثال التالي. فبحجة مكافحة الإرهاب صادق الرئيس الأمريكي على قانون تُمنع بموجبه جميع الشركات الأوروبية واليابانية - الناشطة في مجال البترول والبناء على وجه الخصوص - من الدخول إلى السوق الأمريكية، إذا ما استمرت هذه الشركات في التعامل مع ليبيا وإيران. وفي الحال وجدت دول الاتحاد الأوروبي نفسها مجبرة على التهديد باتخاذ إجراءات مماثلة مناسبة. ولأن دولة الرعاية الاجتماعية الأمريكية قد أضحت أطلالا خربة، لا تحمي مواطنيها من موجات الأزمات المندلعة في السوق العالمية، لذا من المتوقع جدا أن يتراجع (back lash) عن العولمة ذلك البلد على وجه الخصوص، الذي حمل العالم على الخضوع لقوى السوق خضوعا مطلقا. فالعملاق الأمريكي الشمالي لا يخضع، فقط بصفته شرطي العالم المسلح، لنزوات مفاجئة دائما وأبدا، بل هو يخضع لهذه النزوات بصفته

حامي حمى التجارة العالمية الحرة أيضا[9].

الخيـــار الأوروبـــي

ولمواجهة هذه النزوات لا مناص لدول أوروبا من اتخاذ موقف موحد. ولا ريب في أن هذه المواجهة لا تعني أبدا أن تتكفئ أوروبا على نفسها تجاريا، للرد بالمثل على الانكفاء الأمريكي الشمالي الداخلي القادم في المسائل التجارية. فأوروبا تدرك على نحو جيد النتائج المدمرة التي يمكن أن تنجم عندما تتكفئ شعوب العالم على نفسها اقتصاديا. المطلوب هنا هو أن تقدم دول الاتحاد الأوروبي خيارا أوروبيا يضاهي الإيمان الأنجلوسكسوني المتطرف بقوة السوق، هذا الإيمان الذي أفرز أوخم العواقب. فاتحاد سياسي، يرتكز على عملة موحدة وعلى تاريخ مشترك يتخطى مآسي الماضي، سيكون ذا ثقل في لعبة القوى في السياسة العالمية لا يقل عن ثقل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العظمى القادمة، وهي الصين والهند. إن القوة الاقتصادية هي القوة المهمة الوحيدة في الأسواق المعولمة، كما أثبت الاستراتيجيون الأمريكيون في مسائل التجارة الخارجية منذ سنوات طويلة. من هنا، وبناء على الأربعمائة مليون مستهلك، بمستطاع أوروبا الموحدة، أيضا، أن تطور القوة الضرورية التي ستمكنها، في البداية داخليا وبعد ذلك خارجيا أيضا، من انتهاج سياسة اقتصادية تعكس، إلى حد ما، المبادئ التي نادى بها جون ماينارد كينز ولودفيج إرهارد، وليس تلك المبادئ التي نادى بها ملتون فريدمان وفريدرك فون هايك. إن أوروبا الموحدة فقط، هي القادرة على فرض شروط جديدة على الرأسمالية المعولمة السائدة الآن، شروط تفي بمستلزمات التوازن الاجتماعي والتحولات المطلوبة للحفاظ على البيئة.

بناء على هذا، فإنه لأمر خطير النتائج أن يستمر المؤمنون بالوحدة الأوروبية في الدوائر الحكومية القابعة في العواصم الممتدة من لشبونة وحتى هلسنكي، على تحقيق الوحدة الأوروبية بالأساليب التكنوقراطية فقط، أي من غير إشراك الناخبين في صياغة مستقبل أوروبا. فهذا النهج خلق أوروبا الخاضعة لمشيئة المؤسسات الصناعية، أوروبا التي يسمع بها موظفون مجهولو الهوية للنصائح التي يقدمها لهم اللوبي الصناعي في كل المجالات، فيقومون بصياغة قوانين الاتحاد الأوروبي على خطى النموذج الأمريكي

للسوق المعزز للتباين الاجتماعي، ومن دون اطلاع المواطنين بوضوح وجدية على محاسن ومساوئ هذه القوانين. وبتحقيق السوق الداخلية الموحدة أصيبت دول أوروبا بالعجز عن الشروع في الإصلاحات المطلوبة. فبسبب التشابكات البينية لم يعد أي واحد من هذه البلدان قادرا على التحرك بمفرده. من ناحية أخرى ما كانت هذه البلدان قادرة على اتخاذ قرارات بأغلبية الأصوات، وذلك لعدم توافرها على الشرعية الديموقراطية. من هنا يكمن الشرط الأساسي لتحقيق دولة أوروبية موحدة تتمتع بالحيوية في إخضاع عملية اتخاذ القرارات إخضاعا تاما للأسس الديموقراطية. فحينما يقف الرأي العام فعلا على فحوى القوانين التي تسنها مجالس الوزراء المتخصصة من خلف الكواليس، وحينما تتم مناقشة كل مشروع قانون يخص الاتحاد الأوروبي في البرلمانات الوطنية وبمشاركة متحدثين أجانب، عندئذ فقط ستكون هناك فرصة حقيقية لتحقيق الخيار الأوروبي. إن الدول الأوروبية ستستعيد قدرتها على النهوض بالإصلاح المطلوب فقط، حينما تكون المسيرة أوروبية الطابع وديموقراطية الأساس في الوقت ذاته.

ولا يعني هذا أبدا خلق جهاز بيروقراطي حكومي من جديد، يضع القواعد لكل صغيرة وكبيرة. إن العكس هو الصحيح، فعودة أوروبا إلى أولوية السياسة حيال الأمور الاقتصادية سيُزيح غول البيروقراطية عن الأرض الخصبة المغذية للتعاظم البيروقراطي حتى هذا الحين. وعلى سبيل المثال، لو رُسمت الخطوط العامة للسياسة الضريبية والمالية في الإطار الأوروبي سياسيا، وليس باتفاق يتم بين بعض الموظفين، لتم فعلا القضاء على الأساس الذي تقوم عليه الفوضى المتنامية في أساليب الجباية الضريبية في كل دول الاتحاد الأوروبي، والتي تسبب ثغراتها الدولية في خسارة الميزانية الحكومية مليارات من المال تصل قيمتها إلى ثلاث خانات سنويا. وينطبق هذا على الجهاز المتعاظم الذي يشرف على توزيع الدعم المالي على جميع المجالات. فهذا الجهاز لم يعد بمقدور أحد التحكم فيه، لا لشيء إلا لعجز دول الاتحاد الأوروبي عن اتخاذ قرار ينظم على نحو بسيط موضوع توزيع الأموال المشتركة على الموازنات الحكومية الوطنية.

ومن يزعم بأن أوروبا الموحدة لا تحظى بتأييد مواطني دول الاتحاد الأوروبي، إنما يربط الحصان من خلف العربة في الواقع. إن الديموقراطية

ليست أمرا جامدا، إنها عملية حية، والأمر الأكيد هو أن الاتحاد الأوروبي الخاضع لمشيئة التكنوقراط لا يحظى دائما وأبدا بتأييد الناخبين؛ إن الناخبين على حق في هذا، فهؤلاء التكنوقراط حولوا الأسس الديموقراطية الوطنية في البلدان المختلفة إلى مهزلة منذ سنوات كثيرة. والأمر الأكيد الآن هو أن الغالبية العظمى من الأوروبيين لا يودون، طواعية، السير في الدرب الأمريكي البريطاني المدمر اجتماعيا. فحينما يكون الاتحاد الأوروبي القائم على أسس ديموقراطية هو الطريق الوحيد المحقق للاستقرار الاجتماعي وللبيئة السليمة ولاستعادة الدولة لسيادتها، عندئذ سيحظى مشروع أوروبا الموحدة، في فرنسا وفي بلدان جنوب أوروبا وفي إسكندنافيا على أدنى تقدير، بتأييد أغلبية سياسية.

ولكن، هل هناك القوة السياسية القادرة على تحرير الاتحاد من المأزق البيروقراطي ؟ لا وجود لهذه القوة حتى هذا الحين. إلا أن ولادتها أمر ممكن بلا مراء. فهناك تلك الملايين الكثيرة من المواطنين الأوروبيين، الذين يطالبون، بطريقة أو أخرى، في أماكن العمل أو مع جيرانهم مجتمعين، وفي المبادرات الاجتماعية والبيئية الكثيرة، بخيارات تقف في وجه جنون السوق العالمية وتصون التضامن الاجتماعي. فسواء في صفوف منظمة السلام الأخضر أو في اللقاءات المحلية، أو في اتحادات النساء، وسواء في النقابات العمالية أو في الكنائس، وسواء في تقديم المساعدة للعجزة والمعاقين أو في حركات التضامن مع الدول النامية ومع المهاجرين المحتاجين إلى المساعدة والدعم، في سياق هذه المبادرات والجهود جميعا يتحمل يوميا الكثير من المواطنين تضحيات جساما بسبب شجاعتهم المدنية وتطلعاتهم لتحقيق المصلحة العامة. إن المجتمع المدني المتماسك لايزال موجودا، إنه أقوى مما يتصوره الناشطون في إطاره. كما لا يجوز للعاملين المنتظمين في صفوف النقابات أن يصدقوا الزعم القائل، بأنهم ليسوا محقين في وقوفهم في وجه المساعي الرامية إلى تخفيض أجورهم وأن هذا الموقف لن يكون أكثر من تأخير تحقيق ما لابد منه. فالعدالة ليست مسألة تقررها السوق، بل هي مسألة تتوقف على القوة التي تناضل من أجلها. من هنا، فإن الإضرابات العمالية الواسعة في فرنسا وبلجيكا وإسبانيا علامات وضاءة على الدرب الصحيح. وحتى إن خدمت هذه الإضرابات، إلى حد ما، مصالح بعض

موظفي الدولة الغارقين بالامتيازات، إلا أنها تظل، بصفتها استنكارا على إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين من الأسفل إلى الأعلى، عملا مشروعا، عملا استبانت أيضا شرعيته لغالبية المواطنين في هذه الدول. فلو لم يفهمه المواطنون على هذا النحو، لما كانوا قد أيدوه هذا التأييد الواسع. وكذلك الحال بالنسبة للتظاهرات العمالية العظيمة في لندن وبون وروما، إنها هي أيضا دليل على القوة التي يتعين تنميتها في الإطار الأوروبي، بحيث لا تكون الحكومات قادرة على تجاهلها.

ومن أجل نفس الأهداف يكافح أيضا كثير من أعضاء وممثلي الكنائس المسيحية الكبيرة، التي، وإن صارت تعاني من ضمور عدد أعضائها، تقدم العون للشبيبة الساعية إلى اتخاذ مبادرات اجتماعية ترعى مصالحها. إن المشاركة العريضة في مؤتمرات البروتستانتية في ألمانيا تشهد على الحاجة الملحة إلى التضامن وعلى رفض الحياة من دون هدى.

ومن ناحية أخرى، يعم الغليان في أوساط الطليعة الاقتصادية والسياسية في أوروبا أيضا. إذ يشعر الكثير من أفرادها بضيق شديد من استمرار أمركة القارة الأوروبية، وإن لم يعربوا عن ذلك جهارا. وقد بدأ بعض الشجعان منهم يطالبون علانية بتوجه جديد. فها هو، على سبيل المثال، رولف جيرلنج Rolf Gerling، الملياردير والمساهم الكبير في أكبر شركات التأمين الصناعي في أوروبا، يكافح بمعية زملائه من القادة في هذا القطاع المالي العظيم، من أجل إعادة هيكلة البلدان الصناعية بما يخدم المحافظة على البيئة. «إن تصوراتنا عن العالم أخذت تترنح بلامراء»، حسبما قال Gerling، ولذا فإنه يتنبأ بحدوث تحول تاريخي يشبه التحول الذي مرت به البشرية حينما انتقلت «من العصور الوسطى إلى العصر الحديث»(10). وينوي تخصيص جزء من رأسماله لتحفيز بعض المشروعات على إنتاج بضائع لا تضر بالبيئة في المستقبل. وعلى نحو يفوق ماهو سائد في ألمانيا، يشك صناعيون مؤثرون في البلدان الرومانية بصواب التوجه الذي تسير عليه دولهم في الوقت الراهن. ويعكس نداء الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى ضرورة «التحكم» في عملية العولمة رفض قادة المشروعات الفرنسية المتزايد لتنفيذ خفض الأجور وفرص العمل، دونما رغبة حقيقية منهم. وفي إيطاليا أيضا حذر الرئيس الأسبق لشركة فيات أومبرتو أجنيللي Umberto Agnelli، إذ راح

يقول: «حينما تبلغ التكاليف الاجتماعية [للتكيف مع السوق العالمية] حدا لايطاق»، عندئذ ستزدهر، في الدول المختلفة، «عقلية الانكفاء على الذات».

إن هذا كله يشير إلى توافر كل بلدان أوروبا الغربية تقريبا على الطاقة الاجتماعية الكافية، لتحقيق الإصلاحات الديموقراطية المضادة لدكتاتورية الأسواق، ولمواجهة برامج الحركة اليمينية الجديدة الرامية إلى هدم عرى التضامن الاجتماعي. وحتى الآن لم تتكون، بعدُ، في أوروبا حركة سياسية تجسد هذه الطاقة الاجتماعية. ولكن، هل يتعين أن تستمر الحال على هذا المنوال؟ إن وهن الخيار الأوروبي لا يكمن في عدم مساندة الناخبين لهذا الخيار، إنمايكمن في تشتت هذه المساندة وبعثرتها في مبادرات وطنية وإقليمية ومحلية. ولا ريب في أن أي آفاق إصلاحية جديدة، لن تكون جديرة بهذه التسمية في عصر الاقتصادات عابرة القومية، إذا ما تقوقعت في داخل حدود الدولة. فلم لا يكون في الإمكان جمع شمل الملايين من أولئك المواطنين الراغبين في العمل السياسي، فتتوحد صفوفهم في إطار تحالف يعكس المنظور الأوروبي؟ إن الاتحاد الأوروبي هو مِلكٌ لنا نحن جميعا، وليس مِلك المواطنين والتكنوقراط.

وسيكون لحصيلة النقاشات الدائرة في ألمانيا حول العولمة دور مهم، أيضا، فيما إذا تبنى مواطنو الاتحاد الأوروبي فكرة الاتحاد في الوقت المناسب، أي قبل أن يتشتت الاتحاد إلى هياكل وطنية صغيرة. ففي كل الأحزاب هناك عدد كاف من السياسيين الذين يتحسسون أن الانسياق مع تيار السوق العالمية لم يعد أمرا بالمستطاع الاستمرار فيه. فهلموت كول وخصمه الاشتراكي الديموقراطي أوسكار لافونتين Oskar Lafontaine، متفقان في الرأي من أن الاتحاد الأوروبي هو الفرصة الوحيدة التي تضمن استعادة قابلية الدولة على الحركة. ولا ريب في أن الأمر لا يتوقف عليهما فقط؛ ولكن ومع هذا، يتوقف عليهما أيضا في ما إذا سيكسر حزباهما الطوق الوطني وينزعان الحلم الأوروبي، الذي تطلع إليه قادة حزبيهما السابقين، بالحيوية الديموقراطية الضرورية. فلو كافحا معا فعلا، وبمعية نظرائهم من القادة السياسيين في باقي دول الاتحاد الأوروبي من أجل خلق الأسس الديموقراطية في الاتحاد، لرأى المواطنون الأوروبيون المؤيدون للفكرة الأوروبية الأمل الذي يتطلعون إليه بفارغ الصبر. ومن الممكن أن تحظى

هذه التطلعات بدعم الحزب الليبرالي نفسه، أو - وعلى أقل تقدير - بدعم أعضائه الذين يزعمون بأنهم المدافعون عن حقوق المواطنين المدنية. فلو استمرت الجريمة المنظمة في الازدهار على أرضية السوق الأوروبية الناشطة من دون تدخل حكومي، فلن يكون بمقدورهم تقديم حجج قوية تعارض توسيع أجهزة الشرطة والأمن.

وتحف المخاطر بالهدف الأساسي الذي يكافح من أجله أكبر أحزاب الخضر في أوروبا، أعني إعادة هيكلة المجتمع الصناعي بما يخدم المحافظة على البيئة. إنه أمر سديد بلاشك أن يكون على الدول الغنية «أن تضحي بجزء من ثرائها» لمصلحة باقي دول العالم، كما قال خبير الشؤون الضريبية في حزب الخضر أوزفالد متجر Oswald Metger، في إشارة منه إلى المواضيع التي تحظى بتأييد غالبية أعضاء حزبه[11]. فأمم الشمال، التي ترتع الآن في النعيم ولا تأبه بنتائج التبذير، لا مناص لها من أن تقوم بتحولات جذرية، تحولات ستكلفنا تضحيات جساما. إن التخلي عن اقتصاد التبذير والتركيز على تنمية الاقتصاد الخدمي وتطوير مصادر الطاقة الشمسية، وإعادة النظر في وسائط النقل بحيث تشيد المدن على نحو يخدم المتطلبات البشرية وليس متطلبات السيارات، إن هذا كله يفتح أمام دول الجنوب آفاقا لأن تستمر في عملية التنمية من دون أن تدمر بيئتها. إلا أن إعادة توزيع الثروات من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية لا يوصلنا خطوة واحدة إلى هذا الهدف، بل هو يسير بنا في الاتجاه المعاكس. فخفض المساعدات والمعونات الاجتماعية النقدية لا يتم من أجل مساعدة الدول النامية، إنما يتم خدمة لمصلحة ذلك الخُمس من أفراد المجتمع، الذي يتكون من أصحاب الثروات ومن أصحاب التخصصات العالية، الذين تتزايد دخولهم من الفوائد ومن الرواتب بنفس المقدار الذي تنخفض به وسائل عيش أربعة الأخماس المتبقين من المواطنين. ولكن، وإذا ما انتاب غالبية المواطنين الخوف من أن يكونوا هم أنفسهم أيضا في عداد الخاسرين، عندئذ لن تحظى برامج الإصلاحات البيئية بتأييد غالبية الناخبين. كما لن تحظى الإصلاحات البيئية بتأييد الأغلبية الناخبة، حينما تتوجس أن هذه الإصلاحات ستحتم عليها تخفيض المستوى الاستهلاكي الذي درجت عليه. ولربما كان ابن الطبقة الوسطى الواعية، والواثق من أن فرصة عمله في مأمن من المخاطر،

على استعداد للتخلي عن سيارته، إلا أن هذا لا ينطبق على أولئك الذين يرون فيها مطمحهم الأول والأخير.

إن السياسيين المتطلعين إلى الإصلاحات يتمتعون في نواحٍ كثيرة من الاتحاد الأوروبي بتأييد أغلبية الناخبين بلا مراء. ولكن، وإذا كان هؤلاء الإصلاحيون جادين فعلا في العمل على تحقيق التضامن الاجتماعي الوارد في برامجهم، فإن من واجبهم، والحال هذه، الوقوف في وجه تحديات الاقتصاد المعولم. وفي هذا السياق لا مناص أبدا من العمل بأبعاد أوروبية ومن تطوير الوسائل والمؤسسات التي تضمن للسياسة، القدرة على النهوض بالأعباء الإصلاحية من جديد. وتتوافر أوروبا على الأساس المتين لانطلاقتها: إنه الاتحاد النقدي. فالعملة الموحدة تمنح أوروبا القدرة على فرض شروط تفي بمستلزمات التضامن الاجتماعي على بؤرة العولمة، أعني سوق المال الدولية. من ناحية أخرى ستعزز الوحدة النقدية تشابك الدول الاتحادية على نحو، لن يكون معه أمام هذه الدول غير العثور على الصيغ الديموقراطية اللازمة لشرعية سن القوانين المشتركة، أو فشل المشروع الوحدوي برمته. وسيتوقف انتهاز هذه الفرصة على جدية السياسة، الوطنية الطابع حتى الآن، على ترك السبات المخيم عليها حاليا وتوسيع آفاق الإصلاحات المعنية عبر الحدود الوطنية في الوقت المناسب.

وكان إيتان كابشتاين Ethan Kapstein، الاقتصادي الأمريكي ذو البصيرة المتفحصة ومدير مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations في واشنطن، قد كشف عن أهمية ما نحن في صدد الحديث عنه، حينما كتب في مايو 1996 قائلا: «إن العالم يتجه دونما هوادة إلى تلك المأساة، التي ستقف حيالها الأجيال القادمة من المؤرخين حيارى يتساءلون عن سبب عدم تدبير إجراء ما بحقها في الوقت المناسب. ألم تلمس الطلائع الاقتصادية والسياسية العواقب الوخيمة التي أفرزها التطور الاقتصادي والتكنولوجي؟ وما هي العوائق التي حالت دون اتخاذهم الخطوات اللازمة لتفادي أزمة اجتماعية شمولية؟»[12].

بالنسبة لمواطني القارة الأوروبية العتيدة يعني هذا أن عليهم أن يقرروا أي عقيدة من العقيدتين المتوارثتين في أوروبا، هي التي ستحدد طبيعة أوروبا مستقبلا: العقيدة الديموقراطية، التي اندفعت شرارتها الأولى في

باريس في عام 1789(*3)، أو العقيدة التسلطية التي انتصرت في برلين في عام 1933(*4). إن الخيار بين هذه العقيدة أو تلك يتوقف علينا، نحن الناخبين، الذين لاتزال غالبيتنا العظمى ديموقراطية العقيدة. فإذا نحن أخذنا زمام المبادرة من أيدي المخدوعين الذين يعبدون الطريق أمام الحركة اليمينية الجديدة بإيمانهم المطلق بالسوق، إنما نكون قد أثبتنا أن أوروبا قادرة على تحقيق ماهو أفضل.

عشر أفكار تعوق قيام مجتمع الخمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء

أولا: اتحاد أوروبي ديموقراطي وقادر على النهوض بالتحولات المطلوبة:

إن إصلاح حال الدول الأوروبية فرادى لم يعد أمرا ممكنا في ظل التشابكات العظيمة السائدة حاليا في سوق الاتحاد الأوروبي المشتركة. ومن ناحية أخرى لم يعد اتحاد الدول الأوروبية قادرا، في صيغته الحالية، على اتخاذ وتحقيق التحولات الجذرية المطلوبة من قبيل ضريبة حماية البيئة على سبيل المثال، وذلك لعدم توافر المجالس الوزارية الاتحادية، هذه المجالس التي هي بمنزلة السلطة التشريعية الفعلية في الاتحاد الأوروبي، على الشرعية الديموقراطية اللازمة لاتخاذ القرارات بالأغلبية الساحقة. إن انتخاب مفوضية الاتحاد الأوروبي من قبل البرلمان الأوروبي، ومناقشة البرلمانات الوطنية لكل قانون أوروبي بمشاركة متحدثين أجانب، ستضفي الحيوية على الديموقراطية الأوروبية وستخلق تحالفات سياسية تتخطى الحدود الوطنية في تحقيق مراميها الإصلاحية.

ثانيا: تقوية المجتمع المدني وتعزيز مشاعره الأوروبية:

كلما كانت المخاطر التي تفرزها الفروقات المادية المتنامية أعظم على تماسك المجتمعات، زادت أهمية أن يدافع المواطنون أنفسهم عن حقوقهم الديموقراطية الأساسية وأن يعززوا التضامن الاجتماعي. فسواء في الحي السكني أو في مكان العمل، وسواء في دور الحضانة أو في سياق المبادرات الرامية إلى الحفاظ على البيئة أو في رعاية الأجانب النازحين، نعم هنا أو

(*3) أي المبادئ الديموقراطية التي نادت بها الثورة الفرنسية ـ المترجم.

(*4) في هذا العام تسلم الحزب النازي الحكم في برلين ـ المترجم.

هناك توجد إمكانيات كثيرة للوقوف في وجه تهميش المستضعفين اقتصاديا، وللعمل من أجل تنفيذ خيارات تحد من السيادة المتطرفة للسوق ومن التخلي عن أسس الرعاية الاجتماعية، وسيكون لملايين المواطنين الناشطين من أجل هذه الأهداف تأثير أعظم، متى ما نظموا أنفسهم وتضافرت جهودهم عبر الحدود الوطنية. فمن حق كل مواطن أن يشارك في صياغة المستقبل، وفيما يُقرر في بروكسل أيضا. أن التفكير على نحو كوني والعمل على نحو محلي أمر حسن، إلا أن الأحسن منه هو أن يكون العمل مشتركا عبر الحدود الوطنية.

ثالثا: الاتحاد النقدي الأوروبي:

إن توحيد الصفوف هو العامل الأوحد الذي يضفي القوة على الجهود الرامية إلى التحكم في الاقتصاد المعولم والسيطرة عليه. إن القضاء على التجزئة النقدية الأوروبية عن طريق خلق الأويرو، العملة الأوروبية الموحدة، يمكن أن يقلب رأسا على عقب توزيع القوى السائد حاليا بين أسواق المال والدول الأوروبية. إذ ستستقر أسعار الصرف وسيكون بالإمكان تحديد القيمة الخارجية للبضائع الأوروبية في الأسواق الآسيوية والأمريكية، من خلال الاتفاق مع المستوردين خلف الحدود، وليس من خلال إرادة المصرف المركزي الأمريكي وتجار المال في لندن أو نيويورك أو سنغافورة. ولو نجحت أوروبا فعلا في خلق الأويرو القوي، أي أويرو يحظى بتداول واسع، فسيتوافر الاتحاد الأوروبي عندئذ على القوة الاقتصادية الكافية، التي ستمكنه من الإصرار على منع هروب رؤوس الأموال إلى الواحات الضريبية، الأمر الذي سيجبر أصحاب الثروات على دفع الضرائب المقررة على ما يحصلون عليه من فوائد.

رابعا: توحيد القوانين الضريبية الأوروبية:

إن السياسة الضريبية هي مفتاح التوجيه الديموقراطي للتطور الاقتصادي، من دون اللجوء إلى التدخل في حركة السوق بأساليب بيروقراطية مباشرة. إلا أن الاقتصاد الأوروبي قد صار متشابكا تشابكا شديدا جدا، بحيث لم يعد هذا التوجه الديموقراطي ممكنا إلا في الإطار الأوروبي. من ناحية أخرى أصبح الإطار الأوروبي ضرورة حتمية وذلك لأن هذا الإطار هو الضمانة الوحيدة، لإنهاء التنافس السائد في داخل الاتحاد

الأوروبي على فرض أدنى الضرائب على المشروعات الصناعية وعلى استقطاب أصحاب الثروات من دافعي الضرائب.

خامسا: فرض ضريبة مبيعات على المتاجرة بالمشتقات (ضريبة توبين)، وعلى القروض الأوروبية الممنوحة إلى مصارف غير أوروبية:

يمكن خفض الأضرار الاقتصادية، الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف بفعل المضاربة، من خلال الضريبة التي اقترح الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين فرضها على المتاجرة بالعملات الأجنبية وعلى القروض. ولأن هذه الضريبة ستعوق العمليات الهادفة إلى جني الأرباح من خلال الفروقات السائدة في مستويات أسعار الفائدة بين العملات المختلفة، لذا سيكتسب المصرف المركزي الأوروبي الاستقلالية الضرورية لأن يحدد مستويات أسعار الفائدة، بما يتلاءم وطبيعة الحالة الاقتصادية الأوروبية، من دون الإذعان للسير على هدي الإملاء الأمريكي. من ناحية أخرى تقدم الضريبة على المتاجرة بالعملات الأجنبية موارد مالية ذات أهمية قصوى، في دعم تلك البلدان الأوروبية الجنوبية التي لا تستطيع مواكبة التطورات السائدة في الأسواق المعولمة.

سادسا: معايير اجتماعية وبيئية دنيا للتجارة الخارجية:

حينما تُجيز حكومات بعض البلدان النامية عمل الأطفال والتدمير الشديد للبيئة وأجور عمل متدنية على نحو شديد، بحيث لا يمكن فرضها إلا من خلال انتهاج أساليب قهرية ضد النقابات العمالية، رغبة منها في تحقيق أقصى الأرباح التجارية لحفنة ضئيلة من المواطنين الناشطين في السوق العالمية، إنما تدمر، في الواقع، موارد دولها البشرية والطبيعية. ولو فرضت منظمة التجارة العالمية (WTO) عقوبات على مثل هذه البلدان، التي يخترق الحكام فيها على نحو بين - وباعتراف المؤسسات التابعة للأمم المتحدة - حقوق الإنسان الديموقراطية والاقتصادية، لأُجبرت الطلائع، غير الديموقراطية على أدنى تقدير، على انتهاج سياسة تنموية تحقق التقدم لشعوبها فعلا.

سابعا: إصلاحات ضريبية ذات أبعاد أوروبية لحماية البيئة:

يمكن أن يؤدي فرض ضريبة على استهلاك الموارد الطبيعية إلى دعم الصناعات المنتجة للبضائع كثيفة العمل، وإلى الحد من اتساع رقعة نقل البضائع بالشاحنات، على الرغم من كل ما ينطوي عليه هذا النقل من

نتائج مدمرة للبيئة. إن هذه الضريبة ستعزز من أهمية العمل البشري وستجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة العظيمة الاستهلاك للطاقة أقل جدوى اقتصادية. أضف إلى هذا أن إعادة توزيع العبء الضريبي، سيقدم فرصة لخفض اعتماد الدولة على دخول الطبقة العاملة في تمويل ما تقدم من رعاية اجتماعية.

ثامنا: فرض ضريبة أوروبية على السلع الكمالية:

في ظل التنافس العالمي لم يعد بالإمكان فرض ضريبة على أرباح رأس المال تفوق المتوسط العالمي من دون عواقب وخيمة. فضريبة من هذا القبيل ستؤدي إلى رفع أسعار المنتجات والخدمات الأوروبية، وإلى هروب المستثمرين إلى خارج البلد فقط. ولكن، وإذا كنا نريد برغم هذا، إجبار الرابحين من العولمة على تحمل حصتهم العادلة في تمويل المهام والواجبات المناطة بالدولة، عندئذ سيكون رفع الضريبة الاستهلاكية، على السلع الكمالية بديلا مناسبا، أعني فرض ضريبة يبلغ معدلها 30 بالمائة على جميع السلع التي يتنعم بها الأثرياء: شراء الأراضي والمساكن لا لغرض السكنى بل لجني الأرباح، والسيارات الفارهة والسفن الخاصة والحلي الثمينة وعمليات تجميل الوجه وما سوى ذلك.

تاسعا: النقابات العمالية الأوروبية:

يكمن أكبر تقصير ارتكبه قادة أوروبا النقابيون في إهمالهم تأسيس تنظيم نقابي صلب ومؤثر، تنضوي تحت لوائه جميع نقابات الاتحاد الأوروبي. إن هذا هو السبب لعدم وجود مجالس عمالية أوروبية قادرة على التحرك، ولهذا السبب أيضا صار بالإمكان ابتزاز بعض العاملين في المصانع بالعاملين الآخرين في البلدان المختلفة. فلو تخطى ممثلو العمال تنظيماتهم الهزيلة ووحدوا صفوفهم أوروبيا، لأنهوا هيمنة اللوبي الصناعي الجيد التنظيم على القوانين المشرعة في بروكسل، الأمر الذي سيضمن أن يقوم الاتحاد الأوروبي بانتهاج السياسة الاجتماعية اللازمة.

عاشرا: التوقف عن تحرير الاقتصاد من دون تعزيز للرعاية الاجتماعية:

إن إنهاء احتكار الدولة لقطاعي الاتصالات وتوليد الطاقة الكهربائية، وما رافقه من مبادرات أدت إلى فتح الأسواق، التي كانت تتمتع بالحماية حتى فترة وجيزة، في وجه المنافسة الدولية، قد أدى إلى نتائج وخيمة

بالنسبة لسوق العمل. فإذا لم يكن هناك ما يضمن لنا أننا قادرون على خلق فرص عمل جديدة، بنفس المقدار الذي سنخسره بفعل عملية التحرير الاقتصادي على أدنى تقدير، فسيكون من الأفضل لنا أن نرجئ جميع عمليات فتح الأسواق للمنافسة الدولية إلى حين انخفاض البطالة مجددا.

الهوامش والمراجع

الفصل الأول:

(1) في كلمة له في سان فرانسسكو بتاريخ 1995/9/27.

(2) لقد سُمح لثلاثة صحفيين فقط بحضور جميع أعمال لجان ملتقى سان فرانسسكو في الفترة الواقعة بين 9/27 و 10/1 من عام 1995. وكان هانس ـ بيتر مارتين [أحد مؤلفي هذا الكتاب] أحد هؤلاء الثلاثة.

(3) صحيفة Wirtschaftsblatt الصادرة في 1996/6/14.

(4) صحيفة Die Woche الصادرة في 1996/1/27.

(5) صحيفة Die Zeit الصادرة في 1996/1/12.

(6) صحيفة Frankfurter Allgemeine الصادرة في 1996/1/29 و1996/4/30.

(7) صحيفة Neue Kronenzeitung الصادرة في 1996/5/14.

(8) صحيفة Frankfurter Rundschau الصادرة في 1996/3/22 وصحيفة Frankfurter Allgemeine الصادرة في 1996/6/4.

(9) مجلة Der Spiegel عدد (4) من عام 1996.

(10) كارل ماركس وفريدريش أنجلز، الأعمال الكاملة، الجزء (16)، «الأجر، السعر والربح»، الصفحات 103 ـ 152. برلين 1962.

(11) مجلة Der Spiegel عدد (4) من عام 1996.

(12) إن الاقتصادي الأمريكي Edward Luttwak هو الذي صاغ هذا المصطلح في عام 1995.

(13) صحيفة Financial Times الصادرة في 1996/4/30.

(14) بناء على حسابات Timothy Egan الواردة في مقالته:

Many Seek Security in Private Communities المنشورة بتاريخ 1995/9/3 في صحيفة York Times.

راجع أيضا: مؤلف Lester Thurow» الموسوم: The Future of Capitalism. 1996 نيويورك.

الفصل الثاني:

(1) هكذا بدت لنا الصورة إبان الزيارة التي قمنا بها في أبريل من عام 1994 اضطرارا.

(2) رحلة في يناير 1995.

(3) رحلة في يناير 1993.

(4) رحلة في مارس 1992.

(5) رحلة في فبراير 1996.

(6) حديث جرى معه في باريس بتاريخ 1992/10/27.

(7) راجع مجلة New Perspectives Quarterly عدد 1995، صفحة (3).

(8) راجع المصدر الوارد في الهامش رقم (7) صفحة (9).

(9) راجع المصدر الوارد في الهامش رقم (7) الصفحات من 13 ـ 17.
(10) راجع المصدر الوارد في الهامش رقم (7)، صفحة (2).
(11) صحيفة Die Welt عدد 1996/2/2.
(12) مجلة Der Spiegel عدد (22) من عام 1996 صفحة (99).
(13) صحيفة Sueddeutsche Zeitung عدد 1995/4/12.
(14) محطة البث التلفزيوني RTL بتاريخ 1996/5/22.
(15) أحاديث أُجريت معه منذ أكتوبر 1986. وأجري آخر حديث معه في نيويورك بتاريخ 7/23/ 1996.
(16) في زيارة لمعارض Tomsk في أبريل 1994 ولشبونة في نوفمبر 1993 ولمعرض: Coming up - Junge Kunst aus Oesterreich, Museum Moderner Kunst Stiftung Ludwig Wien, 20er Haus. في الفترة الواقعة من 1996/6/11 إلى 1996/9/15.
(17) حديث مع Peter Turrini في ديسمبر 1994 وحتى أغسطس 1996 في فيينا رتس وبريغنس. ونُشرت مقتطفات من هذه الأحاديث في مجلة Der Spiegel عدد (18) الصادر في 1995، صفحة «192» وما يليها من الصفحات.
(18) في زيارة للحفلة الموسيقية بتاريخ 1996/7/13 في فيينا وفي 1996/7/20 في نيويورك.
(19) مجلة The Economist، نقلا عن عدد مجلة Manager - Magazin الخاص الصادر في عام 1996، صفحة 9.
(20) في زيارة تمت في يوليو 1996.
(21) حديث في فبراير 1991 في ريو دي جانيرو.
(22) مجلة Der Spiegel، عدد (21) من عام 1996، صفحة 191.
(23) حديث في نوفمبر 1992 في مدينة بريمن.
(24) راجع: IDC-Deutschland Info, الصادر بتاريخ 1996/1/17.
(25) راجع: New Perspectives Quarterly، الصادرة في شتاء 1995، صفحة(21).
(26) مجلة Business Week بتاريخ 1995/4/24.
(27) مجلة Business Week بتاريخ 1996/1/22.
(28) صحيفة Welt am Sonntag بتاريخ 1996/6/25.
(29) في رحلة إلى أتلانتا في الفترة الواقعة بين 1996/7/19 و1996/7/21.
(30) حديث في أتلانتا بتاريخ 1996/7/20.
(31) راجع: World Resources 1996 - 1997, The Urban Environment, washington D.C., p.3.
(32) في كلمة أمام المؤتمر الاجتماعي الذي نظمته الأمم المتحدة في مارس 1995.
(33) راجع:UNDP Human Development Report 1996 ، نيويورك، يوليو 1996.
(34) راجع:OECD-Datenbasis, Recherche in Paris ، يوليو 1996.
(35) حديث مع Dinesh B. Mehta في برلين بتاريخ 1996/3/20.
(36) راجع:OECD-Datenbasis, Recherche in Paris, ، يوليو 1996.
(37) New Perspectives Quarterly عدد 1994، صفحة (2).
(38) ORF-Teletext بتاريخ 1996/8/10. وكذلك صحيفة Frankfurter Rundschau بتاريخ 1996/6/26.
(39) راجع الدراسة التي قدمتها المجموعة البحثية المختصة في دراسة أسباب الحروب في

جامعة هامبورغ. وقد استقينا فحوى هذه الدراسة من صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung الصادرة في 1996/6/26.

(40) Robert D. Kaplan, Die kommende Anarchie, in: Lettre الصادرة في ربيع 1996، صفحة54.

(41) المصدر السابق، صفحة 58.

(42) Foreign Affairs, Concil on Foreign Relations, Suimmer 1993, pp 22.

(43) أحاديث أُجريت في القاهرة في الفترة الواقعة بين 1994/9/12 و1994/9/14.

(44) مجلة Der Spiegel عدد (23) من عام 1996، صفحة 158.

(45) world Urbanization Prospects, The 1994 Revision, New York, p 105.

(46) صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/6/4.

(47) مجلة Der Spiegel عدد (23) من عام 1996، الصفحة (156) وما يليها من الصفحات.

(48) The Economist, 29, 7, 1995.

(49) حديث أُجري في بون في ديسمبر 1992.

(50) Foreign Affairs, Council on Foreign Relations, March/April 1996, pp. 86.

(51) مجلة Der Spiegel عدد (2) من عام 1993، صفحة 103.

(52) تقرير الأمم المتحدة عن التنمية الصادر في عام 1994. راجع أيضا التقرير الصادر عن معهد التنمية الاجتماعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة: States of Disarray 1995.

(53) راجع الهامش 52.

(54) راجع: World Resources 1996/ 97, New York, Oxford 1996

(55) مجلة Der Spiegel عدد (23) من عام 1996، صفحة 168.

(56) Der Standard بتاريخ 1996/6/14.

(57) راجع: Foreign Affairs, Council on Foreign Relations, January/ Februar 1996, p. 65.

(58) راجع: World Resources 1996/ 97, New York, Oxford 1996.

(59) راجع: Odil Tunali, in: World-Watch, Das globale Umweltmagazin, 2/96. S.27 ff.

(60) راجع: World-Watch, Das globale Umweltmagazin, 2/ 96, S.31.

(61) مجلة Der Spiegel عدد (2) من عام 1993، صفحة 106.

(62) راجع: World Resources 1996/97, New York, Oxford 1996

(63) مجلة Newsweek بتاريخ 1994/5/9.

(64) في زيارة في أبريل 1994.

(65) مجلة Newsweek بتاريخ 1994/5/9.

(66) ORF-Teletext بتاريخ 1996/6/13.

(67) حديث أجري في يونيو 1996.

(68) حديث أجري بتاريخ 1995/10/19 في فيينا.

(69) راجع: Von Weizsaecker, E.U., Lovins, A.B., Lovins, H.L., Faktor vier. Doppelter Wohlstand-halbierter Naturverbranch, Muenchen 1995.

(70) راجع: The Crucial Decade: The 1990s and the Global Environment Challege. World Resources Institute, Washington, D.C. 1989.

(71) حديث في يونيو 1989 في واشنطن العاصمة.

(72) أحاديث مع Lester Brown و Chris Flavin و Hialry Frech من World-Watch Institute على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ريو دي جانيرو في يونيو 1992.

(73) حديث في باريس بتاريخ 1992/10/27.

(74) آخر هذه التقارير كان تقرير Lester R. Brown الموسوم: State of the world, New York, 1996, London 1996.

(75) حديث أجري في سان فرانسسكو بتاريخ 1995/9/27.

(76) صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/5/7.

(77) نفس الهامش السابق.

(78) حديث أجري في باريس في ديسمبر 1991.

(79) صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1995/2/9، صفحة 15.

(80) راجع: Weiner, Myron: The Global Migration Crisis, MIT, New York 1995

(81) نفس المصدر السابق.

(82) حديث أجري في باريس بتاريخ 1992/10/27.

الفصل الثالث:

(1) حديث أجري في واشنطن العاصمة بتاريخ 1996/2/6.

(2) International Herald Tribune, 16 , 1 , 1995.

(3) Financial Times, 26 , 1 , 1995.

(4) حديث أجري في واشنطن العاصمة بتاريخ 1996/2/6.

(5) Financial Times, 16 , 2 , 1995.

(6) International Hearld Tribune, 2 , 2 , 1995..

(7) حديث أجري يوم 1996/1/29.

(8) International Hearld Tribune, 2 , 2 , 1995.

(9) International Hearld Tribune, 3 , 4 , 1995.

(10) المصدر السابق.

(11) The Economist, 7 , 10 , 1995.

(12) بناء على حسابات بنك التسوية الدولية (BIZ) بلغت قيمة المعاملات اليومية (1,25) بليون دولار. وكانت هذه الحسابات قد تمت بناء على معطيات العام 1994. ومنذ هذه السنة يقدر الخبراء في شؤون المال أن هذه العمليات تنمو بمعدل يبلغ 15 بالمائة في السنة، أي أن القيمة قد تجاوزت الآن القيمة التقديرية (1,5) بليون.

(13) حديث أجري مع الناطق باسم وكالة رويترز Peter Thomas يوم 1996/1/25 في لندن.

(14) Der Spiegel عدد (12) من عام 1994.

(15) بناء على حسابات:

Euro - Currency - Standig - Committee العائد إلى مجموعة الدول العشر الأعضاء في بنك التسوية الدولية (BIZ) نقلا عن عضو إدارة المصرف المركزي الألماني Edgar Meister: Derivate aus der Sicht der Bankenaufsicht. محاضرة ألقيت بتاريخ 1996/1/29

(16) بناء على ما يقوله الرئيس السابق لدى المصرف المركزي في هامبورغ:: Wilhelm Noelling, in: Die Finanzwelt Vor sich selbst schuetzen, Die Zeit عدد 1993/11/5.

(17) حديث أجري في واشنطن بتاريخ 1996/1/31 وقد غيرنا اسم الشخصية التي أجري الحديث معها بناء على رغبة هذه الشخصية.

(18) استقينا صورة الهجوم الذي شُن على نظام النقد الأوروبي من العرض الجيد الذي قدمه: Gregory J. Millman: The Vandals Grown, How Rebel Currency Traders Overthrew the worlds Central Banks, New York 1995.

(19) استقينا الأرقام والاستشهادات من: Steven Saloman, The Confidence Game, How Unelected Central Bankers are gouverning changed World Economy New York 1995.

(20) Vereinigte Wirtschaftsdienste, 16, 10, 1993.

(21) صحيفة Fankfurter Allgemeine Zeitung بتاريخ 1996/2/3.

(22) في «مقتطفات من الصحافة» التي نشرها المصرف المركزي الألماني بتاريخ 1995/9/28.

(23) The Economist, 7, 10, 1995.

(24) راجع: Erich Dieffenbacher: Organisation Business Crime Control, Off - Shore - Bank plaetze.: محاضرة ألقاها في الندوة التي نظمتها مؤسسة Friedrich - Ebert - Stiftung في تاريخ 1993/10/7 تحت شعار: «Geldwaesche» (غسل الأموال).

(25) صحيفة Fankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1995/11/17.

(26) حديث أجري في برلين يوم 1996/1/8.

(27) التقرير الذي قدمته في أكتوبر 1995 المجموعة البحثية المختصة بشؤون «الأموال الشرقية» لدى وزارة العدل والشرطة السويسرية.

(28) بناء على تقرير وثائقي داخلي أعدته وزارة المالية الاتحادية صيف 1995.

(29) راجـــــع: Jean - Francois Couvrat / Nicolas Pless, Das Verborgene Gesicht der Weltwirtschaft, Muenster 1993.

(30) Newsweek, 3, 10, 1994.

(31) حديث أجري في نيويورك يوم 1996/2/1.

(32) صحيفة Handelsblatt, 25, 1, 1996.

(33) صحيفة New York Times, 27, 2, 1995.

(34) النقطة الواحدة تساوي (0,1) بالمائة راجع بهذا الشأن: Financial Times, 24, 1, 1996.

(35) وردت هذه المعلومات في الإجابة التي قدمتها وزارة المالية الاتحادية على سؤال أحد البرلمانيين التابعين للحزب الاشتراكي الديموقراطي. راجع صحيفة Frankfurter Rundschau, 10, 9, 1995.

(36) راجع التقرير الذي أعدته لجنة الخبراء المستقلين (المسمى تقرير Rueding) بتكليف من المفوضية الأوروبية والمنشور في لوكسمبورغ في عام 1992.

(37) The Economist, 7, 10, 1995.

(38) Deutsche Bank Research. واستقينا هذه المعلومات من صحيفة Fankfurter Allgemeine Zeitung الصادرة يوم 1996/3/15.

(39) The Economist, 29, 4, 1995.

(40) The Economist, 7, 10, 1995.

(41) «مقتطفات من الصحافة» نشرها المصرف المركزي الألماني يوم 1996/1/11.
(42) حديث أجري في لندن يوم 1996/1/31.
(43) International Herald Tribune, 22, 4, 1995.
(44) مجلة Wirtschaftswoche 20, 4, 1995.
(45) حديث أجري في برلين في يونيو 1995.
(46) Reuters, 19, 2, 1996.
(47) تناول قصة Negara بالتفصيل:
G. Millman, The Vandals Crown, New York 1995, S. 225 ff.
(48) The Economist, 18, 11, 1995.
(49) Fankfurter Allgemeine Zeitung.
(50) صحيفة Berliner Zeitung, 8, 3, 1996.
(51) Fankfurter Allgemeine Zeitung, 2, 9, 1996.
(52) The Economist, 3, 2, 1996.
(53) راجع: James Tobin, A Proposal for international Monetary Reform, in: The Eastern Economic Journal 3 - 4, July / October 1978.
(54) فعلى سبيل المثال يقدر الاقتصادي الأمريكي David Felix أن قيمة المعاملات ستظل تساوي (72) بليون دولار في العام عند فرض معدل ضريبي يساوي واحدا بالمائة. أي أن الدول ستحقق عوائد ضريبية تبلغ (720) مليار دولار.
(55) راجع: Joerg Huffschmid, Funktionsweise, Nutzen und Grenzen der Tobin - Tax, in: Informations brief weltwirtschaft und Entwicklung, Sonderdienst 8/1995.
(56) حديث أجري في يونيو 1995.
(57) راجع: Alexander Schrader, Devisenumsatzsteuer: Scheitern programmiett in: Deutsche Bank Research. Bulletin 26.6.1995.
نقلا عن: Hoerg Huffschmid، راجع الهامش (55).
(58) نقلا عن Gregory Millman، صفحة (231).
(59) صحيفة Sueddeutsche Zeitung عدد 1995/3/21.
(60) راجع: Barry Eichengreen / James Tobin / Charles Wyplosz, Two Cases for sand in the wheels of International finance, in: The Economic Journal 105, 1995.
(61) صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1995/3/17.
(62) Wall street Journal عدد 1993/9/16.
(63) Vereinigte Wirtschaftsdienste عدد 1993/9/30.
(64) راجع مؤلف G. Millman المذكور في الهامش رقم 47، صفحة 225.
(65) بناء على التقديرات التي قدمها Roland Leuschel، رئيس العمليات الاستراتيجية لدى مصرف Lambert في بروكسل في سياق الحديث الذي أجري معه يوم 1996/1/30 في بروكسل.
(66) راجع: Julia Fernald u.a., Mortgage Security Hedging and the Yield Curve, Federal Reserve Bank New York, Research Paper no. 9411, August 1994.
(67) مجلة Der Spiegel عدد 12 من عام 1994.

(68) راجع المصدر المذكور في الهامش 67.
(69) مجلة Wirtschaftswoche عدد 47 من عام 1994.
(70) راجع:, Wilhelm Noelling, Die Finanzwelt vor sich selbst schuetzen المنشور في صحيفة Die zeit عدد 1993/11/5.
(71) راجـــــــــع: Felix Rohatyn, Globale Finanzmaerkte: Notwendigkeiten und Risiken, in: Lettre international, Nr. 48, Herbst 1994.
وكذلك:.America in the year 2000
محاضرة ألقاها المؤلف المذكور في منتدى Bruno Kreisky يوم 1995/11/8 في فيينا.
(72) صحيفة Handelsblatt عدد 1995/4/13.
(73) وكالة الصحافة الألمانية بتاريخ 1995/1/27.
(74) صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1995/12/13.
(75) محاضرة ألقاها في 1996/1/29 عضو مجلس إدارة المصرف المركزي الألماني Edgar Meister.
(76) حديث أجري في فرانكفورت يوم 1996/1/21.
(77) حديث أجري مع David Thomas، المتحدثة باسم Euroclear في بروكسل بتاريخ 1996/1/21.
(78) International Herald Tribune عدد 1996/2/5.
(79) مجلة The Economist عدد 1996/2/17.
(80) International Herald Tribune عدد 1996/6/4.

الفصل الرابع:

(1) The Economist عدد 1995/1/7.
(2) نقلا عن صحيفة Die Zeit عدد 1995/11/24.
(3) Financial Times عدد 1996/3/28.
(4) Financial Times عدد 1996/7/3.
(5) International Herald Tribune عدد 1995/8/29.
(6) كل الا ستشهادات منقولة عن: Thomas Fischermann, Mitleid fuer die erste Welt, Die Zeit, 3.11.1995.
(7) بناء على إحصائيات مكتب العمل الاتحادي نقلا عن صحيفة Die Zeit عدد 1995/11/24.
(8) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. حتى عام 1990 اقتصرت العضوية في هذه المنظمة المقامة في باريس على ثلاث وعشرين دولة صناعية «غربية»، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان أستراليا، نيوزلندا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، أسبانيا، البرتغال، هولندا، الدنمارك، اليونان، أيرلندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، السويد، النرويج، فنلندا، إسكتلندا، النمسا، وسويسرا. في وقت لاحق انضمت إلى المنظمة خمس دول، أقل تطورا اقتصاديا هي: تركيا، المكسيك، المجر، التشيك وبولندا.
(9) صحيفة Die Woche عدد 1993/9/12.
(10) Wall Street Journal Europe عدد 1993/3/12.
(11) راجع: Edzard Reuter, wie schafft bessere Erkenntnis besseres Handeln?

محاضرة ألقاها في: Alfred Herrhausen - gesellschaft في يونيو 1993.

(12) مجلة Der Spiegel عدد 4 من عام 1996.

(13) راجع: World Trade Organisation, Trends and Statistics, 1995. Genf.

(14) نقلا عن: Elmar Altvater / Birgit Mahnkopf, Grenzen der Globalisierung, Muenster 1996.

(15) راجـــع: United Nations Conference on Trade and Devlopment (UNCTAD), World Investment Report 1995, New York / Genf.

(16) راجـع: Paolo Cecchini u.a., Europa 92: Der Vorteil des Binnenmarktes, Baden Baden 1998.

(17) Financial Times عـدد 1996/2/26.

(18) بناء على تحقيق صحفي ورد في In these Times الصادر في 1995/12/26.

(19) بيانات مستقاة من: In these Times الصادرة في 1995/12/5.

(20) Business week عـدد 1995/10/16.

(21) صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/4/29 ومجلة Der Spiegel عدد 15 من عام 1996.

(22) البيانات مستقاة من:

U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports.

نقلا عن. Lester Thurow, The Future of Capitalism, New York 1996

(23) البيانات مستقاة من: Simon Head, Das Ende der Mittelklasse, in: Die Zeit, 26.4. 1996.

(24) راجع مؤلف Lester Thurow المذكور في الهامش رقم (22)، صفحة 180.

(25) بناء على حسابات صحيفة New York Times القائمة على الإحصائيات المقدمة من قبل وزارة العمل الأمريكية. راجع صفحة Internatilnal Herald Tribune عدد 1996/3/6.

(26) راجع: Phillip Cook / Robert Frank, The Winner - Take - All Society, New York 1995.

(27) International Herald Tribune عـدد 1995/11/17.

(28) المصدر السابق.

(29) راجع: Robert Reich, Die neue Weltwirtschaft, Frankfurt/ Berlin 1993. وكذلك صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung عـدد 1996/4/29.

(30) راجع مؤلف Lester Thurow المذكور في الهامش رقم (22)، الصفحات 126 و 165 و166.

(31) نقلا عن: Silvio Bertolami, Wir Werden alle durch den Fleischwolf gedreht, in: Die welfwoche, 31.8.1995.

(32) صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/4/29.

(33) نقلا عن مؤلف Simon Head المذكور في الهامش رقم (23).

(34) راجع: Stephan Roach, America's recipe for industrial extinction, in: Financial Times عـدد 14/ 1996/5.

(35) Financial Times عـدد 1996/5/14.

(36) بناء على البيانات التي قدمتها الشركة نفسها. واستقينا هذه المعلومات من مجلة Focus عدد 45 من عام 1995.

(37) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/5/29 وكذلك Internatilna Herald Tribune عدد 29/ 1996/2.

(38) نقلا عن Heinz Bluethmann, Abschied auf Raten, in: Die Zeit, 8.9.1995 .
(39) مجلة Der Spiegel عدد 16 من عام 1996.
(40) The Economist 1995/10/14.
(41) صحيفة Le Monde diplomatique عدد أكتوبر 1995.
(42) Reuters بتاريخ 1996/3/19.
(43) صحيفة Die zeit عدد 1996/7/22.
(44) Der Standard عدد 1996/5/25.
(45) صحيفة Die Tageszeitung عدد 1996/3/6.
(46) Bloomberg Business بتاريخ 1996/3/18.
(47) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/6/3.
(48) Frankfurter Rundschau عدد 1995/12/2.
(49) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1994/10/13.
وكذلك Frankfurter Rundschau عدد 1994/10/16.
(50) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1993/10/30.
(51) Der Spiegel عدد 16 من عام 1996.
(52) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/6/27.
(53) راجع العرض المسهب الذي يقدمه في هذا الشأن:
HÆ†Schumann, Selbstentmachtung der Politik. Die programmierte Krise des EG - Systems, in: Kursbuch 107Ø 1992.
(54) بناء علي مذكرته Association of European Airlines .
(55) Internatioal Herald Tribune عدد 1996/7/3.
(56) تمت الموافقة على تمتع كل من أسبانيا والبرتغال واليونان وأيرلندا بفترة انتقالية حتى عام 2003.
(57) The Economist عدد 1996/6/1.
(58) Der Spiegel عدد 8 من عام 1996.
(59) International Herald Tribune عدد 1996/4/23.
(60) Der Spiegel عدد 2 من عام 1996.
(61) Le Monde diplomatique عدد يناير 1996.
(62) Frankfurter Rundschau عدد 1996/5/2.
(64) Die Zeit عدد 1996/5/24.

الفصل الخامس

(1) راجع: Silvio Bertolami, Kater nach dem Tequilarausch, in: Die weltwoch, 12.1.1995
(2) استقينا البيانات من: Anne Huffschmid, Demaskierung auf mexikanisch, in: Blaetter fuer deutsche und international Politik 6/1995.
(3) Newsweek عدد 1996/3/18.

(4) راجع الهامش رقم (2).

(5) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/7/25.

(6) المعلومات مستقاة من: Frederic Clairmont, Vom Singapur Lernen. Le Monde diplomatique: 10.6.1995.

(7) بناء على حسابات المستشار الاقتصادي لدى الحكومة الفرنسية وأستاذ الاقتصاد في جامعة باريس Gerard Laffay، راجع بهذا الشأن: Die Zeit عدد 1996/4/12.

(8) قدم الاقتصادي Charles Gore من منظمة العمل الدولية (ILO) تحليلا دقيقا للخلافات المبدئية بين استراتيجية التنمية الغربية والآسيوية. راجع بهذا الشأن: Methodolo gical nationlaism and the misunderstanding of East Asian industrialization, UNCTAD Discussion paper No. 111, Genf 1995.

(9) International Herald Tribune عدد 1996/7/29.

(10) International Herald Tribune عدد 1996/3/18.

(11) Der Spiegel عدد 39 من عام 1995.

(12) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1993/12/16.

(13) Financial Times عدد 1996/6/20.

(14) International Herald Tribune عدد 1996/2/28 وكذلك The Economist عدد 1996/4/13.

(15) صحيفة Die Tageszeitung، عدد 1996/2/28 وكذلك Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 21/ 1996/5.

(16) حديث أجري في أكتوبر 1993.

(17) Le Monde diplomatique عدد 1996/2/18.

(18) راجع: Adrian Wood, North - South - Trade, Employment and Inequality, Oxford 1994.

(19) راجع: UNCTAD, World Investment Report 1995 and 1996, Genf.

(20) راجع في هذا الشأن مؤلف الاقتصادي في هارفرد Robert Lawrence: Single World, Divided Nations? - International Trade and OECD Labor Markets.

وتمثل هذه الدراسة التي نشرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في باريس في عام 1996 آخر الدراسات الأيديولوجية في هذا الصدد. فهي تسوق كل الحجج والنظريات التبريرية.

(21) من دون الشق الشرقي من ألمانيا، كما هو وارد في التقرير الشهري الذي نشره المصرف المركزي الألماني في يوليو 1996.

راجع التحليل الوارد في صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung الصادرة في 1996/7/19 أيضا.

(22) في البرنامج التلفزيوني المسمى «Farbe bekennen» الذي بثته محطة ARD يوم 1996/4/11.

(23) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/6/4 وعدد 1996/6/17.

(24) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/6/12.

(25) Die Tageszeitung عدد 1996/6/10.

(26) بناء على ما أعلنته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. نقلا عن»

Heiner Geissler, Es droht ein neuer Klassenkampf, Berliner zeitung, 4.1.1996.

(27) البيانات مستقاة من التحليل الجيد عن الأزمة المالية التي تعيشها دولة الرعاية الاجتماعية الذي نشره Wolfgang Hoffmann في صحيفة Die Zeit بتاريخ 1995/12/15 تحت عنوان: Risse im

.Fundament

(28) بناء على ما قاله رئيس مؤسسة الضمان الاجتماعي الاتحادية Richardt Hans - Dieter (BFA) في سياق ندوة صحفية عُقدت يوم 1996/2/22.

(29) راجع: Heiner Flassbeck / Marce / Stremme Quittung fuer die Tugend, in: Die Zeit عدد 2/1/ 1995.

(30) Handelsblatt عدد 1996/7/19.

(31) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/6/19.

(32) مجلة Stern، عدد 46 من عام 1995.

(33) Michael Wortmann, Anmerkungen Zum Zusammenhang Von Direktinvestitionen and der Wettbewerbsfaehigkeit des Standorts Deutschland.

بحث غير منشور. برلين 1996.

(34) Frankfurter Rundschau عدد 1996/5/4.

(35) Der Spiegel عدد 19 من عام 1996.

(36) بناء على حسابات معهد WSI التابع للاتحاد العام للنقابات العمالية (DGB)، نقلا عن: Frankfurter Rundschau عدد 1996/7/14.

(37) احتسبت المجموعة البحثية لدى معهد DIW التي يرأسها Michael Kohlhaas آثار ارتفاع الضريبة على جميع مصادر الطاقة بمقدار (7) بالمائة سنويا. ابتداء من عام 1995 على تطور مجمل بنية الاقتصاد الألماني في العشر سنين القادمة. بناء على هذه الحسابات سيصل مجموع الإيرادات الحيادية التأثير بالنسبة للمدفوعات الاجتماعية والضرائب على الأجور (121) مليار مارك ألماني في عام 2005. ويقترح الخبراء لدى DIW تخصيص (71) بالمائة من هذه العوائد لتخفيض حصة رسوم التأمينات الاجتماعية التي يتحملها أرباب العمل، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض تكاليف استخدام العمل البشري. أما المبلغ المتبقي فإنهم يقترحون توزيعه على دافعي الضرائب بمقدار يبلغ (400) مارك للفرد الواحد كمحفز لهم على اتباع سبل تصون البيئة من التلوث. راجع في هذا الشأن أيضا التحليل الذي قدمته صحيفة Die Zeit في عددها الصادر يوم 1994/6/10.

(38) راجع: Kalus Backhaus, Holger Bonus (Hrsg.), Die Beschleunigung stalle oder der Triumph der Schildkoete, Stuttgart 1995.

الفصل السادس: لينقذ نفسه من يستطيع، ولكن: مَن هو ذا الذي سيفلح؟

(1) في يوم 1995/9/29 في سان فرانسسكو.

(2) في حديث أجري يوم 1996/6/21 على متن الطائرة المتجهة من فيينا إلى برلين.

(3) حديث أجري في فرانكفورت يوم 1996/7/24.

(4) حديث أجري في Reston بولاية Virgina يوم 1995/10/1.

(5) حديث أجري في نيويورك يوم 1996/7/21.

(6) رسالة فاكس من Justin Fox بتاريخ 1996/8/20.

(7) بناء على تقديرات الأستاذين في جامعة نيويورك Roy C. Smith و Ingo Walter. حديث أجري معهما في نيويورك بتاريخ 1996/2/2.

(8) راجع: Harper's Magazin, October 1995, pp.55.

(9) New York Times عـدد 1996/2/1.
(10) New York Times عـدد 1996/1/21.
(11) Die Zeit عدد 1996/5/31، من الصفحة (9) إلى الصفحة (11).
(12) Die Woche عدد 1996/6/28، صحفة (6).
(13) راجع: Publick - Forum, 14/6/1996, S. 12.
(14) Die Tageszeitung عدد 1996/2/16 صفحة (13).
(15) Frankfurter Rundschau عدد 1996/6/22، صفحة (4).
(16) راجع: Hans - Peter Martin, Bedingungen fuer irdisches Glueck, in: Der Spiegel 33/1989.
وكانت آخر زيارة قد تمت بتاريخ 1996/3/1.
(17) حديث أجري في Heiligendamm يوم 1996/8/11.
(18) ORF - Teletext, 19, 8, 1996.
(19) ORF - Teletext, 20, 8, 1996.
(20) International Herald Tribune عـدد 1996/8/17.
(21) أحاديث أجريت في واشنطن بتاريخ 1995/2/2 و1995/10/2 و1996/1/31.
(22) ZDF - Auslandjournal, 19, 8, 1996
(23) حديث أجري في نيويورك يوم 1996/2/2 وفي Ladenburg يوم 1996/3/21.
(24) ORF - Teletext, 18, 8, 1996.
(25) راجع: Thomas L. Friedman, in: International Herald Tribune, 8.2.1996.
(26) حديث صحفي نُشر في: Der Standard, 21.8.1996
وحديث آخر أجري في فيينا يوم 1996/8/30.
(27) نقلا عن: Falter 31/1996, S.g.
(28) ORF,zeitim Bild, 2, 8, 1996.
(29) نقلا عن: Los Angeles Times Syndicate International, June 1995.
وأعيد نشره في: Welt am Sonntag, 25.6.1996.
(30) استقينا ملامح شخصية Luttwak والعبارات المنسوبة إليه من: Die Weltwoche, 31.8.1995.
(31) نقلا عن: Los Angeles Times Syndicate International, June 1995.
وأعيد نشره في: Welt am Sonntag, 25.6.1996.
(32) المصدر السابق.
(33) حديث أجري في فيينا في يومي (22) و1996/8/23. واستخدمنا اسما مستعارا تلبية لرغبة المتحدث في عدم كشف اسمه.
(34) حديث أجري في فيينا بتاريخ 1996/7/8.
(35) راجع: Franz Koeb, Innehalten. Von der Verlangsammung der Zeit, 1996, Doppelfaut Presse, Bad Teinach 1996.
(36) رسالة شخصية بتاريخ 1996/7/24.

الفصل السابع:

(1) أحداث عايشناها على هامش العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة في نيويورك. وكانت أحدث هذه المعايشات في يناير 1996.
(2) في رحلة إلى نيويورك بتاريخ 1996/7/22.
(3) في يوم 1996/7/30 في بون.
(4) في يوم 1994/9/5 في القاهرة.
(5) حديث أجري في القاهرة في الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر من سبتمبر 1994، وفي نيويورك في السادس والعشرين. والسابع والعشرين من يناير 1995.
(6) حديث أجري في واشنطن العاصمة في 1996/2/5.
(7) حديث أجري في نيويورك يوم 1996/2/2.
(8) حديث أجري في واشنطن العاصمة يوم 1996/1/31.
(9) حديث أجري في نيويورك 1996/2/1.
(10) حديث أجري في فيينا يوم 1995/6/29، ويوم 1995/11/21.
(11) حديث أجري في سان فرانسسكو يوم 1995/9/29.
(12) حديث أجري في سان فرانسسكو يوم 1995/9/29، وفي أتلانتا يوم 1996/7/20. راجع أيضا: New York Times عدد 1996/8/2.
(13) رسالة شخصية بتاريخ 1996/7/24.
(14) حديث أجري في ميونخ يوم 1993/11/9.
(15) أحاديث أجريت في فيينا بتاريخ 1995/5/13 و1996/8/5 و1996/8/11.

الفصل الثامن:

(1) Der Spiegel عدد 11 من عام 1996.
(2) Handelsblatt عدد 1993/3/26، وFrankfurter Rundschau عدد 1995/2/24.
(3) Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/7/9 و Der Spiegel عدد 12 من عام 1996.
(4) Frankfurter Rundschau عدد 1996/3/27.
(5) Financial Times عدد 1994/10/13.
(6) Die Zeit عدد 1993/6/25.
(7) Die Woche عدد 1995/11/3.
(8) Der Spiegel عدد 12 من عام 1996.
(9) Der Spiegel عدد 26 من عام 1996.
(10) راجع: Commission on International Investment, Incentives and foreign direct Investment, Background report by the UNCTAD Secretariat, Genf 1995.
(11) Frankfurter Rundschau عدد 1996/12ØØ15.
(12) راجع: Markus Dettmer/ Felix Kurz, Ein Gefuehl wie Weihnachten, in: Der Spiegel, 20/ 1995.
(13) وكالة الصحافة الألمانية بتاريخ 1996/5/22.
(14) راجع المصدر المذكور في الهامش رقم (10).
(15) بناء على حسابات معهد البحوث الاقتصادية الألماني (DIW).

(16) راجع: Council of Competitivenss, Charting Competitvenss, in: Challenges, October 1995.

نقلا عن: Lester Thurow, The Future of Capitalism, New York 1996.

(17) Die Wochenpost عـدد 1996/9/2.

(18) البيانات مستقاة من: Will Hutton, The State we‘re in, Londn 1995.

وكذلك: The Independent عدد 1996/6/16.

(19) Frankfurter Rundschau عـدد 1996/6/29.

(20) International Herald Tribune عـدد 1995/8/30.

(21) راجع: Financial Action Task Force Working Group, Status Report, Paris 1990.

(22) Time عـدد 1994/8/24.

(23) نقلا عن Kalus Wittman, Perfekt, blitzschnell und dreist, in: Die Zeit, 3.5.1996.

(24) راجع: Susan Strage, The Retreat of the State, Oxford 1996.

(25) في سياق الندوة التي نظمتها أكاديمية Loccum البروتستانتية يوم 1995/5/12 تحت شعار «Geld im Ueberfluss?».

(26) وكالة الصحافة الألمانية بتاريخ 1996/7/8.

(27) بناء على أقوال لجنة مكافحة المافيا التابعة للبرلمان الإيطالي يوم 1996/6/3.

(28) Frankfurter Rundschau عـدد 1996/4/19.

(29) راجع: Kenichi Ohmae, The End of the Nation State, New York 1995.

(30) راجع: Does Government still matter?:

The State is withering and global Business is taking charge, Newsweek, 26.6.1995.

(31) راجع: Frankfurter Allgemeine Zeitung عدد 1996/5/15.

(32) راجع: Commission on Global Governance Our Global Neighbourhood, Oxford 1995.

الفصل التاسع:

(1) راجع: Karl Polanyi, The Geat Transformation, Frankfurt a.m. 1978.

(2) راجع: Ulrich Beck, Kapitalismus ohne Arbeit, in: Der Spiegel 20/ 1996.

(3) Financial Times عـدد 1996/4/30.

(4) رسالة شخصية بتاريخ 1996/7/24.

(5) Die Woche عـدد 1996/4/26.

(6) International Herald Tribune عـدد 1996/2/1.

(7) خير مثال على هذا هو المحاولة التي قام بها وزيرا العمل الألماني والفرنسي الرامية إلى طرد عمال البناء البرتغاليين والبريطانيين الزهيدي الأجر وذلك عن طريق سن قانون يحدد مستوى الأجر الأدنى بالرغم من أن هذه المحاولة تشكل خرقا لجميع القواعد السائدة في السوق الأوروبية الداخلية. وفي هذا السياق يندرج أيضا الدعم المالي الذي قدمه رئيس وزراء مقاطعة سكسونيا Kurt Biedenkopf إلى شركة فولكس ڤاجن، مخترقا بذلك عن وعي وتصميم القانون الاتحادي الأوروبي الخاص بالمنح والمساعدات. فهذا الدعم المالي يشكل، في جوهره، نهجا تتدخل الدولة في إطاره لدعم أسعار شركة فولكس ڤاجن في السوق العالمية الأمر الذي يفضي إلى «تشويه»

القدرة التنافسية في أوروبا.

(8) إن عددا متزايدا من الخبراء الاقتصاديين يساندون هذا المطلب، وكمثال على هؤلاء الخبراء نذكر هنا: خبراء منظمة التجارة التابعة للأمم المتحدة UNCTAD والاقتصاديين لدى المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW)، والمصرف في الوول ستريت والمستشار الاقتصادي للرئيس كلنتون Felix Rohatyn. راجع بهذا الخصوص: Unctad, Trade and Developement Report 1995, S.4 - 9, Genf.

وكذلك: Heiner Flassbeck und Rudolf Dressler, Globalisierung und Nationale Sozialpolitik, Berling / Bonn 1996.

وكذلك دراسة Felix Rohatyn، الموسومة America in the Year 2000: والمقدمة إلى ندوة Bruno - Kreisky - Form في فيينا بتاريخ 1995/11/8.

وأيضا: Roger Bootle, The Death of Inflation, London 1996.

(9) توصل إلى هذا التنبؤ، على نحو مقنع جدا، الباحثان الاقتصاديان Stepan Leibfried من جامعة بريمن و Elmar Rieger من جامعة هارفرد. راجع: Die Zeit عدد 1996/2/2.

(10) Berliner Zeitung عدد 1996/4/13.

(11) Der Spiegel عدد 32 من عام 1996.

(12) راجع في هذا الشأن: Ethan Kapstein, Workers and the world Economy, in: Foreign Affairs, Council on Foreign Relations, May 1996, p. 18.

المؤلفان في سطور:

هانس-بيتر مارتين

* من مواليد 7591.

* حصل على الدكتوراه في العلوم القانونية من جامعة فيينا.

* يعمل محررا لدى مجلة دير شبيجل الألمانية منذ عام 6891. وكان مراسلا للمجلة نفسها في أمريكا الجنوبية.

* يراسل المجلة حاليا من براغ وفيينا.

هارالد شومان

* من مواليد 7591.

* درس الهندسة في برلين.

* عمل من عام 4891 وحتى عام 6891 محررا في صحيفة Tageszetung في برلين.

* يعمل محررا في مجلة دير شبيغل منذ عام 6891 ويدير حاليا مكتبها في برلين.

المترجم في سطور:

د. عدنان عباس علي

* من مواليد 2491.

* دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعتي فرانكفورت ودامشتاد 5791.

* عمل بدرجة أستاذ مشارك في العديد من الجامعات العربية.

* له مجموعة كتب ودراسات وترجمات منشورة منها:

تاريخ الفكر الاقتصادي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، السياسة

الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،جوته والعالم العربي (صدر في سلسلة «عالم المعرفة»)، التحليل الاقتصادي الكلي بين الكنزيين والنقديين، التضخم النقدي العالمي، وجهة نظر نقدية في التضخم العالمي، والعديد من الدراسات الاقتصادية الأخرى.

المراجع في سطور:

أ. د. رمزي زكي

* من مواليد الأقصر عام 1491.

* حاصل على بكالوريوس بمرتبة الشرف في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام 3691، وعلى الماجستير 0791 وعلى الدكتوراه بامتياز عام 4791 من ألمانيا.

* عمل معيدا، وخبيرا، وخبيرا أول، ومستشارا في معهد التخطيط القومي بالقاهرة.

* حائز على جائزة الدولة في الاقتصاد والمالية العامة، ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى من جمهورية مصر العربية عام 8791.

* حصل على درجة أستاذ في علوم الاقتصاد عام 5891.

* أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية.

* عمل مستشارا في المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومستشارا في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP.

* صدر له حتى الآن سبعة وعشرون كتابا مؤلفا في قضايا عديدة، مثل الادخار وتمويل التنمية، أزمة الديون الخارجية للعالم الثالث، مشكلة التضخم، المشكلة السكانية، أزمة الفكر التنموي، نظام النقد الدولي وعلاقته بالتخلف في البلاد النامية، التضخم المستورد، الأزمة الاقتصادية العالمية، الليبرالية الجديدة، أزمة الطبقة الوسطى... وغيرها.

* يعمل حاليا أستاذا بقسم الاقتصاد بجامعة الكويت.

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب تحليل قضية العولمة، وهي القضية التي باتت تشغل الآن مساحات واسعة من الفكر الإنساني المعاصر. وبالرغم من غزارة الإنتاج الفكري حول هذه القضية في السنوات الأخيرة، مما يجعل صدور كتاب جديد في هذه القضية مسألة شائكة، فإن الميزة الأهم لهذا الكتاب، التي جعلته يتبوأ مكانة رفيعة بين الإصدارات الجديدة هي أنه يتناول قضية العولمة من منظور عقلاني شامل، يحيط بها من مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإعلامية والحضارية... بالإضافة إلى المنظور الإنساني الذي عالج المؤلفان من خلاله الأبعاد المختلفة للعولمة وما يصاحبها من ازدياد معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستوى المعيشة، واتساع الهوة بين الفقراء والأثرياء، وتقليص دور الدولة في مجال الخدمات كالصحة والتعليم، حيث انحاز مؤلفا الكتاب إلى الدفاع عن الإنسان العادي الذي تضرر من العولمة، وتميز تحليلهما، من ثم، بالدفاع عن العدالة الاجتماعية والديموقراطية وحقوق الإنسان. ولهذا جاءت طروحات هذا الكتاب مميزة تماما عن سائر الطروحات السطحية والدعائية التي اتسمت بها معظم الكتابات عن هذه القضية في الآونة الأخيرة. كذلك يتميز الكتاب بالمقترحات والأفكار البناءة التي توصل إليها المؤلفان والتي من الممكن، حسب اعتقادهما، أن تجعل العولمة، القائمة على السوق والانفتاح العلمي، مسألة مقبولة إنسانيا.